ديوان السنَّة

موسوعة شاملة لكل ما ورد عن سيد المرسلين من أقوال وأفعال وتقريرات

الطهارة

المجلد الحادي عشر

كتاب الوضوء

إعداد

مجموعة من الباحثين

إشراف

عدنان بن محمد العرعور

كتاب الوضوء

أبواب في فضل الوضوء

٢١٦- بَابٌ: الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ

[١٣٦١ط] حَدِيثُ أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ:

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الطُّهُورُ (الوُضُوءُ)**[١] **شَطْرُ الإِيمَانِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ المِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالحَمْدُ لِلَّهِ، (وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)**[٢]**، [وَاللَّهُ أَكْبَرُ] تَمْلَآنِ - أَوْ: تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا**».

۞ **الحكم:** صحيح (م)، دون الزيادة والروايتين، وهي صحاح.

فائدة:

قال ابن العربي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: «الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ» يحتمل ذلك وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد بقوله: «**شَطْرُ الإِيمَانِ**» أي أنه ينتهي تضعيف الأجر فيه إلى نصف أجر الإيمان من غير تضعيف. وهذا كأحد التأويلات في قوله ﷺ: «**إِنَّ** ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ **تَعدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ**» كما بَيَّنَّاهُ في باب ذكر الله والدعاء.

والوجه الثاني: هو أن يكون «**شَطْرُ الإِيمَانِ**» أن الإيمانَ يَجُبُّ ما قبله من الآثام، وقد أخبر النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ أن الوُضوءَ يُذهِبُ عن الإنسان الخطايا. إلا أنه

قد قام الدليل أن الوضوء لا يصح الانتفاع به إلا مع مصاقبة[(١)] الإيمان له، فكأنه لم يخص به رفع الإثم إلا مع شيء ثانٍ، ولما كان الإيمان يمحو الآثام المتقدمة عليه بانفراد صار الطهور في التشبيه كأنه على شطر منه» (المسالك في شرح موطأ مالك ٢/ ٧٥ - ٧٦).

وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الطهور هاهنا يراد به التطهر. والشطر: النصف. وكأن الإشارة إلى الصلاة وأنها لا تصح إلا بالطهارة فكأنها نصفها. وقد سمى الله عَزَّ وَجَلَّ الصلاة إيمانًا بقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]» (كشف المشكل ٤/ ١٥٥).

التخريج:

﴿م ٢٢٣ "واللفظ له" / ت ٣٨٠٩ "والرواية الأولى له" / كن ٢٤٢٣ / حم ٢٢٩٠٢ "والرواية الثانية له ولغيره، وجعلها البعض زيادة"، ٢٢٩٠٨ "والزيادة له ولغيره، وجعلها البعض رواية للحمد" / مي ٦٧١ / عه ٣٨، ٣٩ "مختصرًا" / طب (٣/ ٢٨٤/ ٣٤٢٣، ٣٤٢٤) / ش ٣٧، ٣١٠٦٩ "مختصرًا" / يش ١٢١ "مختصرًا" / سعد (٥/ ٢٧٥) / طهور ٣٥ "مختصرًا" / تخ (٨/ ٢٤٠، ٢٤١) "مختصرًا" / عف (عنبري ١٧٢) / فضلق ٣٤ / مسن ٥٣٤ / شعب ١٢، ٢٤٥٣، ٢٥٤٨ / يمند ٢١١ / كش ٢١ / خلا ١٥١٠ / هقع ٥٩٠ / هقا (١/ ١٧٦) / هقت ١٢٥ / هقخ ١١٢، ١١٣ / كر (٥٤/ ٣١٤) / تعظ ٤٣٥ - ٤٣٦ / تحقيق ١١٣ / لك ١٦١٩ "مختصر جدًّا" / حداد ٣٤٦٣ / جوزي (تبصرة ٢/ ٢٠٥) / مبرد (حمد الله ١٠، ٢٨) / فر (ملتقطة ٢ / ق٢٥٣) / فكر (١/ ٥٤)﴾.

---

(١) في (إكمال المعلم ٢/ ٦): «مُضامَّة».

السند:

رواه مسلم والترمذي: عن إسحاق بن منصور، قال: حدثنا حبان بن هلال، حدثنا أبان [هو ابن يزيد العطار]، حدثنا يحيى، أن زيدًا حدَّثه، أن أبا سَلَّام حدَّثه، عن أبي مالك الأشعري، به. ذكره مسلم بلفظ: «**الطُّهُورُ**»، والترمذي بلفظ: «**الوضوء**».

ويحيى هو ابن أبي كثير، وزيد هو ابن سَلَّام، **بَيَّنَهُ الترمذي، وقال عقبه:** «هذا حديث صحيح».

ورواه النسائي في (الكبرى ٢٤٢٣) عن الفلاس، عن ابن مهدي، عن أبان، به، مقتصرًا على قوله: «**الحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ المِيزَانَ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ**».

ورواه أحمد (٢٢٩٠٢) عن يحيى بن إسحاق السيلحيني، قَرَنَهُ بعفان بن مسلم، كلاهما عن أبان به بطوله، وَفِي رِوَايَةِ يحيى: «**وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ تَمْلَآنِ...**» إلخ.

فوافق لفظ ابن مهدي.

بينما قال عفان: «**وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، تَمْلَآنِ...**» إلخ.

وقول عفان هذا حذفه محققو طبعة الرسالة من المتن، مع أنه في جميع النسخ الخطية كما قالوا، وعلة حذفه عندهم أنه لا وجه له! كذا زعموا.

وقد رواه أحمد في موضع آخر (٢٢٩٠٨) عن عفان، وفيه: «**وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ،...**» إلخ.

وقد رواه الخلال (١٥١٠) عن أحمد عن عفان، به، وفيه: «**وَسُبْحَانَ اللَّهِ**

وَاللَّهُ أَكْبَرُ تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ». وكذا رواه البيهقي في الدعوات من طريق عفان به.

وكذا رواه الطبراني (٣٤٢٣) من طريق مسلم بن إبراهيم، وموسى بن إسماعيل، عن أبان به، بلفظ: «**الطُّهُورُ نِصْفُ الإِيمَانِ...**» إلخ، ولفظ موسى: «**وَسُبْحَانَ اللهِ وَاللهُ أَكْبَرُ يَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**». ولفظ مسلم: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ يَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ**».

وكذا رواه الدارمي (٦٧١) عن مسلم بن إبراهيم، به، وفي روايته لفظة شاذة سيأتي بيانها.

وكل هذه أسانيد صحيحة تُثبتُ صحةَ الزيادة والروايتين.

تنبيه:

قد خولف يحيى بن أبي كثير في سند هذا الحديث، فرواه معاوية بن سلام عن أخيه زيد بن سلام عن جده أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري مرفوعًا بنحوه.

فزاد معاوية في إسناده عبد الرحمن بن غنم بين أبي سلام وأبي مالك.

أخرجه النسائي في (الصغرى ٢٤٥٦)، و(الكبرى ٢٤٢٣)، وابن ماجه (٢٨١)، وابن حبان (٨٣٨)، وغيرهم، وسيأتي قريبًا.

ولذا قال النسائي - عقب رواية يحيى بن أبي كثير -: «خالفه معاوية بن سلام، رواه عن أخيه زيد عن أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك» (عمل اليوم والليلة ١٦٨).

وبهذا انتقده الدارقطني على مسلم، فقال: «وأخرج مسلم، عن إسحاق بن

منصور، عن حبان بن هلال عن أبان، عن يحيى...»، وساق الحديث، ثم قال: «وخالفه معاوية بن سلام، رواه عن أخيه زيد، عن أبي سلام، عن عبد الرحمن بن غنم، أن أبا مالك حدَّثهم بهذا» (الإلزامات والتتبع ٣٤).

ونقل أبو مسعود الدمشقي عن الدارقطني أنه قال: «هذا مرسل، وقد رواه معاوية بن سلام، عن زيد، عن أبي سلام، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك».

ولم يتعقبه أبو مسعود رَحِمَهُ اللَّهُ بشيء كالمقرِّ له؛ لذلك قال الخطيب: «لم يذكر أبو مسعود في هذا الحديث شيئًا» (جواب أبي مسعود الدمشقي للدارقطني / الحديث الحادي عشر).

وقال أبو الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الشهيد: «بين أبي سلام وبين أبي مالك في إسناد هذا الحديث عبد الرحمن بن غنم الأشعري، رواه معاوية عن أخيه زيد، ومعاوية كان أعلم عندنا بحديث أخيه زيد بن سلام من يحيى بن أبي كثير» (علل أحاديث في صحيح مسلم ٣).

وقال ابن القطان – متعقبًا أبا محمد عبد الحق الإشبيلي –: «وذكر من طريق مسلم حديث أبي مالك: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ**» ولم يعرض له بشيءٍ، واكتفى بأنه من كتاب مسلم، وإسناده في كتاب مسلم هو هذا: ...»، فذكره، ثم قال: «والذي لأجله ذكرناه هو انقطاع ما بين أبي سلام وأبي مالك، فقد قال الدارقطني وغيره: إنه منقطع، وإنه إنما يرويه عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك. وذلك أن معاوية بن سلام يخالف فيه يحيى بن أبي كثير، فيرويه عن أخيه زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن عبد الرحمن بن غنم، أن أبا مالك حدَّثهم بهذا. وقد نبَّه الناس على انقطاع ما بين أبي سلام وأبي مالك في هذا الحديث، وعدَّوه من الأحاديث

المنقطعة في كتاب مسلم» (بيان الوهم ٢/ ٣٧٧). وأقرَّه على ذلك المُناوي كما في (فيض القدير ٤/ ٢٩٠).

وقال ابن رجب: «وخَرَّج هذا الحديث النسائي، وابن ماجه، من رواية معاوية بن سلام عن أخيه زيد بن سلام، عن جدِّه أبي سلام، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك، فزادَ في إسناده عبد الرحمن بن غنم، ورجَّحَ هذه الرواية بعضُ الحفاظ، وقال: معاوية بن سلام أعلم بحديث أخيه زيد من يحيى بن أبي كثير، ويُقوي ذلك أنه قد رُوي عن عبد الرحمن ابن غنم عن أبي مالك من وجه آخر، وحينئذٍ فتكون رواية مسلم منقطعة» (جامع العلوم والحكم ٢/ ٦٣٠).

وقال العلائي: «استدرك الدارقطني على مسلم فيه أن معاوية بن سلام رواه عن أخيه زيد عن جده أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري، وهو كذلك عند النسائي وابن ماجه، فتكون رواية مسلم منقطعة لسقوط ابن غنم منها».

ثم قال العلائي: «ورجَّحَ بعضُهم قول الدارقطني بأن أبا مالك الأشعري تُوفي في طاعون عمواس سنة ثماني عَشْرة، وقد قالوا في رواية أبي سلام عن علي وحذيفة وأبي ذر أنها مرسلة، فروايته عن أبي مالك أَوْلى بالإرسال» (جامع التحصيل ١/ ١٣٧، ١٣٨).

قلنا: لو صَحَّ إعلال سند يحيى برواية معاوية، فلن يضرَّ الحديث شيئًا؛ لأن الواسطة التي ذكرها - وهي ابن غنم - ثقة، بل عدَّه بعضُهم في الصحابة، فالحديثُ صحيح على أية حال، ومع ذلك ففي انتقادهم لمسلم نظر.

وقد أُجيبَ عن مسلمٍ بعدة أجوبة، منها ما أَجابَ به النووي رحمه الله تعالى، فقال: «ويُمكنُ أن يجابَ لمسلمٍ عن هذا بأن الظاهرَ من حال مسلم أنه علم سماع أبي سلام لهذا الحديث من أبي مالك، فيكون أبو سلام سمعه من أبي مالك وسمعه أيضًا من عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك، فرواه مرة عنه ومرة عن عبد الرحمن، وكيف كان فالمتنُ صحيحٌ لا مطعنَ فيه، والله أعلم» (شرح النووي على مسلم ٣/ ١٠٠).

وذكر السيوطي كلامه هذا ولم يتعقبه بشيءٍ كالمُقرِّ له (الديباج على صحيح مسلم ٢/ ٧).

وبنحوه أجابَ ابنُ حَجَرٍ فقال: «أبو سلام اسمه ممطور: شامي، تابعي، ثقة، وقد صرَّحَ بالتحديث في حديثه هذا من أبي مالك له. وذلك فيما أخرجه ابنُ حِبَّانَ عن عمران بن موسى، عن هُدبةَ بنِ خالدٍ، عن أبان، فتكون زيادة عبد الرحمن إما لكونه سمعه منه أولًا، ثم سمعه من أبي مالك، أو ثبَّته فيه عبد الرحمن، فإن في روايته عنه لهذا الحديث اختصارًا» (نتائج الأفكار ١/ ٥٥).

قلنا: رواية هدبة خرَّجها الضياء في (المنتقى من مسموعات مرو ق١٣٥٧أ)، وهو فيه بالعنعنة، وقد وهم ابن حجر في زعمه أن ابن حبان أخرجه من طريقه مصرحًا فيه بالسماع، وإنما أخرج ابن حبان (٦٢٧٢) من هذا الطريق عن يحيى، أن زيدًا حدَّثه، أن أبا سلام حدَّثه أن الحارث الأشعري حدَّثه أن رسول الله ﷺ، قال: «**إِنَّ اللهَ جَلَّ وَعَلَا أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ...**» الحديث.

وقد تعرَّضَ العلائي لهذا الحديث في ثنايا كلامه عن حديثنا هذا، فقال: «وقع في كتابَي الترمذي والنسائي من طريقِ أبي سلام هذا قال: حدَّثني الحارث

الأشعري فذكر حديثَ: «**إِنَّ اللهَ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ**» الحديث، وأخرجه ابن حبان في صحيحه هكذا بلفظ (حَدَّثَنَا) ثم قال عقبه: «الحارث الأشعري هذا هو أبو مالك الحارث بن مالك الأشعري»، فعلى هذا لا تكون رواية أبي سلام عن أبي مالك مرسلة، ولكن في هذا نظر؛ فقد خالف ابن حبان جماعة، منهم ابن عبد البر وغيره، فقالوا: الحارث هذا في حديث يحيى بن زكريا عليه السلام هو الحارث بن الحارث الأشعري، وهو غير أبي مالك متأخر عنه» (جامع التحصيل ١/ ١٣٧ - ١٣٨).

قلنا: نعم، الحارث الأشعري هذا متأخر الوفاة، وهو غير أبي مالك الأشعري المختلف في اسمه، ولكن ليس هناك ما يمنع أن يكون الحارث هو صاحب حديث الطهور، لاسيما وقد ذكر أبو نعيم أنه يكنى بأبي مالك أيضًا، لكنه جمع بينهما!

وتَعَقَّبَهُ ابنُ حَجَرٍ، فقال: «ومما أوقع أبا نعيم في الجمع بينهما أن مسلمًا وغيرَه أخرجوا لأبي مالك الأشعري حديث: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ**» من رواية أبي سلام عنه بإسناد حديث: «**إِنَّ اللهَ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ سَوَاءٍ**»، وقد أخرجَ أبو القاسم الطبرانيُّ هذا الحديث بعينه بهذا الإسناد في ترجمة الحارث بن الحارث الأشعري في الأسماء، فإما أن يكون الحارث بن الحارث يكنى أيضًا أبا مالك، وإما أن يكونا واحدًا، والأول أظهر، فإن أبا مالك متقدم الوفاة كما سيأتي في ترجمته، وعلى هذا فيرد على المزيِّ كونه لم يذكرْ أن مسلمًا روى للحارث بن الحارث هذا أيضًا، وقد ذكر البغوي في «معجمه» أن للحارثِ هذا حديثين من حديث أبي سلام عنه» (تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٧).

وقال في ترجمة الحارث من (الإصابة ١٣٩٤): «وقد خَلَطَهُ غيرُ واحدٍ

بأبي مالك الأشعري، فوهموا، فإنَّ أبا مالك المشهور بكنيته المختلف في اسمه متقدّم الوفاة على هذا، وهذا مشهورٌ باسمه وتأَخَّر حتى سمع منه أبو سلام».

وقال أيضًا: «أبو مالك الأشعري الذى روى عنه أبو سلام الأسود... هو الحارث بن الحارث الأشعري... وأما أبو مالك الأشعري هذا فهو آخر قديم كما تقدَّم هنا أنه ماتَ في خلافة عمر هو ومعاذ بن جبل وغيرهما... والفصل بينهما في غاية الإشكال، حتى قال أبو أحمد الحاكم في ترجمته: أبو مالك الأشعري أمره مشتبه جدًّا» (تهذيب التهذيب ١٢/ ٢١٨).

وجَزَمَ بأنه الحارث في موضع آخر، فقال: «وأخرجه الترمذي في الدعوات لكن قال: «عن الحارث بن الحارث الأشعري» (!!) بدل «أبي مالك» وهو هو» (النكت الظراف ٩/ ٢٨٤).

كذا قال، وادَّعَى مثله في (النتائج) فقال: «ووقع في روايةِ جميعِ مَن تقدَّم عن أبي مالك الأشعري، إلا الترمذي فوقعَ في روايته عن الحارث بن الحارث الأشعري، فإن كان محفوظًا فالحديثُ من مسند الحارث، وهو يكنى أبا مالك. وفي الصحابة من الأشعريين ممن يكنى أبا مالك: كعب بن عاصم، وآخر اسمه عبيد، وآخر مشهور بكنيته مختلف في اسمه، وقد جعل أصحاب الأطراف هذا الحديث من روايته، وما وقع عند الترمذي يأبى ذلك» (نتائج الأفكار ١/ ٥٦).

قلنا: الحديثُ عند الترمذيِّ من رواية أبي مالك الأشعري أيضًا، ولم يُسَمَّ.

ولمَّا ذكرَ المزيُّ طريقَ ابنِ غنم، وأتبعه قائلًا: «رُوي عن يحيى بن أبي كثير،

عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، عن أبي مالك».

عَلَّقَ عليه ابنُ حَجَرٍ، فقال: «هذه الروايةُ هي المعتمدةُ، فإن هدبة بن خالد حدَّثَ به عن أبان العطار عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام، أن الحارث الأشعري حدَّثه، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه»!!

وهذا وهم كما سبق.

ثم قال ابن حجر: «وأما إدخال عبد الرحمن بن غنم بين أبي سلام وأبي مالك، فيحتمل أن يكون الحديث عند أبي سلام بإسنادين: أحدهما: عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك، والآخر عن الحارث بن الحارث الأشعري، والحارث أيضًا يكنى أبا مالك، لكن أبو مالك - شيخ عبد الرحمن بن غنم - غيره فيما يظهر لي، والله أعلم» (النكت الظراف ٩/ ٢٨٣).

ومما يُقوي هذا الاحتمال: أن لفظ حديثه عن أبي مالك، غير لفظ حديثه عن ابن غنم عنه، فلفظ حديث ابن غنم: «**إِسْبَاغُ الوُضُوءِ شَطْرُ الإِيمَانِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ مِلْءُ المِيزَانِ، وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ مِلْءُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالزَّكَاةُ بُرْهَانٌ** ...» الحديث، بنحوه.

وقد أشار إلى ذلك ابن رجب، فقال: «وفي حديث معاوية بعض المخالفة لحديث يحيى بن أبي كثير» (جامع العلوم والحكم ٢/ ٦٣٠).

قلنا: وسواء كان صاحب الحديث هو الحارث الأشعري، أو غيره، فقد ثبت سماع أبي سلام منه، فإن الإمام مسلمًا قد ساق هذا الإسناد بعينه لحديث آخر في (صحيحه ٩٣٤/ ٢٩)، فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة،

حدثنا عفان، حدثنا أبان بن يزيد (ح) وحدَّثني إسحاق بن منصور - واللفظ له - أخبرنا حبان بن هلال، حدثنا أبان، حدثنا يحيى، أن زيدًا، حدَّثه أن أبا سلام، حدَّثه أن أبا مالك الأشعري حدَّثه، أن النبي ﷺ قال: «**أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ...**» الحديث.

قلنا: فهذا دليل قاطع على أن أبا سلام الحبشي قد سمع من أبي مالك الأشعري صاحب هذا الحديث وصاحب حديث الوضوء، وأنه ليس بالمتقدم وفاة، بل تأخرت وفاته، وسمع منه أبو سلام كما جزم به ابن حجر، سواء قلنا بأنه هو الحارث أو غيره، وبهذا يسلم إسناد مسلم من الانتقاد ويحالفه الصواب، والله أعلم.

١- رِوَايَةُ: «إِسْبَاغُ الوُضُوءِ شَطْرُ الإِيمَانِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «إِسْبَاغُ الوُضُوءِ شَطْرُ الإِيمَانِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ المِيزَانَ، وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ يَمْلَأُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالزَّكَاةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ».

۞ **الحكم: صحيح لغيره، وإسناده جيد، وصححه** ابن حبان، وابن رجب، والسيوطي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

[ن ٢٤٥٦ "واللفظ له" / كن ٢٤٢٣، ١٠١٠٧ "مختصرًا" / جه ٢٨١ / حب ٨٣٨ / طش ٢٨٧٤ / تعظ ٤٣٧ "مقتصرًا على الفقرة الأولى" / فر (ملتقطة ٢ / ق ٢٥٩) / غيب ٤٥[(١)]].

السند:

أخرجه النسائي في (الصغرى)، و(الكبرى) قال: أخبرنا عيسى بن مساور، قال: حدثنا محمد بن شعيب بن شابور، عن معاوية بن سلام، عن أخيه زيد بن سلام، أنه أخبره عن جده أبي سلام، عن عبد الرحمن بن غنم،

---

(١) ولكن وقع في المطبوع من (الترغيب للأصبهاني) تصحيف في صحابي الحديث حيث قال فيه: «عن أبي موسى الأشعري»، وقد رواه من طريق أبي الشيخ عن أحمد بن سعيد الثقفي، عن هشام بن عمار، عن ابن شابور، به. والصحيح عن (أبي مالك الأشعري)، كما هو في بقية المصادر، وكذا رواه أبو عوانة والطبراني من طريق هشام بن عمار على الصواب، ثم وقفنا عليه في (مسند الفردوس) - كما في (الغرائب الملتقطة ٢/ ق ٢٥٩) -، وقد أخرجه من طريق أبي الشيخ بسنده على الصواب.

أن أبا مالك الأشعري حدَّثه، أن رسول الله ﷺ قال: ... فذكره.

ومداره عند الجميع على محمد بن شعيب، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ جيدٌ؛ رجاله ثقات، رجال الصحيح، عدا محمد بن شعيب بن شابور، فمن رجال السنن، وقد وَثَّقَهُ جماعة من الأئمة، وقال أحمد: «ما أرى به بأسًا، ما علمت إلا خيرًا»، وقال ابن معين: «كان مُرجئًا، وليس به في الحديث بأس»، وقال الحافظ: «صدوق صحيح الكتاب» (التقريب ٥٩٥٨). وانظر (تهذيب الكمال ٢٥/ ٣٧٣).

وعبد الرحمن بن غنم استشهد به البخاري، وروى له أصحاب السنن الأربعة، وقال عنه الحافظ: «مختلَفٌ في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين» (التقريب ٣٩٧٨).

ولذا حديثه هذا صححه ابن حبان بإخراجه في الصحيح.

وصححه الحافظ ابن رجب في (جامع العلوم والحكم ١/ ٢١٢).

ورمز له السيوطي بالصحة في (الجامع الصغير ٩٦٦).

وقال المُناوي: «وهو صحيح» (التيسير ١/ ١٤٤ - ١٤٥).

وصححه الألباني في (صحيح الجامع ٩٢٥)، و(صحيح ابن ماجه ٢٢٩).

تنبيه:

وقع عند ابن حبان (٨٣٨) من روايته عن الحسن بن سفيان، عن عبد الرحمن بن إبراهيم، عن محمد بن شعيب بن شابور، به بلفظ: «**وَالصَّدَقَةُ ضِيَاءٌ**».

وهذا - فيما يبدو لنا - تحريفٌ من النُّسَّاخِ، صوابه: «**وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ**». لاسيما وقد ذكر في المتن: «**وَالزَّكَاةُ بُرْهَانٌ**».

وقد ذكر محققو طبعة التأصيل أنَّ في نسخةٍ أُخرى: (الصَّبْرُ). وجاء على الصواب في (موارد الظمآن ٢٣٣٦).

وكذا رواه ابن ماجه وغيرُهُ عن عبد الرحمن بن إبراهيم (دحيم)، وكذا رواه الباقون من طرقٍ عن ابن شعيب به.

هذا، وقد رواه الطبراني في (الكبير ٣٤٢٤) قال: حدثنا إبراهيم بن دحيم الدمشقي، ثنا أبي، ثنا محمد بن شعيب، به بلفظ: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلَأُ المِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَاللهُ أَكْبَرُ يَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ**».

والمشهورُ أن هذا لفظَ حديث يحيى بن أبي كثير، فأما حديث ابن شعيب عن معاوية، فبلفظ: «**إِسْبَاغُ الوُضُوءِ...وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ...**» كما سبق، وكذا رواه ابن ماجه عن دحيم.

٢- رِوَايَةُ: «الوُضُوءُ ضِيَاءٌ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «... **وَالوُضُوءُ ضِيَاءٌ**...».

۞ الحكم: شاذٌّ بهذا اللفظِ، والمحفوظُ: «وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ».

التخريج:

〔مي ٦٧٩ / بغ ١٤٨ / فكر (١/ ٥٤، ٥٥)〕.

السند:

رواه الدارمي - ومن طريقه ابن حجر في (النتائج) - قال: أخبرنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا أبان - هو ابن يزيد -، حدَّثنا يحيى بن أبي كثير، عن زيدٍ، عن أبي سلام، عن أبي مالك الأشعري به.

ورواه البغويُّ من طريقِ مسلم بن إبراهيم به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُه كلُّهم ثقاتٌ، إلا أن هذه الرواية غيرُ محفوظةٍ لما رواه مسلمٌ وأحمدُ وغيرُهما من طريقِ حبان بن هلال وعفان بن مسلم ويحيى بن إسحاق وغيرهم، عن أبان بن يزيد عن يحيى بن كثير عن زيد عن أبي سلام عن أبي مالك به بلفظ «**وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ**».

هذا وقد ذكر ابنُ حجر في (النتائج ١/ ٥٥) أن روايةَ بشر بن موسى عن يحيى بن إسحاق السيلحيني عن أبان عند أبي نعيم بلفظ: «**والوُضُوءُ ضِيَاءٌ**» أيضًا!

وهو عند أبي نعيم - كما في مطبوع (المستخرج ٤٣٥) - بلفظ: «**وَالصَّوْمُ ضِيَاءٌ**»، كما سيأتي قريبًا.

٣- رواية: «وَالصَّوْمُ بُرْهَانٌ»:

وفي رواية: «... **وَالصَّوْمُ بُرْهَانٌ** ...».

الحكم: شاذٌّ بهذا اللفظ، والمحفوظ: «وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ».

التخريج:

[عه ٦٦٩، ٦٧٠].

السند:

قال أبو عوانة: حدثنا محمد بن علي بن أخت غزال، حدثنا عفان، حدثنا أبان (ح)

وحدثنا الصغاني، حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا أبان، حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن زيد، عن أبي سلام، عن أبي مالك الأشعري، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ، إلا أن هذه الرواية غيرُ محفوظةٍ.

فالمحفوظُ ما رواه مسلمٌ وأحمدُ وغيرُهُما من طريقِ حبان بن هلال، وعفان بن مسلم، ويحيى بن إسحاق وغيرهم عن أبان بن يزيد، عن يحيى بن كثير، عن زيد عن أبي سلام، عن أبي مالك، به بلفظ: «...**وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ**...».

ورواه أبو عوانة أيضًا برقم (٦٧٠) من طريقِ هشام بن عمار، عن محمد بن شعيب، أخبرني معاوية بن سلام، عن أخيه زيد بن سلام أنه أخبره، عن أبي سلام الحبشي، عن عبد الرحمن بن غنم، أن أبا مالك الأشعريَّ حدَّثه، به. بلفظ: «إِسْبَاغُ الوُضُوءِ ...» وقال فيه أيضًا: «**وَالصَّوْمُ بُرْهَانٌ**».

وهي غيرُ محفوظةٍ أيضًا في هذا الطريقِ، فقد رواه جماعةٌ - كما تقدَّم - عن محمد بن شعيب، به بلفظ: «**وَالزَّكَاةُ بُرْهَانٌ**».

وهشام بن عمار، متكلَّمٌ فيه، وقد اختلط بأَخَرَةٍ، فلعلَّ هذا مما رواه بعد الاختلاط. فقد رواه الطبراني في (مسند الشاميين ٢٨٧٤) من طريق هشام بن عمار به على الصواب.

وربما كان ما وقع عند أبي عوانة تحريفًا من النساخ. والله أعلم.

٤- رِوَايَةُ: «وَالصَّوْمُ ضِيَاءٌ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «... **وَالصَّوْمُ ضِيَاءٌ**...».

❁ **الحكم: شاذٌّ بهذا اللفظ، والمحفوظُ ما في مسلمٍ وغيرِهِ بلفظ: «وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ».**

التخريج:

﴿مسن ٥٣٤ / غيب ٢٠٧٢ "واللفظ له" / ضياء (مرو ق ٥٢ / أ)﴾.

السند:

رواه أبو نعيم الأصبهاني في (المستخرج) قال: حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا بشر بن موسى، ثنا أبو زكريا يحيى بن إسحاق السيلحيني، ثنا أبان بن يزيد العطار عن يحيى بن أبي كثير عن زيد عن أبي سلام عن أبي مالك الأشعري به .

ورواه قوام السنة في (الترغيب)، والضياء في (المنتقى من مسموعات

مرو) من طريق بشر بن موسى به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ، غير أن بشر بن موسى خولف في قوله: «وَالصَّوْمُ ضِيَاءٌ»:

فرواه أحمد (٢٢٩٠٢) عن يحيى بن إسحاق السليحيني به بلفظ: «**وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ**».

وكذا رواه مسلمٌ وأحمدُ وغيرُهُما من طريق حبان بن هلال وعفان بن مسلم وغيرهما، عن أبان بن يزيد به بلفظ: «... **وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ** ...».

وهذا يدلُّ على شذوذِ رواية بشر بن موسى.

وقد حاولَ أبو العباس القرطبيُّ توجيه هذه اللفظة لما وقعَ في بعضِ النسخ لمسلم بلفظ: «وَالصَّوْمُ ضِيَاءٌ» فقال: «قوله: «**وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ**»، كذا صَحَّتْ روايتنا فيه، وقد رواه بعضُ المشايخ: «**وَالصَّوْمُ ضِيَاءٌ**» بالميم، ولم تقعْ لنا تلك الرواية، على أنه يصح أن يعبر بـ«الصبر» عن «الصوم»، وقد قيل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾».

ثم قال: «والأَوْلى أن يقالَ: إن الصبر في هذا الحديث غير الصوم» (المفهم ١/ ٤٧٧).

وهذه الروايةُ التي نسبها القرطبي لمسلم، سَبقه بذكرها القاضي عياض فقال: «وَالصَّوْمُ ضِيَاءٌ»، وهي روايةُ بعض الشيوخ، وروايتنا فيه عن أكثرهم: «**وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ**» (إكمال المعلم ٢/ ٨).

٥- رِوَايَةُ: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ»:

وَفِي رِوَايَةٍ زَادَ فِيهِ: «**وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ**»، وَلَمْ يَذْكُرْ: «**وَالصَّلَاةُ نُورٌ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، صَحَّ في حديثٍ آخر، فأما في هذا الحديث فشاذٌّ بهذا اللفظِ.**

التخريج:

[هق ١٨٧].

السند:

قال البيهقيُّ في (سننه): أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان ببغداد، ثنا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد القطان، ثنا إسحاق بن الحسين(١) الحربي، ثنا عفان، ثنا أبان، ثنا يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده ممطور، عن أبي مالك الأشعري به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله كلهم ثقات، إلا أن هذه الزيادة أيضًا غير محفوظة في هذا الحديث، رواه أحمد وغيره عن عفان بن مسلم، ولم يذكروها، وكذا رواه بقية أصحاب أبان بدونها، وذكروا بدلًا منها: «**وَالصَّلَاةُ نُورٌ**».

وقد أشارَ البيهقيُّ إلى ذلك، فقال بعد أن أسندَ الرواية المتقدمة: «أخرجه مسلمٌ في الصحيح، عن إسحاق بن منصور، عن حبان بن هلال، عن أبان بن يزيد

(١) كذا في المطبوع «إسحاق بن الحسين» وهو خطأٌ، والصوابُ «إسحاق بن الحسن» وهو ابن ميمون الحربي، كما في (تاريخ بغداد ٣٣٦٩)، و(تاريخ الإسلام ١٣٧)، و(ميزان الاعتدال ٧٤٦)، و(السير ١٩٨).

العطار... ثم ساق بسنده إلى إسحاق بن منصور فذكره بإسناده وقال: قال رسول الله ﷺ: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ**». وجعل بدل «**اللهُ أَكْبَرُ**»: «**الحَمْدُ لِلَّهِ**»، وجعل مكان «**الصَّوْمُ جُنَّةٌ**»: «**الصَّلَاةُ نُورٌ**».

قلنا: وقوله: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ» صَحَّ عند البخاري (٧٤٩٢) وغيره من حديث أبي هريرة.

❁ ❁ ❁

[١٣٦٢ط] حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ:

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قال: «**إِسْبَاغُ الوُضُوءِ شَطْرُ الإِيمَانِ**».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُه ضعيفٌ.

التخريج:

[شعب ٢٤٦٣].

السند:

قال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن عبد الله السديري البيهقي، ثنا أبو حامد حمد بن محمد بن الحسين الخسروجردي، ثنا داود بن الحسين الخسروجردي ثنا حميد بن زنجويه النسوي، ثنا أبو أيوب الدمشقي، ثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي موسى الأشعري(١)، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ آفتُه خالد بن يزيد بن أبي مالك، قال الذهبي: «ضَعَّفُوه» (الكاشف ١٣٦٤) وقال الحافظُ: «ضعيفٌ مع كونه كان فقيهًا وقد

---

(١) كذا في (طبعة دار الكتب العلمية). وجاء في (طبعة الرشد): (أبو مالك الأشعري)، لكن قال محققه: «وقع اسم الصحابي في الأصلين (أبو موسى الأشعري) وهو خطأٌ». فتبيَّنَ من ذلك أنه صوَّبَهُ من تلقاءِ نفسه بدون مستند علمي، فالصوابُ أنها ثابتةٌ كما في أصلها، ويبين خطأها من جهة الرواية، خاصة وسندها مختلفٌ تمامًا عن أسانيد حديث أبي مالك السابق، وفيه أحد الضعفاء، فهو علة ذلك، والله أعلم.

اتَّهمه ابن معين» (التقريب ١٦٨٨).

ومع ضَعْفِهِ فقد خولف، والصوابُ في سنده ما رواه أبو سلام عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري، كما تَقَدَّمَ.

[١٣٦٣ط] حَدِيثُ أَبِي عَبْدِ الرَّحمَنِ الأَشْعَرِيِّ:

عَنْ [أَبِي][١] عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ...**»، فَذَكَرَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «**الصَّلَاةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّدَقَةُ نُورٌ**».

۞ **الحكم: خطأٌ سندًا ومتنًا، والصوابُ أنه من حديث أبي مالكٍ الأشعريِّ بلفظ: «وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ» قاله** ابن منده - **وتبعه** أبو نعيم **وأقرَّه** ابنُ الأَثيرِ وابن حجر -، وقال ابن كثير: «والمحفوظُ: أبو سلام، عن أبي مالك الأشعري».

التخريج:

﴿حم ٢٢٩٠٩ "واللفظ له" / صمند (إصا ١٠٣٥٤) / صحا ٦٨٩٧﴾.

التحقيق

قال أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا سُرَيْج بن النعمان، حدثنا أبو إسحاق يحيى بن ميمون - يعني العطار - حدَّثني يحيى بن أبي كثير، حدَّثني زيد بن سلام عن أبي سلام حدَّثه عبد الرحمن الأشعري به.

هكذا جاء سند الحديث عند أحمد، وفيه إشكالان:

الأول: في قوله: «حدثنا أبو إسحاق يحيى بن ميمون - يعني العطار -»، فإن يحيى بن ميمون العطار لا يكنى بأبي إسحاق، وإنما كنيته: «أبو المعلى»، وهو مشهورٌ بها، وهو الضبي الكوفي «ثقة» (التقريب ٧٦٥٨).

(١) سقط من المطبوع من (مسند أحمد)، ومن نسخة الرسالة أيضًا، واستدركناه من المصادر الأخرى.

وقد ذكر أبو نعيم وابن الأثير أن ابن منده أخرجه من طريق يحيى بن ميمون (العبدي)، وهذه النسبة لم يذكرها أصحاب التراجم في ترجمة العطار، ونخشى أن تكون محرفة من (الضبي)، والله أعلم.

الثاني: في قوله: «حدَّثه عبد الرحمن الأشعري»، وفسَّره محققو المسند على أنه عبد الرحمن بن غنم الأشعري؛ ولذا أعلُّوه بالإرسال.

ولكن تقدَّم أن روايةَ ابنِ أبي كثير ليس فيها ذِكْرُ ابن غنم.

وقد أخرجَ ابنُ منده وأبو نعيم هذا الحديثَ من طريقِ يحيى بن ميمون عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن (أبي عبد الرحمن الأشعري) به.

أخرجاه في ترجمة (أبي عبد الرحمن الأشعري)، **وقال ابن منده:** «ورواه أبان العطار عن يحيى فقال: (عن أبي مالك) وهو الصوابُ»، وتبعه على ذلك أبو نعيم الأصبهاني (معرفة الصحابة ٥/ ٢٩٥٥).

قال الحافظ: «وروايةُ أبان التي صوَّبها ابن منده أخرجها مسلم» (الإصابة ١٢/ ٤٩٨).

قلنا: وقد تقدَّم تخريجها، والوهم والشذوذ في هذه الرواية يتضح جليًّا في قوله: «**وَالصَّلَاةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّدَقَةُ نُورٌ**» فأبدل كل صفة مكان الأخرى. والصواب: «**وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ**».

وقال ابن كثير: «أبو عبد الرحمن الأشعري (مرفوعًا): «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ**». وعنه أبو سلام، والمحفوظُ: أبو سلام، عن أبي مالك الأشعري» (جامع المسانيد والسنن ١٠/ ٨١).

[١٣٦٤ط] حَدِيثُ أَبِي عَامِرٍ الْأَشْعَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَامِرٍ الأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِسْبَاغُ الوُضُوءِ نِصْفُ الإِيمَانِ، وَالحَمْدُ [لِلَّهِ] تَمْلَأُ المِيزَانَ، وَالتَّسْبِيحُ نِصْفُ المِيزَانِ، وَالتَّكْبِيرُ يَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، وَالنَّاسُ غَادِيَانِ فَمُبْتَاعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا وَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُوبِقُهَا**».

الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «وَالتَّسْبِيحُ نِصْفُ المِيزَانِ»؛ فمنكرةٌ، وقوله: (عن أبي عامر الأشعري) خطأٌ، والصوابُ فيه: (عن أبي مالك الأشعري).

التخريج:

﴿طش ١١١٤ "واللفظ له" / مث ٢٥٠٨ "والزيادة له" / خيثم (١/ ١٩٣) / قا (٢/ ١١٩) / شجر٣٨٣ "مختصرًا جدًّا" / كر (٣٣/ ٢٠٥) / ضح (٢/ ٤٤)﴾.

السند:

رواه ابنُ أبي عاصم في (الآحاد والمثاني) - ومن طريقه الشجري في (أماليه)، والخطيب في (الموضح) - قال: حدثنا الحوطي نا إسماعيل بن عياش عن حبيب بن صالح قال: سمعتُ ثابت بن أبي ثابت يُحدِّثُ عن عبد الله بن معانق الأشعري عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي عامر الأشعري به.

ورواه الطبرانيُّ في (مسند الشاميين) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخه) - عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة ثنا أبي ثنا إسماعيل بن عياش به.

ورواه خيثمة بن سليمان الأطرابلسي في (حديثه)، وابن قانع في (معرفة الصحابة) من طريق عبد الوهاب بن نجدة - وهو الحوطي - به.

فمداره عند الجميع على الحوطي.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثابتُ بنُ أبي ثابت؛ قال أبو حاتم: «مجهولٌ» (الجرح والتعديل ٢/ ٤٤٩)، وأقرَّه الذهبي وابن حجر. (اللسان ٢/ ٣٨٣).

وفيه أيضًا: عبد الله بن معانق الأشعري؛ روى عنه جمع، ووَثَّقَهُ العجليُّ في (معرفة الثقات وغيرهم ٩٧٤). وذكره ابن حبان في (الثقات ٥/ ٣٦، ٧/ ٥٢). وَلَيَّنَ تَوثيقَهُ الذهبيُّ بقوله: «وُثِّقَ» (الكاشف ٢٩٩٣) إشارة إلى أن التوثيقَ من متساهلٍ.

واقتصرَ الحافظُ على قولِهِ: «وَثَّقه العجليُّ» (التقريب ٣٦٢٩).

ولكن قال عنه الدارقطنيُّ: «لا شيء، مجهولٌ» (سؤالات البرقاني ٦١٤، ٦٦٣).

وعَقَّب عليه الذهبي بقوله: «أما الجهالةُ فمعدومةٌ» (تاريخ الإسلام ٢/ ٩٦٢) يعني لرواية جمع عنه، ولكن يبقى الأمرُ في تليين الدارقطنيِّ له؛ ولذا اقتصرَ في (ميزان الاعتدال ٢/ ٥٠٦) على ذلك، فقال: «لَيَّنَهُ الدارقطنيُّ، وقال: لا شيءَ».

وقد خُولِفَ فيه ابن معانق؛ خالفه أبو سلام ممطور الحبشي - وهو ثقة -:

فرواه - كما سبق - عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري به.

وهذا هو الصوابُ: عن أبي مالك، وليس عن أبي عامر.

وبهذا أعلَّه أبو زرعةَ - غير أنه علَّق الوهم فيه بعبد الوهاب الحوطي -، فقال: «عبد الوهاب شيخ صالح، من بني حوط، من مَذْحِج من العرب، وأبو عامر الأشعري اسمه: عبيد، قُتل بحُنين، وإنما هو عن أبي مالك الأشعري، وهو أشبهُ إلا أن الشيخَ قال: أبو عامر» (العلل لابن أبي حاتم ١٤٢).

قلنا: تعليق الوهم بالضعفاء والمجاهيلُ أَوْلى من تعليقه بالثقات، وعبد الوهاب بن نجدة ثقة كما في (التقريب ٤٢٦٤).

[١٣٦٥ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ بما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿تمام ٥٢٣ "واللفظ له" / فضش ٢٥﴾.

السند:

أخرجه تمام في (فوائده)، وابن شاهين في (فضائل الأعمال) كلاهما: عن خيثمة بن سليمان عن (سعد)[1] بن سهيل بن عبد الرحمن العكاوي، عن أبيه، عن شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: سهيل بن عبد الرحمن العكاوي؛ قال عنه ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عنه فلم يعرفه». (الجرح والتعديل ٤/ ٢٥٠).

الثانية: ابنه سعد بن سهيل أو سعيد بن سهيل، هو الذي يروي عنه الطبراني ويسميه: «سعدون»، ترجمَ له السمعانيُّ في (الأنساب ٩/ ٢٧)[2]، والذهبيُّ في (التاريخ ٦/ ٥٤٨)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

---

(١) كذا في فوائد تمام، ووقع عند ابن شاهين (سعيد)، والذي في ترجمته (سعدون)، وانظر (التحقيق).

(٢) ولكن وقع في المطبوع: «ابن سهل».

وبقية رجاله ثقات، شيبان هو ابن عبد الرحمن النَّحْوي.

والمحفوظُ من رواية الثقات عن يحيى بن أبي كثير حديثه عن زيد عن أبي سلام عن أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد سبق.

[١٣٦٦ط] حَدِيثُ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ:

عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ مَرْفُوعًا: «**الوُضُوءُ شَطْرُ الإِيمَانِ، وَالسِّوَاكُ شَطْرُ الوُضُوءِ**».

۞ **الحكم:** **ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفه** ابنُ حجر.

التخريج:

﴿لسان ٥/ ١٤٨﴾.

سبق تخريجه وتحقيقه تحت «أبواب خصال الفطرة» (؟؟؟؟؟).

۞ ۞ ۞

[١٣٦٧ط] حَدِيثُ حَسَّانَ بنِ عَطِيَّةَ مُرسَلًا:

عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الوُضُوءُ شَطْرُ الإِيمَانِ، وَالسِّوَاكُ شَطْرُ الوُضُوءِ، وَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، رَكْعَتَانِ يَسْتَاكُ فِيهِمَا العَبْدُ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً لَا يَسْتَاكُ فِيهَا**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفه** ابن حبان، وابن القيسراني، وابن الملقن، وابن حجر، والألباني. **وقوله: «الوُضُوءُ شَطْرُ الإِيمَانِ» صحيحٌ بما سبقَ.**

التخريج:

[ش ١٨١٤ "واللفظ له"، ٣١٠٧١ "مختصرًا" / زمب ١٢٢٦ / عدن ٦١ "مختصرًا" / فضش ١٥٠ / مجر (٢/ ٣٧٣)/ ...].

سبق تخريجه وتحقيقه في باب «ما رُوي في فضل الصلاة بالسواك على غيرها» (؟؟؟؟؟).

۞ ۞ ۞

[١٣٦٨ط] حَدِيثُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ:

عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ قَالَ: عَدَّهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِي - أَوْ: فِي يَدِهِ -: «التَّسْبِيحُ (سُبْحَانَ اللَّهِ) [١] نِصْفُ المِيزَانِ، وَالحَمْدُ [لِلَّهِ] يَمْلَأُهُ، وَالتَّكْبِيرُ (اللَّهُ أَكْبَرُ) [٢] يَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَالصَّوْمُ نِصْفُ الصَّبْرِ، وَالطُّهُورُ (الوُضُوءُ) [٣] نِصْفُ الإِيمَانِ».

۞ **الحكم:** ضعيفٌ بهذا السياق، وضَعَّفه الألباني. وقد صَحَّ الحديثُ عن أبي مالك الأشعري بسياقٍ آخر فيه أن «التَّسْبِيحُ يَمْلأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ»، وليس «نِصْفُ المِيزَانِ»، ولهذه الجملة شواهد ضعيفة سبقَ أحدها، وقوله: «وَالصَّوْمُ نِصْفُ الصَّبْرِ» له شاهدٌ ضعيفٌ أيضًا.

التخريج:

﴿ت ٣٨١٢ "واللفظ له" / حم ١٨٢٨٧ "والزيادة والرواية الأُولى والثانية له ولغيره"، ٢٣٠٧٣، ٢٣٠٩٩، ٢٣١٣٩، ٢٣١٦٠ / مي ٦٧٢ / عب ٢١٥٠٦ / طع ١٧٣٤ "والرواية الثالثة له ولغيره" / صحا ٧١٦٥ / عدن ٥٨ / علقط ٣١٨٠ / شعب ٦٢٢، ٣٢٩٧ / تعظ ٤٣٢ - ٤٣٤ / خلا ١٥١١ / مث ٢٩٢٠ / أسد (١/ ١٢٨٦) / ثوري ٤٨، ٣٠٥﴾.

السند:

قال الترمذي: حدثنا هَنَّادٌ حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن جُرَيٍّ النَّهْدِيِّ عن رجلٍ من بَنِي سُلَيْمٍ مرفوعًا به.

ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق به.

ورواه أحمدُ في (مسنده)، والدارميُّ في (مسنده) من طريق شعبة عن

أبي إسحاق به.

ورواه أحمدُ في (مسنده) من طريق يونس بن أبي إسحاق، وعاصم بن أبي النَّجُود، كلاهما عن جُرَيٍّ به.

ورواه الثوري كما في (رواية السري عن شيوخه، ورواية الفريابي عنه) عن أبي إسحاق قال: أخبرني جري النهدي به.

والحديثُ مدارُ إسنادِهِ عند الجميعِ على جُرَيٍّ النَّهْدِيِّ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ عدا جري النهدي، وهو جري بن كليب الكوفي؛ روى عنه أبو إسحاق السبيعي، ويونس بن أبي إسحاق، وعاصم بن أبي النَّجود، وقال عنه الحافظ: «مقبول» (التقريب ٩٢١)، يعني عند المتابعة، وإلا فَلَيِّن.

وثَمة راوٍ آخر اسمه جري بن كُليب السدوسي، بصري، روى عنه قتادة، وكان يُثني عليه خيرًا، ووَثَّقَهُ العجليُّ (٢١٦)، وقال عنه عليُّ بنُ المدينيِّ: «مجهولٌ، لا أعلمُ أحدًا روى عنه غير قتادة»، وقال عنه أبو حاتم: «شيخٌ، لا يُحتجُّ بحديثه» (الجرح والتعديل ٢/ ٥٣٦)، وقال عنه الحافظ: «مقبول» (التقريب ٩٢٠).

وقد جعلهما ابنُ أبي حاتم واحدًا كما في (الجرح والتعديل ٢/ ٥٣٦). وهو ظاهرُ صنيع البخاري في (التاريخ ٢/ ٢٤٤)، وصنيع ابن حبان في (الثقات ٤/ ١١٧)؛ إذ قالا في الذي روى عنه قتادة: «جري بن كليب النهدي»!

ولعلَّه لذلك قال الترمذي بعد أن خرَّجه: «هذا حديثٌ حسنٌ».

وأشارَ السيوطيُّ له بالصحة في (الجامع الصغير ٤٦٣٥).

وقال المُناوي: «إسنادُهُ صحيحٌ» (التيسير ٢/ ١٠٠).

وقد فرَّقَ بينهما أبو داود فقال: «جري بن كليب صاحب قتادة، سدوسي بصري لم يَرْوِ عنه غير قتادة. وجري بن كليب كوفي روى عنه أبو إسحاق السَّبيعي» (تهذيب الكمال ٤/ ٥٥٤).

وتبعه على ذلك المزيُّ في (التهذيب ٤/ ٥٥٣، ٥٥٤)، والحافظُ في (التقريب ٩٢٠).

وسواء كان جري هذا هو السدوسي أو النهدي فقد انفردَ بهذا الحديث، ومثله لا يتحمل هذا الانفراد، لذلك قال الحافظُ في ترجمة الاثنين من التقريب: «مقبول». أي: إذا توبع وإلا فَليِّن، بمعنى لا يُقبل تفرَّدَ أحدهما إذا انفرد.

ولذا ضَعَّفَ حديثه هذا الألباني في (ضعيف الترمذي ١/ ٤٥٩)، وفي (المشكاة ٢٩٦).

٢١٧- بَابُ المُحَافَظَةِ عَلَى الوُضُوءِ

[١٣٦٩ط] حَدِيثُ ثَوْبَانَ:

عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اسْتَقِيمُوا، وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمْ (دِينِكُمْ) الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**اسْتَقِيمُوا تُفْلِحُوا، وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَنْ يُحَافِظَ عَلَى الوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**سَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَاعْمَلُوا**[١]**، وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ بطرقه وشواهده، وصَحَّحَهُ:** العقيليُّ، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ، وابنُ عبدِ البرِّ، وابنُ الصَّلاحِ، والذهبيُّ، والبغويُّ، والمنذريُّ، ومغلطايُ، والبوصيريُّ، والسيوطيُّ، والمُناويُّ، والألبانيُّ.

---

(١) كذا في أكثر نسخ مسند أحمد، وكذا أثبته محققو طبعة الرسالة (٢٢٤٣٣)، وطبعة المكنز (٢٢٨٦٩)، وطبعة عالم الكتب (٢٢٧٩٧)، ووقع في الطبعة الميمنية (٥/ ٢٨٢): «**سَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَاعْمَلُوا وَخَيِّرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ...**».

الفوائد:

١ - **قال ابنُ عبد البر:** «قوله في هذا الحديث: «**سَدِّدُوا وَقَارِبُوا**» يفسرُ قوله: «**اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا**» يقول: سددوا وقاربوا فلن تبلغوا حقيقةَ البر ولن تطيقوا الإحاطة في الأعمال، ولكن قاربوا فإنكم إن قاربتم ورفقتم كان أجدر أن تدوموا على عملكم» (التمهيد ٢٤/ ٣١٩ - ٣٢٠).

وقال أيضًا: «يعني على الطريقةِ النهجيةِ التي نهجت لكم وسَدِّدوا وقاربوا فإنكم لن تطيقوا الإحاطة في أعمال البرِّ كلها، ولا بدَّ للمخلوقين من ملال وتقصير في الأعمال، فإن قاربتم ورفقتم بأنفسكم كنتم أجدر أن تبلغوا ما يراد منكم» (الاستذكار ١/ ٢٠٩).

٢ - **قال ابن حبان:** «ذكرنا في كتبنا أن العربَ تطلقُ الاسم بالكلية على جزءٍ من أجزاء شيء يطلق اسم ذلك الشيء على جزء من أجزائه. فقوله ﷺ: «**لَا يُحَافِظُ عَلَى الوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**» أطلق اسم الإيمان على المحافظ على الوضوء، والوضوء من أجزاء الإيمان، كذلك أوقع ﷺ اسم الإيمان على المقرِّ دون العمل به؛ لأنه جزءٌ من أجزاء الإيمان على حسب ما ذكرناه» (صحيح ابن حبان عقب رقم ١٠٣٣).

٣ - قوله ﷺ: «**واعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ**»، **قال السندي:** «أي: إن لم تطيقوا بما أُمرتم به من الاستقامة فحقٌّ عليكم أن تلزموا فرضها وهي الصلاة الجامعة لأنواع العبادات: القراءة والتسبيح والتهليل والإمساك عن كلام الغير» (حاشية السندي على سنن ابن ماجه ١/ ١١٩).

التخريج:

[جه ٢٧٨ "واللفظ له" / حم ٢٢٣٧٨، ٢٢٤١٤ "والسياق الثاني له"،

٢٢٤٣٦، ٢٢٤٣٣ "والسياق الثالث له" / مي ٦٧٣، ٦٧٤ / حب ١٠٣٣ / ك ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤ / طب ١٤٤٤ / طس ٧٠١٩ / طص ٨، ١٠١١ / طش ١٠٧٨، ١٣٣٥ / ش ٣٥ "مختصرًا" / تعب (٢/ ١٨٧) / طي ١٠٨٩ / بغ ١٥٥ / ني ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٩ / هق ٣٨٥، ٢١٧٩ / غيب ١٨٩٧، ٤١٩ / شعب ٢٤٥٧، ٢٤٥٩، ٢٥٤٥ / تعظ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١ / خط (١/ ٣٠٩) / عدن ٢٢، ٢٣ / طهور ١٩ / بحر (١/ ٩٧) / أسلم ٢ / يخ ١٨/ ١٧٢ / تمام ٧٨١ / زمب ١٠٤٠ / زحم ١١٩٤ / حلب (٩/ ٣٨٧٨) / بقر ٢٦ / هقص٢١ / قهق٢٩٧ / عراق ٨٨ / تمهيد (٢٤/ ٣١٨ - ٣١٩) / مقدص ٢٤ / كك (ق٢٨٨ / ب) / فضش ٣٤ / كر (٥/ ٤٨٥) / معكر ٨٩٧ / متفق ٥٤ / سبكي (١/ ٤١٩) / جعفر ٦٦ / طاهر (تصوف٣٥)].

التحقيق

لهذا الحديثِ أربعةُ طُرُقٍ:

الطريقُ الأولُ: أبو كبشة السلوليُّ، عن ثوبانَ:

أخرجه أحمد (٢٢٤٣٣) قال: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا ابن ثوبان، حدَّثني حسان بن عطية، أن أبا كبشة السلوليَّ حدَّثه، أنه سمع ثوبانَ يقول... فذكره.

وأخرجه الدارمي (٦٧٤)، وابن حبان، والطبراني في (الكبير ١٤٤٤)، وفي (مسند الشاميين ٢١٧)، والمروزي في (تعظيم قدر الصلاة ١٦٧)، وابن شاهين في (فضائل الأعمال ٣٤)، والبيهقي في (شعب الإيمان ٢٧١٥)، وابن عساكر في (تاريخه ٥/ ٤٨٥) كلهم من طريق الوليد بن

مسلم به.

وهذا إسنادٌ حسنٌ؛ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ، غير ابن ثوبان، وهو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان؛ مختلفٌ فيه، وقال عنه الحافظ: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ٣٨٢٠).

قال الألبانيّ: «والمتقررُ أنه حسنُ الحديثِ إذا لم يخالف» (الصحيحة ١١٥).

قلنا: وقد صرَّحَ الوليدُ بنُ مسلمٍ بالتحديثِ في جميعِ طبقاتِ الإسنادِ، فانتفتْ شبهةُ التدليس والتسوية، **ولذلك صححه ابن حبان.**

وقال البيهقي: «وهذا إسنادٌ موصولٌ» (الشعب ٢٤٥٩).

وقال ابن عبد البر: «وهذا يستندُ ويتصلُ من حديثِ ثوبانَ عن النبي ﷺ من طُرُقٍ صحاحٍ» (التقصي لحديث الموطأ صـ٢٥٠).

وقال أبو عمرو بن الصلاح - في رسالته في (صلاة الرغائب ق ١٠/ ١) بعدما عزاه لابن ماجه -: «وله طُرقٌ صِحاحٌ» (الإرواء ٢/ ١٣٧).

وقال مغلطاي: «وقد وقعَ له أيضًا حديثُ ثوبانَ متصلٌ بسندٍ صحيحٍ، ذكره أبو حاتم ابن حبان في كتابه الصحيح» (شرح سنن ابن ماجه ١/ ٢٥٠).

ورمز السيوطي له بالصحة في (جامعه الصغير ٩٩٤).

وقال المُناوي: «وقد عَدَّ جمعٌ هذا الخبرَ من جوامعِ الكلمِ، وله طُرقٌ صِحاحٌ» (فيض القدير ١/ ٤٩٧).

وصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (الإرواء ٢/ ١٣٥)، و(السلسلة الصحيحة ١١٥).

والظاهرُ أن هذا الطريقَ هو الذي عَنَاهُ العقيلي بقوله - معلقًا على حديث

ابن الأكوع الآتي قريبًا -: «هذا يُروى بإسنادٍ ثابتٍ عن ثوبانَ» (الضعفاء ١٧٤١).

الطريقُ الثاني: عبدُ الرحمنِ بنُ ميسرةَ، عن ثوبانَ:

أخرجه أحمد (٢٢٤١٤) قال: حدثنا علي بن عياش، وعصام بن خالد قالا: حدثنا حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن ميسرة، عن ثوبان، به.

وأخرجه الطبراني في (مسند الشاميين ١٠٧٨): عن أبي زرعة الدمشقي، عن علي بن عياش - وحده -، عن حريز، به.

وهذا إسنادٌ حسنٌ؛ رجاله ثقات رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن ميسرة أبي سلمة الشامي؛ قال عنه علي بن المديني: «مجهولٌ، لم يَرْوِ عنه غير حريز بن عثمان»، وتبعه ابن القطان الفاسي فقال: «مجهولُ الحالِ، لا يُعرفُ روى عنه إلا حريز بن عثمان» (بيان الوهم والإيهام ٤/ ١٠٩).

كذا قالا، وقد رَوى عنه جمعٌ كما في (تهذيب الكمال ١٧/ ٤٥٠)؛ فقد روى عنه صفوانُ بنُ عمرٍو كما عند أحمدَ في (مسنده ١٧١٩٨)، وثورُ بنُ يزيدَ كما عند الطبراني في (الكبير ١١٩٤). وقال العجليُّ: «شامي تابعي ثقة» (معرفة الثقات وغيرهم ١٠٨١)، وذكره ابن حبان في (الثقات ٥/ ١٠٩)، وقال أبو داود: «شيوخُ حريز كلُّهم ثقات» (تهذيب الكمال ٣٩٧٣)، وقال الذهبي: «ثقة» (الكاشف ٣٣٢٧)، وأما الحافظ فقال: «مقبولٌ» (التقريب ٤٠٢٢).

قلنا: بل مثله لا يَنْزِلُ حديثُهُ عن مرتبة الحسن.

الطريقُ الثالثُ: سالمُ بنُ أبي الجعدِ عن ثوبانَ:

رواه ابن أبي شيبة في (مصنفه)، وابن ماجه في (سننه)، والطبراني في

(الأوسط)، والحاكم في (المستدرك ٤٥٤)، وغيرهم من طرق عن منصور.

ورواه أحمد في (مسنده)، والطيالسي في (مسنده)، والحاكم في (المستدرك ٤٥٢، ٤٥٣)، وغيرهم من طرق عن الأعمش.

ورواه الدارمي (٦٧٣)، والروياني (٦١٤)، وغيرهما من طريق منصور والأعمش.

ورواه الروياني (٦١٩) من طريق الأعمش ويزيد بن أبي زياد.

ورواه الطبراني في (الصغير)، و(مسند الشاميين)، وأبو أحمد الحاكم في (الكنى) من طريق الحكم بن عتيبة.

كلهم (الأعمش، ومنصور، ويزيد بن أبي زياد، والحكم بن عتيبة) عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان به. ولفظ ابن أبي شيبة: «**لَا يُحَافِظُ عَلَى الطّهُورِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**».

وإسنادُهُ - من طريق منصور والأعمش - رجاله ثقات رجال الشيخين غير أنه منقطع؛ فإن سالمًا لم يسمعْ من ثوبان؛ قال أحمد بن حنبل: «لم يَلْقَ ثوبانَ؛ بينهما معدانُ بنُ أبي طلحةَ» (الجرح والتعديل ٤/ ١٨١) و(جامع التحصيل ٢١٨). وقال محمد بن يحيى الذهليُّ: «سمعتُ أحمد بن حنبل. وذكر أحاديثَ سالم بن أبي الجعد عن ثوبانَ. فقال: لم يسمع سالم من ثوبان ولم يلْقه، وبينهما معدانُ بنُ أبي طلحةَ، وليستْ هذه الأحاديث بصحاحٍ» (تهذيب الكمال ١٠/ ١٣٢). وقال البخاري: «لم يسمعْ من ثوبانَ» (علل الترمذي الكبير صـ ٣٨٦).

ومما يؤكِّدُ عدم سماع سالم له من ثوبان أن محمد بن نصر المروزيَّ - في (تعظيم قدر الصلاة ١٧١) - رواه عن يحيى بن يحيى النيسابوري، عن

جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن سالم، قال: حُدِّثْتُ عن ثوبانَ. . . فذكره.

وبهذه العلةِ ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ:

فقال ابن حبان: «وخبرُ سالمِ بنِ أبي الجعدِ عن ثوبانَ خبرٌ منقطعٌ فلذلك تنكبناه» (الصحيح عقب رقم ١٠٣٣).

وقال البيهقي: «حديثُ سالم بن أبي الجعد منقطعٌ فإنه لم يسمعْ من ثوبانَ، والله أعلم» (الشعب ٢٤٥٩).

وقال البغوي: «هذا منقطعٌ، ويروى متصلًا عن حسانَ بنِ عطيةَ، عن أبي كبشةَ السلوليِّ، عن ثوبانَ» (شرح السنة ١٥٥).

وقال المُناوي: «قال الحافظُ العراقيُّ في أماليه: حديثٌ حسنٌ، رواتُهُ ثقاتٌ، إلا أن في سندِهِ انقطاعًا بين سالمٍ وثوبانَ» (فيض القدير ١/ ٤٩٧).

ومع ذلك قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخين ولم يخرجاه، ولستُ أعرفُ له علة يعلل بمثلها مثل هذا الحديث». اهـ.

فتَعَقَّبَهُ مغلطاي فقال: «وليس كما قال؛ فإن هذا حديث منقطع، والمنقطعُ ليس صحيحًا، وممن صرَّحَ بذلك الإمام أحمد فإنه قال: سالم بن أبي الجعد لم يسمعْ من ثوبانَ، بينهما معدان بن أبي طلحة، وقال أبو حاتم الرازيُّ: لم يدركه. وبنحوه قاله ابن حبان، وأما تحسين الترمذي حديثه عن ثوبان يرفعه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ﴾، فالكلام معه كالكلام مع الحاكم» (شرح ابن ماجه ١/ ٩٠).

وتَعَقَّبَهُ البوصيري - أيضًا - بقوله: «علته أن سالمًا لم يسمعْ من ثوبانَ، قاله أحمدُ وأبو حاتم والبخاريُّ وغيرُهُم» (الزوائد ١/ ٣٢١).

وقال الحافظ: «بل هو منقطعٌ بين سالم وثوبان، وإسنادُ ابنِ حبانَ أوصل منه» (إتحاف المهرة ٣/ ٣٣).

وقال المنذري: «رواه ابنُ ماجه بإسنادٍ صحيحٍ» (الترغيب ٣١١)!

فتعقبه الحافظ برهان الدين الناجي؛ فقال: «هو من رواية سالم بن أبي الجعد عن ثوبان، وله علةٌ عَقَّبَهُ بها صاحب الأطراف فيه بعد أن ذكره وكفانا المؤنة، فقال: «قال أحمد بن حنبل: لم يسمع سالم من ثوبان، بينهما معدان»، يعني: ابنَ أبي طلحة اليعمريَّ، أي: أنه أرسلَهُ عنه، وقال في (تهذيب الكمال) في ترجمةِ سالمٍ هذا: «قال الذهلي عن أحمد: لم يسمع سالم من ثوبان، ولم يلقه، بينهما معدان بن أبي طلحة، وليستْ هذه الأحاديث بصحاح» (عجالة الإملاء ١/ ٣٢٥ - ٣٢٧).

ولعله لهذه العلة ضَعَّفَهُ النوويُّ في (الخلاصة ٢٢٦).

ولكن للحديث طريقان آخران يصحُّ بهما كما تقدَّمَ.

الطريقُ الرابعُ: سلمانُ بنُ شمير الألهانيُّ، عن ثوبان:

رواه تمام في (الفوائد ٧٨١) عن أبي الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد البجلي، ثنا محمد بن أحمد بن زرقان المصيصي بدمشق سنة تسع وستين ومئتين، ثنا حجاج بن محمد الأعور، ثنا حريز بن عثمان الرحبي عن سلمان بن شمير الألهاني عن ثوبان به.

وفيه محمد بن أحمد بن زرقان المصيصي ذكره ابن ماكولا في (الإكمال ٤/ ١٨٤)، وابن عساكر في (تاريخه ٥١/ ٤٠)، وابن ناصر في (توضيح المشتبه ٤/ ٢٩٠)، والذهبي في (تاريخ الإسلام ٣٨٠) ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقد خُولِفَ في سندِهِ؛ فقد رواه علي بن عياش وعصام بن خالد - كما عند أحمد (٢٢٤١٤) وغيره - عن حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن ميسرة عن ثوبان.

فذِكرُ (سلمان بن شمير) منكرٌ في هذا الحديثِ.

وعلى أية حال فالحديثُ صحيحٌ بمجموعِ الطريقين الأولين، وسندُهُما حسنٌ، ويعضدهما الطريق الثالث مع ضعفه، وله شواهد من حديث عبد الله بن عمرو وأبي أمامة وغيرهم كما سيأتي، والله أعلم.

وقوله: «**سَدِّدُوا وَقَارِبُوا**» له شاهد في الصحيحين من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما.

تنبيه:

ذَكَرَ جامعو كتاب (الجامع لعلوم الإمام أحمد ١٤/ ١٠٩) أن الإمامَ أحمدَ صَحَّحَ هذا الحديثَ، نقلًا من (تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ٣/ ١٤٢ ط. دار الكتب العلمية).

وقد وَهِموا في ذلك؛ بسببِ سوء النسخة التي اعتمدوا عليها، وإنما هو قول ابن عبد الهادي نفسه، كما يُعْلَمُ ذلك بمراجعة موضع الكلام في (التنقيح ٤/ ٢٨٥ ط. أضواء السلف).

[١٣٧٠ط] حَدِيثُ أَبِي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ، عَمَّنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ:

عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ، عَمَّنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**اسْتَقِيمُوا وَسَدِّدُوا، وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ لغيرِه، وهذا إسنادٌ حسنٌ.**

التخريج:

[طش ٢١٧].

السند:

أخرجه الطبراني في (مسند الشاميين) قال: حدثنا محمد بن جعفر الرازي، ثنا علي بن الجعد، ثنا ابن ثوبان، عن حسان بن عطية، عن أبي كبشة السلولي، عَمَّنْ سَمِعَ النبي ﷺ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ، من أجلِ الخلافِ في ابنِ ثوبانَ على ما بَيَّنَّاهُ في حديثِ ثوبانَ، والصحابي الذي روى عنه السلولي قد سمَّاه الوليد بن مسلم أنه ثوبان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقد تَقَدَّمَ، على أن جهالةَ الصحابة لا تضرُّ، خاصة إذا كان الراوي عنه من كبار التابعين كأبي كبشة السلولي.

۞ ۞ ۞

[١٣٧١ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ لشواهدِهِ، وهذا الشاهدُ إسنادُهُ ضعيفٌ.**

وضَعَّفَهُ: النووي، والبوصيري، والألباني.

وحَسَّنَهُ مغلطاي. **ورمزَ لصحتِهِ** السيوطي، **وصَحَّحَهُ لشواهدِهِ** الألبانيُّ.

التخريج:

﴿جه ٢٧٩ "واللفظ له" / بز ٢٣٦٧ / ش ٣٦ / مش (مغلطاي ١/ ٩١) / تعظ ١٦٩ / طب (١٣/ ٤٤٢ - ٤٤٣ / رقم ١٤٢٩٤، ١٤٢٩٥)، (١٣/ ٤٤٤ / رقم ١٤٢٩٨)، (١٣/ ٤٥٣ / رقم ١٤٣١٢)، (١٣/ ٦٢٦ / رقم ١٤٥٤٨) / هقص ٢٢ / شعب ٢٤٥٨، ٢٥٤٦ / تمهيد (٢٤/ ٣١٩) / طاهر (تصوف ٤٥) / دبيثي (٢/ ٢١٣)﴾.

السند:

رواه ابن ماجه في (سننه) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، عن ليث، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، به.

ورواه ابن أبي شيبة في (مصنفه) قال: حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن ليث عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو به.

ومدار إسناده عند الجميع - عدا الطبراني (١٤٢٩٨، ١٤٥٤٨) - على

ليثٍ، وهو ابنُ أبي سُليمٍ، عن مجاهدٍ، به.

قال البزارُ: «وهذا الحديثُ لا نعلمه يُروى عن عبد الله بن عمرو عن النبيِّ ﷺ إلا من هذا الوجهِ بهذا الإسنادِ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ ليثِ بنِ أبي سليمٍ؛ قال فيه الحافظُ: «صدوقٌ اختلطَ جدًّا ولم يتميزْ حديثُه فتُرِكَ» (التقريب ٥٦٨٥).

وقال الذهبيُّ: «بعضُ الأئمةِ يحسن لليثِ، ولا يبلغُ حديثُه مرتبةَ الحسنِ، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب، فيروى في الشواهد والاعتبار وفي الرغائب والفضائل، أما في الواجبات فلا» (سير أعلام النبلاء ٦/ ١٨٤).

ولذا ضَعَّفَ الحديثَ غيرُ واحدٍ:

فقال النووي: «فيه ضعفٌ» (المجموع ٤/ ٣).

وقال البوصيري: «إسنادُهُ ضعيفٌ لأجلِ ليثِ بنِ أبي سُليمٍ» (زوائد ابن ماجه ١/ ٤١).

وقال الألباني: «ورجالُهُ ثقاتٌ غير ليث وهو ابنُ أبي سُليمٍ، وهو ضعيفٌ» (الإرواء ٢/ ١٣٧).

ومع ذلك قال مغلطاي: «هذا الإسنادُ لا بأسَ به» (شرح سنن ابن ماجه ١/ ٩١).

قلنا: وهذا غير مُسَلَّمٍ له، إلا إن أرادَ: لا بأسَ به في الشواهدِ، فنعم.

قلنا: وقد وقفنا له على متابعتين تامة وقاصرة:

أما التامة؛ فأخرجها الطبراني في (المعجم الكبير ١٤٢٩٨) عن عبدان بن أحمد، ثنا أحمد بن عبدة، ثنا زياد بن عبد الله البكائي عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو به.

ولكن هذه متابعة ضعيفة، فيزيد بن أبي زياد قال فيه ابن حجر: «ضعيفٌ كَبِر فتغيَّرَ وصارَ يتلقنُ، وكان شِيعِيًّا» (التقريب ٧٧١٧).

والراوي عنه زياد البكائي، وفي حديثِهِ عن غيرِ ابنِ إسحاقَ لينٌ (التقريب ٢٠٨٥).

ومع ضعفه فقد خُولِفَ؛

فروى الروياني في (مسنده ٦١٩) عن أبي سعيدٍ الأشجِّ عن ابنِ فُضيلٍ.

وأبو القاسم الميانجي في (جزئه رقم ٤١) من طريقِ جريرٍ.

كلاهما (ابنُ فُضيلٍ، وجريرٌ) روياه عن يزيد بن أبي زياد عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ به، فجعلاه من مسند ثوبان. وقد تقدَّم، وروايتهما أصح.

وأما المتابعة القاصرة؛ فأخرجها الطبراني في (الكبير ١٤٥٤٨) قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي، ثنا علي بن عياش، ثنا ابن ثوبان، عن حسان بن عطية، عن أبي كبشة السلولي، عن عبد الله بن عمرو، به.

وهذا إسنادٌ منكرٌ؛ فيه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وهو البتلهي، قال أبو أحمد الحاكمُ: «فيه نظر، وحَدَّثَ عنه أبو الجهم المشغرائي

بواطيل». ولذا قال الذهبي في (الميزان ١/ ١٥١): «له مناكير»، وقال في (تاريخ الإسلام ٦/ ٦٩١): «وكان ضعيفًا». وانظر (لسان الميزان ١/ ٦٥٠ / ت ٨٠٨).

قلنا: ومع ضعفه خولف فيه؛ فقد رواه الوليد بن مسلم عن ابن ثوبان بسنده، فجعله من مسند ثوبان، لا ابن عمرو، وقد تقدم.

وقد صَرَّحَ الوليدُ بالسماعِ من ابنِ ثوبانَ، وهو أوثقُ وأتقنُ من أحمدَ هذا، والله أعلم.

ولكن الحديث يشهدُ له حديث ثوبان السابق؛ ولذا رَمَزَ السيوطيُّ له بالصحةِ في (جامعه ٩٩٤)، وصَحَّحَهُ الألباني في (صحيح ابن ماجه ٢٧٨).

[١٣٧٢ط] حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَنْ يُوَاظِبَ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ؛ وهذا إسنادٌ ضعيفٌ معلولٌ، وأعلَّهُ الحاكمُ والألبانيُّ.

التخريج:

[ك ٤٥٥].

السند:

قال الحاكم: حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ الحسين بن (بشار الخياط)(١) ببغداد ثنا أبو بلال الأشعري ثنا محمد بن خازم عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ منكرٌ؛ فيه أبو بلال الأشعريُّ، واسمه مرداس بن محمد بن الحارث؛ قال عنه الدارقطني: «ضعيف» (السنن عقب رقم ٨٥٧)، كذا في مطبوع السنن، وفي كتاب (من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن لابن زريق ٤٦٣): «ضعيف متروك». وفي (تخريج الأحاديث الضعاف صـ ٦٩):

(١) تحرف في (إتحاف المهرة ٣/ ١٨٨)، وبعض طبعات (المستدرك)، إلى: «يسار الحناط»، والصواب ما أثبت في طبعة التأصيل، كما في كتب التراجم؛ انظر (تاريخ بغداد ٨/ ٥٤٤)، و(تلخيص المتشابه ٢/ ٦٨٨)، و(تاريخ الإسلام ٦/ ٧٣٩)، وغيرها.

«متروك». وقال البيهقي: «لا يُحتج به» (السنن الكبرى عقب رقم ١٨٠١٩) و(الخلافيات ٣/ ٤١٢). وذكره ابن حبان في (الثقات ٩/ ١٩٩) وقال: «يُغرب وينفرد»[١]، وقال ابن القطان: «لا يُعرف البتة» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٢٢٧).

وتعقبه الحافظ فقال: «وَهِم في ذلك؛ فإنه معروف» (لسان الميزان ٧٦٤٧).

وقد أخطأ أبو بلال في سند هذا الحديث على أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، فقد خالفه الإمام أحمد وغيره؛ فرواه أحمد في (المسند ٢٢٤٣٢) عن أبي معاوية ثنا الأعمش عن سالم عن ثوبان به.

وهكذا رواه وكيعٌ وغيرُهُ عن الأعمشِ كما سبق.

ولذا جزمَ الحاكمُ بوهم أبي بلال الأشعريِّ في سنده؛ فقال عقب حديث ثوبان السابق: «ولستُ أعرفُ له علة يعلل بمثلها مثل هذا الحديث إلا وهمًا من أبي بلال الأشعريِّ، وَهِم فيه على أبي معاوية...» ثم ذكر هذا الحديث.

وقال الألباني معقبًا: «يعني أن أبا بلال أخطأَ في روايته لهذا الحديث على محمد بن خازم عن الأعمش عن أبي سفيان عنه، وأن الصوابَ روايةُ ابنِ نُميرٍ وزائدة وغيرهما عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان كما تقدم، وأبو بلال ضَعَّفه الدارقطني» (الإرواء ٢/ ١٣٨).

(١) ولكن جعل له ترجمتين منفصلتين: الأولى بكنيته، والثانية باسمه. والصواب أنهما واحد.

[١٣٧٣ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ من حديثِ ثوبانَ رضي الله عنه، وهذا الشاهدُ إسنادُهُ ضعيفٌ معلولٌ، وأعلَّهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ، **وضَعَّفه** البوصيريُّ.

التخريج:

[حث ١٠٨].

السند:

قال الحارث: حدثنا الحسن بن قتيبة، حدثنا سفيان الثوري عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن ابن عمر، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: الحسن بن قتيبة المدائني؛ ضَعَّفه أبو حاتم، وقال العقيلي: «كثير الوهم»، وقال الأزدي: «واهي الحديث»، وقال الدارقطني: «متروك الحديث». وشَذَّ ابن عدي فقال: «أرجو أنه لا بأس به». وتعقبه الذهبي فقال: «قلتُ: بل هو هالكٌ»، انظر (لسان الميزان ٢٣٧٤).

وبه أعلَّ البوصيريُّ الحديثَ فقال: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ الحسنِ بنِ قتيبةَ» (إتحاف الخيرة ٧٥٣).

ومع ضعفه، فقد خولِفَ فيه:

خالفه وكيعٌ - كما عند ابن ماجه (٢٧٨) -، ومحمد بن يوسف - كما

عند الدارمي (٦٥٥) -؛ فروياه عن سفيان الثوري عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان به. كما تقدم.

ولذا قال الحافظ: «هذا مقلوبٌ، والمحفوظُ عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان رضي الله عنه» (المطالب العالية ٢١٨).

[١٣٧٤ط] حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ:

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ أَفْضَلَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَنْ يُحَافِظَ عَلَى الوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ من حديثِ ثوبانَ، وإسنادُهُ ساقطٌ، وضَعَّفَهُ** العقيليُّ والهيثميُّ.

التخريج:

[عق (٣/ ٥٩٤)].

السند:

قال العقيلي: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا محمد بن عمر الواقدي قال: حدثنا موسى بن محمد بن إبراهيم الهذلي، عن إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقِطٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: محمد بن عمر الواقدي؛ وهو متروكٌ متهمٌ بالكذبِ والوضعِ، كما تقدَّم مرارًا.

وبه أعلَّه الهيثميُّ فقال: «رواه الطبراني في (الكبير)، وفيه الواقدي، وهو ضعيفٌ» (المجمع ٣٥١٣).

قلنا: ورواية الطبراني في (الكبير ٦٢٧٠) بلفظ: «**وَلَنْ يُحَافِظَ عَلَى الصَّلَاةِ...**»؛ ولذا لم نخرجه هنا، وسيأتي إن شاء الله في كتاب الصلاة.

الثانية: موسى بن محمد بن إبراهيم المديني الهذلي، قال فيه الحافظ: «مجهولٌ، ولستُ أستبعدُ أن يكون هو الذي قبله» (التقريب ٧٠٠٧).

ويعني بالذي قبله: موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي أبو محمد المدني، وهو «منكر الحديث» كما في (التقريب ٧٠٠٧) أيضًا.

وذكرَ العقيليُّ الهذليَّ في (الضعفاء) وقال: «لا يتابعُ على حديثِهِ»، ثم أسندَ له هذا الحديث، وقال: «وهذا يُرْوى عن ثوبانَ، عن النبي ﷺ بإسنادٍ ثابتٍ» (الضعفاء ٣/ ٥٩٤).

❁ ❁ ❁

[١٣٧٥ط] حَدِيثُ مَالِكٍ بَلَاغًا:

عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا. وَاعْمَلُوا، وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**»

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وهذا إسنادٌ معضلٌ.**

التخريج:

﴿ط ٧٢﴾.

السند:

رواه مالك في (الموطأ) أنه بلغه به مرفوعًا.

التحقيق

رواه مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ هكذا بلاغًا عن رسول الله ﷺ، وقد رُوي متصلًا من طُرُقٍ عن ثوبانَ وغيره، كما تقدَّمَ في البابِ.

قال ابن عبد البر: «وهذا الحديثُ يتصلُ مسندًا عنِ النبيِّ ﷺ من حديثِ ثوبانَ وحديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص» (التمهيد ٢٤/ ٣١٨).

وقال في (الاستذكار/٢ ٢١٤): «يتصلُ معنى هذا الحديث ولفظه مسندًا من حديث ثوبان، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ».

۞ ۞ ۞

[١٣٧٦ط] حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَوْسَطَ:

عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَوْسَطَ شَامِيٌّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اعْمَلُوا وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ. وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿عدن ٥٩﴾.

السند:

قال ابنُ أبي عمر العدنيُّ في (الإيمان): حدثنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن رجلٍ يقال له: إِسْمَاعِيلُ بنُ أَوْسَطَ شَامِيٌّ، . . . به.

التحقيق

هذا إسنادٌ معضلٌ؛ إسماعيل بن أوسط هو البجليُّ والي الكوفة، وَثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ وغيرُهُ، وضَعَّفه الساجيُّ. انظر (لسان الميزان ١١٤٠). وذكره ابنُ حبانَ في (الثقات ٦/ ٣١) وقال: «لا أحفظُ له رواية صحيحة بالسماع عن الصحابة»، وقال في (مشاهير علماء الأمصار ١٢٨٩): «لا يصحُّ له صحبةٌ لصحابيٍّ، وتلك كلُّها أخبارٌ مدلسةٌ، لا أعتمدُ على شيءٍ منها».

وقال الذهبي: «يُرسِلُ عن الصحابةِ» (تاريخ الإسلام ٣/ ٢٠٩).

قلنا: فروايتُه هنا معضلةٌ.

وقد قال الذهبي: «كان من أعوان الحَجاجِ، وهو الذي قَدَّمَ سعيدَ بنَ جُبيرٍ للقتلِ. لا ينبغي أن يُروى عنه» (ميزان الاعتدال ٨٥٣). ولذا ذكره في (ديوان الضعفاء ٣٨٨) ولم يزدْ على قوله: «من أعوانِ الحجاجِ».

وسبقَهُ لذلك ابنُ الجوزيِّ في (الضعفاء والمتروكون ٣٥٩) فقال: «كان أميرًا على الكُوفةِ، وهو الذي قَدَّم سعيدَ بنَ جبيرٍ للحَجاجِ حتَّى قَتَلَهُ، فليسَ بأَهلٍ أن يُروى عنه».

[١٣٧٧ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يَرْفَعُ الحَدِيثَ قَالَ: «**اسْتَقِيمُوا وَنِعِمَّا إِنِ اسْتَقَمْتُمْ، وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ من حديثِ ثوبانَ، دونَ قولِهِ: «وَنِعِمَّا إِنِ اسْتَقَمْتُمْ»، فإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ وضَعَّفَهُ** المنذريُّ، والبوصيريُّ، ومغلطايُ، والمُناويُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿جه ٢٨٠ "واللفظ له" / طب (٨/ ٢٩٣/ ٨١٢٤) / تعظ ١٧٤ / كما (٣٣/ ٢٥٤) / شعب ٢٥٤٧﴾.

السند:

قال ابن ماجه: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا يحيى بن أيوب، حدَّثني إسحاق بن أسيد عن أبي حفص الدمشقي عن أبي أمامة، به.

ومداره عند الجميعِ على سعيدِ بنِ أبي مريمَ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: جهالةُ أبي حفص الدمشقيِّ؛ قال عنه الحافظ: «مجهولٌ من الخامسةِ، قيل: هو عمرُ الدمشقيُّ، وقيل: عثمانُ بنُ أبي العاتكة» (التقريب ٨٠٥٧).

وقال الحاكم أبو أحمد: «حديثُهُ في نفسِهِ منكرٌ» (الكنى ٣/ ٢٦٧).

وقال ابن عبد البر: «حديثُه منكرٌ وقد قيل: إنه عثمانُ بنُ أبي العاتكة وليس ممن تقومُ به حجةٌ» (تهذيب التهذيب ١٢/ ٧٦).

ولذا ضَعَّفَهُ المنذريُّ في (الترغيب ٣١١)، **وتبعه الألبانيُّ** في (الإرواء ٢/ ١٣٧).

وقال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعفِ تابعيه» (زوائد ابن ماجه ١/ ٤٢).

الثانيةُ: الانقطاعُ؛ فروايةُ أبي حفص الدمشقي عن أبي أمامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ منقطعةٌ؛ **قال مغلطاي:** «أبو حفص الدمشقيُّ لم يذكره ابنُ أبي حاتم ولا البخاريُّ، وذَكَرَ أبو عمر في كتابِ الاستغناءِ أنه رَوى عن مكحولٍ... فعلى هذا تكون روايتُهُ عن أبي أُمامةَ منقطعةٌ مع ضعفها» (شرح سنن ابن ماجه ١/ ٩٢).

وأقرَّه المُناوي في (فيض القدير ١/ ٤٩٧).

وقد أشارَ الطبرانيُّ إلى هاتينِ العلتين فترجَمَ في (معجمه الكبير ٨/ ٣٥٢): «المراسيل ومن لم يسم، عن أبي أمامة» ثم أَسْنَدَ عدةَ أحاديث منها حديث الباب.

الثالثةُ: إسحاقُ بنُ أسيد وهو الخُراسانيُّ؛ قال أبو حاتم: «شيخٌ ليس بالمشهورِ لا يُشتغلُ به» (الجرح والتعديل ٢/ ٢١٣)، وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بمن تقوم به الحجة» (الكنى ٣/ ٢٦٧)، ونقل عنه مغلطاي أنه قال أيضًا: «مجهولٌ» (إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٨٣)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٦/ ٥٠) وقال: «يُخطئُ»، وحُكي أن الأزديَّ قال فيه: «منكرُ الحديثِ تركوه»، انظر ترجمته في (تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٧).

ومع هذا قال الذهبي: «بل هو صالحُ الأمرِ»! (تاريخ الإسلام ٣/ ٨١٤).
وقال في (ميزان الاعتدال ٧٣٧): «وهو جائزُ الحديثِ»!

وهذا غريبٌ منه رحمه الله لا ندري على أي شيءٍ اعتمدَ! وأقوالُ الأئمةِ متفقةٌ على تضعيفه.

والحديثُ ضَعَّفَهُ: مغلطاي في (شرح سنن ابن ماجه ١/ ٩١ - ٩٢)، **والألبانيُّ** في (ضعيف ابن ماجه ٥٧).

❁ ❁ ❁

[١٣٧٨ط] حَدِيثُ رَبِيعَةَ الجُرَشِيِّ:

عَنْ رَبِيعَةَ الجُرَشِيِّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**اسْتَقِيمُوا وَنِعِمَّا إِنِ اسْتَقَمْتُمْ، وَحَافِظُوا عَلَى الوُضُوءِ فَإِنَّ خَيْرَ عَمَلِكُمُ الصَّلَاةُ، وَتَحَفَّظُوا مِنَ الأَرْضِ فَإِنَّهَا أُمُّكُمْ، وَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ عَامِلٍ عَلَيْهَا خَيْرًا أَوْ شَرًّا إِلَّا وَهِيَ مُخْبِرَةٌ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ والتمامِ، والأمرُ بالاستقامةِ والمحافظةِ على الوُضوءِ، وقوله: «إِنَّ خَيْرَ عَمَلِكُمُ الصَّلَاةُ» صحيحٌ بما سبقَ، وهذا الشاهدُ إسنادُهُ ضعيفٌ؛ وضَعَّفه** الهيثميُّ والألبانيُّ.

التخريج:

﴿طب ٤٥٩٦ "واللفظ له" / صبغ ١٠٧٢ / وسيط (٤/ ٥٤٢) / صحا ٢٧٦٦﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (الكبير) - وعنه أبو نعيم في (معرفة الصحابة) - قال: حدثنا يحيى بن أيوب العلاف المصري، ثنا سعيد بن أبي مريم، ثنا ابن لهيعة، حدَّثني الحارث بن يزيد أنه سَمِعَ ربيعةَ الجرشيَّ... فذكره.

وأخرجه البغوي في (معجمه) - ومن طريقه الواحدي في (التفسير الوسيط) - قال: حدثني محمد بن إسحاق نا أبو الأسود أنا ابن لهيعة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ابنُ لهيعةَ، وهو سيئُ الحفظِ، خاصة في غير رواية العبادلة عنه، وقد سبقَ الكلامُ عليه مرارًا.

ولذا قال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه ابنُ لهيعةَ، وهو ضعيفٌ» (المجمع ١٢٤٢).

وربيعةُ الجرشيُّ نَفَى أبو حاتم صحبته، وقال الدارقطنيُّ: «في صُحْبَتِهِ نظر»، انظر (الإصابة ٣/ ٥١٢)، و(تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦١) مع (التقريب ١٩١٥).

والحديثُ ذَكَرَهُ المنذريُّ في (الترغيب) وقال: «وربيعةُ الجرشيُّ مختلفٌ في صُحْبَتِهِ» (الترغيب والترهيب ٣١٢).

وضَعَّفه الألبانيُّ في (ضعيف الترغيب والترهيب: ١٣٨)، و(الإرواء ٢/ ١٣٨).

❁ ❁ ❁

[١٣٧٩ط] حديث بُرَيْدَة:

عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «**سَمِعتُ خَشْخَشَةً أَمَامِي، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: بِلَالٌ**»، فَأَخْبَرَهُ، [وَ] قَالَ: «**بِمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الجَنَّةِ؟**» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَحْدَثْتُ إِلَّا تَوَضَّأْتُ، وَلَا تَوَضَّأْتُ، إِلَّا رَأَيْتُ أَنَّ لِلَّهِ عَلَيَّ رَكْعَتَيْنِ أُصَلِّيهِمَا، قَالَ ﷺ: «**بِهَا**».

وَفِي رِوَايَةٍ عن بُرَيْدَةَ، قَالَ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا بِلالًا فَقَالَ: «**يَا بِلَالُ بِمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الجَنَّةِ؟ مَا دَخَلْتُ الجَنَّةَ قَطُّ إِلَّا سمِعْتُ خَشْخَشَتَكَ أَمَامِي، [إِنِّي] دَخَلْتُ البَارِحَةَ الجَنَّةَ فَسَمِعْتُ خَشْخَشَتَكَ أَمَامِي، فَأَتَيتُ عَلَى قَصْرٍ مُرَبَّعٍ مُشْرِفٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: لمَنْ هَذَا القَصْرُ؟، فَقَالُوا: لِرَجُلٍ مِن العَرَبِ، فَقُلْتُ: أَنَا عَرَبِيٌّ، لِمَنْ هَذَا القَصْرُ؟، قَالُوا لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقُلْتُ: أَنَا قُرَشِيٌّ، لِمَنْ هَذَا القَصْرُ؟»، قَالُوا: لِرَجُلٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ** ﷺ، فَقُلْتُ: أَنَا مُحَمَّدٌ، لِمَنْ هَذَا القَصْرُ؟، قَالُوا: لِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ». [فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَوْلَا غَيْرَتُك يَا عُمَرُ لَدَخَلْتُ القَصْرَ**». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كُنْتُ لَأَغَارَ عَلَيْكَ. قَالَ: وَقَالَ لِبِلالٍ: «**بِمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الجَنَّةِ؟**»]، فَقَالَ بِلَالٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَذَّنْتُ قَطُّ إِلَّا صَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ، وَمَا أَصَابَنِي حَدَثٌ قَطُّ إِلَّا تَوَضَّأْتُ عِنْدَهَا وَرَأَيْتُ أَنَّ لِلَّهِ عَلَيَّ رَكْعَتَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بِهِمَا**».

۞ **الحكم: صحيح، وصَحَّحَهُ:** الترمذيُّ - **وأقرَّه** عبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ، وابنُ تيميةَ، وابنُ دَقيق، وابن عبد الهادي، والعراقيُّ -، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ، والألبانيُّ. وذَكَرَهُ البغويُّ في قسمِ الحسانِ من (المصابيح).

الفوائد:

١ - هذا الحديثُ أصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دون قوله: «مَا أَحْدَثْتُ إِلَّا تَوَضَّأْتُ»، وهي الشاهد من الحديث في هذا الباب.

٢ - **قال ابنُ الأثيرِ:** «الخشخشةُ: حركةٌ لها صوتٌ كصوتِ السلاحِ» (غريب الحديث ٢/ ٣٣).

٣ - **قال الترمذيُّ:** «معنى هذا الحديث: «**إِنِّي دَخَلْتُ البَارِحَةَ الجَنَّةَ**» يعني: رأيتُ في المنامِ كأني دخلتُ الجَنَّةَ. هكذا رُوي في بعضِ الحديثِ، ويُروى عنِ ابنِ عباسٍ أنه قال: رؤيا الأنبياء وحيٌّ».

التخريج:

تخريج السياق الأول: [حب ٧١٢٩ "والزيادتان له" / ش ٣٣٠٠١ "واللفظ له" / بز ٤٤١٨ / طب ١٠١٢ / مث ٢٦٣ / حل (١/ ١٥٠)].

تخريج السياق الثاني: [ت ٣٩٩٣ "واللفظ له" / حم ٢٢٩٩٦ "والزيادتان له ولغيره"، ٢٣٠٤٠ / حب ٧١٢٨ / ك ١١٧٩ "مختصرًا"، ٥٣٣٥ / فحم ١٧٣١ "مختصرًا" / غخطا (١/ ٥٨٢) "مختصرًا جدًّا" / شعب ٢٤٦١ "مختصرًا" / بغ ١٠١٢ "مختصرًا" / طيو ٧٩ / خط (١٣/ ٢٩٤/ ٦١٧٥) / سمعانش (صـ٧١٦) / كر (١٠/ ٤٥٤ - ٤٥٧) / أسد (١/ ٤١٧) / جوزى (غبش ٥٣) / حبش (صـ ١٣١) "مختصرًا"].

السند:

رواه ابن أبي شيبة في (المصنف ٣٣٠٠١) - ومن طريقه ابن أبي عاصم (٢٦٣) وابن حبان (٧٠٨٧) والطبراني (١٠١٢) وأبو نعيم (١/ ١٥٠) - قال: حدثنا زيد بن الحباب، قال: حدثني حسين بن واقد، قال: حدثني

عبد الله بن بريدة، عن أبيه به، بلفظ السياقة الأُولى.

وكذا رواه البزار (٤٤١٨) عن عبدةَ الصفارِ، عن زيدٍ به.

ورواه أحمد (٢٢٩٩٦)، وابن حبان (٧١٢٨) من طريقِ أبي كُريبٍ، كلاهما عن زيدٍ به بنحو السياقة الثانية.

وتُوبِعَ عليه زيدٌ:

فرواه أحمد (٢٢٩٩٦)، وغيرُهُ عن علي بن الحسن بن شقيق، ورواه الترمذي (٣٩٩٣) وغيرُهُ من طريقِ علي بن الحسين بن واقد، كلاهما عن الحسين بن واقد، قال: حدَّثني عبد الله بن بريدة، قال: حدثني أبي: بريدة... فذكره بلفظ السياقة الثانية، وبعضُهم اختصره فلم يذكرْ قصةَ عُمَرَ.

فمداره عندهم على الحُسينِ بنِ وَاقدٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ، فعبد الله بنُ بريدة ثقةٌ، روى له الجماعةُ. والحسين بن واقد وَثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ وغيرُهُ، واحتجَّ به مسلمٌ، وقد رواه عنه علي بن الحسن بن شقيق، وهو ثقةٌ حافظٌ روى له الجماعةُ، وتابعه: زيدُ بنُ الحُبَابِ وعليُّ بنُ الحسينِ بنِ وَاقدٍ، والأولُ صدوقٌ من رجالِ مسلمٍ، والثاني مختلفٌ فيه، وروى له مسلمٌ في مُقدمةِ كتابِهِ.

والحديثُ قال عنه الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ». **وأقرَّهُ عبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ** في (الأحكام الكبرى ١/ ٤٤١)، و(الوسطى ١/ ١٥٠)، **وابنُ تيميةَ** في (الفتاوى ٢١/ ١٦٩)، **وابنُ دَقيقٍ** في (الإمام ٢/ ٩٢)، **وابنُ عبد الهادي** في (المحرر ٦٦)، **والعراقيُّ** في (الطرح ٢/ ٥٧).

وصَحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ بإيراده له في الصحيح.

وقد ألزمَ الدارقطنيُّ مسلمًا إخراج نسخة حسين بن واقد عنِ ابنِ بُريدةَ، فقال: «وأخرجَ مسلمٌ حديثًا واحدًا عن الحسينِ بنِ وَاقدٍ عنِ ابنِ بُريدةَ عن أبيه... وعنده نسخةٌ يلزمه إخراجها» (الإلزامات، صـ ٣٦٦).

وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ، ولم يخرجاه»!

فتعقبه الألبانيُّ قائلًا: «إنما هو على شرطِ مسلمٍ فقط، فإن الحسينَ بنَ واقدٍ لم يخرجْ له البخاريُّ» (الإرواء ٢/ ٢٢١).

وصَحَّحَهُ أيضًا في (الثمر ١/ ١٢)، وتمام المنة (صـ ١١١)، و(صحيح الترغيب ٢٠١)، و(المشكاة ١٣٢٦).

وذكره البغويُّ في قسمِ الحسانِ من (المصابيح ٩٣٦).

وهناك أمرٌ لا بُدَّ من تحريرِهِ، وهو سماعُ عبد الله بن بريدة من أبيه؛

فقد سُئِلَ الإمامُ أحمدُ عن سماعِ عبد الله من أبيه، فقال: «ما أدري» (معجم الصحابة للبغوي ١/ ٣٩٤)، وعن إبراهيمَ الحربيِّ أنه قال في عبد الله وأخيه سليمان: «لم يسمعا من أبيهما» (إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٧/ ٢٥٧)، و(تهذيب التهذيب ٥/ ١٥٨)،

ونقل مغلطاي قولَ البخاريِّ: «عبد الله بن بريدة عن أبيه، سَمِعَ سمرةَ وعمرانَ»، ثم قال: «فيه إشعارٌ بل جزمٌ بأنه لم يسمعْ منه». اهـ.

وفي هذا الكلامِ نظرٌ؛ فقد أدركا من أبيهما ثلاثينَ سنة أو أكثر، وقد صرَّحَ عبد الله بن بريدة بالسماعِ من أبيه في أحاديث كثيرة، ومنها حديثنا هذا كما عند أحمد والترمذي وغيرهما؛ ولذا جَزَمَ بسماعِهِ من أبيه:

أبو أحمد الحاكمُ، كما في (تاريخ دمشق ٢٧/ ١٣٢)، وعبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ في (الأحكام الكبرى ١/ ٣٧٠).

وهذا هو مقتضى صنيع البخاري ومسلم، حيثُ خرَّجا له من روايتِهِ عن أبيه، وكذا صنيعُ الترمذيِّ وابنِ حبانَ والحاكمِ وغيرِهِم في تصحيحهم لكثيرٍ من أحاديثِهِ عن أبيه، وقد ذَكَرَ بعضَهَا الألبانيُّ في (الصحيحة ٢٩١٤).

ولهذا قال ابنُ عساكر - معقبًا على قولِ أحمدَ السابق -: «لا أدري ما معنى قول أحمد هذا؟! فإن عبد الله بن بريدة وُلد في خلافةِ عمرَ بنِ الخطابِ، وبقي أبوه بُريدةُ إلى أيامِ يزيدَ بنِ معاويةَ، فكيفَ لم يسمعْ منه؟! على أن أحمدَ قد رَوى له حديثًا أنه وفد مع أبيه على معاويةَ، فكيفَ خَفِيَ سماعه منه؟!» (تاريخ دمشق ٢٧/ ١٣٣، ١٣٤).

وأما ما ذكره مغلطاي عن البخاريِّ وفهمه له، فلينظر له إجماع المحدثين (صـ ٦٥ - ٧٠).

هذا، والحديثُ قد رواه ابنُ أبي شيبةَ في موضعٍ آخر (المصنف ٣٢٦٥٧) - وعنه ابنُ أبي عاصم في (السنة ١٢٦٩) -، واقتصرَ في المتنِ على قصةِ عُمَرَ، وهذه القصةُ لها شاهد عند البخاري (٣٢٤٢)، ومسلم (٢٣٩٥) من حديث أبي هريرة.

كما أن سماعَ النبيِّ ﷺ لخشفة بلالٍ في الجنة لها شاهد من حديث جابر في الصحيحين أيضًا، ولها شواهد أخرى من حديث أبي أمامة وأنس وابن عباس، تراها مخرجة في مكانها من الموسوعة إن شاء الله تعالى.

٦- رِوَايَةُ: «مَا أَذْنَبْتُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**مَا أَذْنَبْتُ**» بَدَلَ «**مَا أَذَّنْتُ**».

۞ **الحكم: شاذٌّ بلفظِ: «مَا أَذْنَبْتُ»، وضَعَّفها** برهانُ الدينِ الناجيُّ، والألبانيُّ.

والصحيح بلفظ: «**مَا أَذَّنْتُ قَطُّ**»، كما تقدَّم.

التخريج:

[خز ١٢٨١].

السند:

أخرجه ابنُ خزيمةَ في (صحيحه) قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، ثنا علي بن الحسن بن شقيق، أخبرنا الحسين بن واقد، حدثنا عبد الله بن بريدة، عن أبيه به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطِ مُسلمٍ، غير أن لفظةَ «**أَذَّنْتُ**» قد تحرَّفتْ على الإمام ابنِ خزيمةَ إلى: «**أَذْنَبْتُ**»، ولذا بَوَّبَ عليه: «بَابُ اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الذَّنْبِ يُحْدِثُهُ المَرْءُ لِتَكُونَ تِلْكَ الصَّلَاةُ كَفَّارَةً لِمَا أَحْدَثَ مِنَ الذَّنْبِ».

وقد رواه ابنُ عساكر في (التاريخ ١٠/ ٤٥٦) من طريقِ الدورقيِّ بلفظ: «مَا أَصَابَنِي حَدَثٌ قَطُّ إِلَّا تَوَضَّأْتُ».

وكذا رواه أحمدُ وغيرُهُ عن عليِّ بنِ شَقِيقٍ به كما سبقَ.

ولذا قال الناجيُّ: «ولفظةُ «**أَذْنَبْتُ**» مصحفةٌ من «**أَذَّنْتُ**»... إلى أن قال: «وقوله فيه: «**أَذْنَبْتُ**» تصحيفٌ فاحشٌ، إنما هي «**أَذَّنْتُ**» والله أعلم» (عجالة الإملاء ٢/ ٦٦٥ - ٦٦٦).

وقال الألبانيُّ - معلقًا على لفظةِ «**أَذْنَبْتُ**» -: «كذا وقع للمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، وتَرْجَمَ له بما سبقَ، ووقعَ في المسندِ وغيرِهِ: «**أَذَّنْتُ**» من التأذين، وهو الصوابُ كما نبَّهتُ عليه في تخريج الترغيب» (حاشية الشيخ على صحيح ابن خزيمة ٢/ ٢١٤/ ١٢٠٩ / حاشية ١).

[١٣٨٠ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**دَخَلْتُ الجَنَّةَ، فَسَمِعْتُ خَشْخَشَةً أَمَامِي، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: أَنَا بِلالٌ**»، فَلَمَّا أَصْبَحَ، قَالَ: «**بِلالُ، بِمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الجَنَّةِ؟**» قَالَ: مَا أَحْدَثْتُ إِلا تَوَضَّأْتُ، وَمَا تَوَضَّأْتُ إِلا رَأَيْتُ أَنَّ لِلَّهِ عَلَيَّ رَكْعَتَيْنِ. قَالَ: بِهَا.

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

[ني ١١٩٤].

السند:

رواه الروياني في (مسنده) قال: حدثنا علي بن حرب، حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن مطرح بن يزيد، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، مسلسلٌ بالضعفاءِ:

أولهم: مطرح بن يزيد؛ ضعيفٌ كما في (التقريب).

والثاني: عبيد الله بن زحر.

والثالث: علي بن يزيد وهو الألهاني.

وروايتُه عن القاسم عن أبي أُمامةَ نُسخةٌ ضَعَّفها ابنُ معينٍ وأبو حاتمٍ وابنُ حبانَ، كما في (التهذيب ٢١/ ١٧٩)، بل قال ابنُ حبانَ: «وإذا اجتمعَ في إسنادِ خبرٍ: عبيدُ اللهِ بنُ زحر، وعليُّ بنُ يزيدَ، والقاسمُ أبو عبد الرحمن،

لا يكونُ متنُ ذلك الخبر إلا مما عملتْ أيديهم، فلا يحلُّ الاحتجاجُ بهذه الصحيفةِ» (المجروحين ٢/ ٢٩).

قلنا: أما القاسمُ - وهو ابنُ عبد الرحمن الشاميُّ - فهو في نفسِهِ صدوقٌ، إنما أتت المناكيرُ في حديثِهِ من روايةِ الضعفاءِ عنه، كما تقدَّمَ بيانُهُ ذلك مفصلًا.

وعلَّقَ ابنُ حَجرٍ على كلامِ ابنِ حِبَّانَ بقولِهِ: «ليسَ في الثلاثةِ مَن اتُّهم إلا عليّ بن يزيد، وأما الآخران فهما في الأصلِ صدوقان وإن كانا يُخطئان» (تهذيب التهذيب ٧/ ١٣).

قلنا: وعلى هذا فالحملُ فيها على الألهاني، وهو ظاهرُ كلام الجوزجاني في (التهذيب ٢١/ ١٨٠)، بينما ظاهر كلام أحمد في (سؤالات أبي داود صـ٢٥٥، ٢٥٦) يدلُّ على أن الحملَ فيها على القاسم.

❁ ❁ ❁

[١٣٨١ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قالت: «**ما رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ من غَائِطٍ قَطُّ إلا مَسَّ مَاءً**».

الحكم: معلولٌ.

التخريج:

[جه ٣٥٨ "واللفظ له" / حب ١٤٣٧].

السند:

رواه ابن ماجه، قال: حدثنا هناد بن السري، حدثنا أبو الأحوص، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ.

وقد أخرجه ابن حبان: من طريق يحيى بن طلحة اليربوعي قال: حدثنا أبو الأحوص عن منصور، به. وزاد في أوله: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَائِمًا العَشْرَ قَطُّ».

واليربوعي، قال عنه النسائي: «ليس بشيءٍ»، وكذَّبه عليّ بن الحسين بن الجُنيد، وخطَّأه الصغاني. انظر (تهذيب التهذيب ١١/ ٢٣٤).

وذكره ابن حبان في (الثقات ٩/ ٢٦٤) **وقال:** «يغرب»، **وصَحَّحَ له هذا الحديث**، وقال الحافظ: «لَيِّن الحديث» (التقريب ٧٥٧٣).

وعلى أية حال فهو متابع من قِبل هناد. **والحديثُ صححه الألباني** في (صحيح ابن ماجه ٣٥٤).

ولكن قد خالف أبا الأحوص جرير بن عبد الحميد، فرواه عن منصور عن إبراهيم مرسلًا. أخرجه ابن أبي شيبة في (مصنفه ١١٣٢)، وإسحاق بن راهويه في (مسنده ١٥٠٦) عن جرير، به.

وجرير بن عبد الحميد الضبي مِن أثبت أصحاب منصور؛ قال الدارقطني: «أثبت أصحاب منصور، الثوري، وشعبة، وجرير الضبي»، وقدَّمه ابن معين على شريك، وقَدَّم شريكًا على أبي الأحوص، وقال: «كم روى أبو الأحوص عن منصور؟!»، انظر (شرح علل الترمذي ٢/ ٧٢١).

وعليه: فترجح رواية جرير المرسلة على رواية أبي الأحوص المتصلة.

لاسيَّما ومتنُ حديث أبي الأحوص غريبٌ جدًّا؛ فلم يصحَّ عن النبيِّ ﷺ المداومة على الاستنجاء، بل لم يصحَّ عن النبيِّ ﷺ أنه استنجى بالماء إلا في حديث أنس. فكيف يكونُ هذا ديدنه ﷺ، ولا ينقل عنه ولا يشتهر.

وأعلَّه البوصيري بنحو ذلك؛ فقال: «رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي الأحوص به. وقد رُوي عن عائشةَ ما يُخالفُ هذا؛ رواه ابن أبي شيبة في (مصنفه) عن أبي أسامة عن عبد الله بن يحيى التوأم عن ابن أبي مليكة عن أبيه عن عائشة قالت: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ يَبُولُ، فَاتَّبَعَهُ عُمَرُ بِمَاءٍ، فَقَالَ: «**مَا هَذَا يَا عُمَرُ؟!**» فقال: مَاءٌ تَتَوَضَّأُ بِهِ. فَقَالَ: «**مَا أُمِرْتُ كُلَّمَا بُلْتُ أَنْ أَتَوَضَّأَ، وَلَوْ فَعَلْتُ لَكَانَتْ سُنَّةً**»» (مصباح الزجاجة ١/ ٥٣).

قلنا: ولكن حديث ابن أبي مليكة هذا ضعيفٌ مسلسلٌ بالعللِ، كما بَيَّنَّاهُ في باب «من بال، ولم يمس ماء».

ثم إن حديثَ عائشةَ هذا -على فرضِ صحته-، يحتملُ أن يكونَ المرادُ منه الوضوء، ويحتملُ الاستنجاء، وهذا هو الذي فهمه ابن ماجه من

الحديث، حيثُ بوب عليه فقال: «باب الاستنجاء بالماء»، وترجم له ابن حبان بقوله: «ذِكر ما يجبُ على المرءِ من مَسِّ الماء عند خُروجِهِ من الخلاءِ».

وسيأتي الحديثُ بذكرِ الوضوء قولًا واحدًا، كما في الرواية التالية.

١- رِوَايَةُ: «إِلَّا تَوَضَّأَ»:

عن عَائِشَةَ رضي الله عنها: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الخَلَاءِ تَوَضَّأَ**».

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: «**مَا أَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ الخَلَاءَ إِلَّا تَوَضَّأَ حِينَ يَخْرُجُ مِنْهُ، وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ**».

الحكم: إسنادُهُ ساقطٌ.

التخريج:

[حم ٢٥٥٦١ "والسياق الأول له" / طح (١/ ٩١) "والسياق الثاني له"].

السند:

قال عبد الله بن أحمد: وجدتُ هذا الحديثَ في كتاب أبي بخط يده: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن جابر عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة به، بلفظ السياق الأول.

ورواه الطحاويُّ في (معاني الآثار) قال: حدثنا فهد قال: ثنا أحمد بن

يونس، قال: أنا زهير، قال: ثنا جابر، عن عبد الرحمن به، بلفظ السياق الثاني.

فمداره على جابرٍ وهو الجُعْفيُّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه جابرُ بنُ يزيدَ الجُعْفيُّ؛ قال الذهبيُّ: «من أكبر علماء الشيعة، وَثَّقَهُ شعبةُ فشذَّ، وتركه الحفاظُ» (الكاشف ٧٣٩).

قلنا: بل وكذَّبه غيرُ واحدٍ من الأئمة، واتَّهموه بالوضع. انظر ترجمتَهُ في (إكمال تهذيب الكمال ٣/ ١٣٩) و(ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٤) وغيرهما.

أما قول الحافظ في (التقريب ٨٧٨): «ضعيفٌ رافضيٌّ»، فهو تساهلٌ ظاهرٌ إن أريد به المرتبة التي هي أعلى من المتروك، وإلا فقد ضَعَّفه جدًّا الحافظُ نفسُه في مواضعَ من كتبه، وفي بعضها قال: «متروك»، انظر على سبيل المثال لا الحصر (التلخيص الحبير ١/ ٣٧٢، ١/ ٤٥٦، ٢/ ٨، ٢/ ١٦٨)، و(المطالب العالية ٥٠٢، ١٥٥٤)، و(تغليق التعليق ٣/ ١٥٢).

وبه أعلَّه الهيثميُّ فقال: «رواه أحمد، وفيه جابر الجعفي، وَثَّقَهُ شعبةُ وسفيانُ، وضَعَّفه أكثرُ الناسِ» (المجمع ١٢٤٣).

وقد ذكره الألبانيُّ في (الصحيحة ٣٤٨١)، وصَحَّحَهُ بمرسل إبراهيم النخعي الآتي قريبًا.

قلنا: تصحيح الحديث بمرسل النخعي المذكور فيه نظر؛ لأن مَتْنَهُ - فضلًا عن كونه مرسلًا - إنما هو بلفظ: «لَمْ يَدْخُلِ الْخَلَاءَ إِلاَّ تَوَضَّأَ، أَوْ مَسَّ مَاءً»، فجاءَ بالتردد بين الوضوء وبين مجرد مس الماء.

[١٣٨٢ط] حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ مُرْسَلًا:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: «**بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لم يَدْخُلِ الخَلَاءَ إِلَّا تَوَضَّأَ أو مَسَّ مَاءً**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ لإرسالِهِ.**

التخريج:

﴿ش ١١٣٢، ١٦٣٥ "واللفظ له" / حق ١٥٠٦﴾.

السند:

أخرجه ابن أبي شيبة في (مصنفه ١١٣٢)، وابن راهويه في (مسنده ١٥٠٦) قالا - والسياق لـ«ابن أبي شيبة» -: حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم به مرسلًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ، لكنه مرسلٌ.

۞ ۞ ۞

[١٣٨٣ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ وَأَنَا ابْنُ ثَمَانِ سِنِينَ، فَأَخَذَتْ أُمِّي بِيَدِي فَانْطَلَقَتْ بِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ إِلَّا قَدْ أَتْحَفَتْكَ بِتُحْفَةٍ، وَإِنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى مَا أُتْحِفُكَ بِهِ إِلَّا ابْنِي هَذَا، فَخُذْهُ فَلْيَخْدِمْكَ مَا بَدَا لَكَ.

فَخَدَمْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ، فَمَا ضَرَبَنِي ضَرْبَةً وَلَا سَبَّنِي سَبَّةً وَلَا انْتَهَرَنِي وَلَا عَبَسَ فِي وَجْهِي.

وَكَانَ أَوَّلَ مَا أَوْصَانِي بِهِ أَنْ قَالَ: «**يَا بُنَيَّ، اكْتُمْ سِرِّي تَكُ مُؤْمِنًا**» فَكَانَتْ أُمِّي وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلْنَنِي عَنْ سِرِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَا أُخْبِرُهُمْ بِهِ وَمَا أَنَا بِمُخْبِرٍ سِرَّ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحَدًا أَبَدًا.

وَقَالَ: «**يَا بُنَيَّ، عَلَيْكَ بِإِسْبَاغِ الوُضُوءِ يُحِبَّكَ حَافِظَاكَ وَيُزَادُ فِي عُمرِكَ. وَيَا أَنَسُ، بَالِغْ فِي الاغْتِسَالِ مِنَ الجَنَابَةِ فَإِنَّكَ تَخرُجُ مِنْ مُغْتَسَلِكَ وَلَيسَ عَلَيْكَ ذَنْبٌ وَلَا خَطِيئَةٌ**».

قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ المُبَالَغَةُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**تَبُلُّ أُصُولَ الشَّعْرِ وَتُنَقِّي البَشَرَةَ**».

«**وَيَا بُنَيَّ، إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَزَالَ أَبَدًا عَلَى وُضُوءٍ فَإِنَّهُ مَنْ يَأْتِهِ المَوْتُ وَهُوَ عَلَى وُضُوءٍ يُعْطَ الشَّهَادَةَ.**

وَيَا بُنَيَّ، إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَزَالَ تُصَلِّي فَإِنَّ المَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَيْكَ مَا دُمْتَ تُصَلِّي.

وَيَا أَنَسُ، إِذَا رَكَعْتَ فَأَمْكِنْ كَفَّيْكَ مِنْ رُكْبَتَيْكَ وَفَرِّجْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ، وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ عَنْ جَنْبَيْكَ.

وَيَا بُنَيَّ، إِنْ رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ فَأَمْكِنْ كُلَّ عُضْوٍ مِنْكَ مَوْضِعَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ لَا يُقِيمُ صُلْبَهُ بَيْنَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ.

وَيَا بُنَيَّ، فَإِذَا سَجَدْتَ فَأَمْكِنْ جَبْهَتَكَ وَكَفَّيْكَ مِنَ الأَرْضِ، وَلَا تَنْقُرْ نَقْرَ الدِّيكِ وَلَا تُقْعِ إِقْعَاءَ الكَلْبِ - أَوَ قَالَ: الثَّعْلَبِ -.

وَإِيَّاكَ وَالالْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الالْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَفِي النَّافِلَةِ لَا فِي الفَرِيضَةِ.

وَيَا بُنَيَّ، وَإِذَا خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ فَلَا تَقَعَنَّ عَيْنَاكَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ إِلَّا سَلَّمْتَ عَلَيْهِ فَإِنَّكَ تَرْجِعُ مَغْفُورًا لَكَ.

وَيَا بُنَيَّ، إِذَا دَخَلْتَ مَنْزِلَكَ فَسَلِّمْ عَلَى نَفْسِكَ وَعَلَى أَهْلِكَ.

وَيَا بُنَيَّ، إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُصْبِحَ وَتُمْسِيَ وَلَيْسَ فِي قَلْبِكَ غِشٌّ لِأَحَدٍ [فَافْعَلْ]، فَإِنَّهُ أَهْوَنُ عَلَيْكَ فِي الحِسَابِ».

[ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا بُنَيَّ، إِنَّ ذَلِكَ مِنْ سُنَّتِي، فَمَنْ أَحْيَا سُنَّتِي فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَحَبَّنِي كَانَ مَعِي فِي الجَنَّةِ»].

وَيَا بُنَيَّ، إِنِ اتَّبَعْتَ وَصِيَّتِي فَلَا يَكُنْ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنَ المَوْتِ».

۞ **الحكم:** ضعيفٌ جدًّا بهذا السياقِ والتمام.

وضَعَّفه: أبو حَاتمٍ، وأبو زُرْعَة، والعُقَيليُّ، وابنُ الجَوزيِّ، وابنُ حَجَرٍ، والبوصيريُّ.

التخريج:

ت ٥٩٤ "مقتصرًا على جملة الالتفات"، ٢٨٧٠ "مقتصرًا على جملة سلامة القلب من الغش مع الزيادة الأخيرة"، ٢٨٩١ "مقتصرًا على جملة السلام على الأهل" / عل ٣٦٢٤ "واللفظ له" / طس ٥٩٩١ "والزيادتان له ولغيره" / طص ٨٥٦ / طهور ٤٥ "مقتصرًا على جملة الوضوء" / منيع

(مط ٨٥/ ٢، ٢١٢٧/ ١)، (خيرة ٧١٩٤/ ١) / تخ (٦/ ٥٢٠ "مختصرًا" / عدني (مط ٦٥٣) / مجر (٢/ ٢٢٣، ٢٢٤) / عيل ٢٣١ / متشابه (١/ ٥٤٢) / شعب ٢٥٢٩ "مقتصرًا على جملة الملازمة للوضوء" / صحا ٧٩٩ "مختصرًا جدًّا" / متفق ١٣٤٨ / كر (٩/ ٣٤١ - ٣٤٥) / سقا ٦٧ / سداسي ٢٢ / شفع (مجلسانق ٤ب) / عساكر (تجريد ق ١٧ب) / غيب ٢٥٤ / ضو (٣/ ١٨٧) / علج ٥٧٩].

التحقيق

حديثُ أنسٍ هذا حديثٌ طويلٌ، وله طرقٌ وألفاظٌ ورواياتٌ كثيرةٌ، وبعضُ المخرجينَ سَاقَهُ بطولِهِ، وبعضُهم اقتصرَ منه على فقرةٍ أو فقرتينِ فأكثر، وكلُّ طُرُقِهِ شديدةُ الضعفِ، وقد ذكرها ابنُ حَجَرٍ في (الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع ١/ ٩٢ - ٩٤) وضَعَّفها كلَّها تضعيفًا شديدًا وأبانَ عن عللها.

ومن هذه الطرق:

الطريق الأول:

أخرجه أبو يعلى في (مسنده) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخه ٩/ ٣٤١) - عن يحيى بن أيوب، حدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الصُّدَائي، حدثنا عبَّاد المِنْقري عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب: عن أنس بن مالك به.

وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه أربعُ عللٍ:

الأُولى: محمد بن الحسن؛ ضَعَّفَهُ الأئمةُ وأغلظَ فيه القولُ ابنُ مَعينٍ، وتركه النسائيُّ (تهذيب التهذيب ١٩/ ١٢١)، وضَعَّفه الحافظُ في (التقريب

٥٨٢٠).

وقد اختُلفَ على محمد بن الحسن في ذكرِ ابن المسيب في هذا الحديث، فرواه عنه يحيى بن أيوب هكذا بذكر سعيد فيه.

وتابعه إسحاق بن عمر المكتب عند أبي نعيم في (الصحابة ٧٩٩) مختصرًا جدًّا.

وخالفهما عمرو بن زُرارة، فرواه عن محمد بن الحسن عن عباد المنقري عن علي بن زيد عن أنس به مختصرًا.

هكذا ذكره منقطعًا ليس فيه سعيدٌ، رواه البخاريُّ في (التاريخ ٦/ ٥٢٠)، والمروزيُّ في (تعظيم قدر الصلاة ٧١٤)[(١)] مختصرًا جدًّا.

فإن لم يكنِ الخلافُ من محمد بن الحسن نفسه، فابن زُرارة أثبتُ من يحيى والمكتب معًا، ورواية ابن زُرارة هي التي جَزَمَ بها الترمذيُّ، ولم يَحْكِ سواها، فقال: «وقد روى عباد بن ميسرة المنقري هذا الحديث عن علي بن زيد عن أنس، ولم يذكرْ فيه عن سعيد بن المسيب» (السنن ٢٨٧١).

وانظرْ بقيةَ كلامِهِ فيما يلي.

الثانية: عباد المنقري لين الحديث كما في (التقريب ٣١٤٩).

وقد توبع عليه عباد بما لا يُفرح به:

فرواه الترمذيُّ في (جامعه ٥٩٤، ٢٨٧٠، ٢٨٩١)، والطبرانيُّ في (الأوسط)، و(الصغير)، وابن عساكر في (تاريخه ٩/ ٣٤٢) كلُّهم من طريقِ

---

(١) وتحرَّف فيه إلى: «عمر بن زرارة».

مسلمِ بنِ حاتمٍ البصريِّ، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أنس به، اختصره الترمذيُّ، وطَوَّله الطبرانيُّ، ثم قال: «لم يَرْوِ هذا الحديث بهذا التمام عن سعيد بن المسيب إلا علي بن زيد، ولا عن علي بن زيد إلا عبد الله بن المثنى، تفرَّدَ به مسلمُ ابنُ حَاتمٍ، عن الأنصاري، عن أبيه، وتفرَّدَ به محمد بن الحسن بن أبي يزيد، عن عباد المنقري».

وفي (الصغير): «لا يُروى عن أنسٍ بهذا التمام إلا بهذا الإسناد، تفرَّدَ به مسلمٌ الأنصاريُّ، وكان ثقةً».

قلنا: ولكن عبد الله بن المثنى الأنصاري - والد محمد - قال فيه الحافظُ: «صدوقٌ كثيرُ الغلطِ» (التقريب ٣٥٧١). فلا يُؤمَن غلطه فيه.

فهاتان علتان، وفيه علتان أخريان، وهما بقية علل طريق المنقري، وها هما:

الثالثة: علي بن زيد بن جُدْعان، ضعيفٌ كما في (التقريب ٤٧٣٤).

الرابعة: أنه لا يُعلم لسعيد رواية عن أنس إلا في هذا الحديث. كذا قال الترمذيُّ في (السنن ٢٨٧٠)، ولِذا لما ذَكرَ المزيُّ أنسًا ضمن شيوخ سعيد قال: «من وجهٍ ضعيفٍ» (تهذيب الكمال ١١/ ٦٦).

ورغم ذلك قال الترمذيُّ بعد أن رَواه من طريقِ الأنصاريِّ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه، ومحمد بن عبد الله الأنصاري ثقةٌ، وأبوه ثقةٌ، وعلي بن زيد صدوقٌ إلا أنه ربما يرفعُ الشيءَ الذي يوقفه غيره».

وقد سبقَ أن عبد الله الأنصاري وابن جدعان ضعيفان، وهذا هو المعتمدُ.

ثم قال الترمذيُّ: «وذاكرتُ به محمد بن إسماعيل - أي: البخاري - فلم

يعرفه ولم يعرفْ لسعيد بن المسيب عن أنسٍ هذا الحديث ولا غيره. وماتَ أنس بن مالك سنة ثلاث وتسعين، وماتَ سعيد بن المسيب بعده بسنتين، ماتَ سنةَ خمس وتسعين». اهـ. (السنن ٢٨٧٠).

ولعلَّه يشيرُ بذلك إلى إمكانِ السماعِ، ونحن لا ننكرُ ذلك، إنما الشأنُ في عدمِ ثبوتِ روايتِهِ عنه إلا من طريقٍ ضعيفٍ، مع أن ابنَ المسيبِ إمامٌ كبيرٌ له تلامذته الحافظون لحديثه، فأين هم من رواية شيخهم عن صحابيٍّ جليلٍ كأنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟!

الطريق الثاني:

أخرجه ابنُ مَنِيْعٍ في مسنده كما في (المطالب ٨٥/ ٢، ٢١٢٧/ ١)، و(إتحاف الخيرة ٧١٩٤)، عن يزيد بن هارون، ثنا العلاء أبو محمد الثقفي، حدثنا أنس، بنحوه. وفيه: «**يَا بُنَيَّ، أَحْكِمْ وُضُوءَكَ لِصَلَاتِكَ تُحِبُّكَ حَفَظَتُكَ وَيُزَادُ فِي عُمُرِكَ**»، وفيه: «**وَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ عَلَى وُضُوءٍ مِنْ يَوْمِكَ وَلَيْلَتِكَ فَإِنْ يَأْتِكَ المَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَفُتْكَ الشَّهَادَةُ**».

وقد رواه ابن ماجه (٨٦٢) من هذا الطريقِ مقتصرًا على جملة النهي عن إِقْعَاءٍ كَإِقْعَاءِ الكَلْبِ، ورواه الطبريُّ في (التهذيب/ مسند علي ٤٢٩) مقتصرًا على فقرةِ المبالغةِ في الغسلِ منَ الجنابةِ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ علتُه: العلاء بن زيد أبو محمد الثقفي؛ فهو «متروك، ورَمَاهُ أبو الوليد بالكذب» كما في (التقريب ٥٢٣٩)، وكذا رَمَاهُ ابنُ المدينيِّ وابنُ حِبَّانَ والحاكمُ «بالوضعِ»، وقال البخاريُّ والعقيليُّ وابنُ عَديٍّ: «منكرُ الحديثِ». انظر (تهذيب التهذيب ٨/ ١٨٣).

وقصَّرَ البوصيريُّ، فقال: «رواه أحمد بن منيع بسندٍ ضعيفٍ لضعفِ العلاءِ

أبي محمدٍ الثقفيِّ، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر بسندٍ فيه راوٍ لم يُسَمَّ» (الإتحاف ٧/ ٤٠٥).

قلنا: وهذا تساهلٌ منه؛ فالعلاءُ هذا ساقطٌ؛ قال عنه عليُّ بنُ المدينيِّ: «كان يضعُ الحديثَ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «رَوى عن أنسٍ نسخةً موضوعةً، لا يحلُّ ذكره إلا تعجبًا»،

وقال الحاكمُ: «يَروي عن أنسٍ أحاديثَ موضوعة»، وكذا قال أبو نعيم، وقال البخاريُّ وأبو حاتم والعقيليُّ وابن عدي: «منكرُ الحديثِ»، انظر ترجمته في (تهذيب التهذيب ٣٢٨).

وأما طريقُ ابنِ أَبِي عُمَرَ - الذي أشارَ إليه البوصيريُّ، وذكرَ أن فيه راوٍ لم يُسَمَّ - فالظاهرُ أنه يعني به ما نقله ابن حجر في (المطالب ٦٥٣) عن ابنِ أَبِي عُمَرَ العدنيِّ أنه قال: «حدثنا شيخ من أهل المدينة - أتيناه عند رأس الثنية - قال: عن عمر الذكواني، عمَّن حَدَّثَهُ، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ تِسْعِ سِنِينَ أَوْ عَشْرٍ فَقَالَ: «**يَا أَنَسُ، أَكْثِرِ الطُّهُورَ يُزَدْ فِي عُمُرِكَ، وَصَلِّ الضُّحَى فَإِنَّهَا صَلَاةُ الأَوَّابِينَ...**» الحديث. كذا، ولم يَسُقْ بَقِيَّتَهُ، وذكرَ أنَّه سيأتي بطولِهِ في موضعٍ آخر.

وهذا سندٌ ساقطٌ مظلمٌ، يرويه العدنيُّ عن مبهمٍ لم يُسَمَّ! عن الذكواني وهو مجهولٌ لا يُعرفُ! عن مبهمٍ آخر لم يُسَمَّ أيضًا!

الطريق الثالث:

أخرجه ابن حبان في (المجروحين) - ومن طريقه ابن الجوزي في (الموضوعات) و(العلل) - من طريقِ قتيبةَ بنِ سعيدٍ عن كثيرٍ أبي هاشم الأيلي عن أنسٍ به مطولًا بنحو رواية أبي يعلى.

ورواه البيهقيُّ في (الشعب) عن أبي نصر بن قتادة، ثنا أبو عمرو بن مطر، أنا محمد بن يحيى بن سليمان المروزي، ثنا بشر بن الوليد، ثنا كثير بن عبد الله أبو هاشم الناجي قال: سَمِعْتُ أنسًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقولُ: ... فذكره مختصرًا على جملة: «**يَا بُنَيَّ، إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ أَبَدًا عَلَى وُضُوءٍ فَافْعَلْ...**».

وأخرجه أبو بكرٍ الشافعيُّ في (مجلسان له) - ومن طريقه الخطيب في (المتفق والمفترق) - عن يزيد بن الهيثم الباد، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم الترجماني، حدثنا كثير بن عبد الله الناجي قال: سَمِعْتُ أنسَ بنَ مالكٍ يقولُ ... فذكره مختصرًا أيضًا على الجملةِ السابقةِ.

فمداره على كثير بن عبد الله أبي هاشم الناجي.

وهذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه كثيرٌ الناجيُّ؛ قال عنه البخاريُّ وأبو حاتم والنسائيُّ وغيرُهُم: «منكرُ الحديثِ»، انظر ترجمتَهُ في (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٧٤).

وقال ابن حبان: «كان ممن يَرْوي عن أنسٍ ما ليس من حديثِهِ من غيرِ رُؤيتِهِ، ويضعُ عليه ثم يحدِّثُ به، لا يحلُّ كتابة حديثه ولا الرواية عنه إلا على سبيلِ الاختبارِ، وهو الذي روى عن أنسٍ أن أمَّ سُليمٍ قالتْ: ...»، وذَكَرَ هذا الحديثَ.

ولذا قال ابنُ الجوزيِّ: «هذا حديثٌ لا يصحُّ، قال ابن حبان: أبو هاشمٍ الأيليُّ كان يضعُ الحديثَ على أنسٍ، لا يحلُّ كتب حديثه إلا اعتبارًا» (الموضوعات ٣/ ٤٥٣).

الطريق الرابع:

أخرجه ابن عساكر في (تاريخه ٩/ ٣٤٣ - ٣٤٤) عن أبي القاسم

هبة الله بن عبد الله الواسطي، أنا أبو بكر الخطيب، أنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل، أنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا ابن محمد بن حاتم[١]، حدثنا حماد بن محمد بن عبد الله بن مجيب بن حرمي بن أيوب الفَزاري الكوفي، حدثني محمد بن طلحة بن مصرف عن حميد عن أنس، ببعضه نحوه.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه حماد بن محمد بن عبد الله بن مجيب الفزاري؛ قال عنه الحافظ صالح جزرة: «ضعيفٌ» (تاريخ بغداد ٨/ ١٥١). وذكره العقيليُّ في «الضعفاء» وذَكَرَ له حديثًا ثم قال: «لم يصحَّ حديثه، ولا يعرفُ إلا به» (الضعفاء ١/ ٥٥٠).

ومحمد بن طلحة بن مصرف - وإن أَخرجَ له الشيخان - فقد قال النسائيُّ: «ليس بالقوي»، وقال ابن معين: «يُتقى حديثه»، وقال مرةً: «ضعيف»، وقال أبو زرعة وغيره: «صدوق» (الكاشف ٤٩٢٥). وقال الحافظ: «صدوق له أوهام» (التقريب ٥٩٨٢).

فتفرد مثله عن مثل حميدٍ يُعَدُّ منكرًا.

الطريق الخامس:

رواه الإسماعيليُّ في (معجمه ٢٣١)، والخطيبُ في (التلخيص ١/ ٥٤٢)، وقوامُ السنةِ في (الترغيب ٢٥٤) من طريق بشر بن إبراهيم أبي عمرو البصري المفلوج، نا عباد بن كثير، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن سعيد بن المسيب، عن أنس بن مالك، مطولًا بنحوه.

(١) هو الحافظ عباس بن محمد بن حاتم الدوري، صاحب التاريخ عن ابن معين.

وهذا إسنادٌ ساقطٌ، فعباد متروك، وبشر المفلوج ممن يضعُ الحديثَ، قاله العقيليُّ وابنُ عَدِيٍّ وابنُ حِبَّانَ (الميزان ١/ ٣١١).

ولذا قال ابن حجر: «هو باطلٌ بهذا الإسنادِ، وله طرقٌ متعددةٌ عن أنسٍ. قال العقيليُّ: «لا يثبتُ منها شيءٌ»» (اللسان ١٤٦٠).

وبعد، فالحديثُ لا يرتقي إلى الصحةِ بهذه الطرقِ، ولا يُقوِّي بعضها بعضًا؛ لشدةِ ضعفها مع نكارةِ المتنِ.

ومن ضَعَّفه أبو حاتم؛ فقال ابنُه: «وسألتُ أبي وأبا زرعة عن أحاديثَ تُرْوَى عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ في: «إِسْبَاغُ الوُضُوءِ يَزِيدُ فِي العُمْرِ»؟ وذكرتُ لهما الأسانيدَ المرويةَ في ذلك؟ فضعَّفاها كلَّها، وقالا: ليس في: «إِسْبَاغُ الوُضُوءِ يَزِيدُ فِي العُمْرِ» حديثٌ صحيحٌ» (العلل لابن أبي حاتم رقم ١٢٨).

وقال العقيليُّ: «ليسَ لهذا المتنِ عن أنسٍ إسنادٌ صحيحٌ» (الضعفاء ١/ ٣٣٢).

ولذا ضَعَّفه الحافظُ جدًّا من جميعِ طرقه، انظر (الإمتاع ١/ ٩٢ - ٩٤).

ولهذا الحديثِ رواياتٌ كثيرةٌ جدًّا وسياقاتٌ مختلفةٌ، انظرها مع بقية طرقه تحت «باب الأمر بإسباغ الوضوء»، و«باب الوضوء عند النوم» وغيرها.

هذا، وقول أنسٍ: «فَأَخَذَتْ أُمِّي بِيَدِي.. إلخ»، وقوله: «فَخَدَمْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ فَمَا ضَرَبَنِي ضَرْبَةً، وَلَا سَبَّنِي سَبَّةً، وَلَا انْتَهَرَنِي وَلَا عَبَسَ فِي وَجْهِي»، ثابتٌ عن أنسٍ من وجوهٍ؛ فأخرجَ البخاريُّ (٥١٦٦) عنِ ابنِ شِهَابٍ، قال: أخبرني أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ ابنَ عَشر

سِنِينَ، مَقْدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ المَدِينَةَ، فَكَانَ أُمَّهَاتِي يُوَاظِبْنَنِي عَلَى خِدْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَدَمْتُهُ عَشْرَ سِنِينَ».

وأخرجَ البخاريُّ (٢٧٦٨)، ومسلمٌ (٢٣٠٩)، عن أَنسٍ رضي الله عنه، قال: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المَدِينَةَ لَيْسَ لَهُ خَادِمٌ، فَأَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِي، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَنَسًا غُلَامٌ كَيِّسٌ فَلْيَخْدُمْكَ، قَالَ: «فَخَدَمْتُهُ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ، مَا قَالَ لِي لِشَيْءٍ صَنَعْتُهُ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا؟ وَلَا لِشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْهُ لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا؟».

وعند أحمدَ (١٣٠٦٧) من طريقِ حُميدٍ، عن أنسٍ، أن أمَّ سُليمٍ هي التي أخذتْ بيدِهِ، وكلاهما صحيحٌ، قال ابنُ حَجرٍ: «وأما قصةُ أَنسٍ، فإنه كان في كفالةِ أُمِّهِ فرأتْ له من المصلحةِ أن يخدمَ النبيَّ ﷺ لما في ذلك من تحصيلِ النفعِ العاجلِ والآجلِ فأحضرتْهُ وكان زوجُهَا معها فنسبَ الإحضارَ إليها تارة وإليه أُخرى» (الفتح ١٢/ ٢٥٤).

وأخرجَ البخاريُّ (٦٠٣٨) من طريقِ ثابتٍ، عن أنسٍ رضي الله عنه قال: «خَدَمْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ، فَمَا قَالَ لِي: أُفٍّ، وَلَا: لِمَ صَنَعْتَ؟ وَلَا: أَلَّا صَنَعْتَ؟».

٢١٨- بَابُ ذَهَابِ الذُّنُوبِ بِمَاءِ الوُضُوءِ

[١٣٨٤ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ المُسْلِمُ – أَوِ: المُؤْمِنُ – فَغَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَينيْهِ مَعَ المَاءِ – أَوْ: مَعَ آخِرِ قَطْرِ المَاءِ – فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ المَاءِ – أَوْ: مَعَ آخِرِ قَطْرِ المَاءِ –، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ المَاءِ – أَوْ: مَعَ آخِرِ قَطْرِ المَاءِ–، حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ**».

۞ **الحكم:** صحيح (م).

فوائد:

قال ابنُ عبدِ البرِّ: وأما قوله: «**العَبْدُ المُسْلِمُ – أَوِ: المُؤْمِنُ –**» فهو شَكٌّ من المُحَدِّثِ من مالكٍ أو غيره. وأما قوله: «**مَعَ المَاءِ – أَوْ: مَعَ آخِرِ قَطْرِ المَاءِ –**» فهو شَكٌّ من المُحَدِّثِ أيضًا. ولا يجوزُ أن يكونَ ذلك منَ النبيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وإنما حملَ المُحَدِّثَ على ذلك التحري لألفاظِ النبيِّ ﷺ والله أعلم» (الاستذكار ١/ ٢٠٣).

وقوله ﷺ: «**فَغَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَينيْهِ**». **قال ابنُ العربي:** «يعني غُفِرت؛ لأن الخَطايا هي أفعالٌ وأعراضٌ لا تبقى، فكيف

توصفُ بدخولٍ أو بخروجٍ ولكن الباري لما أوقف المغفرة على الطهارةِ الكاملةِ في العضوِ، ضرب لذلك مثلًا بالخروجِ؟ ولأن الطهارةَ حكمٌ ثابتٌ استقرَّ له الدخول» (عارضة الأحوذي ١/ ١٠).

قال السيوطيُّ معقبًا: «وأقولُ: بل الظاهر حمله على الحقيقةِ، وذلك أن الخطايا تؤثرُ في الباطنِ والظاهرِ، والطهارةُ تزيله، وشاهدُ ذلك ما أخرجه المصنِّفُ والنسائيُّ وابنُ ماجه وابنُ حِبَّانَ والحاكمُ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عنِ النبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا أَذْنَبَ ذَنْبًا نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِنْ تَابَ وَنَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ صُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زَادَتْ حَتَّى تَعْلُو قَلْبَهُ، وَذَلِكَ الرَّانُ، الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ فِي القُرْآنِ** ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾». وأخرج أحمدُ، وابنُ خزيمةَ عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَاقُوتَةٌ بَيْضَاءُ مِنَ الجَنَّةِ وَكَانَ أَشَدَّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلْجِ، وَإِنَّمَا سَوَّدَتْهُ خَطَايَا المُشْرِكِينَ**» فإذا أثرتِ الخطايا في الحجرِ، ففي جسدِ فاعلِها أَوْلَى.

فإما أن يُقدَّرَ: خَرَجَ من وجهِهِ أثرُ كل خطيئةٍ، أي: السَّوادُ الذي أحدثته. وإما أن يقالَ: إن الخطيئةَ نفسها تتعلقُ بالبدن، على أنها جسمٌ لا عَرَضٌ، بناءً على إثباتِ عالم المثال؛ ولهذا صحَّ عَرْضُ الأعراضِ على آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ ثم على الملائكة ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وإلا فكيفَ يُتصورُ عَرْضُ الأعراض لو لم يكن لها صورةٌ تتشخص بها؟! وقد حققتُ ذلك في تأليفٍ مستقلٍ، وأشرتُ إليه في الحاشيةِ التي علَّقتُها على تفسيرِ البيضاويِّ. ومن شواهدِهِ في الخطايا ما أخرجه البيهقيُّ في سننه عنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا قَامَ يُصَلِّي أُتِيَ بِذُنُوبِهِ فَجُعِلَتْ عَلَى رَأْسِهِ وَعَاتِقَيْهِ، كُلَّمَا رَكَعَ وَسَجَدَ تَسَاقَطَتْ عَنْهُ**». وأخرج البزارُ والطبرانيُّ عن سلمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**المُسْلِمُ يُصَلِّي وَخَطَايَاهُ مَرْفُوعَةٌ عَلَى**

رَأْسِهِ، **كُلَّمَا سَجَدَ تَحَاتَّتْ عَنْهُ**» (قوت المغتذي على جامع الترمذي ١/ ٣١).

التخريج:

[م ٢٤٤ "واللفظ له" / ت ٢ / طا ٦٧ / حم ٨٠٢٠ / مي ٧٤٥ / خز ٤ / حب ١٠٤٠ / عه ٦٦٩، ٦٧٠ / طح ١٧٤، ١٧٥ "مختصرًا" / طحق ٤٨ / بغ ١٥٠ / هق ٣٨٢ / هقغ ١٠٢ / هقع ٧٣٥ / مسن ٥٧٥ / طبر (٨/ ٢١٨) / شعب ٢٤٧٧، ٢٤٧٦ / غيب ٢٠٦٥ / مطغ ٤٢٦، ٤٢٧ / بشن ١٢٥٠ / وسيط ٢٧٤].

السند:

قال مسلم: حدثنا سويد بن سعيد عن مالك بن أنس (ح)، وحدثنا أبو الطاهر - واللفظ له - أخبرنا عبد الله بن وهب عن مالك بن أنس عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به.

١- رِوَايَةُ: «حَتَّى يَدْخُلَ المَسْجِدَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا مَضْمَضَ العَبْدُ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِهَا مَعَ المَاءِ إِذَا خَرَجَ مِنْ فِيهِ، وَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ فِي وَجْهِهِ مَعَ المَاءِ الَّذِي يَقْطُرُ مِنْ وَجْهِهِ، وَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ مَعَ المَاءِ الَّذِي يَقْطُرُ مِنْ يَدَيْهِ، وَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ حِينَ يَغْسِلُهُمَا، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى المَسْجِدِ مُحِيَ عَنْهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ خَطِيئَةٌ وَزِيدَ بِهَا حَسَنَةً حَتَّى يَدْخُلَ المَسْجِدَ».

الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ساقطٌ.

التخريج:

[عب ١٥٥].

السند:

أخرجه عبد الرزاق: عن إبراهيم بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ إبراهيم بن محمد هو ابنُ أبي يحيى الأسلميُّ، وهو «متروكٌ» كما في (التقريب ٢٤١). بل، وكذَّبَهُ غيرُ واحدٍ من الأئمة واتَّهموه بوضعِ الحديثِ، انظر (تهذيب التهذيب ١/ ١٥٩).

ولكن قد صحَّ مَتْنُهُ بما قبله وما سيأتي.

وأما زيادة: «**فَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى المَسْجِدِ...**» فقد صَحَّتْ من أحاديث أُخر، منها حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ تَطَهَّرَ في**

بَيْتِهِ ثُمَّ مَشَى إِلى بَيْتٍ مِنْ بُيوتِ اللَّهِ لِيَقضِيَ فَرِيضَةً مِنْ فَرائِضِ اللَّهِ، كانَتْ خُطْوَتاهُ: إحدَاهُما تَحُطُّ خَطيئةً، وَالأُخرَى تَرفَعُ دَرَجَةً».

أخرجه مسلمٌ (٦٦٦)، وهو مخرجٌ برواياتِهِ وشواهدِهِ في هذه الموسوعة المباركة (كتاب الصلاة / باب «فضل كثرة الخطا إلى المساجد»).

٢- رِوَايَةُ: «حَتَّى يَأْتِيَ مَقَامَهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: **«مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ إِلَّا تَنَاثَرَ مِنْ عَيْنَيْهِ مَعَ قَطْرِ المَاءِ كُلُّ سَيِّئَةٍ نَظَرَ بِهِمَا إِلَيْهَا، وَلَا يَسْتَنْشِقُ إِلَّا خَرَجَ مَعَ قَطْرِ المَاءِ كُلُّ سَيِّئَةٍ وُجِدَ رِيحُهَا بِأَنْفِهِ، وَلَا تَمَضْمَضَ إِلَّا خَرَجَ مَعَ قَطْرِ المَاءِ كُلُّ سَيِّئَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا بِلِسَانِهِ، وَلَا يَغْسِلُ شيئًا مِنْ يَدَيْهِ إِلَّا خَرَجَ مَعَ قَطْرِ المَاءِ كُلُّ سَيِّئَةٍ بَطَشَ بِهِمَا، وَلَا يَغْسِلُ شيئًا مِنْ رِجْلَيْهِ إِلَّا خَرَجَ مَعَ قَطْرِ المَاءِ كُلُّ سَيِّئَةٍ، مَشَى بِهِمَا إِلَيْهَا، فَإِذَا خَرَجَ إِلَى المَسْجِدِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ خَطَاهَا حَسَنَةً وَمَحَا عَنْهُ بِهَا سَيِّئَةً حَتَّى يَأْتِيَ مَقَامَهُ»**.

۞ الحكم: بعضُه صحيحٌ بما سبقَ، وإسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ.

التخريج:

﴿بز ٩١١٦ / طهور ١٢ "واللفظ له" / طح ١٧٥ / تعظ ١٠٢ "مقتصرًا على آخره" / عد (٧/ ٢٧٩) "مقتصرًا على فقرة" (خرج مع قطر الماء كل سيئة وُجد ريحها بأنفه) / عق (٢/ ٦٣٢) "مقتصرًا على فقرة" (خرج مع قطر الماء كل سيئة تكلم بها لسانه)﴾.

السند:

رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في (الطهور) قال: ثنا سعيد بن أبي مريم عن موسى بن يعقوب الزمعي قال: حدثني عباد بن أبي صالح السمان - مولى جويرية بنت الأخفش الغطفاني - أنه سَمِعَ أباه يقولُ: سمعتُ أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: ... فذكره.

ورواه البزارُ عن محمد بن مسكين حدثنا ابن أبي مريم ... به.

وأخرجه المروزيُّ في (تعظيم قدر الصلاة)، وابنُ عدي في (الكامل)، والعقيليُّ في (الضعفاء) من طريق سعيد بن أبي مريم به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: موسى بن يعقوب الزمعي؛ قال عنه الحافظ: «صدوق سيئ الحفظ» (التقريب ٧٠٢٦).

الثانية: عباد - ويقال له: عبد الله - بن أبي صالح؛ مختلفٌ فيه؛ فوَثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ، وضَعَّفَهُ ابنُ المديني، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ» (تهذيب التهذيب ٥/ ٢٦٤).

وقال عنه ابن حبان: «يتفردُ عن أبيه بما لا أصلَ له من حديثِ أبيه، لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفردَ» (المجروحين ٧٨٤).

وقال الساجى - وتبعه الأزدي -: «ثقةٌ إلا أنه رَوى عن أبيه ما لم يتابع عليه» (تهذيب التهذيب ٥/ ٢٦٤).

ولخَّصَ حالَهُ الحافظُ فقال: «لينُ الحديثِ» (التقريب ٣٣٩٠).

وقد سبقَ الحديثُ من رواية أخيه سهيل بغير هذا السياق، ليس فيه قوله: «**وَلَا يَسْتَنْشِقُ إِلَّا خَرَجَ مَعَ قَطْرِ المَاءِ كُلُّ سَيِّئَةٍ وُجِدَ رِيحُهَا بِأَنْفِهِ، وَلَا تَمَضْمَضَ إِلَّا خَرَجَ مَعَ قَطْرِ المَاءِ كُلُّ سَيِّئَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا بِلِسَانِهِ**»، وبقية متنه صحيحٌ بما سبقَ.

وقال العقيليُّ بعد أن خرَّجه: «وهذا يروى بغيرِ هذا الإسنادِ بإسنادٍ صالحٍ»، يعني به رواية سهيل المتقدمة.

وذكر الألبانيُّ الفقرةَ الأخيرةَ منه - وهي قوله: «فَإِذَا خَرَجَ إِلَى المَسْجِدِ...» إلخ - في (الصحيحة ١٠٦٣)، من رواية ابن نصر المروزي، وقال: «هذا إسنادٌ حسنٌ»، ولعلَّه أرادَ حسن في المتابعات؛ فإنه ذَكَرَ أن الزمعيَّ فيه ضعف، وسكتَ عن عباد، ثم أتبعه بطرقٍ أُخرى عن أبي هريرةَ، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

[١٣٨٥ط] حديث عمرو بن عبسة:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبَسَةَ السُّلَمِيُّ: كُنْتُ وَأَنَا فِي الجَاهِلِيَّةِ أَظُنُّ أَنَّ النَّاسَ عَلَى ضَلَالَةٍ وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَعْبُدُونَ الأَوْثَانَ، فَسَمِعْتُ بِرَجُلٍ بِمَكَّةَ يُخْبِرُ أَخْبَارًا، فَقَعَدْتُ عَلَى رَاحِلَتِي، فَقَدِمْتُ عَلَيْهِ، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مُسْتَخْفِيًا جُرَءَاءُ عَلَيْهِ قَوْمُهُ، فَتَلَطَّفْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْتَ؟ قَالَ: «أَنَا نَبِيٌّ»، فَقُلْتُ: وَمَا نَبِيٌّ؟ قَالَ: «أَرْسَلَنِي اللهُ»، فَقُلْتُ: وَبِأَيِّ شَيْءٍ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: ... الحديث، وَفِيهِ: قَالَ: فَقُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ فَالوُضُوءَ حَدِّثْنِي عَنْهُ. قَالَ: **«مَا مِنْكُمْ رَجُلٌ يُقَرِّبُ وَضُوءَهُ فَيَتَمَضْمَضُ وَيَسْتَنْشِقُ فَيَنْتَثِرُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ وَفِيهِ وَخَيَاشِيمِهِ، ثُمَّ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ مَعَ المَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ أَنَامِلِهِ مَعَ المَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ مَعَ المَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ، إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ أَنَامِلِهِ مَعَ المَاءِ، فَإِنْ هُوَ قَامَ فَصَلَّى فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ وَفَرَّغَ قَلْبَهُ لِلَّهِ؛ إِلَّا انْصَرَفَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»**.

۞ **الحكم:** صحيح (م).

التخريج:

[م ٨٣٢ "واللفظ له" / عه ٧١، ١١٩٠، ١٠٨١٢، ١١١٠٦، ١١١٠٧ "مختصرًا" / ك ٤٥٩ / طب (نخب ١/ ٣٣١) / طس ٦٣٠٦ / طش ١٣٢٠، ١٨٤٧ / هق ٣٨٣، ٤٤٤٢ / هقخ ٢٨٠ / تمهيد (٤/ ٥٣ - ٥٤) /

كر (٤٦/ ٢٥٩ - ٢٦١)﴾.

السند:

قال مسلم: حدثني أحمد بن جعفر المعقري، حدثنا النضر بن محمد، حدثنا عكرمة بن عمار، حدثنا شداد بن عبد الله أبو عمار ويحيى بن أبي كثير، عن أبي أمامة - قال عكرمة: ولقي شداد أبا أمامة وواثلة، وصَحِبَ أنسًا إلى الشامِ... وأثنى عليه فضلًا وخيرًا - عن أبي أمامة قال: قال عمرو بن عبسة السلمي: ... فذكره، وفي آخره: فَحَدَّثَ عَمْرُو بْنُ عَبَسَةَ بِهَذَا الحَدِيثِ أَبَا أُمَامَةَ صَاحِبَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ أَبُو أُمَامَةَ: يَا عَمْرَو بْنَ عَبَسَةَ، انْظُرْ مَا تَقُولُ فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ يُعْطَى هَذَا الرَّجُلُ؟! فَقَالَ عَمْرٌو: يَا أَبَا أُمَامَةَ، لَقَدْ كَبِرَتْ سِنِّي، وَرَقَّ عَظْمِي، وَاقْتَرَبَ أَجَلِي، وَمَا بِي حَاجَةٌ أَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللهِ وَلاَ عَلَى رَسُولِ اللهِ، لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلاَّ مَرَّةً، أَوْ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلاَثًا - حَتَّى عَدَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ -، مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَبَدًا، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

وعكرمةُ وإن تُكلمَ في حديثِهِ عن يحيى، فقد قَرَن مع يحيى هنا شدادًا القرشي.

١- رِوَايَةُ: «يَغسِلُ قَدمَيهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ عَجَلَّ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: ... قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الوُضُوءِ. قَالَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَقْرَبُ وَضُوءَهُ ثُمَّ يَتَمَضْمَضُ [وَيَمُجُّ] وَيَسْتَنْشِقُ وَيَنْتَثِرُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَاهُ مِنْ فَمِهِ وَخَيَاشِيمِهِ مَعَ المَاءِ حِينَ يَنْتَثِرُ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ تَعَالَى إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ مع المَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ أَطْرَافِ أَنَامِلِهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعَرِهِ مَعَ المَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ عَجَلَّ، إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا قَدَمَيْهِ مِنْ أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ مَعَ المَاءِ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَحْمَدُ اللهَ عَجَلَّ وَيُثْنِي عَلَيْهِ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ، ثُمَّ يَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ إِلَّا خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ ...**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ، وصَحَّحَهُ** ابنُ خُزيمةَ، والدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، والجورقانيُّ، وأبو سعدٍ النيسابوريُّ، وابنُ كَثيرٍ.

التخريج:

﴿حم ١٧٠١٩ "واللفظ له" / خز ٢٧٧ / قط ٣٧٨، ٣٧٩ / عه ٧٣٧ / سعد (٤/ ٢٠١ - ٢٠٣) "والزيادة له" / سرج ٢٢٧٩ / سراج ١٥١٨ / طط ١١ / مسن ١٨٧٧ / غيب ٢٠٦٦ / طيل ١٤٧ / هقغ ١٠٥ / هقخ٢٨٠ / بغ ٧٧٧ / صحا ٤٩٧٧ / غافل٣٥٥ / كر (٤٦/ ٢٥٧ - ٢٥٩) / كما (٢٢/ ١٢٢) / حداد ٢٦٣، ٣٦٧٤ / تحقيق ١٥٢ / عشرين ١٣﴾.

السند:

رواه أحمد - ومن طريقه المزيُّ في (التهذيب) - قال: حدثنا عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن المقري، حدثنا عكرمة - يعني ابن عمار -، حدثنا

شداد بن عبد الله الدمشقي وكان قد أدركَ نفرًا مِنْ أصحابِ النبيِّ ﷺ قالَ: قال أبو أمامةَ: يا عمرو بن عبسة... به.

ورواه ابنُ خزيمةَ، والدارقطنيُّ (٣٧٨) من طريقِ أبي الوليد الطيالسيِّ عن عكرمةَ بنِ عمارٍ به.

ورواه الدارقطنيُّ (٣٧٩)، والطبرانيُّ في (الأحاديث الطوال ١١)، من طريقِ يزيدَ بنِ عبدِ اللهِ بن يزيد بن ميمون عن عكرمةَ به.

ومداره عندهم على عكرمة بن عمار به.

التحقيق:

هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ، رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ، وعكرمةُ بنُ عمَّارٍ قال عنه الذهبيُّ: «ثقةٌ، إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطربٌ» (الكاشف ٣٨٦٦). وانظر (تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٣).

قلنا: وروايته هنا عن شداد بن عبد الله أبي عمار.

وقد صَحَّحَ حديثَه هذا جماعةٌ منَ العلماءِ:

فصَحَّحَهُ ابنُ خزيمةَ؛ بإخراجه له في (صحيحه).

وقال الدارقطنيُّ: «هذا إسنادٌ ثابتٌ صحيحٌ» (السنن ١/ ١٩١).

وقال البيهقيُّ: «وروينا في الحديثِ الصحيحِ عن عمرِو بنِ عبسةَ، عنِ النبيِّ ﷺ في الوضوءِ: «**ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ تَعَالَى**» وفي ذلك دلالة على أن الله تعالى أمر بغسلهما» (السنن الكبرى ١/ ٢١٦).

وصَحَّحَهُ أيضًا: الجورقانيُّ في (الأباطيل ١/ ٢٩٨)، **والبغويُّ** في (شرح السنة ٣/ ٣٢٥)، **وأبو سعدٍ النيسابوريُّ** في (الأربعون من مسانيد المشايخ

العشرين)، وابنُ كثيرٍ في (التفسير ٣/ ٥١).

قلنا: غير أن الحديثَ في مسلمٍ كما تقدَّم، ليس فيه هذه الزيادة: «**كَمَا أَمَرَهُ اللهُ تعَالَى**» بعد قوله: «**ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ**».

٢- رِوَايَةُ: «كَيْفَ الوُضُوءُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «... قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ الوُضُوءُ؟ قَالَ: «**أَمَّا الوُضُوءُ فَإِنَّكَ إِذَا تَوَضَّأْتَ فغسَلْتَ كَفَّيْك فَأَنْقَيْتَهُمَا خَرجتْ خطَايَاك مِنْ بَيْنَ أَظْفَارِكَ وَأَنَامِلِك، فَإِذَا مَضْمَضْتَ وَاسْتَنْشَقْتَ مِنْخَرَيْك وَغسلْتَ وَجْهَكَ وَيَدَيْكَ إِلَى المِرْفقَيْنِ وَمَسَحْتَ رَأْسَكَ وَغَسَلْتَ رِجلَيْكَ إِلَى الكَعْبَيْنِ اغْتَسَلْتَ مِنْ عَامَّةِ خطَايَاكَ، فَإِنْ أَنْتَ وَضَعْتَ وَجْهَكَ لِلَّهِ ﷻ خَرَجتَ مِنْ خَطَايَاكَ كَيَوْمِ وَلَدَتْك أُمُّكَ**»».

قَالَ أَبُو أُمَامَةَ: فَقُلْتُ: يَا عَمْرَو بْنَ عَبَسَةَ، انْظُرْ مَا تَقُولُ، أَكُلُّ هَذَا يُعْطَى فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ؟! فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كَبِرَتْ سِنِّي وَدَنَا أَجَلِي وَمَا بِي مِنْ فَقْرٍ فَأَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَقَدْ سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

۞ **الحكم: إسنادُهُ جيدٌ، وصَحَّحَهُ** الألبانيُّ. **وصَحَّحَهُ أيضًا:** ابنُ خُزَيمةَ والحاكمُ، غير أنهما اختصرا متنه.

التخريج:

[ن ١٥٢ "واللفظ له" / كن ١٨٢، ٢٢٢ / طش ١٩٦٩ "مطولًا" / طح (١/ ٣٧) / غيب ١٩٥٠ "مطولًا" / طهور ٢٣ "مختصرًا" / كر (٤٦/

٢٦١، ٢٦٢) "مطولًا"].

السند:

قال النسائيُّ في (الصغرى والكبرى): أخبرنا عمرو بن منصور قال: حدثنا آدم بن أبي إياس قال: حدثنا الليث - هو ابن سعد - قال: حدثنا معاوية بن صالح قال: أخبرني أبو يحيى سليم بن عامر وضمرة بن حبيب وأبو طلحة نعيم بن زياد قالوا: سمعنا أبا أمامة الباهلي يقول: سمعت عمرو بن عبسة يقول... فذكره.

وعمرو بن منصور ثقةٌ ثبتٌ، وآدم ثقةٌ من شيوخِ البخاريِّ، وقد توبعا:

فأخرجه الطحاويُّ من طريقِ ابنِ وهبٍ.

ورواه أبو عبيد في الطهور، والطبراني في مسنده - ومن طريقه ابن عساكر-، وقوام السنة، من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح، كلاهما عن معاوية بن صالح به، طوله الطبراني وقوام السنة.

التحقيق

هذا إسنادٌ جيدٌ، رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ، وفي معاوية بن صالح كلام لا يضرُّ، وقد وَثَّقَهُ الجمهورُ.

والحديثُ أصله في صحيح ابن خزيمة (١٢١٦)، ومستدرك الحاكم (١١٦٢) وغيرهما، من طريق ابن وهب، غير أنهما اختصرا متنه، فلم يذكرا فيه قصة الوضوء، وذكرا سواها مما ذكره الطبراني وغيره، وقد أشارَ ابنُ خزيمةَ إلى اختصارِهِ له، وصَحَّحَهُ الحاكمُ على شرطِ مسلمٍ.

والحديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ كما في التعليق الرغيب (صحيح سنن النسائي ١/ ٥٦).

٣- رِوَايَةُ: «كَانَ ذَلِكَ حَظَّكَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «... وَإِذَا تَوَضَّأْتَ فَاغْسِلْ يَدَيْكَ فَإِنَّكَ إِذَا غَسَلْتَ يَدَيْكَ خَرَجَتْ خَطَايَاكَ مِنْ أَطْرَافِ أَنَامِلِكَ، ثُمَّ إِذَا غَسَلْتَ وَجْهَكَ خَرَجَتْ خَطَايَاكَ مِنْ وَجْهِكَ، ثُمَّ إِذَا مَضْمَضْتَ وَاسْتَنْثَرْتَ خَرَجَتْ خَطَايَاكَ مِنْ مَنَاخِرِكَ، ثُمَّ إِذَا غَسَلْتَ يَدَيْكَ خَرَجَتْ خَطَايَاكَ مِنْ ذِرَاعَيْكَ، ثُمَّ إِذَا مَسَحْتَ بِرَأْسِكَ خَرَجَتْ خَطَايَاكَ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِكَ، ثُمَّ إِذَا غَسَلْتَ رِجْلَيْكَ خَرَجَتْ خَطَايَاكَ مِنْ رِجْلَيْكَ، فَإِنْ ثَبَتَّ فِي مَجْلِسِكَ كَانَ ذَلِكَ حَظَّكَ مِنْ وُضُوئِكَ، وَإِنْ قُمْتَ فَذَكَرْتَ رَبَّكَ وَحَمِدْتَ وَرَكَعْتَ رَكْعَتَيْنِ مُقْبِلًا عَلَيْهِمَا بِقَلْبِكَ كُنْتَ مِنْ خَطَايَاكَ كَيَوْمِ وَلَدَتْكَ أُمُّكَ...».

۞ الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ. وصَحَّحَهُ ابنُ خزيمةَ، والحاكمُ، والبيهقيُّ.

التخريج:

〖د ١٢٧٧ "واختصره" / خز ٢٧٧ "واللفظ له" / ك ٥٩٤ / طس ٦٣٠٦ / طب (جامع ٨٣٨٧) / هق ٤٤٤٣ / هقغ ٩٥٩ / شعب ٢٤٧٩، ٢٤٨٠ / تمهيد (٤/ ٥٥ - ٥٦)〗.

التحقيق

له طريقان:

الطريق الأول:

رواه أبو داود (١٢٧٧) - ومن طريقه ابن عبد البر في (التمهيد)، والبيهقي في (الكبير) - قال: حدثنا الربيع بن نافع، حدثنا محمد بن المهاجر، عن العباس بن سالم، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن عمرو بن عبسة السلمي، به.

ورواه ابن خزيمة قال: نا يعقوب بن سفيان الفارسي، حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع، به.

وأخرجه الحاكم - وعنه البيهقي في (الصغرى) - قال: أنا أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي، نا يعقوب بن سفيان الفارسي به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ سوى العباس بن سالم، فمن رجالِ السننِ، وهو ثقةٌ، وأبو سلام هو ممطور الأسود الحبشي.

وقد صَحَّحَهُ ابنُ خُزيمةَ بإيرادِهِ له في الصحيح، **وقال الحاكمُ عقبه:** «قد خرَّج مسلمٌ بعضَ هذه الألفاظِ من حديث النضر بن محمد الجرشي، عن عكرمة بن عمار... وحديث العباس بن سالم هذا أشفى وأتم من حديث عكرمة بن عمار».

وقال البيهقي: «وهذا أيضًا حديثٌ صحيحٌ» (السنن الصغرى ٩٦١).

الطريق الثاني:

رواه الطبراني في (الأوسط) قال: حدثنا محمد بن علي الصائغ، ثنا محرز بن سلمة، ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن الضحاك بن عثمان، عن أيوب بن موسى، عن أبي عبيد حاجب سليمان بن عبد الملك، عن عمرو بن عبسة بنحوه.

قال الطبراني: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن أيوب بن موسى إلا الضحاك بن عثمان، تفرَّدَ به عبد العزيز بن أبي حازم».

قلنا: لم ينفرد به عبد العزيز، فقد رواه البيهقيُّ في (الشعب ٢٤٧٩) من طريق سليمان بن بلال عن الضحاك به.

ورجالُهُ ثقاتٌ، أبو عبيد حاجب سليمان هو حُوَيّ المَذْحِجي، ثقةٌ (التقريب ٨٢٢٧)، **وقال الحاكم:** «تابعيٌّ قديم، لا يُنْكَر سماعه من عمرو بن عبسة» (المستدرك ١/ ٤٥٩).

قلنا: كلام الحاكم فيه نظر، فإن أبا عبيد هذا جُل روايته عن التابعين؛ ولذا ذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين (الثقات ٦/ ٢٣٦)، وذكره ابن حجر في (التقريب ٨٢٢٧) فقال: «من الخامسة، مات بعد المائة» وقد ذكر في المقدمة في أصحاب هذه الطبقة: «أنهم الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، ولم يثبتْ لبعضهم السماع منهم» (التقريب ١/ ٧٥).

فالراجحُ عدم سماع أبي عبيد هذا من عمرو بن عبسة، وقد وقفت على ما يرجح ذلك:

فقد أخرجَ أحمدُ في (المسند ١٧٠٢٤) فقال: «حدَّثنا محمد بن بكر، حدثنا عبد الحميد - يعني ابنَ جعفر -، قال: حدَّثني الأسود بن العلاء، عن حُويّ، مولى سليمان بن عبد الملك، عن رجلٍ - أرسلَ إليه عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ وهو أميرُ المؤمنينِ، قال: كيفَ الحديث الذي حدَّثتني عن الصنابحي؟ -، قال: أخبرني الصنابحي، أنه لقي عمرو بن عبسة، فقال: هل من حَديثٍ عن رَسُولِ الله ﷺ لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نُقْصَانَ؟ قال: نعم، سمعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَلَغَ أَوْ قَصَّرَ كَانَ عِدْلَ رَقَبَةٍ، وَمَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

فأدخل أبو عبيد بينه وبين عمرو بن عبسة واسطة، وهذا يرجح كونه لم يسمع منه، والله أعلم.

قلنا: والحديثُ في مسلمٍ من رواية أبي أمامة ليس فيه: «**فَإِنْ ثَبَتَّ فِي مَجْلِسِكَ كَانَ ذَلِكَ حَظَّكَ مِنْ وُضُوئِكَ**».

٤- رِوَايَةُ: «كَانَ ذَلِكَ لَكَ طَهُورًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «... **ثُمَّ ذَكَرَ الوُضُوءَ فَقَالَ: إِذَا تَوَضَّأْتَ فَغَسَلْتَ يَدَيْكَ ووَجْهَكَ ورِجْلَيْكَ، فَإِنْ جَلَسْتَ كَانَ ذَلِكَ لَكَ طَهُورًا، وَإِنْ قُمْتَ فَصَلَّيْتَ وَذَكَرْتَ رَبَّكَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ انْصَرَفْتَ مِنْ صَلَاتِكَ كَهَيْئَتِكَ يَومَ وَلَدَتْكَ أُمُّكَ مِنَ الخَطَايَا**».

۞ **الحكم**: **صحيحُ المعنى**، فقوله: «**كَانَ ذَلِكَ لَكَ طَهُورًا**» أي: من الذنوبِ، وقد سبقَ مصرّحًا به في الصحيحِ، **وهذا السياقُ إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا**.

التخريج:

﴿سعد (٤/ ٢٠٣ - ٢٠٥) / كر (٤٦/ ٢٦٤ - ٢٦٥)﴾.

السند:

رواه ابن سعد - ومن طريقه ابن عساكر - قال: أخبرنا محمد بن عمر، قال: حدثني الحجاج بن صفوان، عن ابن أبي حسين، عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن عبسة السلمي، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأُولى: محمد بن عمر شيخ ابن سعد، هو الواقديُّ كذَّابٌ وضَّاعٌ. وتقدَّم

مرارًا.

الثانية: شهر بن حوشب، قال الحافظ: «صدوقٌ كثيرُ الإرسالِ والأوهام» (التقريب ٢٨٣٠)، وقد اختُلف على شهرٍ فيه اختلافًا كبيرًا، وسيأتي بيانُهُ قريبًا.

٥- رِوَايَةُ: «وَأُذُنَيْهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «إِذَا غَسَلَ الْمُؤْمِنُ كَفَّيْهِ انْتَثَرَتِ الخَطَايَا مِنْ كَفَّيْهِ، وَإِذَا تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ فِيهِ وَمِنْخَرَيْهِ، وَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ، فَإِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ رَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أَظْفَارِ قَدَمَيْهِ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى ذَلِكَ مِنْ وُضُوئِهِ كَانَ ذَلِكَ حَظَّهُ مِنْهُ، فَإِنْ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ مُقْبِلًا فِيهِمَا بِوَجْهِهِ وَقَلْبِهِ عَلَى رَبِّهِ كَانَ مِنْ خَطَايَاهُ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

۞ **الحكم:** صحيحُ المتنِ دون قوله: «وَأُذُنَيْهِ» فمنكرٌ.

التخريج:

[طش ٨٦٣ / طبر (٨/ ٢١٧) "واللفظ له" / تمهيد (٤/ ٥١ - ٥٣) / كر (٤٦/ ٢٦٢ - ٢٦٤)].

التحقيق

له طريقان:

الأول: رواه الطبريُّ في (تفسيره) قال: حدثنا أبو كُريبٍ، قال: ثنا

عثمان بن سعيد، قال: ثنا حاتم، عن محمد بن عجلان، عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك، عن عمرو بن عبسة به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: أبو عبيد لم يسمع عمرو بن عبسة كما تَقَدَّمَ.

الثانيةُ: محمد بن عجلان لم يكن بالثبت، وقد خالفه أيوب بن موسى، فرواه عن أبي عبيد عن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يذكرْ فيه مسح الأذنين، وتَقَدَّمتْ روايته قريبًا.

الطريق الثاني:

رواه الطبرانيُّ في (مسند الشاميين) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخه)- فقال: حدثنا عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق، حدثني إبراهيم بن العلاء، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا يحيى بن أبي عمرو السيباني، عن أبي سلام الدمشقي، وعمرو بن عبد الله الشيباني، أنهما سمعا أبا أمامة الباهلي يحدِّثُ عن عمرو بن عبسة السلمي بنحوه مطولًا.

ورواه ابنُ عبد البر في (التمهيد) فقال: حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن قال: حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا إبراهيم بن مروان الدمشقي قال: حدثنا ابن عياش - هو إسماعيل - به.

ومداره على إسماعيل بن عياش، قال ابنُ عبدِ البرِّ: «أجمعوا على أنه ليس بحجة فيما ينفرد به» (التمهيد ٤/ ٥١).

وقد رَوى الحديثَ العباسُ بنُ سالمٍ عن أبي سلام عن أبي أمامة، كما عند ابن خزيمة (٢٧٧)، وغيره، ولم يذكرْ فيه مسح الأذنين، والظاهرُ أنها

من تخاليطِ ابنِ عيَّاشٍ، والله أعلم.

كما أن الحديثَ في مسلمٍ من طريقِ شداد أبي عمار ويحيى بن أبي كثير عن أبي أمامة، وليس فيه هذه الزيادة.

٦- رِوايَةُ: «وَكَانَ هُوَ وَقَلْبُهُ وَوَجْهُهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرًا بِلَفْظِ: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا تَوَضَّأَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ خَرَّتْ خطَايَاهُ مِنْ يَدَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَّتْ خَطَايَاهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَإِذَا غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ خَرَّتْ خطَايَاهُ مِنْ ذِرَاعَيْهِ وَرَأْسِهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَّتْ خَطَايَاهُ مِنْ رِجْلَيْهِ، [فَإِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَكَانَ هُوَ وَقَلْبُهُ وَوَجْهُهُ - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَ الوَجْهِ - إِلَى اللَّهِ ﷻ انْصَرَفَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».

قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَأَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ عَشْرًا أَوْ عِشْرِينَ، مَا حَدَّثْتُ بِهِ]».

الحكم: مرفوعه صحيحٌ بما سبقَ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفه مغلطاي.

التخريج:

[جه ٢٨٤ "واللفظ له" / حم ١٧٠٢٦ "مطولًا، والزيادة له ولغيره" / ش ٤٣ / مش ٧٥٥ "مطولًا" / طهور ١٣ / كما (١٧/ ١٠ - ١١)][1].

---

(١) والحديثُ عند النسائيِّ في (الصغرى ٥٩٤)، و(الكبرى ١٦٦٨)، وابن ماجه في (سننه ١٢٢٤، ١٣٤٢)، وأحمد في (مسنده ١٧٠٥٩)، ولكنهم اختصروا متنه فلم يذكروا فيه الوضوء، وسيأتي تخريج هذه الرواية في موضعها من الموسوعة إن شاء الله.

السند:

قال ابن ماجه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن بشار قالا: حدثنا غندر محمد بن جعفر عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن يزيد بن طَلْق عن عبد الرحمن بن البيلماني عن عمرو بن عَبَسَة به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في (مسنده، وفي مصنفه)، وأحمد في (مسنده) - ومن طريقه المزي في (التهذيب) - عن غندر عن شعبة به.

وأخرجه أبو عبيد في (الطهور) عن حجاج عن شعبة وحماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء به.

فمداره عندهم على يعلى بن عطاء به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: عبد الرحمن بن البيلماني؛ قال عنه الحافظ: «ضعيف» (تقريب ٣٨١٩).

الثانيةُ: الانقطاعُ؛ فرواية البيلماني عن الصحابة منقطعة؛ فقد قال صالح جزرة: «حديثه منكر، ولا يُعرفُ أنه سمعَ من أحدٍ من الصحابة إلا من سُرَّق». قال الحافظُ: «قلتُ: فعلى مطلق هذا يكون حديثه عن الصحابة المسمين أولًا مرسلًا عند صالح» (تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٠).

وبه ضَعَّفَهُ مغلطاي في (شرح ابن ماجه ١/ ١٠٢).

الثالثةُ: يزيد بن طلق؛ ذكره ابن حبان في (الثقات ٥/ ٥٤٣)، وقال الدارقطني: «يُعتبرُ به» (سؤالات البرقاني ٥٦١)، وقال الذهبيُّ: «لا يُعرفُ»

(ميزان الاعتدال ٤/ ٤٢٩)، وقال في (الكاشف ٦٣٢٢): «لين»، وقال عنه الحافظُ: «مجهولٌ» (التقريب ٧٧٣٤).

ولكن يشهدُ لمتنه ما تقدَّمه من روايات.

ولذلك صَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح ابن ماجه).

٧- رِوَايَةُ: «خَرَجَ مِنْ خَطَايَاهُ كَمَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: قُلْنَا لِعَمْرِو بنِ عَبَسَةَ: حَدِّثْنَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثًا لَيْسَ فِيهِ وَهْمٌ وَلَا نِسْيَانٌ. قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ - وَاللهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا وَهِمْتُ وَلَا نَسِيتُ - [وَهُوَ] يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ يَدَيْهِ - وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ - ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ خَرَجَ مِنْ خَطَايَاهُ كَمَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ بما سبقَ، وسندُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

〚كك (ق ٢٨٨ / ب - ٢٨٩ / أ) "واللفظ له" / كر (١١/ ٢٨٨) "والزيادة له"〛.

السند:

رواه أبو أحمد الحاكم في (الكنى) قال: أخبرنا أبو عَروبة، حدثنا محمد بن مَعْدان، حدثنا العلاء بن هلال، حدثنا عبيد الله - وهو ابنُ عمرو - عن زيد - يعني ابنَ أبي أُنيسة - عن جُنادة - وهو ابن أبي خالد - عن

أبي شيبة به.

ورواه ابن عساكر من طريق أبي خيثمة، نبأنا (هلال بن العلاء)[(١)] نبأنا أَبِي بنحوه، وفيه سقط وزيادة بها سقط أيضًا كما سيأتي التنبيه عليه.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: العلاء بن هلال؛ قال عنه أبو حاتم: «منكرُ الحديثِ، ضعيفُ الحديثِ، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة» (الجرح ٦/ ٣٦١)، وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد ويغير الأسماء، لا يجوز الاحتجاج به بحال» (المجروحين ٢/ ١٧٦)، وقال النسائي: «هلال بن العلاء بن هلال روى عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتى أو من أبيه». وقال أبو بكر الخطيب: «في بعض حديثه نكرة» (تهذيب الكمال ٢٢/ ٥٤٥).

وقال الحافظ: «فيه لين» (التقريب ٥٢٥٩).

الثانيةُ: جنادةُ بنُ أبي خالدٍ؛ ترجم له البخاري في (التاريخ ٢/ ٢٣٤)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٢/ ٥١٥)، وابن حبان في (الثقات ٧١١٥)، وقال الذهبي: «لا يُعرفُ» (اللسان ٢/ ٤٩٤).

الثالثةُ: أبو شيبةَ المَهْرِيُّ، سُئِلَ أبو زرعةَ عنه، فقال: «هو من التابعين، ولا يُعرفُ اسمه» (الجرح والتعديل ٩/ ٣٩٠)، وذكره ابن حبان في (الثقات

---

(١) وقع في المطبوع: «أبو هلال بن العلاء»، وكلمة (أبو) هذه مقحمة، وهو هلال بن العلاء أبو عمر الرقي، يروي عن أبيه، كما وقع عنده تسمية التابعي بـ: «يزيد بن أبي شيبة»! وهو خطأ، يخالف ما ذكر ابن عساكر في الترجمة.

٦٤٣٢).

والمتنُ صحيحٌ بما سبقَ، وهو مختصرٌ، ووقعَ فيه سقطٌ عند ابن عساكر، حيثُ جاءَ عنده بلفظ: «**مَنْ تَوَضَّأَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ كَمَا يَخْرُجُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ**»، وهذا فيه سقطٌ ظاهرٌ، وقد سبقَ بتمامه.

وزادَ ابنُ عساكر فيه زيادة بها سقط أيضًا، حيثُ جاءَ فيه: «**وَمَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ كَانَتْ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ نُورًا، وَمَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ تَعَالَى بَاعَدَهُ اللهُ تَعَالَى مِنَ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا**».

ولإدراك هذا السقط يُنظرُ ما خرَّجه ابنُ أبي عاصم في (الجهاد ١٦٦) من طريقِ زيد بن أبي أنيسة، عن جنادة بن أبي خالد، عن أبي شيبة قال: قلتُ لعمرِو بنِ عبسةَ: حَدِّثْنَا حَدِيثًا لَيْسَ فِيهِ وَهْمٌ وَلَا نِسْيَانٌ، قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**مَنْ خَرَجَتْ لَهُ شَعْرَةٌ بَيْضَاءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَخْطَأَ أَوْ أَصَابَ كَانَتْ لَهُ عِتْقَ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ**».

وقد ذكره البخاريُّ في (التاريخ ٢/ ٢٣٤) من طريق العلاء بن هلال، سمع عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة به، مقتصرًا على قوله: «**مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ، بَعَّدَهُ اللهُ مِنَ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا**».

وهو عند أحمد من طريقٍ آخر بلفظ: «**أَيُّمَا رَجُلٍ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ، فَبَلَغَ مُخْطِئًا أَوْ مُصِيبًا، فَلَهُ مِنَ الأَجْرِ كَرَقَبَةٍ يُعْتِقُهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهِيَ لَهُ نُورٌ**» (المسند ١٩٤٣٩).

٨- رِوَايَةٌ مُطَوَّلَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ عن عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ السُّلَمِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: مَنْ تَبِعَك فِي هَذَا الأَمْرِ؟ فَقَالَ: «**حُرٌّ وَعَبْدٌ...**» الحَدِيثَ، وَفِيهِ: «ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا مِن امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيَغْسِلُ كَفَّيْهِ إِلَّا خَرَجَ مَا كَانَ فِيهِمَا مِنْ شَيْءٍ مِنْ عَمَلِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَ مَا كَانَ فِي وَجْهِهِ مِنْ شَيْءٍ مِنْ عَمَلِهِ، فَإِذَا مَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ خَرَجَ مَا كَانَ فِيهِمَا مِنْ شَيْءٍ عَمِلَهُ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مَا كَانَ فِيهِمَا مِنْ شَيْءٍ عَمِلَهُ مِنْ بَيْنِ أَظَافِرِهِ وَأَنَامِلِهِ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَ مَا فِي رَأْسَهُ مِنْ شَيْءٍ عَمِلَهُ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَ مَا كَانَ فِي رِجْلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ مِنْ بَيْنِ أَظَافِرِهِ وَأَنَامِلِهِ، فَهَذَا لَهُ مِنْ وُضُوئِهِ، فَإِنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَافِلًا لَهَا خَرَجَ مِنْ خَطَايَاهُ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».

قَالَ: قُلْنَا: يَا عَمْرُو بْنَ عَبَسَةَ، وَإِنَّكَ لَتُحَدِّثُ حَدِيثًا مَا سَمِعْنَاهُ مِنْ أَحَدٍ غَيْرِكَ! قَالَ: بِئْسَ مَالِي إِنْ كُنْتُ قَدْ كَبِرْتُ شَيْخًا، وَرَقَّ عَظْمِي، وَصَغُرَ أَجَلِي، وَأَفْتَرِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَمَا بِي خَلَّةٌ - أَيْ: حَاجَةٌ - أَنْ أَفْتَرِيَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ أَنِّي لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ مَا حَدَّثْتُكُمُوهُ، وَلَكِنْ قَدْ سَمِعْتُهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَسَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَوْدًا وَبَدْءًا».

۞ **الحكم: صحيحٌ بما سبق، وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

〚طش ١٨٤٧〛.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا عمرو بن إسحاق، ثنا أبي، ثنا عمرو بن الحارث،

ثنا عبد الله بن سالم، عن الزُّبيدي، ثنا لقمان بن عامر، عن سويد بن جبلة، عن عمرو بن عبسة السلمي، به.

والزبيدي هو محمد بن الوليد، وقد علَّقه عنه البخاري في (التاريخ الكبير ٤/ ١٤٦) مقتصرًا على أوله.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه أربعُ عللٍ:

الأُولى: عمرو شيخ الطبراني مجهولُ الحالِ كما في (إرشاد القاصي والداني ٧١٨).

الثانيةُ: أبوه إسحاق بن زِبْرِيق، يهم كثيرًا، وكَذَّبه محمد بن عوف كما في (التقريب٣٣٠).

الثالثةُ: عمرُو بنُ الحارثِ هو الحمصيُّ الزبيديُّ؛ قال عنه الذهبي: تفرَّدَ بالروايةِ عنه إسحاق بن إبراهيم زِبْرِيق، ومولاة له اسمها علوة، فهو غير معروف العدالة. وابن زِبْرِيق ضعيف» (ميزان الاعتدال ٣/ ٢٥١). وقال الحافظُ: «مقبولٌ» (التقريب ٥٠٠١).

ولكن ذكره ابن حبان في (الثقات ٨/ ٤٨٠) وقال: «روى عنه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زِبْرِيق وأهل بلده، مستقيم الحديث».

ولين توثيقه الذهبي بقوله: «وُثق» (الكاشف ٤١٣٦).

الرابعةُ: سويدُ بنُ جبلةَ، ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ ٤/ ١٤٦)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٤/ ٢٣٦)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في (الثقات ٤/ ٣٢٥) على قاعدتِهِ في توثيقِ المجاهيلِ. وذكره أبو زرعةَ الدمشقيُّ وغيرُهُ في الصحابةِ، وأنكر ذلك عليه

أبو حاتم الرازي وقال: «ليستْ له صحبةٌ» (الجرح والتعديل ٤/ ٢٣٦)، وقال الدارقطني، وابن منده: «لا يصحُّ له صحبة، وحديثُه مرسلٌ» (الإصابة ٥/ ٥٤). وكذا قال غير واحد.

وبقية رجاله ثقات. والحديثُ معناه صحيحٌ بما سبقَ في الروايةِ الأُولى.

٩- رِوَايَةُ: «وَكَانَتْ صَلاتُهُ نَافِلَةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلانِيِّ قَالَ: خَرَجْتُ فِي نَفَرٍ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ غُزَاةً، فَلَمَّا صَارُوا بِحِمْصَ دَخَلُوا إِلَى مَسْجِدِهَا وَعَمْرُو بْنُ عَبَسَةَ فِي جَانِبٍ مِنْهُ يَتَفَلَّى فَأَتَوْهُ وَسَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَقَالُوا لَهُ: حَدِّثْنَا رَحِمَكَ اللَّهُ بِحَدِيثٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لا نِسْيَانَ فِيهِ وَلا زِيَادَةَ. فَقَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **«مَنْ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ يَدَيْهِ، فَإِذَا تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ أَنْفِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَإِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ رَأْسِهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَقَامَ إِلَى الصَّلاةِ قَامَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَكَانَتْ صَلاتُهُ نَافِلَةً...»**.

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذه السياقةِ، وثبتَ من حديثِ عثمان رضي الله عنه**، مرفوعًا: **«مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى المَسْجِدِ نَافِلَةً»**.

التخريج:

[نسخة (هشام ق ١٠٣ / ب)].

السند:

قال أبو العباس طاهر بن محمد بن الحكم التميمي في (نسخته): نا هشام بن عمار، قال: نا خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن أبيه، عن أبي إدريس الخولاني به. وفي آخره: «فَقَالوا لَهُ: انْظُرْ مَا تَقُولُ يَا عَمْرُو بْنَ عَبْسَةَ، أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قال: وَاللَّهِ قَدْ كَبُرَ سِنِّي، وَأَشْرَفْتُ عَلَى قَبْرِي . . . لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ إِلا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ما حَدَّثْتُ عنه، وَلَكِنِّي لَسْتُ أُحْصِرُ مَا سَمِعْتُهُ مِنْهُ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه خالد بن يزيد هو ابن عبد الرحمن بن أبي مالك أبو هاشم الدمشقي؛ قال ابن حجر: «ضعيفٌ مع كونِهِ كان فقيهًا، وقد اتَّهمه ابن معين» (التقريب ١٦٨٨).

وقولُهُ في الحديثِ: «**فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَقَامَ إِلَى الصَّلاةِ، قَامَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَكَانَتْ صَلاتُهُ نَافِلَةً**» غير محفوظ في حديث ابن عبسة، والمحفوظُ عنه ما سبقَ عند مسلم وغيره: «**أَنَّ العَبْدَ إِذَا غَسَلَ قَدَمَيْهِ خَرَّتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ أَنَامِلِهِ مَعَ المَاءِ، فَإِنْ هُوَ قَامَ فَصَلَّى فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ وَفَرَّغَ قَلْبَهُ لِلَّهِ إِلَّا انْصَرَفَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».

وإنما صحَّ من حديثِ عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ له مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ، وَكَانتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى المَسْجِدِ نَافِلَةً**». أخرجه مسلم (٢٢٩) وغيره، وسيأتي تخريجه تحت باب (فضل الوضوء والصلاة عقبه).

تنبيه:

الحديثُ بهذه السياقةِ التي رواها أبو العباس - عزاه السيوطي في

(الجامع الكبير ٧/ ١٨١/ ٢١٧٣٨) إلى الطبراني في الكبير والمروزي في الصلاة -، ولم نجدْهُ في المطبوع منهما.

١٠- رِوايَةُ: «أَيُّ اللَّيْلِ خَيْرُ الدُّعَاءِ؟»:

وَفِي رِوَايَةٍ عن عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ اللَّيْلِ خَيْرُ الدُّعَاءِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**جَوْفُ اللَّيْلِ الآخِرُ...**» الحَدِيثَ، وَفِيهِ: «قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الطُّهُورِ، فَقَالَ: «**إِذَا مَضْمَضْتَ فَاكَ فَإِنَّكَ تَمُجُّ خَطِيئَتَهُ، وَإِذَا غَسَلْتَ يَدَيْكَ غَسَلْتَ خَطِيئَةَ يَدَيْكَ وأَظْفَارِكَ وَأَنَامِلِكَ، وَإِذَا غَسَلْتَ رِجْلَيْكَ غَسَلْتَ خَطِيئَتَكَ مِنْ بَطْنِ قَدَمَيْكَ، وَإِذَا صَلَّيْتَ فَأَقْبَلْتَ إِلَى اللَّهِ بِقَلْبِكَ كَانَتْ كَفَّارَةً، وَإِنْ جَلَسْتَ وَجَبَ أَجْرُكَ**».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ لينٌ بهذه السياقة.

التخريج:

[طس ٦٩٦٤].

السند:

قال الطبراني: حدثنا محمد بن علي المروزي، ثنا خلف بن عبد العزيز بن عثمان بن جبلة، حدثني أبي، عن جدي، ثنا علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير... فذكر حديثًا، ثم قال: وبالإسناد: عن يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو قلابة، أن أبا إدريس الخولاني أخبره أن عمرو بن عبسة أخبره، به.

ثم قال: «لم يَرْوِ هذين الحديثين عن يحيى بن أبي كثير إلا علي بن المبارك، تفرَّدَ بهما عثمان بن جبلة بن أبي رَوَّاد».

التحقيق

إسنادُهُ لينٌ؛ فعبد العزيز بن عثمان مقبول كما في (التقريب ٤١١٢).

وابنه خلف قال فيه الخليلي: «يروي عن أبيه وعمه، عن أبيهما عثمان، عن شعبةَ أحاديث غرائب عزيزة عند الحفاظ، حدثنا بعض أصحاب أبي علي الطوسي عن أبي علي، عن خلف بتلك النسخة، وروى نصر الحافظ البغدادي نزيل بخارى عن خلف تلك الأحاديث، ويزيد في الرواية على ما رواه أبو علي، وجملته: أنهم علماء بهذا الشأن» (الإرشاد ٣/ ٨٩٢).

١١- رِوَايَةُ: «سَأَلَهُ شُرَحْبِيلُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ أَنَّهُ سَأَلَهُ شُرَحْبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ، فَقَالَ: يَا عَمْرُو، هَلْ مِنْ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ فِيهِ نِسْيَانٌ وَلَا تَزَيُّدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ أَنَامِلِهِ، فَإِذَا هُوَ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ مَسَامِعِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ يَدَيْهِ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ، فَإِذَا غَسَلَ قَدَمَيْهِ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ أَنَامِلِهِ، فَإِنْ قَعَدَ عَلَى وُضُوئِهِ فَلَهُ أَجْرُهُ، وَإِنْ قَامَ مُتَفَرِّغًا لِصَلَاتِهِ انْصَرَفَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ مِنَ الْخَطَايَا**».

فَقَالَ لَهُ شُرَحْبِيلُ: يَا عَمْرُو، انْظُرْ مَا تَقُولُ! قَالَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا لَمْ أَكُنْ لِأُحَدِّثَكُمُوهُ، ... الحديث.

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا بهذه السياقةِ.**

التخريج:

[حميد ٢٩٨].

السند:

قال عبد بن حميد: أنا يزيد بن هارون أنا بشر بن نُمير عن القاسم عن أبي أمامة عن عمرو بن عبسة... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه بشر بن نمير القشيريُّ، قال الحافظ: «متروكٌ متهمٌ» (التقريب ٧٠٦).

ومن مناكيرِهِ في المتنِ قوله: «**فَإِذَا هُوَ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ**

مِنْ مَسَامِعِهِ»!

ومن أخطائِهِ في السندِ، زَعْمُهُ أن السائلَ هو شرحبيلُ بنُ حسنةَ، وهو وهمٌ، وإنما السائلُ شرحبيلُ بنُ السِّمْط كما رواه أبو قلابةَ وغيرُهُ.

١٢- رِوَايَةُ: «حَتَّى تَرْجِعَ إِلَيْهِ رُوحُهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الرَّمْيِ بِالسَّهْمِ، وَالشَّيْبِ، وَالعِتْقِ، وَفِيهِ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مَعَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ، وَمَنْ غَسَلَ وَجْهَهُ وَتَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ خَرَجَتْ خَطَايَا سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَلِسَانِهِ، وَمَنْ مَسَحَ رَأْسَهُ تَنَاثَرَتْ مِنْهُ الخَطَايَا وَأَتَاهُ اللهُ خَيْرًا حَتَّى تَرْجِعَ إِلَيْهِ رُوحُهُ**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا بهذه السياقةِ.

التخريج:

[عل (جامع ٦/ ٥٨٥)].

السند:

رواه أبو يعلى عن أبي خيثمة، عن [جرير][1]، . . . .

(١) تصحف في المطبوع من (جامع المسانيد) إلى (جبير)، والصوابُ ما أثبتناه، كما عند الطبراني في فضل الرمي وتعليمه (٢٠)، وغيره حيث رواه من طريق ابن راهويه، حدثنا جرير، عن ليث، عن شهر بن حوشب، عن شرحبيل بن السمط، صاحب جلولا: أنه دعا عمرو بن عبسة بين السماطين فقال له: حَدِّثنا بشيءٍ سمعتُه من رسول الله ﷺ. فقال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**، =

عن ليث، عن [شهر][(١)]، عن شرحبيل بن السمط، عن عمرو، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: الليثُ بنُ أبي سُليمٍ، ضعيفٌ كما سبقَ مرارًا.

الثانيةُ: شهرٌ، مُتكَلَّمٌ فيه، وقدِ اضطربَ في هذا الحديثِ:

فمرَّةً يرويه عن عمرِو بنِ عَبَسَةَ بلا واسطة،

ومَرَّةً يرويه عن أبي ظبية عن عمرو،

وثالثة يرويه عن أبي ظبية عن شرحبيل عن عمرو،

ورابعة يرويه عن أبي أمامة من حديثه،

انظر بقيةَ رواياته لهذا الحديث، وروايته لحديث أبي أمامة المخرج في الباب.

الثالثةُ: الانقطاعُ، فشهرٌ لم يسمعْ شرحبيلَ بنَ السمط، فقد ماتَ شرحبيل سنة (٤٠ هـ)، وشَهْرٌ تُوفي سنة (١١٢ هـ) على ما رجَّحَهُ ابنُ حَجرٍ، فيكون بينه وبين شرحبيل (٧٢ هـ) سنة، وقد ذكروا أن روايةَ شهر عن تميم الداري وعبد الله بن سلام مرسلة، وقد ماتَ تميم سنة (٤٠ هـ) والثاني بعد الأربعين، وقد سبقَ أنه رواه مَرَّةً عن أبي ظبيةَ عن شرحبيل، وهذا دليلٌ على أنه لم يسمعه منه.

= **بَلَغَهُ لِلْعَدُوِّ، أَخْطَأَ أَوْ أَصَابَ، كَانَ لَهُ عَدْلُ مُحَرَّرٍ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ»**.

(١) تصحف في المطبوع إلى (بهز)، والصوابُ ما أثبتناه، والليثُ لا يَروي عن بهزٍ، وانظر التعليقَ السابقَ.

١٣- رِوَايَةُ: «كَانَتَا كَفَّارَةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ إِلَّا تَسَاقَطَتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ تَسَاقَطَتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ بَيْنِ أَظْفَارِهِ [وَأَنَامِلِهِ]، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ تَسَاقَطَتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ تَسَاقَطَتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ بَاطِنِهِمَا (مِنْ بُطُونِ قَدَمَيْهِ)، فَإِنْ أَتَى مَسْجِدًا فَصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ فِيهِ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، فَإِنْ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ [يُخْلِصُ فِيهِمَا لِلَّهِ ﷻ] كَانَتَا كَفَّارَةً (فَهُمَا كَفَّارَتُهُ)».
[قَالَ أَيُّوبُ: قُلْتُ لأَبِي قِلَابَةَ: رَكْعَتَيْنِ؟! قَالَ: أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: فَيُخْلِصُ فِيهِمَا قَلْبُهُ لِلَّهِ ﷻ»؟]. وفي أوله قصة.

۞ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذه السياقةِ.

التخريج:

[عب ١٥٤ "واللفظ له" / حميد ٣٠٢ / طهور ٤ "مختصرًا" / أيوب ٥٠ "والزيادات والروايتان له"].

التحقيق

انظره عقب السياقة بعد التالية:

١٤- رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**إِذَا دَعَا الرَّجُلُ بِطَهُورِهِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ سَقَطَتْ خَطَايَاهُ مِنْ وَجْهِهِ وَأَطْرَافِ لِحْيَتِهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ سَقَطَتْ خَطَايَاهُ مِنْ أَطْرَافِ أَنَامِلِهِ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ سَقَطَتْ خَطَايَاهُ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ، خَرَجَتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ بُطُونِ قَدَمَيْهِ**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذه السياقةِ.

التخريج:

[طح (١/ ٣٧) "واللفظ له" / طحق ٤٧ / ص (كبير ١/ ٣٧٧)].

التحقيق

انظره عقب السياقة التالية:

١٥- رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «إِذَا قَرَّبَ الْمُسْلِمُ وَضُوءَهُ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ خَرَجَتْ ذُنُوبُهُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ وَأَطْرَافِ أَنَامِلِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ ذُنُوبُهُ مِنْ أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتْ ذُنُوبُهُ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ ذُنُوبُهُ مِنْ بُطُونِ قَدَمَيْهِ».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ بهذه السياقة.

التخريج:

[ك ٤٦٠].

التحقيق

مداره على أبي قلابةَ، وقد اختُلف عليه فيه على وجوهٍ:

الوجهُ الأولُ:

أخرجه عبدُ الرزاقِ - وعنه ابن حميد -: عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن عمرو بن عبسة، قال - (يعني: أبا قلابة) -: «كَانَ جَالِسًا مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ، إِذْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَنْ يُحَدِّثُنَا حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَمْرٌو: أَنَا. قَالَ: هِيْ، لِلَّهِ أَبُوكَ وَاحْذَرْ. قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» قَالَ: هِيْ، لِلَّهِ أَبُوكَ وَاحْذَرْ. قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**مَنْ رَمَى سَهْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَ لَهُ عَدْلُ رَقَبَةٍ**» قَالَ: هِيَ، لِلَّهِ أَبُوكَ وَاحْذَرْ. قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**مَنْ أَعْتَقَ نَسَمَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ**» قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**مَنْ أَعْتَقَ نَسَمَتَيْنِ، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوَيْنِ مِنْهُمَا عُضْوَيْنِ مِنْهُ مِنَ النَّارِ**» قَالَ: هِيَ، لِلَّهِ أَبُوكَ وَاحْذَرْ. قَالَ: وَحَدِيثًا لَوْ أَنِّي لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا لَمْ

أُحَدِّثْكُمُوهُ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ** ... » الحديث بلفظ السياقة الأُولى دون الزيادات، وفي آخره: قَالَ: هِيْ، لِلَّهِ أَبُوكَ وَاحْذَرْ، حَدِّثْ وَلَا تُخْطِئْ.

ورواه أبو عبيد في (الطهور) قال: ثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عمرو بن عبسة، عن النبيِّ ﷺ في فضل الوضوء وصلاة الركعتين نحو ذلك. قال: قال أيوبُ: فقلتُ لأبي قلابةَ: ركعتين؟ قال: ومن يطيق ركعتين؟!

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ، غير أنه منقطعٌ بين أبي قلابةَ وعمرِو بنِ عبسةَ؛ فأبو قلابة - عبد الله بن زيد الجرمي - لم يدرك عمرَو بنَ عبسةَ؛ ولذا قال ابن عساكر والمزيُّ في ترجمة عمرو بن عبسة: «روى عنه أبو قلابة الجرميُّ مرسلًا» (تاريخ دمشق ٤٦/ ٢٤٩)، و(التهذيب ٢٢/ ١٢٠).

ويؤيدُ ذلك الوجه التالي:

الوجه الثاني:

رواه الطحاويُّ في (معاني الآثار ١/ ٣٧)، و(أحكام القرآن ٤٧) من طريق عبيد الله بن عمرو الرَّقي عن أيوب، عن أبي قلابة، عن شرحبيل بن السِّمط، أنه قال: مَنْ يُحَدِّثُنا عن رسولِ اللهِ ﷺ؟ فقال عمرُو بنُ عبسةَ: سَمعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ: ... الحديث بلفظ السياقة الثانية.

فأَدخلَ بينَ أبي قلابةَ وعمرِو بنِ عبسةَ شرحبيلَ بنَ السمط. ورجال إسناده ثقات، غير أنه منقطعٌ أيضًا، فأبو قلابةَ لم يسمعْ من شرحبيل، فقد ذكروا أنه لم يسمعْ من عليٍّ ومعاويةَ وابنِ عمرَ وغيرِهِم ﵃، بل قال أبو حاتم: «لم يدركْ زيد بن ثابت» (المراسيل ١٧٣).

وزيد بن ثابت أقل ما قيل في سنة وفاته أنها كانت سنة (٤٥ هـ) (تهذيب

التهذيب ٥/ ٢٢٦)، فكذلك من باب أولى ألا يدرك شرحبيل بن السمط، فقد توفي سنة (٤٠ هـ) (التقريب ٢٧٦٦).

وقد روى ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٢٢/ ٤٦١) من طريقِ أبي نعيم ثنا عبيد الله بن عمرو عن أيوب عن أبي قلابة: «أن شرحبيل بن السمط قَدِم الكوفةَ فاستعلاه بها رجلٌ من قومِهِ فانتقلَ إلى حمص فقال: لا أكونُ بأرضٍ أنتَ بها».

هكذا أرسله، وهو جزءٌ من الروايةِ كما تراه في:

الوجه الثالث:

رواه إسماعيلُ القاضي في (حديث أيوب السختياني ٥٠) من طريقِ حمادِ ابنِ زيدٍ عن أيوبَ، عن أبي قلابةَ: أن رجلًا من أهلِ اليمنِ يقالُ له: شرحبيلُ، الذي يقالُ له: ابن السِّمط، كان بالكوفةِ، فاعتلاه رجلٌ من قومِهِ فحلف لا يساكنه بأرضٍ هو بها، فأتى الشامَ فكانَ فيها، فكانَ يومًا جالسًا وعنده ناسٌ من أصحابِ النبيِّ ﷺ قال: مَنْ يُحَدِّثُني حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ يُقَالُ لَهُ عَمْرُو بْنُ عَبَسَةَ: أَنَا. قَالَ: إِيهًا لِلَّهِ أَبُوكَ وَاحْذَرْ. قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ... فَذَكَرَ الحديثَ بنحو رواية مَعْمَرٍ مع الزياداتِ والروايتينِ، وجَاءَ فيه بعد قَولِهِ: «**مَنْ أَعْتَقَ [رَقَبَةً] مُسْلِمَةً فَهِيَ فِدَاؤُهُ مِنَ النَّارِ**»، قال: أحسبه قال: «**مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ فَهُمَا فِدَاؤُهُ مِنَ النَّارِ بِكُلِّ عَظْمَيْنِ مِنْهُمَا عَظْمٌ مِنْهُ**»، قَالَ أَيُّوبُ: «كَأَنَّهُ يعني: امرأتين».

فَتَبَيَّنَ بروايةِ أبي نُعَيمٍ عن الرقي عن أيوبَ، وبروايةِ حمادِ بنِ زيدٍ عن أيوبَ - أن أبا قلابةَ أرسلَ الحديثَ عن شرحبيلَ بنِ السِّمط، ولم يذكرْ عمَّن تحمله، وقد

وافقهما على هذا الإرسالِ حمادُ بنُ سلمةَ إلا أنه وَهِمَ في تسميةِ صاحب القصة:

فرواه الحاكمُ (١/ ٤٦٠)، والطحاويُّ في (المشكل ٧٣٢)، والأصبهانيُّ في (الترغيب ٢٢٢١) من طريقِ حمادِ بنِ سلمةَ عن أيوبَ، عن أبي قلابةَ، قال: قال شُرَحْبِيلُ بنُ حَسَنَةَ: مَن رجل يحدثنا عن رسول الله ﷺ؟. فقال عمرو بن عبسة: «أنا» . . . فذكر الحديث، إلا أن الطحاويَّ والأصبهانيَّ اقتصرا على مسألة العتق، واقتصر الحاكم على مسألة الوضوء بلفظ السياقة الثالثة.

وأبو قلابة لم يدرك شرحبيل بن حسنة أيضًا، ولكن ذِكره هنا وهم من حماد بن سلمة، والمحفوظُ أن السائلَ هو ابن السمط كما رواه الرقي وحماد بن زيد وقد قال ابن معين: «حماد بن زيد، ثقة عن أيوب، أعلمُ الناس بأيوبَ، مَن خالفه في أيوبَ فليس يَسْوَى فلسًا» (التاريخ برواية ابن محرز ٣٦٨ ط. الفاروق).

وقال أيضًا: «مَن خالفه مِن الناسِ جميعًا في أيوبَ، فالقولُ قولُهُ» (التاريخ برواية الدوري ٤٠٢١).

وعليه، فالمحفوظُ عن أيوبَ ما رواه عنه حمادُ بنُ زيدٍ، عن أبي قلابةَ: أن شرحبيل بن السمط سأل عمرو بن عبسة. وهو ضعيفٌ لانقطاعه بين أبي قلابة وبين شرحبيل وعمرو معًا.

والشطر الأول من الحديث في الرمي بالسهم، والشيب، والعتق ثابت عن عمرو بن عبسة دون قوله: «**مَنْ أَعْتَقَ نَسَمَتَيْنِ - أو: رَقَبَتَيْنِ -**»، فقد رواه أحمد (١٧٠٢٢، ١٩٤٢٨)، وأبو داود (٣٩٦٥) من طريق قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن مَعْدان بن أبي طلحة، عن أبي نَجيحٍ السُّلميِّ (وهو

عمرو بن عبسة) قال: حَاصَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حِصْنَ الطَّائِفِ أَوْ قَصْرَ الطَّائِفِ، فقال: «**مَنْ بَلَغَ بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ، فَلَهُ دَرَجَةٌ فِي الجَنَّةِ**»، فَبَلَغْتُ يَوْمَئِذٍ سِتَّةَ عَشَرَ سَهْمًا. «**وَمَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ فَهُوَ لَهُ عِدْلُ مُحَرَّرٍ. وَمَنْ أَصَابَهُ شَيْبٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ فَهُوَ لَهُ نُورٌ يَوْمَ القِيَامَةِ. وَأَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ رَجُلًا مُسْلِمًا، جَعَلَ اللَّهُ ﷻ وِقَاءَ كُلِّ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ عَظْمًا مِنْ عِظَامِ مُحَرِّرِهِ مِنَ النَّارِ. وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتِ امْرَأَةً مُسْلِمَةً، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ جَاعِلٌ وِقَاءَ كُلِّ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهَا عَظْمًا مِنْ عِظَامِ مُحَرِّرِهَا مِنَ النَّارِ**».

ورواه الترمذيُّ (١٧٣٤) مقتصرًا على الرمي بالسهم، ثم قال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، وانظر حديثَ كعب بن مُرَّة الآتي تخريجه في الباب قريبًا.

والشطر الثاني من الحديثِ في الوضوءِ ثابتٌ دون قوله: «**مِنْ بَاطِنِهِمَا، - أو: مِنْ بُطُونِ قَدَمَيْهِ -**»، وقوله: «**فَإِنْ أَتَى مَسْجِدًا فَصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ فِيهِ، فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ. فَإِنْ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ [يُخْلِصُ فِيهِمَا لِلَّهِ ﷻ] كَانَتَا كَفَّارَةً**».

فقد سبقَ من طُرُقٍ صِحاحٍ بلفظ: «**خَرَّتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ أَنَامِلِهِ مَعَ المَاءِ. فَإِنْ هُوَ قَامَ فَصَلَّى فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ وَفَرَّغَ قَلْبَهُ لِلَّهِ، إِلَّا انْصَرَفَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».

١٦- رِوايَةُ: «وَإِنْ قَعَدَ سَالِمًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي طَيْبَةَ قَالَ: إِنَّ شُرَحْبِيلَ بنَ السِّمْطِ دَعَا عَمْرَو بنَ عَبَسَةَ السُّلَمِيَّ فَقَالَ: يَا ابنَ عَبَسَةَ، هَلْ أَنْتَ مُحَدِّثي حَدِيثًا سَمِعْتَهُ أَنْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ فِيهِ تَزَيُّدٌ وَلَا كَذِبٌ وَلَا تُحَدِّثْنِيهِ عَنْ آخَرَ سَمِعَهُ مِنْهُ غَيْرُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ... الحَدِيث بِطُولِهِ فِي الرَّمْيِ بِالسَّهْمِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالعِتْقِ، وَالشَّيْبِ، وَالرَّجُلِ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ، وَفِيهِ: «**وَأَيُّمَا رَجُلٍ قَامَ إِلَى وَضُوءٍ يُرِيدُ الصَّلَاةَ فَأَحْصَى الوَضُوءَ إِلَى أَمَاكِنِهِ، سَلِمَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ أَوْ خَطِيئَةٍ لَهُ. فَإِنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَهُ اللَّهُ ﷻ بِهَا دَرَجَةً، وَإِنْ قَعَدَ قَعَدَ سَالِمًا**».

فَقَالَ شُرَحْبِيلُ بنُ السِّمْطِ: «أَأَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا الحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا ابْنَ عَبَسَةَ؟. قَالَ: نَعَمْ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَوْ أَنِّي لَمْ أَسْمَعْ هَذَا الحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ - فَانْتَهَى عِنْدَ سَبْعٍ - مَا حَلَفْتُ - يَعْنِي مَا بَالَيْتُ - أَنْ لَا أُحَدِّثَ بِهِ أحدًا مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنِّي وَاللَّهِ مَا أَدْرِي عَدَدَ مَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ.

التخريج:

〖حم ١٩٤٣٩ / حميد ٣٠٤〗.

السند:

قال أحمد: ثنا هاشم حدَّثني عبد الحميد حدَّثني شهر حدَّثني أبو طيبة به، وفي أولِهِ: «**أَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَلَغَ - مُخْطِئًا أَوْ مُصِيبًا -**

فَلَهُ مِنَ الأَجْرِ كَرَقَبَةٍ أَعْتَقَهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ شَابَ شَيْبَةً فِي الإِسْلَامِ فَهِيَ لَهُ نُورٌ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ رَجُلًا مُسْلِمًا فَكُلُّ عُضْوٍ مِنَ الْمُعْتَقِ بِعُضْوٍ مِنَ الْمُعْتِقِ فِدَاءٌ لَهُ مِنَ النَّارِ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتِ امْرَأَةً مُسْلِمَةً فَكُلُّ عُضْوٍ مِنَ الْمُعْتَقَةِ بِعُضْوٍ مِنَ الْمُعْتِقَةِ فِدَاءٌ لَهَا مِنَ النَّارِ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ قَدَّمَ لِلَّهِ لَهُ مِنْ صُلْبِهِ ثَلَاثًا لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ أَوِ امْرَأَةٍ فَهُمْ لَهُ سُتْرَةٌ مِنَ النَّارِ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ قَامَ إِلَى وَضُوءٍ...» الحديث.

ورواه عَبدُ بنُ حُميدٍ عن أحمد بن يونس ثنا عبد الحميد بن بهرام ثنا شَهْرٌ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه شهر بن حوشب، وهو مختلَفٌ فيه، وقال ابن حجر ملخصًا حاله: «صدوقٌ، كثيرُ الإرسالِ والأوهامِ» (التقريب ٢٨٣٠).

وقدِ اضطربَ في هذا الحديثِ: فمرَّةً يرويه عن عمرو بن عبسة بلا واسطة، ومَرَّةً يرويه عن أبي ظبية عن عمرو، وثالثة يرويه عن أبي ظبية عن شرحبيل عن عمرو، ورابعة يرويه عن أبي أمامة من حديثه، وهذا الوجه يرويه عنه ابنُ بَهْرَامَ أيضًا! انظر حديثَ أبي أمامة المخرج في الباب.

* فأما أبو طيبة الكَلاعي - ويقال: «أبو ظبية»، وهو الصحيح - فمن كبار التابعين، وقد وَثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، وقال الدارقطنيُّ: «ليس به بأس»، (الجرح والتعديل ٩/ ٣٩٩)، و(تهذيب التهذيب ١٢/ ١٤٠)، وقيل: له إدراك، (الإصابة ١٠٢١٠)، ومع كلِّ ذلك قال عنه الحافظ: «مقبولٌ» (التقريب ٨١٩٢)، وهذا منه غير مقبول.

والحديثُ ثابتٌ عن عمرٍو من طُرقٍ أُخرى كما سبقَ دونَ قولِهِ: «**مِنْ وَلَدِ**

إِسْمَاعِيلَ»، وقوله: «**وَأَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ قَدَّمَ لِلَّهِ** ﷻ مِنْ صُلْبِهِ ثَلَاثَةً لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ، أَوِ امْرَأَةٍ، فَهُمْ لَهُ سُتْرَةٌ مِنَ النَّارِ»، ودونَ قولِهِ: «**فَإِنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَهُ اللَّهُ** ﷻ بِهَا دَرَجَةً، وَإِنْ قَعَدَ قَعَدَ سَالِمًا».

وقد ذكره الألبانيُّ بطولِهِ في (الصحيحة ١٧٥٦) من طَريقِ شَهْرٍ، ثم قال: «هذا إسنادٌ لا بأسَ به في الشواهدِ، رجالُهُ ثقاتٌ غير شهر بن حَوشب فإنه سيئُ الحفظِ، لاسيما وقد قال الإمامُ أحمدُ: «لا بأسَ بحديثِ عبد الحميد بن بَهْرَامَ عن شَهْرٍ»، وقد وجدت الحديث مُفَرَّقًا من غير طريقه إلا الجملة الأخيرة منه، فإني لم أجدْ له فيها مُتَابِعًا من حديثِ عمرِو بنِ عَبَسَةَ، وإنما من حديثِ أبي أمامةَ» (الصحيحة ٤/ ٣٥٠).

قلنا: وشاهدُ أبي أمامةَ المشار إليه اختلفَ في وقفه ورفعه؛ فوقفه أبو غالب، ورفعه شهر بن حوشب، إذن فالشاهدُ المرفوعُ من روايةِ شَهْرٍ أيضًا! فكيف يُستشهدُ لشهرٍ بشهرٍ نفسه؟! فهذا لا يصحُّ، لاسيما وهو نفسُ الحديثِ، اضطربَ فيه شهرٌ، وقد رواه غيرُهُ منَ الضعفاءِ كما سيأتي بيانُهُ تحتَ حديثِ أبي أمامة قريبًا.

وأما الفقرةُ الخاصةُ بمن قَدَّمَ ثَلَاثَةً لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ، فقد صححها الشيخُ بما رواه أحمدُ (١٩٤٣٧) من طريقِ الفرج بن فَضالة عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة عن عمرو بن عبسة بنحوه، وحَسَّنَهُ، وليس بحسن، فالفرجُ بنُ فَضالةَ ضعيفٌ.

نعم، هي صحيحةٌ من غيرِ حديثِ عمرٍو، فقد أخرج البخاري (١٢٥١)، ومسلم (٢٦٣٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**لَا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ، فَيَلِجَ النَّارَ، إِلَّا تَحِلَّةَ القَسَمِ**» قَالَ البخاريُّ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

وأخرج البخاري (١٠١)، ومسلم (٢٦٣٣)، عن أبي سعيد الخدري: قَالتِ النِّسَاءُ للنبيِّ ﷺ: غَلَبنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ، فَاجْعَلْ لَنا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ! فَوَعَدَهُنَّ يومًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ، فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ، فَكَانَ فِيمَا قَالَ لَهُنَّ: «**مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلاثَةً مِنْ وَلَدِهَا إِلَّا كَانَ لَهَا حِجابًا مِنَ النَّارِ**» فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَتَيْنِ؟ فقال: «**وَاثْنَتَيْنِ**».

١٧- رِوَايَةُ: «ذَهَبَ الإِثْمُ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ»:

عَنْ شَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: أَتَيْنَاهُ فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ يَتَفَلَّى فِي جَوْفِ المَسْجِدِ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا تَوَضَّأَ المُسْلِمُ** [فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ] **ذَهَبَ الإِثْمُ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ**». قَالَ: فَجَاءَ أَبُو ظَبْيَةَ وَهُوَ يُحَدِّثُنَا، فَقَالَ: ما حَدَّثَكُمْ؟ فَذَكَرْنَا لَهُ الَّذِي حَدَّثَنَا. قَالَ: فَقَالَ: أَجَلْ، سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَبَسَةَ ذَكَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَزَادَ فِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا مِنْ رَجُلٍ يَبِيتُ عَلَى طُهْرٍ ثُمَّ يَتَعَارُّ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَذْكُرُ وَيَسْأَلُ اللهَ** ﷻ **خَيْرًا مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، إِلَّا آتَاهُ اللهُ** ﷻ **إِيَّاهُ**».

۞ **الحكم: الشطرُ الأولُ في ذَهابِ الإثمِ بالوضوءِ صحيحٌ بما سبقَ، والشطرُ الثاني في المبيتِ على طهارةٍ إنما ثبتَ عن مُعاذٍ رضي الله عنه، وهذا السياقُ إسنادُهُ ضعيفٌ، وقد حَسَّنَهُ** الهيثميُّ والعراقيُّ.

التخريج:

[كن ١٠٧٥٣، ١٠٧٥٤ "والزيادة له ولغيره" / حم ١٧٠٢١ "واللفظ

له" / طب ٧٥٦٤ / طس ١٥٠٥، ٤٤٣٩ / تخ (٩/ ٤٧) / ني ١٢٤٩ / زهر ١٧٠ / كك (ق٢٥٩أ) / كر (٦٦/ ٣٥٤، ٣٥٥)].

وبعضُ المصنفين اقتصر على الشطر الثاني، وهم: [كن ١٠٧٥٥، ١٠٧٥٦ / طع ١٢٦، ١٢٧ / طح (١/ ٨٧) / طهور ٦٦ / خط (٨/ ٦٠٥) / متفق ١٩١ / حل (٩/ ٣١٩) / فكر (٣/ ٨٤)].

السند:

أخرجه أحمد في (مسنده) قال: حدَّثنا أسود بن عامر، قال: حدَّثنا أبو بكر - يعني ابنَ عياشٍ -، عن عاصم، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة بشطره الأول، ثم رواه شهر عن أبي ظبية عن عمرو بالشطرين معًا.

ورواه أحمد وغيرُهُ من طرقٍ أُخرى عن عاصمٍ مقتصرًا على حديث أبي أمامة، وسيأتي تخريجُهُ قريبًا.

وعاصمٌ هو ابنُ أبي النَّجودِ، وقد توبعَ:

فرواه الروياني في (مسنده)، والطبراني في (الكبير والأوسط)، والبخاري في (الكبير/ معلقًا)، وأبو أحمد الحاكم في (الكنى)، وأبو الفضل الزهري، وابن عساكر، من طُرقٍ عن شِمْر بن عطية عن شَهْرٍ به.

ورواه النسائيُّ وغيرُهُ من طُرقٍ أُخرى عن شمر به في المبيت طاهرًا فقط.

وقد جعله بعضهم من رواية عاصم عن شمر، ليس متابعًا له.

أخرجه النسائيُّ في (الكبرى ١٠٧٥٣) عن هلال بن العلاء عن أبيه - وهو العلاء بن هلال الرقي - عن عبيد الله - وهو ابنُ عمرٍو الرقيُّ - عن زيد - وهو ابنُ أبي أُنيسةَ - عن عاصم عن شمر عن شهر به.

وهذا وهمٌ بلا شك، وَهِم فيه العلاءُ بنُ هِلالٍ الرقيُّ، ففيه لِينٌ (التقريب ٥٢٥٩).

وقد خولف فيه أيضًا:

فرواه أبو عبيد في (الطهور ٢٠، ٦٦) عن علي بن مَعْبَد المصريِّ عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنيسة، عن عاصم، عن شهر بن حوشب به، مقتصرًا في الموضع الأول على حديث أبي أمامة، وفي الموضع الثاني على حديث عمرو.

وابنُ مَعْبَد هذا هو الرقي الكبير، وهو ثقة كما في (التقريب ٤٨٠١)، ولم يذكر فيه شمر، موافقًا لما رواه أصحاب عاصم عنه عن شهر بلا واسطة.

إذن، فالحديثُ مدارُهُ عندهم على شَهْرٍ، رواه عنه شمر وعاصم.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه شهرُ بنُ حَوشَبٍ، وهو مختلفٌ فيه، وقال ابن حجر ملخصًا حاله: «صدوقٌ، كثيرُ الإرسالِ والأوهامِ» (التقريب ٢٨٣٠).

قلنا: ومع ذلك، فقدِ اضطربَ شهرٌ في هذا الحديثِ، وخُولِفَ فيه ممن هو أوثقُ منه:

فأما اضطرابُهُ فيه فقد سبقَ بيانُ بعضه، ومن ذلك أيضًا: أنه فَرَّقَ هنا بين الشطر الأول في ذهاب الإثم بالوضوء فجعله من حديث أبي أمامة، بينما جعله مع الشطر الثاني في المبيت على طهارة من حديثه عن أبي ظبية عن عمرو بن عبسة.

هكذا رواه عاصم وشمر بن عطية عن شهر.

بينما رواه العوام بن حوشب - وهو ثقةٌ ثبتٌ من رجال الشيخين -، عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن عبسة قَالَ: «**إِذَا آوَى الرَّجُلُ إِلَى فِرَاشِهِ عَلَى طُهْرٍ فَذَكَرَ اللَّهَ حَتَّى تَغْلِبَهُ عَيْنَاهُ، وَكَانَ أَوَّلُ مَا يَقُولُ حِينَ يَسْتَيْقِظُ: سُبْحَانَكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اغْفِرْ لِي؛ انْسَلَخَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا تَنْسَلِخُ الحَيَّةُ مِنْ جِلْدِهَا**». خرَّجه ابنُ أبي شيبةَ (١٢٧٦) عن يزيد بن هارون عن العوام به.

فأَسقطَ منه أبا ظبية! - فصارَ مُنقطعًا - وأَوقفه على عمرٍو بلفظٍ آخر!

وروى بعضُهم حديثَ المبيتِ طاهرًا عن شَهْرٍ فجعله من حديثِ أبي أمامة أيضًا، وسنخرجه قريبًا.

فأما ما رواه الطبرانيُّ في (الدعاء ١٢٧) من طريق حفص بن غياث، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن عبسة، وأبي أمامة رضي الله عنهما عن النبيِّ ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ بَاتَ عَلَى طَهَارَةٍ ذَاكِرًا لِرَبِّهِ** عز وجل **يَتَعَارُّ مِنَ اللَّيْلِ يَسْأَلُ اللَّهَ** عز وجل **شيئًا مِنَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ**».

فهذا من أوهام حفص، فالحديثُ محفوظٌ عن الأعمش من رواية جرير وأبي الأحوص وغيرهما عنه، عن شمر عن شهر عن أبي ظبية، عن عمرو بن عبسة في المبيتِ على طهارةٍ، وبيَّن جريرٌ وغيرُهُ أن روايتَهُ عن أبي أمامة في ذهاب الذنوب فقط.

وأما بيانُ مخالفة شهر فيه لمن هو أوثق منه: ففي حديثه عن أبي ظبية قد خالفه ثابتٌ البُنانيُّ، فرواه عن أبي ظبية عن معاذٍ مرفوعًا.

وكذا رواه حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النَّجُود عن شهر، فجعله من حديث معاذ أيضًا.

وهذا وهمٌ من حمادٍ أوِ اضطرابٌ من عاصمٍ، وفي حفظِ كلّ منهما مقالٌ،

والمشهورُ عن عاصم أنه جعله من حديث عمرو بن عبسة، كذا رواه عنه زائدةُ وزيد بن أبي أُنيسة وأبو بكر بن عياش وغيرُهُم.

والشاهدُ هنا أن ثابتًا البنانيَّ خالفَ شَهْرًا، وجعله من حديث معاذ، وهو الصحيحُ، وقد خرجناهما تحت باب «الوضوء عند النوم»، وذكرنا هناك قولَ ابنِ حَجرٍ: «لعلَّ أبا ظبية حمله عن معاذٍ وعن عمرو بنِ عبسة، فإنه تابعيٌّ كبيرٌ شَهِدَ خطبةَ عمرَ بالجابيةِ، وسكن حِمْصَ، ولا يُعرفُ اسمه، واتفقوا على توثيقه» (نتائج الأفكار ٣/ ٨٤).

قلنا: ليس الشأنُ في أبي ظبية، وإنما في شَهْرٍ، فلو كانتْ حالُهُ تحتملُ هذا الاختلاف لكان الجمع حسنًا، وقد أشارَ ابنُ حجر نفسُهُ قبل هذا بقليل إلى أن حالَهُ لا تحتملُ، فقال: «وشهرٌ فيه مقالٌ، واختُلِفَ عليه في سندِهِ» (النتائج ٣/ ٨٢).

هذا وقد حَسَّنَ حديثَ شهرٍ هذا، كلٌّ من العراقيِّ، وتلميذِه الهيثميّ.

فقال العراقيُّ: «وعند الطبراني في (الأوسط) عن أبي أمامة، والخطيب في (المتفق والمفترق) عن عمرو بن عبسة بسندٍ حسنٍ: «**مَنْ بَاتَ طَاهِرًا...**» إلخ»، (تخريج أحاديث الإحياء ط. دار العاصمة ٣٢١).

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ والطبرانيُّ في (الكبير والأوسط) بنحوه، وقال فيه: «**مَنْ بَاتَ طَاهِرًا عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ...**» وإسنادُهُ حسنٌ» (مجمع الزوائد ١١٣٠).

وانظر (باب الوضوء للنوم).

❁ ❁ ❁

[١٣٨٦ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا مَضْمَضَ أَحَدُكُمْ فَاهُ، حُطَّ مَا أَصَابَ بِفِيهِ، وَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ حُطَّ مَا أَصَابَ [بِـ]وَجْهَهُ، وَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ حُطَّ مَا أَصَابَ بِيَدِ[يْـ]ـهِ، [وَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ تَنَاثَرَتْ خَطَايَاهُ مِنْ أُصُولِ الشَّعْرِ]، وَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ حُطَّ مَا أَصَابَ بِرِجْلَيْهِ**».

فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَ ذَلِكَ: انْظُرْ مَا تُحَدِّثُ يَا أَبَا أُمَامَةَ، صَحِبْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَمَا سَمِعْنَاهُ يَقُولُ مَا تَقُولُ!! فَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ: «لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ يَتَوَضَّأُ [فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ]، إِلَّا خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ إِلَّا خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ ذِرَاعَيْهِ إِلَّا خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ ذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ إِلَّا خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ رَأْسِهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ إِلَّا خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ رِجْلَيْهِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ كما سبقَ من حديثِ عمرِو بنِ عَبَسَةَ، فأما من حديث أبي أمامة فإسنادُهُ ضعيفٌ، ولا يثبتُ من حديثِهِ، وإنما سمعه أبو أمامة من عمرٍو.**

التخريج:

تخريج السياقة الأُولى: ﴿طب ٧٩٨٣ "واللفظ له" / طس (مجمع البحرين ٣٨٦) "والزيادات له" / زيد (ق ٢٣ / أ - ب)﴾.

تخريج السياقة الثانية: ﴿طب ٧٩٨٤ "واللفظ له" / طس ٤٤٤٠ "والزيادة له ولغيره" / زهر ١٧١﴾.

التحقيق

الحديثُ بالسياقتين مداره عندهم على سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة، وفيه علتان:

الأُولى: الانقطاعُ؛ فسالم بن أبي الجعد وإن أدركَ أبا أمامة كما قاله أبو حاتم في (المراسيل ٢٩٠)، فلا يثبتُ سماعه منه، وقد سأل الترمذيُّ البخاريَّ فقال له: سالم بن أبي الجعد سمع من أبي أمامة؟ فقال: «ما أرى» (العلل الكبير صـ ٣٨٦).

وقد وقعَ التصريحُ بالتحديثِ منه في روايةٍ عند الحاكمِ في (المستدرك ١٩١٥) - وعنه البيهقيُّ في (الدعوات الكبير ١٥٢) - قال: حدَّثنا محمد بن صالح بن هانئ، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا أبو الوليد الطيالسي، ثنا أبو عَوانة، عن حصين، عن سالم بن أبي الجعد، قال: حدَّثنا أبو أمامة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «**مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ اللهُ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ مِلْءَ مَا خَلَقَ اللهُ...**» الحديث.

والتصريحُ بالتحديثِ هنا وهمٌ؛ فقد رواه أحمد في (المسند ٢٢١٤٤) عن أبي الوليد الطيالسي قال: حدثنا أبو عوانة، عن حصين، عن سالم، أن أبا أمامة حَدَّثَ عن رسول الله ﷺ أنه قال... الحديث.

وأحمدُ أثبتُ مِن كلِّ مَن خالفه. والله أعلم.

ومما يؤكِّدُ عدم سماعه من أبي أمامة أنه يقول في بعضِها: «ذُكر لي عن أبي أمامة» كما عند أحمد في (المسند ٢٢١٧٣)، من رواية شعبة عن منصور عن سالم.

العلةُ الثانيةُ: عدمُ ثُبوتِهِ عن سالم بن أبي الجعد؛ فقد رُوي عنه من طريقين:

الطريق الأول: مداره على عبيد الله بن عمرو الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عمرو بن مُرَّة، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة، به بلفظِ السياقةِ الأُولى.

وفي ثبوتِ هذا الطريقِ عن عبيد الله بن عمرو الرقيِّ نظرٌ، فقد رُوي عنه من ثلاثةِ وُجوهٍ:

الوجه الأول:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٩٨٣) قال: حدثنا أبو يزيد القراطيسي ثنا علي بن يزيد، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنيسة، عن عمرو بن مُرَّة، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة الباهلي به.

كذا وقعَ فيه: «علي بن يزيد»، ولم نعرفه، والأقرب أنه تحريف، وصوابه «علي بن معبد»[(١)]، وهو الرقيُّ الكبيرُ، ثقةٌ كما في (التقريب ٤٨٠١)، فهذا هو المذكورُ في شيوخِ القراطيسيِّ، وتلاميذ عبيد الله الرقي، فإن صحَّ ذلك، فقد خولف فيه القراطيسي، وإلا كان الخلافُ من ابن يزيد ذاك؛ فقد رواه أبو عبيد في (الطهور ٢٠) عن علي بن معبد المصري - وهو الرقي الكبير - عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنيسة، عن عاصم، عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة، به مختصرًا.

وهذا أَوْلى بالصوابِ من روايةِ الطبرانيِّ، فعادَ الحديثُ من هذا الوجهِ إلى شهرٍ، وهو مختلفٌ فيه، وقد اضطربَ في الحديثِ وخُولِفَ فيه كما بَيَّنَّاهُ عقب روايته للحديث.

---

(١) ويؤيده ما في (المعجم الكبير): (١١٠٢٠)، (١٧/ ٢٠٧/ ٥٥٩)، (٢٠/ ٤٠٥/ ٩٦٧)، وغير ذلك من المواضع كثير جدًّا.

الوجه الثاني:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط) - كما في (مجمع البحرين ٣٨٦) - عن أحمد بن إسحاق الخشاب الرقي ثنا عبد الله بن جعفر ثنا عبيد الله بن عمرو... به بمثل رواية القراطيسي.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ سوى الخشابِ، وقد قال فيه الخطيبُ: «كان حسن الحديث» (تاريخ بغداد ٥/ ٤٧).

ولذا قال الهيثميُّ: «رواه الطبراني في (الأوسط) ورجاله رجال الصحيح» (مجمع الزوائد ١١٢٣).

وقال السيوطي: «أخرجه الطبراني في (الأوسط)، بسندٍ صحيحٍ» (الدر المنثور ٣/ ٣٢).

قلنا: فَاتَهُم أنه منقطعٌ كما سبقَ، ثم إن عبد الله بن جعفر وإن كان ثقةً فقد تغيَّرَ بأخرة؛ ولذا قال النسائي: «ليس به بأس قبل أن يتغيَّرَ».

وقد رواه أبو عبيد كما سبقَ عن علي بن معبد الرقي عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عاصم، عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة، به مختصرًا.

وليست رواية الخشاب عن ابن جعفر عن الرقي بأَولى من رواية أبي عبيد القاسم بن سلام عن الرقي.

الوجه الثالث:

رواه أبو القاسم الأسدي - المعروفُ بابنِ البُنِّ - في (الخامس من حديث زيد بن أبي أنيسة ق ٢٣/ أ - ب): عن أبي القاسم علي المصيصي،

عن أبي محمد عبد الرحمن بن عثمان بن القاسم بن أبي نصر، عن خيثمة بن سليمان، عن هلال بن العلاء الرقي قال: نا أبي، وعبد الله بن جعفر، قالا: نا عبيد الله، عن زيد، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة الباهلي به.

وأبو القاسم ابن البُنِّ هذا قال فيه السمعاني: «كان شيخًا مستورًا، ولم يكن بذاك؛ لأن صاحبنا أبا القاسم علي بن الحسن الدمشقي كان سيئَ الرأي فيه» (المنتخب من معجم شيوخ السمعاني ١/ ٦٩٩).

قلنا: وقد خولف في سندِهِ:

فرواه الصابوني في (الأربعون المنتقاة ٢٠) من طريقِ أبي القاسم الخضر بن الحسين بن عبد الله بن عبدان الأزدي، عن أبي القاسم المصيصي، بإسناده إلى هلال بن العلاء الرقي، ثنا أبي، ثنا عبيد الله، عن زيد، عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن شمر بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة به، وعن أبي ظبية عن عمرو بن عبسة به مختصرًا أيضًا، بنحو رواية ابن سلام عن الرقي.

والخضر هذا قال فيه السمعاني: «شيخٌ صالحٌ صدوقٌ، حسن السيرة، كتبتُ عنه أجزاءَ بدمشقَ، منها جزء من حديث زيد بن أبي أنيسة من جمع هلال بن العلاء الرقي» (المنتخب من معجم شيوخ السمعاني ١/ ٧٦٩).

وروايته هي الصواب، فقد رواه النسائي عن هلال عن أبيه به مثله، وسندُهُ ضعيفٌ لضعفِ العلاءِ، وقد أخطأَ فيه أيضًا كما بَيَّنَّاهُ تحتَ حديث عمرو بن عبسة.

وعليه فقد عادَ الحديثُ من هذا الوجه أيضًا إلى روايةِ شَهرٍ!

ويحتملُ أن يكون هو الواسطة في الوجهِ المنقطعِ المرويِّ عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة. هذا إن ثبتت الروايةُ عن الرقي عن زيد عن عمرو عن سالم كما سبق.

وقد رُوي عن سالمٍ في هذا البابِ وجوه كثيرة، منها:

منها ما رواه أحمد (١٨٠٥٩) وغيرُهُ من طريق منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن مُرَّةَ بنِ كعبٍ - أو: كعب بن مُرَّة - السُّلمي، رفعه مطولًا في الوضوء وغيره، وسيأتي تخريجه.

ورواه أحمد (١٨٠٦١) وغيره من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، قال: قال رجلٌ لكعب بن مُرَّة - أو: مُرَّة بن كعب - وذكر الحديث دون الوضوء. وهذا أعلَّه أبو داود بأن سالمًا لم يسمع من شرحبيل، ورواية شرحبيل هذه عند شهر، لكنه جعلها من حديث عمرو بن عبسة كما سبق.

وكذا رواه قتادة عن سالم عن معدان، عن عمرو بن عبسة، وهذا الوجه هو الذي رجَّحَهُ الألباني في (الصحيحة ٦/ ٢١٨).

وقد ذكر ابن عبد البر وغيره أن هذا هو نفسُ الحديثِ الذي يرويه أهلُ الكوفةِ من حديث كعب بن مرة، ويرويه الشاميون من حديث شرحبيل عن عمرو.

والحديثُ عن عمرو بن عبسة ثابتٌ، وقد رواه عنه أبو أمامة، وأخذه عنه ستةٌ من الثقات (شداد بن عبد الله، ويحيى بن أبي كثير، وسليم بن عامر، وضمرة بن حبيب، ونعيم بن زياد، وأبو سلام الحبشي) رووه جميعًا عن أبي أمامة، عن عمرو بن عبسة كما سبقَ، وذكروا فيه جميعًا أن أبا أمامة

استغربَ هذا الحديثَ، واستكثرَ هذا الفضلَ الكبيرَ على هذا العملِ القليلِ؛ ولذا راجعَ فيه عمرَو بنَ عبسةَ، ليتثبت مما يقولُ.

وهذا دليلٌ كَافٍ على أن أبا أمامةَ لم يسمعْ هذا الحديث من النبيِّ ﷺ، فإن كانتِ الروايةُ عنه عن النبيِّ ﷺ محفوظة، فهو من مراسيلِ الصحابةِ، والله أعلم.

الطريق الثاني:

رواه الطبراني في (الكبير ٧٩٨٤)، وفي (الأوسط ٤٤٤٠)، وأبو الفضل الزهري في (حديثه ١٧١) من طريق أبي فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي حدَّثني أبي عن أبيه عن زيد بن أبي أنيسة وعبد الله بن علي، عن عدي بن ثابت عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة به، بلفظ السياقة الثانية، وزادَ أبو الفضل في آخره: قال سالمٌ: فقلتُ: يا أبا أُمامةَ، انظرْ ما تقولُ، فإنَّا قَدْ أَدْرَكْنَا رِجالًا، فما سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ. فَقَالَ أبو أُمامةَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ.

وهذا وجهٌ ثالثٌ عنِ ابنِ أَبي أُنيسةَ! تفرَّدَ به أبو فروةَ، قال الطبراني عقبه: «لم يَرْوِ هذه الأحاديث عن عبد الله بن علي - وهو أبو أيوب الإفريقي - إلا أبو فروة يزيد بن سنان، تفرَّدَ به أبو فروة يزيد بن محمد بن سنان».

وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ فهو مع انقطاعِهِ فيه أبو فروة يزيد بن سنان، ضَعَّفَهُ جمهورُ النقادِ، بل قال فيه النسائيُّ والدارقطنيُّ: «متروك» (سؤالات البرقاني٥٦٠)، و(تهذيب التهذيب ١١/ ٣٣٦).

وابنُه محمد بن يزيد لَيَّنه الجمهورُ؛ ولذا قال فيه ابنُ حجر: «ليس بالقوي» (التقريب ٦٣٩٩).

ومع ذلك كلِّه قال الدارقطني: «وهو إسنادٌ حسنٌ غريبٌ»!! (العلل ٦/ ٢٦٥).

ولعلَّه يعني بالحسن معنى غير المعنى الاصطلاحي، والله أعلم.

وقد رواه أبو فروة يزيد بن محمد الرهاويُّ على وجه آخر:

فرواه الطبراني في (الأوسط ٤٤٣٩)، وأبو الفضل الزهري (٧٠) من طريق أبي فروة قال: حدثني أبي، عن أبيه قال: نا زيد بن أبي أنيسة وعبد الله بن علي، عن عمرو بن مرة، عن شمر بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة الباهليِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ مَسَامِعِهِ وَبَصَرِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ**».

فعادَ الحديثُ من هذا الطريقِ إلى شَهْرٍ أيضًا.

وانظرِ الكلامَ على رواياتِ شَهرٍ فيما يلي.

١- رِوَايَةُ: «وَإِنْ قَعَدَ قَعَدَ سَالِمًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَامَ إِلَى وَضُوئِهِ يُرِيدُ الصَّلَاةَ ثُمَّ غَسَلَ كَفَّيْهِ نَزَلَتْ خَطِيئَتُهُ مِنْ كَفَّيْهِ مَعَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ. فَإِذَا مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ نَزَلَتْ خَطِيئَتُهُ مِنْ لِسَانِهِ وَشَفَتَيْهِ مَعَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ. فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ نَزَلَتْ خَطِيئَتُهُ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ مَعَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ. فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ، سَلِمَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ هُوَ لَهُ، وَمِنْ كُلِّ خَطِيئَةٍ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». قَالَ: «فَإِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَتَهُ، وَإِنْ قَعَدَ قَعَدَ سَالِمًا».

وَفِي رِوَايَةٍ مختصرة بلفظ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ أَذْهَبَ اللَّهُ كُلَّ خَطِيئَةٍ أَخْطَأَهَا بِيَدَيْهِ، فَإِنْ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ أَذْهَبَ اللَّهُ كُلَّ خَطِيئَةٍ أَخْطَأَهَا بِلِسَانِهِ وَشَفَتَيْهِ، وَمَنْ غَسَلَ وَجْهَهُ وَبَلَغَ الوَضُوءُ أَمَاكِنَهُ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، فَإِنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا اللفظِ، والمحفوظُ عن أبي أُمامةَ أنه أَخذَهُ عن عمرو بن عبسة بلفظ آخر.

التخريج:

تخريج السياقة الأولى: ﴿حم ٢٢٢٦٧﴾.

تخريج السياقة الثانية: ﴿طش ٢٩٤٣﴾.

السند:

رواه أحمد قال: ثنا أبو النضر، ثنا عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، حدثني أبو أمامة به، بلفظ السياقة الأُولى.

ورواه الطبراني في (مسند الشاميين) من طريق أبي اليمان عن شعيب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين النوفلي، حدثني شهر بن حوشب به مختصرًا، بلفظ السياقة الثانية.

فمداره عندهما على شَهْرٍ.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ، فيه شهرُ بنُ حَوشَبٍ، وهو مختلفٌ فيه، وقال ابنُ حَجرٍ ملخصًا حاله: «صدوقٌ، كثيرُ الإرسالِ والأوهامِ» (التقريب ٢٨٣٠).

قلنا: ومع ذلك فقدِ اضطربَ شهرٌ فيه:

فقد رواه أحمدُ (١٩٤٣٩) بالإسنادِ السابقِ أيضًا عن شَهْرٍ عن أبي (ظبية) قال: إن شرحبيل بن السمط دَعَا عَمْرَو بنَ عَبَسَةَ السُّلَمِيَّ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَسَةَ، هَلْ أَنْتَ مُحَدِّثي حَدِيثًا سَمِعْتَهُ أَنْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...؟ قال: «نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ... فَذَكرَ الحديثَ بطولِهِ في الرميِّ بالسهمِ في سَبيلِ اللهِ، والعتق، والشيب، والرجل يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ، وفيه: «**وَأَيُّمَا رَجُلٍ قَامَ إِلَى وَضُوءٍ يُرِيدُ الصَّلَاةَ فَأَحْصَى الوَضُوءَ إِلَى أَمَاكِنِهِ، سَلِمَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ أَوْ خَطِيئَةٍ لَهُ. فَإِنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَهُ اللَّهُ ﷻ بِهَا دَرَجَةً، وَإِنْ قَعَدَ قَعَدَ سَالِمًا**»، وقد سبقَ تخريجُهُ، وهو من روايةِ ابنِ بَهْرَامَ أيضًا!

ولشهر فيه وجوه أخرى بسياقاتٍ كثيرةٍ كما سبقَ تحت حديث عمرو، وكما سيأتي هنا.

ومع اضطرابِهِ فيه، فقد خُولِفَ أيضًا في سندِهِ ومتنِهِ ممن هم أوثق منه وأكثر عددًا:

فقد رواه شداد بن عبد الله أبو عمار ويحيى بن أبي كثير عن أبي أمامة عن

عمرو بن عبسة، مرفوعًا بلفظ: «**مَا مِنْكُمْ رَجُلٌ يُقَرِّبُ وَضُوءَهُ فَيَتَمَضْمَضُ وَيَسْتَنْشِقُ فَيَنْتَثِرُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ وَفِيهِ وَخَيَاشِيمِهِ، ثُمَّ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ مَعَ المَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ أَنَامِلِهِ مَعَ المَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ مَعَ المَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ أَنَامِلِهِ مَعَ المَاءِ، فَإِنْ هُوَ قَامَ فَصَلَّى فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ وَفَرَّغَ قَلْبَهُ لِلَّهِ إِلَّا انْصَرَفَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».

فقال له أبو أُمَامَةَ: يَا عَمْرَو بنَ عَبَسَةَ، انْظُرْ مَا تَقُولُ، في مَقام واحدٍ يُعطى هذا الرَّجُلُ؟! فقال عمرٌو: يَا أَبَا أُمَامَةَ، لَقَدْ كَبِرَتْ سِنِّي، وَرَقَّ عَظْمِي وَاقْتَرَبَ أَجَلِي، وَمَا بِي حَاجَةٌ أَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللهِ وَلَا عَلَى رَسُولِ اللهِ، لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إلا مَرَّةً أو مَرَّتينِ أو ثلاثًا - حتَّى عَدَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ - مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَبَدًا، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

خرَّجه مسلمٌ وغيرُهُ، وقد سبقَ تخريجُهُ.

وكذلك رواه أبو يحيى سليم بن عامر، وضمرة بن حبيب، وأبو طلحة نعيم بن زياد قالوا: سَمِعْنَا أبا أمامة الباهليَّ يقول: سمعتُ عَمرَو بنَ عَبَسَةَ، فذكرَ الحديثَ، وفيه: «**فَإِنْ أَنْتَ وَضَعْتَ وَجْهَكَ لِلَّهِ** ﷻ **خَرَجْتَ مِنْ خَطَايَاكَ كَيَوْمِ وَلَدَتْكَ أُمُّكَ**».

قَالَ أَبو أُمَامَةَ: فَقُلْتُ: يَا عَمْرَو بْنَ عَبَسَةَ؛ انْظُرْ مَا تَقُولُ، أَكُلُّ هَذَا يُعْطَى فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كَبِرَتْ سِنِّي، وَدَنَا أَجَلِي، وَمَا بِي مِنْ فَقْرٍ فَأَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَقَدْ سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

خرَّجه النسائيُّ وغيرُهُ، وقد سبقَ تخريجُهُ.

ورواه أبو داود (١٢٧٧)، وابن خزيمة (٢٧٧) وغيرُهُما من طريقِ أبي سلام الحَبَشِيِّ، عن أبي أُمامةَ، عن عمرِو بنِ عَبَسَةَ السلميِّ، به، وفيه: «**ثُمَّ إِذَا غَسَلْتَ رِجْلَيْكَ خَرَجَتْ خَطَايَاكَ مِنْ رِجْلَيْكَ، فَإِنْ ثَبَتَّ فِي مَجْلِسِكَ كَانَ ذَلِكَ حَظَّكَ مِنْ وُضُوئِكَ، وَإِنْ قُمْتَ فَذَكَرْتَ رَبَّكَ وَحَمِدْتَ وَرَكَعْتَ رَكْعَتَيْنِ مُقْبِلًا عَلَيْهِمَا بِقَلْبِكَ كُنْتَ مِنْ خَطَايَاكَ كَيَوْمِ وَلَدَتْكَ أُمُّكَ**».

قَالَ أَبو أُمَامَةَ: قُلْتُ: يَا عَمْرُو، اعْلَمْ مَا تَقُولُ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ أَمْرًا عَظِيمًا! قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ كَبِرَتْ سِنِّي وَدَنَا أَجَلِي، وَإِنِّي لَغَنِيٌّ عَنِ الْكَذِبِ، وَلَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ مَا حَدَّثْتُهُ، وَلَكِنْ قَدْ سَمِعْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

فهؤلاء ستةٌ منَ الثقاتِ (شداد بن عبد الله، ويحيى بن أبي كثير، وسليم بن عامر، وضمرة بن حبيب، ونعيم بن زياد، وأبو سلام الحبشي) رووه جميعًا عن أبي أمامة، عن عمرو بن عبسة، وذكروا فيه أن تطهيرَ كل عضو من أعضاءِ الوضوءِ مكفر لذنوبِ هذا العضوِ، فإذا ما صَلَّى مقبلًا على ربِّهِ، خَرَجَ من خطاياه كيومِ ولدته أُمُّه.

وذكروا جميعًا أن أبا أمامةَ استغربَ هذا الحديثَ، واستكثرَ هذا الفضلَ الكبيرَ على هذا العملِ القليلِ؛ ولذا راجعَ فيه عمرو بن عبسة ليتثبت مما يقولُ.

فكيف يُقبلُ بعد ذلك رواية من مثل شهر بن حوشب، يزعمُ فيها أن أبا أمامةَ سمعه منَ النبيِّ ﷺ؟! وبهذا اللفظِ الذي فيه أنه: «**إِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ، وَرِجْلَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ سَلِمَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ هُوَ لَهُ وَمِنْ كُلِّ خَطِيئَةٍ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ**

وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، فَإِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَتَهُ، وَإِنْ قَعَدَ قَعَدَ سَالِمًا»؟!

فَجَعَلَ (خروجه من خطاياه كيوم ولدته أمه) بمجردِ الانتهاءِ مِنَ الوضوءِ! وهذا أعظمُ مما استكثره أبو أمامةَ في حديثِ عَمرٍو! فلو كان الحديثُ عنده بهذا اللفظِ أو حتَّى بمثلِ لفظِ عَمرٍو، لما استغربه من عمرٍو، واستثبته فيه!!

وكلُّ واحدٍ من الستةِ الذين خالفوه مُقَدَّمٌ بمفردِهِ على شَهْرٍ، فكيفَ وقد اجتمعوا؟! وكيف وقد اضطربَ فيه شهرٌ كما سبقَ؟!

ورغم ذلك قال المنذريُّ: «رواه أحمدُ وغيرُهُ . . ، وهو إسنادٌ حسنٌ في المتابعاتِ، لا بأسَ به» (الترغيب والترهيب ١/ ٩٤/ ٢٩٥). **وأقرَّهُ المُناويُّ** في (التيسير ١/ ٤١٥)، **والألبانيُّ** في (الصحيحة ٤/ ٣٥٢).

وهذا مع ما فيه أفضل من قولِ الهيثميِّ: «رواه أحمدُ والطبرانيُّ في (الكبير والأوسط)، وفي إسنادِ أحمدَ: عبد الحميد بن بهرام عن شهر، واختلف في الاحتجاج بهما، والصحيحُ أنهما ثقتان، ولا يقدحُ الكلامُ فيهما»!! (المجمع ١١٢٤).

ومن قول السيوطي: «إسنادُهُ حسنٌ» (الدر المنثور ٥/ ٢١٤)، ورمزَ لَهُ بالحسنِ في (جامعه الصغير ٢٩٩٨).

وقولُ الألبانيِّ في موضعٍ آخر: «صحيحٌ لغيرِهِ» (صحيح الترغيب والترهيب ١٨٧).

قلنا: وقولُ المنذريِّ: «وهو إسنادٌ حسنٌ في المتابعاتِ»، يقضي بأنه لا يُحَسَّن إذا لم يتابعْ، فكيفَ وقد خُولِفَ كما سبقَ؟!!

فأما المتابعاتُ التي أشارَ إليها، فعامتُهَا طرقٌ معلولةٌ، مَردها إلى طريقِ شَهْرٍ، وأفضلها سندًا طريق الرقي السابق، ومع ما فيه فليسَ موافقًا لسياقةِ

حديثِ شَهرٍ، بل لسياقةِ حديث عمرو بن عبسة، وعلى فَرضِ ثُبوتِهِ عن أَبي أُمامةَ مرفوعًا فيكونُ قد أَرْسَله ويُعَدُّ من مراسيلِ الصحابةِ، والله أعلم.

وانظر تحقيقَ بقية هذه الطرق فيما يلي.

٢- رِوَايَةُ: «ذَهَبَ الإِثْمُ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا سَبْعَ مِرَارٍ مَا حَدَّثْتُ بِهِ، قَالَ: «**إِذَا تَوَضَّأَ الرَّجُلُ** [الْمُسْلِمُ][١] [فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ][٢] - [أَوْ قَالَ: وَضَعَ الوُضُوءَ مَوَاضِعَهُ][٣] - **كَمَا أُمِرَ، ذَهَبَ الإِثْمُ** (**خَرَجَتْ ذُنُوبُهُ**) **مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ** [فَإِنْ] **صَلَّى كَانَتْ فَضْلًا** - قَالُوا لَهُ: أَوْ نَافِلَةً؟ قَالَ: إِنَّمَا كَانَتِ النَّافِلَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ -، وَإِنْ][٤] **قَعَدَ قَعَدَ مَغْفُورًا لَهُ**][٥]».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذه السياقةِ، وخروج الإثم من أعضاء الوضوء صَحَّ من حديثِ عمرو بن عبسة.**

التخريج:

[كن١٠٧٥٣ "والزيادة الثانية له ولغيره" / حم ١٧٠٢١، ٢٢١٧١ "والزيادة الأُولى والخامسة والرواية له ولغيره"، ٢٢٢٠٦، ٢٢٢٧٥، ٢٢٢٨١ "واللفظ له" / ش ٣٩ / طب (٨/ ١٢٣ - ١٢٤/ ٧٥٦٠، ٧٥٦٢ - ٧٥٦٧) / طس ٤٤٣٩، ١٥٠٥ / مسد (خيرة ٥١٨/ ٢) "والزيادة الثالثة والرابعة له" / تخ (٩/ ٤٧) / قيام (صـ٣٣) / ني ١٢٤٩ / لي (رواية البيع ٥٩) / طهور ٢٠، ٢١ / عدن (خيرة ٥١٨/ ٣) / زهر ١٥٠ / كر (٦٦/

٣٥٥ - ٣٥٦) / تد (٤/ ١٩٩) / طبر (٨/ ٢١٦) / خطت ٩١ / نجاد (حمامي ق٩٩ب) / كك (ق٢٥٩أ)].

التحقيق

أخرجه أحمد (٢٢٢٨١) قال: ثنا معاوية بن عمرو ثنا زائدة.

ورواه أيضًا (٢٢٢٧٥) قال: ثنا يحيى بن أبي بُكير وأبو سعيد قالا: ثنا زائدة ثنا عاصم بن أبي النَّجُود عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة به.

ورواه أحمد (١٧٠٢١)، والطبراني في (الكبير ٧٥٦٦) و(الأوسط ١٥٠٥)، وأبو عبيد في (الطهور ٢٠) من طُرقٍ أُخرى عن عاصمٍ به.

وعاصمٌ صدوقٌ له أوهام، وقد توبع:

فرواه أحمدُ (٢٢١٧١، ٢٢٢٠٦)، وابنُ أبي شيبةَ (٣٩)، عن وكيعٍ حدثنا الأعمشُ عن شِمْرٍ عن شهرِ بنِ حَوشبٍ عن أبي أمامةَ به.

ووهم بعضُهم فيه على وكيعٍ:

فرواه ابنُ أبي عمرَ العدنيُّ في (مسنده) كما في (إتحاف الخيرة ٥١٨/ ٣) قال: حدثنا وكيع، ثنا الأعمش، عن شمر بن عطية، عن أبي أمامة به.

فأَسقطَ منه شهرًا، وهذا خطأٌ من العدنيِّ، وهو حافظٌ صدوقٌ، لكن كانتْ فيه غفلةٌ كما قال أبو حاتم، وكلٌّ من أحمدَ وابنِ أبي شيبةَ مُقَدَّمٌ عليه بمفردِهِ، فكيفَ وقد اجتمعا على خلافه؟!

وقد تابعهما حافظٌ ثالثٌ:

فرواه ابنُ نصرٍ المروزيُّ في (قيام الليل صـ ٣٣) عن أبي هاشم زياد بن أيوب الطوسي، ثنا وكيع، ثنا الأعمش، عن شمر بن عطية، عن شهر بن

حوشب، عن أبي أمامة به، وفي آخره: قال أبو أمامة: إِنَّمَا كَانَتِ النَّافِلَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ». قال وكيعٌ: يعني: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾.

ووهم بعضُهم فيه على الأعمشِ أيضًا:

فرواه مسددٌ في (مسنده) كما في (إتحاف الخيرة ٥١٨/ ٢) قال: حدثنا عبد الواحد، ثنا الأعمش، عن شمر بن عطية، عن أبي أمامة قال: حَدِيثٌ لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا مَرَّةً، أَوْ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا حتَّى عَدَّ سَبْعًا مَا حدَّثْتُ به، سَمعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ** - أَوْ قَالَ: **وَضَعَ الوُضُوءَ مَوَاضِعَهُ - تَنَاثَرَتْ خَطَايَاهُ مِنْ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ، فَإِنْ صَلَّى كَانَتْ فَضْلًا**». قَالُوا لَهُ: أَوْ نَافِلَةً؟ الحديث.

فأَسقطَ منه شهرًا أيضًا، وهذا خطأٌ من عبد الواحد، وهو ابنُ زيادٍ العبديُّ، ثقةٌ من رجالِ الشيخين، إلا أنه مُتكلَّمٌ في حديثِهِ عن الأعمشِ، وقد خالفه وكيعٌ كما سبقَ، وتوبع عليه وكيع:

فرواه الرويانيُّ وغيرُهُ من طريقِ جريرٍ، عنِ الأعمشِ عن شِمْرٍ عن شَهْرٍ به.

وكذا رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٥٦٣، ٧٥٦٦) و(الأوسط ٤٤٣٩) من طَرقٍ أُخرى عن شمر به، وشمر هو ابنُ عطيةَ الأسديُّ، وَثَّقَهُ النسائيُّ وغيرُهُ.

وقد وهم بعضُهم فجعله من رواية عاصم عن شمر، ليس مُتابعًا له:

أخرجه النسائي في (الكبرى ١٠٧٥٣) عن هلال بن العلاء عن أبيه - وهو العلاء بن هلال الرقي - عن عبيد الله - وهو ابن عمرو الرقي - عن زيد - وهو ابنُ أبي أُنيسةَ - عن عاصمٍ عن شِمْرٍ عن شهرٍ به.

وهذا وهمٌ منَ العلاءِ بنِ هلالٍ الرقيِّ، فهو لينٌ، وقد خُولِفَ فيه:

فرواه أبو عبيد في (الطهور ٢٠، ٦٦) عن علي بن معبد المصري عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنيسة، عن عاصمٍ، عن شهر بن حوشب به، مقتصرًا في الموضع الأول على حديث أبي أمامة، وفي الموضع الثاني على حديث عمرو.

وابنُ مَعْبد هذا هو الرقيُّ الكبيرُ، وهو ثقةٌ، ولم يذكرْ فيه شِمْرًا، مُوافقًا لما رواه أصحابُ عاصمٍ عنه عن شهرٍ بلا واسطة.

وذكرَ الدارقطنيُّ في (العلل ٢٦٩٦) أن يزيد بن سنان رواه أيضًا عن زيد بن أبي أنيسة عن عاصم عن شمر، ثم قال: «وخالفه عبيد الله بن عمرو، فرواه عن زيد، عن عاصم، عن شهر، ولم يذكر بينهما: شمرًا. وكذلك رواه أبو بكر بن عياش، وزائدة، وأبو الأشهب جعفر بن الحارث، عن عاصم، عن شهر» (العلل ٦/ ٢٦٤).

قلنا: وابنُ سنان هو الرهاويُّ، ضعيفٌ كما تَقَدَّمَ قريبًا.

إذن، فالحديثُ مدارُهُ عندهم على شَهْرٍ، رواه عنه شمرٌ وعاصمٌ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لأجلِ شَهْرٍ، وقدِ اضطربَ فيه، وخُولِفَ كما سبقَ، والمحفوظُ عن أبي أمامةَ أنه سمعه من عمرو بن عبسة.

وقد حَسَّنَهُ المنذريُّ في (الترغيب والترهيب ٣٠٠).

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ والطبرانيُّ في (الكبير) بنحوه، وإسنادُهُ حسنٌ» (المجمع ١١٢٨).

والحديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ لغيرِهِ؛ لأجلِ شَهْرٍ، (صحيح الترغيب والترهيب ١٨٧).

تنبيه:

قول أبي أمامة: «إِنَّمَا كَانَتِ النَّافِلَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ». خرَّجه أحمدُ (٢٢٢١٠)، وابنُ أبي شيبةَ - ومن طريقه الطبراني (٧٥٦١) - عن وكيعٍ عن الأعمشِ به مقتصرًا عليه دون بقية الحديث.

ورواه عبد الرزاق (٤٨٩٣) - وعنه أحمد (٢٢٢٣٠) - والطبراني في (الكبير ٨٠٦٠) و(الأوسط ٤٤٩٩) من طريقِ أبي غالب عن أبي أُمامة به، وسيأتي عنه تامًّا.

واعترضَ عليه ابنُ نصرٍ المروزيُّ، فقال: «وقد روينا عن النبيِّ ﷺ أنه سَمَّى مشيه إلى المسجد وصلاته بعد وضوئه نافلة».

ثم استدلَّ له بحديثِ الصُّنابحي المخرج قريبًا في البابِ، وأَوْلى منه حديث عثمان رضي الله عنه، وهو في الصحيحِ بلفظِ: «**مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ. وَكَانتْ صَلاَتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى المَسْجِدِ نَافِلَةً**». وسيأتي قريبًا.

٣- رِوَايَةُ: «يُكَفِّرُ مَا قَبْلَهُ ثُمَّ تَصِيرُ الصَّلَاةُ نَافِلَةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**الوُضُوءُ (الطُّهُورُ) يُكَفِّرُ مَا قَبْلَهُ، ثُمَّ تَصِيرُ الصَّلَاةُ نَافِلَةً**». فَقِيلَ لَهُ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ وَلَا ثَلَاثٍ وَلَا أَرْبَعٍ وَلَا خَمْسٍ.

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ بشواهدِه، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وصَحَّحَهُ** المنذريُّ والهيثميُّ، **وأقرَّهما** المُناوي، **وحَسَّنَهُ** السيوطيُّ، وقال الألبانيُّ: **صحيحٌ لغيرِه.**

التخريج:

[حم ٢٢١٦٢ "واللفظ له"، ٢٢٢٥٣ / طي ١٢٢٥ / طب (٨/ ١٢٥/ ٧٥٦٩ - ٧٥٧٢) / طهور ٢٢ "والرواية له" / طبر (٨/ ٢١٦) / قيام (ص٣٤) / شج ٨٦ / نجاد (حمامي ق٩٨ب) / يحيى (١/ ١٥٥)].

السند:

قال الطيالسي في (مسنده): حدثنا هشام، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة به.

ورواه أحمد في (المسند ٢٢١٦٢) قال: حدثنا محمد بن بشر حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن شهر بن حوشب (ح) وعبد الوهاب عن هشام (ح)، وأزهر بن القاسم حدثنا هشام عن قتادة به. وأخرجه أيضًا (٢٢٢٥٣) من طريق محمد بن جعفر عن سعيد بن أبي عروبة به.

ومداره عند الجميع على قتادة بن دعامة به.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: سوءُ حفظِ شَهْرٍ، وقد تَقَدَّمَ أنه مُختلفٌ فيه.

الثانيةُ: اضطرابُ شَهْرٍ فيه سندًا ومتنًا، ومخالفته لمن هو أوثقُ منه، وقد سبقَ بيانُ ذلك.

ومما لم نذكره هناك: أن قتادةَ رُوِي عنه هنا أن أبا أمامةَ ذكره بلفظ: «ثُمَّ تَصِيرُ الصَّلَاةُ نَافِلَةً».

بينما روى شمر بن عطية عنه أن أبا أمامة ذكره بلفظ: «فَإِنْ صَلَّى كَانَتْ فَضْلًا»، فَقَالُوا لأَبي أُمامةَ: أَوْ نَافِلَةً؟ قَالَ: إِنَّمَا كَانَتِ النَّافِلَةُ [خاصة لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

خرَّجَهُ مسددٌ كما في (إتحاف الخيرة ٥١٨/ ٢)، وهو عند أحمد (٢٢٢١٠) مختصرًا.

فهذا من اضطرابِ شَهْرٍ أيضًا، وإلا فكيفَ يَرْوي أبو أمامةَ شيئًا ثم يُنكره؟!

ورغم كل ذلك قال المنذريُّ في (الترغيب والترهيب ٣٠١)، **والهيثميُّ** في (المجمع ١١٢٧): «رواه أحمدُ من طَريقٍ صحيحةٍ». **ورمز السيوطيُّ لحسنه** في (الصغير ٩٦٧٨)، **فتعقبه المُناويُّ قائلًا:** «رمز لحسنه، وهو أَعلى من ذلك؛ فقد قال المنذريُّ والهيثميُّ: سَندُهُ صحيحٌ» (الفيض ٦/ ٣٧٥).

وقال الألبانيُّ: «صحيحٌ لغيرِهِ» (صحيح الترغيب والترهيب ١/ ١٩٣).

قلنا: ويشهدُ لمتْنِهِ حديث عثمان رضي الله عنه عند مسلم (٢٣٢) بلفظِ: «**مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ، وَكَانتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى المَسْجِدِ نَافِلَةً**».

وسيأتي تخريجُهُ تحت «باب فضل الوضوء والصلاة عقبه». وانظر الروايتين التاليتين.

٤- رِوَايَةُ: «صَارَتْ صَلَاتُهُ لَهُ نَافِلَةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ غُفِرَ لَهُ ثُمَّ صَارَتْ صَلَاتُهُ لَهُ نَافِلَةً**».

الحكم: صحيحُ المتنِ كسابقه، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[طش ٢٧٦٢].

السند:

قال الطبراني في (مسند الشاميين): حدثنا أحمد بن مسعود ثنا عمرو بن أبي سلمة ثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن شهر بن حوشب عن صُدَي بن عجلان أبي أمامة به.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ كسابقه.

وفيه هنا أيضًا: سعيدُ بنُ بَشيرٍ، وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٢٢٧٦).

وحديثُهُ عن قتادةَ خاصة منكر، انظر (تهذيب التهذيب ٤/ ١٠).

ولكنه متابعٌ كما سبق.

٥- رِوَايَةُ: «غُفِرَ لَهُ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ وَقَامَ إِلَى صَلَاتِهِ وَهِيَ نَافِلَةٌ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عن أبي غَالِبٍ الرَّاسِبِي أَنَّهُ لَقِيَ أَبَا أُمَامَةَ بِحِمْصَ فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْيَاءَ، حَدَّثَهُمْ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ يَقُولُ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَسْمَعُ أَذَانَ صَلَاةٍ فَقَامَ إِلَى وَضُوئِهِ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ تُصِيبُ كَفَّهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ، فَبِعَدَدِ(١) ذَلِكَ الْقَطْرِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ وُضُوئِهِ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا سَلَفَ مِنْ ذُنُوبِهِ وَقَامَ إِلَى صَلَاتِهِ وَهِيَ نَافِلَةٌ**».

قَالَ أَبُو غَالِبٍ: قُلْتُ لأَبِي أُمَامَةَ: أَأَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَالَّذِي بَعَثَهُ بِالحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ وَلَا ثَلَاثٍ وَلَا أَرْبَعٍ وَلَا خَمْسٍ وَلَا سِتٍّ وَلَا سَبْعٍ وَلَا ثَمَانٍ وَلَا تِسْعٍ وَلَا عَشْرٍ وَعَشْرٍ(٢)!! وَصَفَّقَ(٣) بِيَدَيْهِ [مَرَّتَيْنِ].

۞ **الحكم**: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذه السياقة.

التخريج:

﴿حم ٢٢١٨٨ "واللفظ له" / طب (٨/ ٢٧٦/ ٨٠٦١) / بشن ٨٢٦ "والزيادة له"﴾.

السند:

أخرجه أحمد في (مسنده) قال: حدثنا نوح بن ميمون - قال أبو عبد الرحمن: هو أبو محمد بن نوح، وهو المضروب - حدثنا أبو خُرَيْم

---

(١) عند الطبراني: «**فَبَعْدَ ذَلِكَ الْقَطْرِ يَغْفِرُ اللهُ لَهُ**».

(٢) زاد في المطبوع هنا كلمة: «وعشر»، ونبَّه محققو المسند إلى أنها زيادة ليست في الأصول.

(٣) عند الطبراني، وابن بشران: «وَطَبَّق»!

عقبة بن أبي الصهباء حدَّثني أبو غالب الراسبي به.

وتوبع عليه نوح:

فرواه الطبراني (٨٠٦١)، وابن بشران في (الأمالي ٨٢٦) من طريق الحافظ سعدويه: سعيد بن سليمان، عن عقبة بن[١] أبي الصهباء، ثنا أبو غالب، قال: سمعتُ أبا أمامة يقولُ... فذكره.

فمدارُهُ عندهم على عقبةَ بنِ أبي الصهباءِ.

التحقيق

إسنادُهُ رجالُهُ ثقاتٌ عدا أبا غالب البصري صاحب أبي أمامة؛ فمختلفٌ فيه، وقال عنه الحافظُ: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ٨٢٩٨).

وقدِ اضطربَ فيه؛ فرواه مَرَّةً مرفوعًا، ومَرَّةً موقوفًا.

فأما الموقوفُ فرواه أحمد (٢٢١٩٦)، والطبراني في (الكبير ٨٠٦٢)، والبيهقي في (الشعب ٢٥٢٥) من طريق سليم[٢] بن حيان - وهو ثقة -.

ورواه الطيالسي (١٢٣١)، والبيهقي في (الشعب ٢٥٢٤) من طريق حماد بن سلمة، كلاهما (سليمان، وحماد) عن أبي غالب عن أبي أمامة موقوفًا مع اختلاف في اللفظ كما سيأتي.

وأما المرفوعُ، فرواه أبو خريم عقبة بن أبي الصهباء كما سبق.

وتوبع على رفعه دون لفظه:

تابعه الحسين بن واقد عند أبي يعلى في (مسنده) كما في (إتحاف الخيرة

(١) تحرَّفتْ عند الطبراني إلى: «عن»!!

(٢) تحرَّف عند الطبراني إلى: «سليمان».

٦٣٨٥/ ٢).

والحسين الخراساني عند الطبراني في (الكبير ٨٠٦٣)، وقيل: هو الحسين بن واقد، انظر (تهذيب الكمال ٣٤/ ١٧٠ و ٦/ ٤٨٠).

وزكريا بن ميسرة عند الروياني (١١٨١)، وغيره، وروايتُهُ مخرَّجةٌ هنا.

واتفقوا جميعًا مَن وقفه ومَن رفعه - دون عقبة - على أن أبا أمامة قال فيه: «فَإِنْ قَامَ يُصَلِّي كَانَتْ لَهُ فَضِيلَةً [وَأَجْرًا]». وأنه قِيلَ لَهُ: يَا أَبَا أُمَامَةَ أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَ فَصَلَّى أَتَكُونُ لَهُ نَافِلَةً؟ قَالَ: «لَا؛ إِنَّمَا النَّافِلَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ [كَيْفَ تَكُونُ لَهُ نَافِلَةً وَهُوَ يَسْعَى فِي الذُّنُوبِ وَالخَطَايَا؟ تَكُونُ لَهُ فَضِيلَةً وَأَجْرًا]» والزيادتان لسليمانَ بنِ حيَّان.

بينما قال فيه عقبة وحده: «فإِنْ قَامَ إِلَى صَلَاتِهِ فَهِي لَهُ نَافِلَةٌ»، وهذا خلافُ رواية الجماعة.

وعقبة ثقةٌ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ، وأبو داودَ، والدارقطنيُّ، وقال فيه أحمد: «صالحٌ» (تاريخ بغداد ٦٦٦١).

فإما أن يكون أبو غالب اضطربَ في متنه أيضًا كما اضطربَ في سندِهِ، وإما أن يكون عقبةُ وهم فيه مع ثقتِهِ، وروايةُ الجماعةِ أَوْلَى، فقد رواه معمرٌ وغيرُهُ عن أبي غالب قال: سَأَلْتُ أَبَا أُمَامَةَ عَنِ النَّافِلَةِ، فَقَالَ: «كَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَافِلَةٌ، وَلَكُمْ فَضِيلَةٌ». رواه عبد الرزاق وغيره.

ومثل هذا يبعد فيه الوهم، والله أعلم.

وقد ثبتَ خروجُ الذُّنوبِ مع القطراتِ المتساقطةِ من أعضاءِ الوضوءِ من حديثِ أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عند مسلمٍ، وقد تَقَدَّمَ، وهو بمعنى حديث عمرو بن عبسة السابق أيضًا.

وقوله: «وقَامَ إِلَى صَلَاتِهِ وهِي لَهُ نَافِلَةٌ»، يشهدُ له حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلمٍ، وسيأتي تخريجُهُ تحت «باب فضل الوضوء والصلاة عقبه».

٦- رِوايَةُ: «ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهِيَ فَضِيلَةٌ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**إِذَا تَوَضَّأَ الْمُسْلِمُ فَغَسَلَ يَدَيْهِ كُفِّرَ بِهِ مَا عَمِلَتْه يَدَاهُ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ كُفِّرَ عَنْهُ مَا نَظَرَتْ إِلَيْهِ عَيْنَاهُ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ كُفِّرَ عَنْهُ مَا سَمِعَتْ أُذُنَاهُ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ كُفِّرَ عَنْهُ مَا مَشَتْ إِلَيْهِ قَدَمَاهُ، ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهِيَ فَضِيلَةٌ**». [فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: نَافِلَةً؟ فَقَالَ: النَّافِلَةُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ]».

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**مَنْ وَضَعَ الْوُضُوءَ مَوَاضِعَهُ، فَإِنْ قَعَدَ قَعَدَ مغفورًا لَهُ، وإن قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَامَ إِلَى فَضِيلَةٍ**». قَالَ رَجُلٌ: إِلَى نَافِلَةٍ؟ قَالَ: لَا، النَّافِلَةُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً.

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ، فَيَضَعُ وَضُوءَهُ مَوَاضِعَهُ إِلَّا خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ ويديه[1] وَرِجْلَيْهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ لَهُ فَضْلًا**».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ بهذه السياقةِ.

التخريج:

تخريج السياقة الأُولى: [طس ١٠٩٩ "واللفظ له" / نبي ١١٨١ "والزيادة

(١) تحرَّفت في المطبوع من (المعجم) إلى: «وَبَدَنِهِ»!

له"﴾.

تخريج السياقة الثانية: ﴿عل (خيرة ٥١٨/ ٦، ١٦٥٠/ ٢، ٦٣٨٥/ ٢)﴾.

تخريج السياقة الثالثة: ﴿طب ٨٠٦٣﴾.

التحقيق

رواه الروياني في (مسنده) عن الحسن بن إبراهيم البياضي، نا يونس بن محمد، نا زكريا عن أبي غالب عن أبي أمامة الباهلي به، بلفظ السياقة الأُولى.

والبياضي صدوق، وقد توبع: فرواه الطبراني في (الصغير) من طريق العباس الدوري، حدثنا يونس بن محمد المؤدب، حدثنا زكريا بن ميسرة، عن أبي غالب، به.

قال الطبراني: «لم يَرْوِه عن زكريا بن ميسرة إلا يونس بن محمد».

وزكريا بن ميسرة مجهولٌ، وقال فيه ابنُ حَجَرٍ: «مستورٌ» (التقريب ٢٠٢٧).

ومع ذلك حَسَّنَهُ المنذريُّ في (الترغيب ٣٠٣)، **وقال الهيثميُّ:** «أبو غالب مختلفٌ في الاحتجاج به، وبقية رجاله ثقات! وقد حَسَّنَ الترمذيُّ لأبي غالب وصَحَّحَ له أيضًا» (مجمع الزوائد ١١٢٧).

نعم، توبع عليه زكريا:

فرواه أبو يعلى الموصليُّ كما في (إتحاف الخيرة ٦٣٨٥/ ٢) قال: ثنا محمد بن علي، سمعتُ أبي يقول: أبنا الحسين بن واقد عن أبي غالب عن أبي أمامة به، بلفظ السياقة الثانية.

ومحمد هو ابن علي بن الحسن بن شقيق، ثقةٌ، وأبوه ثقةٌ حافظٌ، والحسينُ هو المرْوَزِيُّ.

وقد رواه الطبرانيُّ (٨٠٦٣) من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي عبيدة بن معن، عن أبيه، عن جده، عن الأعمش، عن حسين الخراساني، عن أبي غالب، به، بلفظ السياقة الثالثة.

وإبراهيم لم نجدْ مَن ترجمَ له، وحسين الخراساني، قيل: هو ابنُ وَاقدٍ المروزيُّ، وهو ثقةٌ من رجال مسلم.

فعلةُ إسنادِهِ، هي أبو غالب صاحب أبي أمامة، وقد سبقَ بيانُ حالِهِ، واضطرابه فيه.

٧- رِوَايَةُ: «فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ غَنْمٍ الأَشْعَرِيِّ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ فِي الوُضُوءِ قَالَ: فَقُلْتُ: لَا أَنْزِلُ عَنْ بَغْلَتِي هَذِهِ حَتَّى آتِيَ حِمْصَ فَأَسْأَلَ أَبَا أُمَامَةَ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ، فَأَتَيْتُ حِمْصَ فَسَأَلْتُ عَنْهُ فَدَلُّونِي عَلَيْهِ فِي مَزْرَعَةٍ، فَأَتَيْتُ مَزْرَعَتَهُ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ فَقِيلَ: هُوَ ذَاكَ فِي رَحْبَةِ المَسْجِدِ، شَيْخٌ كَبِيرٌ عَلَيْهِ قَبَاءُ فَرْوٍ، فَهُوَ أَبُو أُمَامَةَ البَاهِلِيُّ.
قَالَ: فَخَرَجْتُ حَتَّى أَتَيْتُ المَسْجِدَ فَإِذَا فِي رَحْبَةِ المَسْجِدِ شَيْخٌ كَبِيرٌ وَعَلَيْهِ قَبَاءُ فَرْوٍ قَدْ أَلْقَاهُ عَلَى ظَهْرِهِ يَتَفَلَّى فِي الشَّمْسِ. فَقَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ. قَالَ: قُلْتُ: أَنْتَ أَبُو أُمَامَةَ البَاهِلِيُّ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا ابْنَ أَخِي، فَمَا تَشَاءُ؟ قُلْتُ: حَدِيثٌ بَلَغَنَا أَنَّهُ يُحَدَّثُ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فِي الوُضُوءِ. قَالَ: نَعَمْ يَا ابْنَ أَخِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **«مَنْ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا أَذْهَبَ اللَّهُ كُلَّ خَطِيئَةٍ أَخْطَأَهَا بِهِمَا، وَمَنْ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ أَذْهَبَ اللَّهُ كُلَّ خَطِيئَةٍ أَخْطَأَهَا بِلِسَانِهِ وَشَفَتَيْهِ، وَمَنْ تَوَضَّأَ فَأَبْلَغَ الوَضُوءَ أَمَاكِنَهُ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مُقْبِلًا عَلَيْهَا قَعَدَ مِنْ خَطِيئَتِهِ مِثْلَ مَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»**.
قَالَ: فَقُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي إِنْ لَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سِتًّا أَوْ سَبْعًا لَمْ أُبَالِ أَلَّا أَذْكُرَهُ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَا أَدْرِي كَمْ سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

۞ **الحكم: المرفوعُ منه صحيحٌ بشواهدِهِ دون ذكر اللسان، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وأعلَّه** الدارقطنيُّ.

التخريج:

﴿متفق ١١٧ / كر (٦/ ٣٦٧)﴾.

السند:

أخرجه ابن عساكر: قال: أخبرنا أبو محمد عبد الكريم بن حمزة نا عبد العزيز بن أحمد أنا أبو محمد بن أبي نصر [عن][1] الحسن بن حبيب نا أبو بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي نا أبو الأصبغ[2] إبراهيم بن بكر أخو بشر بن بكر قال نا أبو زرعة بن إبراهيم القرشي عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري عن أبي أمامة.

وأخرجه الخطيبُ في (المتفق والمفترق) من طريق إبراهيم بن بكر... به.

وقد وقعَ في سندِ الخطيبِ سقطٌ فيما فوق إبراهيم بن بكر وهو التنيسيُّ إلى أبي أمامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولذا قَدَّمْنَا سندَ ابن عساكر لعدم السقط فيه.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: أبو زرعة بن إبراهيم القرشي، لم نجدْ له ترجمةً.

وأبو الأصبغ إبراهيم بن بكر ترجمَ له ابن عساكر (٦/ ٣٦٦)، والذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ٥/ ٢٢) ولم يذكرا فيه جَرحًا ولا تَعْديلًا.

---

(١) سقطتْ منَ المطبوعِ، والصواب إثباتها، انظر (التاريخ ١/ ٨٠، ١٩٤، ٢٠٥) وغيرها من المواضع كثير.

(٢) تحرَّفت في مطبوعة التاريخ إلى: «الأصبع» بالمهملة، والصوابُ المثبت كما في (مختصر ابن منظور ٤/ ٣٩)، وكذا في (المتفق)، و(تاريخ الإسلام).

وقد ذَكَرَ ابنُ الجَوزيِّ في ترجمة «إبراهيم بن بكر الشيباني الأعور» أن هناكَ ستة كل منهم يُسَمَّى إبراهيم بن بكر، وقال: «لا نعلمُ فيهم ضعفًا سِوى هذا» يعني الأعور الشيباني (اللسان ١/ ٤٠).

ولكن عدم العلم بالضعف لا يعني التوثيق، والله أعلم.

والمحفوظُ عن شَهْرٍ في هذا الحديثِ أنه يرويه عن أبي أمامةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلا واسطة، كما رواه ابنُ بهرام، وشمر بن عطية، وغيرهما ممن سبقتْ رواياتهم.

وبهذا أعلَّه الدارقطنيُّ؛ فقد سُئِلَ عنه في (العلل) فقال: «يرويه قتادةُ، وشمرُ بنُ عطيةَ، وعاصمُ بنُ بهدلةَ، وعبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي حسين، وعبد الحميد بنُ بهرام، والعلاءُ بنُ هلالٍ الباهليُّ، عن شَهْرٍ، عن أبي أُمامةَ. واتفقوا كلُّهم على قولٍ واحدٍ: أن شَهْرًا رواه عن أبي أمامة... ورواه زرعةُ ابنُ إبراهيمَ القرشيُّ، عن شَهْرٍ، فأدخلَ بينه وبين أبي أمامة عبد الرحمن بن غنم، ولم يصنعْ شيئًا. والصوابُ حديث شهر، عن أبي أمامة؛ سمعه منه» (العلل ٦/ ٢٦٤/ ٢٦٩٦).

كذا وقعَ فيه: «زرعة» وإنما هو «أبو زرعة» كما في مصادر التخريج والترجمة، فلعلَّ كلمة «أبو» سقطتْ من النَّاسخِ أو الطابعِ، والله أعلم.

ومتنُ الحديثِ المرفوعِ سبقَ من حديث عمرو بن عبسة دون ذكر اللسان، وللحديثِ شواهد أخرى ستأتي.

٨- رِوَايَةُ: «وَمَنْ نَامَ طَاهِرًا عَلَى ذِكْرِ اللهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا غَسَلَ كَفَّيْهِ خَرَجَتْ خَطَايَا يَدَيْهِ، وَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ وَمَضْمَضَ وَتَشَوَّصَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتْ خَطَايَا سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَلِسَانِهِ، وَإِذَا غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ وَقَدَمَيْهِ كَانَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَمَنْ نَامَ طَاهِرًا عَلَى ذِكْرِ اللهِ لَمْ يَسْأَلِ اللهَ شَيْئًا حَتَّى يَرُدَّ إِلَيْهِ رُوحَهُ مِنَ أُمُورِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا بهذا السياق.**

التخريج:

〚طس ٤٣٩٧ "واللفظ له" / طش ٢٤٨٢ "مطولًا"〛.

السند:

قال الطبراني في (الأوسط): حدثنا عبد الله بن محمد بن الأشعث أبو الدرداء الأنطرطوسي قال: نا إبراهيم بن محمد بن عبيدة قال: حدثني أبي قال: نا الجراح بن مليح قال: نا إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية، عن غيلان بن جامع المحاربي عن ليث بن أبي سليم عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة به.

ورواه الطبراني في (الشاميين): عن موسى بن عيسى بن المنذر، ثنا أبو يوسف المددي محمد بن عبيدة... به.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه أربعُ عللٍ:

الأُولى: سوءُ حفظِ شَهْرٍ، وقدِ اضطربَ فيه وخُولِفَ كما سبقَ بيانُهُ.

الثانية: ليثُ بنُ أبي سُليمٍ؛ فهو «ضعيفٌ»؛ قال ابنُ حَجرٍ: «صدوقٌ اختلطَ جدًّا ولم يتميزْ حديثُه فتُرِكَ» (التقريب ٥٦٨٥).

وقد زادَ فيه ألفاظًا لا تصحُّ مثل: «**وَتَشَوَّصَ**» ولم يذكرْهَا أحدٌ ممن رَوى هذا الحديثَ على شهرٍ؛ كشمر بن عطية وغيره كما سبقَ في الرواياتِ السابقهِ، وعليه فزيادتُهُ هذه منكرة.

وكذلك قوله: «**حَتَّى يَرُدَّ إِلَيْهِ رُوحَهُ مِنَ أُمُورِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ**».

الثالثة: الجراح بن مليح؛ مختلفٌ فيه، ضَعَّفَهُ جماعةٌ وَوَثَّقَهُ آخرون (تهذيب التهذيب ٢/ ٦٧).

الرابعة: محمد بن عبيدة أبو يوسف المددي الشامي، ترجمَ له الخطيبُ في (التلخيص ١/ ١٠٣). وذكره عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ الأزديُّ في (المؤتلف والمختلف ١٤٣٢). وابنُ ماكولا في (الإكمال ٦/ ٥٤) وابنُ ناصر في (توضيح المشتبه ٦/ ١٣٥) ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

والطريقُ إليه فيها ضعف أيضًا.

فراويه عنه في سند (الأوسط): ابنه إبراهيم بن محمد بن عبيدة المددي، ترجمَ له ابنُ ماكولا في (الإكمال ٦/ ٥٧)، وابنُ حَجرٍ في (تبصير المنتبه ٣/ ٩١٧). ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وعنه: عبد الله بن محمد بن الأشعث أبو الدرداء الأنطرطوسي؛ ذكره ابن منده (فتح الباب ٢٦٥٥) وابن عساكر في (تاريخ دمشق٣٤٨١)، والذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ٣١٢). ولم يذكروا فيه جرحًا ولاتعديلًا.

وراويه عنه في السند الآخر: موسى بن عيسى، وهو وَاهٍ جدًّا؛ قال النسائيُّ: «ليس بثقة»، وهذا جرحٌ شديدٌ عنده؛ ولذا امتنعَ منَ الروايةِ عنه،

وقال فيه أيضًا: «ليس هو شيئًا»، (تاريخ الإسلام ٦/ ٨٣٩)، (لسان الميزان ٨٠٢٨).

٩- رِوَايَةُ: «وَمَنْ قَامَ إِلَى الوُضُوءِ يَرَاهُ حَقًّا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ شَهرِ بنِ حَوْشَبٍ، أَنَّهُ لَقِيَ أَبَا أُمَامَةَ البَاهِلِيَّ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثِ عَمْرِو بنِ عَبَسَةَ السُّلَمِيِّ حِينَ حَدَّثَ شُرَحْبِيلَ بنَ السِّمْطِ، وَأَصْحَابَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «...**وَمَنْ قَامَ إِلَى الوُضُوءِ يَرَاهُ حَقًّا عَلَيْهِ وَاجِبًا فَمَضْمَضَ فَاهُ غَفَرْتُ لَهُ ذُنُوبَهُ مَعَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ طُهُورِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ فَمِثْلُ ذَلِكَ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ فَمِثْلُ ذَلِكَ، فَإِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ فَمِثْلُ ذَلِكَ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَمِثْلُ ذَلِكَ، فَإِنْ جَلَسَ جَلَسَ سَالِمًا، وَإِنْ صَلَّى تُقُبِّلَ مِنْهُ**».

قَالَ شَهْرُ بنُ حَوْشَبٍ: فَحَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ بِهَذَا الحَدِيثِ كَمَا سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ بهذه السياقةِ.

التخريج:

﴿عين ٢١ "واللفظ له" / بشن ١٩ / تمهيد (٤/ ٥٠)﴾.

السند:

رواه الآجري في (الأربعين) - ومن طريقه ابن بشران في (أماليه)، وابن عبد البر في (التمهيد) - قال: حدثنا الفريابي قال: حدثنا أبو أيوب

سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين[(١)]، عن شهر بن حوشب، به.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: شَهْرٌ، وقد سبقَ الكلامُ عنه، وبيانُ اضطرابِهِ فيه ومخالفته لغيره.

الثانيةُ: إسماعيلُ بنُ عياشٍ الشاميُّ، فهو صدوقٌ في روايتِهِ عن أهلِ بلدِهِ، مخلطٌ في غيرِهِم، وروايتُهُ عن الحجازيين كما هنا منكرةٌ، فشيخُهُ عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين حِجازيٌّ مكيٌّ.

وقد رواه الطبراني في (مسند الشاميين ٢٩٤٣) من طريقِ شعيب، حدَّثني عبد الله بن عبد الرحمن، حدَّثني شهر بن حوشب، بنحوه دون قوله: «يراه حقًّا عليه واجبًا»، وفيه: «**وَمَنْ غَسَلَ وَجْهَهُ وَبَلَغَ الوُضُوءُ أَمَاكِنَهُ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، فَإِنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَهُ اللهُ بِهَا دَرَجَةً**».

فقوله فيه: «**يَرَاهُ حَقًّا عَلَيْهِ وَاجِبًا**»، انفردَ به ابنُ عياشٍ.

وقد رواه ابنُ عيَّاشٍ مَرَّةً أخرى، عن ابن أبي حسين، عن شهرٍ به بلفظ: «مَنْ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ طَاهِرًا فَذَكَرَ اللهَ حَتَّى يُدْرِكَهُ النُّعَاسُ لَمْ يَنْقَلِبْ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ يَسْأَلُ اللهَ شَيْئًا مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ إِلاَّ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ».

قال ابن حجر: «أخرجه ابنُ السنيِّ من روايةِ إبراهيم بن العلاء عن إسماعيل بن عياش، وروايتُهُ عن الحجازيين ضعيفةٌ، وهذا منها، واسم شيخه عبد الله بن عبد الرحمن، وهو مكيٌّ، وشهر فيه مقال» (النتائج ٣/ ٨٢).

---

(١) تحرَّف في (أمالي ابن بشران) إلى: «جبير»!!

١٠- رِوَايَةُ: «حَتَّى إِنَّ الخَطَايَا تَحَادَرُ مِنْ أَطْرَافِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ (يُحسِنُ الوُضُوءَ) فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ [وَفَرْجَهُ]، وَيُمَضْمِضُ فَاهُ، وَيَتَوَضَّأُ كَمَا أُمِرَ إِلَّا حَطَّ اللهُ عَنْهُ مَا أَصَابَ يَوْمَئِذٍ مَا نَطَقَ بِهِ فَمُهُ، وَمَا مَسَّ [بِـ]ـيَدِهِ، وَمَا مَشَى إِلَيْهِ حَتَّى إِنَّ الخَطَايَا تَحَادَرُ مِنْ أَطْرَافِهِ، ثُمَّ هُوَ إِذَا مَشَى إِلَى المَسْجِدِ، فَرِجْلٌ تَكْتُبُ حَسَنَةً، وَأُخْرَى تُمْحِي سَيِّئَةً، [ثُمَّ تَكُونُ صَلَاتُهُ لَهُ نَافِلَةً»، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا هُوَ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِم، وَأَخَذَ مَضْجَعَهُ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ]».

الحكم: إسنادٌ ضعيفٌ بهذا السياقِ.

التخريج:

﴿طب ٧٩٩٥ "واللفظ له" / معر ١٥٣٥ "والزيادات والرواية له" / سني ١٦٣ / لا ٩٢، ١٧٧٩﴾.

السند:

رواه ابنُ الأعرابي في (معجمه ١٥٣٥) قال: نا حفص بن عمر، نا محمد بن عبد الله، نا قرة بن خالد قال: حدَّثني لقيط بن المثنى قال: حدَّثني صدي بن عجلان أبو أمامة، رفع[1] الحديث فيه إلى النبي ﷺ قال... فذكره بالزيادات.

وأخرجه الدولابي في (الأسماء والكنى)، وابن السني من طريق عمرو بن علي قال: ثنا محمد بن عبد الله بن المثنى به.

ورواه الطبراني في (الكبير ٧٩٩٥) قال: حدثنا عبدان بن أحمد، ثنا

(١) في المطبوع: «رجع».

بشر بن آدم، ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري بنحوه.

فمداره عندهم على محمد بن عبد الله بن المثنى.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه لقيط بن المثنى (أو ابن المشاء أو أبو المشاء)؛ ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٨/ ٤٤٦). وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٧/ ١٧٧). ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٥/ ٣٤٤) وقال: «يُخطِئُ ويُخالِفُ»، وقال الحسينيُّ: «أبو المثنى لَقِيطُ بنُ المَشَّاءِ عن أبي أمامةَ وعنه الجريريُّ غيرُ مشهورٍ» (الإكمال ٨٩٤٩).

قال ابن حجر - متعقبًا الحسيني -: «قلتُ: بل هو معروفٌ، ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه فقال: روى عنه الجريري وقرة بن خالد، وكذا قال أبو أحمد الحاكم وذكره ابن حبان في ثقات التابعين لكنه قال: يُخطِئُ ويخالِفُ» (تعجيل المنفعة ١٣٩٦).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبراني في (الكبير) وفيه: لقيط أبو المشاور[(١)] روى عن أبي أمامة، وروى عنه الجريري وقرة بن خالد، وقد ذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: يُخطِئُ ويخالِفُ» (مجمع الزوائد ١١٢٩).

(١) كذا في المطبوع، ولعلَّ الصواب: أبو المشاء.

١١- رِوَايَةُ: «كَانَ كَعُمْرَةٍ مَبْرُورَةٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «مَنْ قَامَ إِلَى الوُضُوءِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ، فَإِذَا مَضْمَضَ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ فِيهِ فَإِذَا اسْتَنْثَرَ خَرَجَتْ مِنْ أَنْفِهِ فَكَذَلِكَ حَتَّى يَغْسِلَ القَدَمَيْنِ، فَإِنْ خَرَجَ إِلَى صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ كَانَ كَحَجَّةٍ مَبْرُورَةٍ، وَإِنْ خَرَجَ إِلَى صَلَاةِ تَطَوُّعٍ كَانَتْ كَعُمْرَةٍ مَبْرُورَةٍ».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ، وسيأتي بنحوه في باب آخر بسند محتمل للتحسين.

التخريج:

﴿عب ١٥٢ "واللفظ له" / طب (٨/ ٢٤٨/ ٧٩٧٥)﴾.

السند:

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) - ومن طريقه الطبراني في (الكبير) - عن المثنى بن الصباح عن القاسم الشامي، أن مولاةً له يُقالُ لها: أم هاشم أجلستْهُ في السترِ بدواةٍ وقلمٍ وأرسلتْ إلى أبي أمامة فسألتْهُ عن حديثٍ حدَّثَهُ عن رسولِ اللهِ ﷺ في الوضوءِ فقال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: المثنى بن الصباح؛ قال عنه الحافظ: «ضعيفٌ اختلطَ بأَخَرَةٍ» (تقريب ٦٤٧١).

الثانيةُ: جهالةُ الرسولِ الذي أرسلته أم هاشم مولاة القاسم إلى أبي أمامة،

كما أن أمَّ هاشم هذه لا يُعرفُ عنها سوى أنها امرأةُ يزيدَ بنِ معاويةَ أم ولده خالد، وكانت تكنى به. انظر (تاريخ دمشق ٦٩/ ١١١).

ولكن شطره الأول في خروج الخطايا مع الوضوء قد صَحَّ من حديث عمرو بن عبسة وغيره كما سبق وكما سيأتي من حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره.

وشطره الثاني سيأتي عن أبي أمامة من طريقٍ آخر محتمل للتحسين، فانظره في باب (فضل الوضوء مع الصلوات الخمس).

وانظر بقيةَ روايات حديث أبي أمامة مفرَّقة تحت الأبواب المذكورة في المجلد (؟؟؟؟؟).

[١٣٨٧ط] حَدِيثُ الصُّنَابِحِيِّ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (وَقِيلَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ) الصُّنَابِحِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ المُؤْمِنُ فَتَمَضْمَضَ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ فِيهِ، فَإِذَا اسْتَنْثَرَ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ أَنْفِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إِلَى المَسْجِدِ وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً لَهُ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ»**، فالصحيحُ ما في مسلمٍ من حديثِ عمرِو بنِ عَبَسةَ: «**إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ مَعَ المَاءِ**».

وهذا إسنادٌ مختلفٌ فيه:

فرَجَّحَ إرساله: البخاريُّ، والترمذيُّ، وابنُ عبدِ البرِّ، والقابسيُّ، وأبو عمرٍو الدانيُّ، وابنُ العربي، وعبدُ الحقِّ الإشبيليُّ، والزيلعيُّ، والقاضي أبو طالب، والقرطبيُّ، والذهبيُّ.

وصَحَّحَهُ: الحاكمُ، والمنذريُّ، وابنُ القطانِ الفاسيُّ، والبُلقينيُّ، **ومالَ إليه** العراقيُّ، وابنُ حجرٍ. **وصَحَّحَهُ لغيرِه:** الألبانيُّ.

الفوائد:

قال ابنُ عبد البرِّ: «وقد استدلَّ بعضُ أهلِ العلمِ على أنَّ الأذنين من الرأسِ

وأنهما يُمسحان بماءٍ واحدٍ مع الرأسِ - بحديثِ الصنابحيِّ هذا لقولِهِ فيه: «**فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ أُذُنَيْهِ**» (التمهيد ٤/ ٣٢).

وقال أيضًا: «واستدلَّ بعضُ مَن لم يُجزِ الوضوءَ بالماءِ المستعملِ بحديثِ الصنابحيِّ هذا وقال: الماءُ إذا تُوضئَ به مَرَّةً خرجتِ الخطايا معه فوجبَ التنزهُ عنه لأنه ماءُ الذنوبِ. وهذا عندي لا وجهَ له لأن الذنوبَ لا تُنَجِّسُ الماء لأنها لا أشخاصَ لها ولا أجسامَ تمازج الماء فتفسده. وإنما معنى قوله: «**خَرَجَتِ الخَطَايَا مَعَ المَاءِ**» إعلام منه بأن الوضوءَ للصلاةِ عملٌ يُكَفِّرُ اللَّهُ به السيئات عن عبادِهِ المؤمنينَ رحمةً منه بهم وتفضلًا عليهم، أُعلموا بذلك لِيَرْغَبُوا في العملِ بِهِ» (التمهيد ٤/ ٤٢).

التخريج:

﴿ن ١٠٧ "واللفظ له" / كن ١٣١ / جه ٢٨٣ / طا ٦٦ / حم ١٩٠٦٤، ١٩٠٦٥، ١٩٠٦٨ / ك ٤٥١ / طس ٢٧٩٤ / هق٣٨٤ / شعب ٢٤٧٨ / تخأ ٦٩١ - ٦٩٣ / تخث (السفر الثاني/ ١١٥٦) / محد ١٢٠ / تجر (صـ٩٤) / صبغ ٢٣٦٦ "مختصرًا جدًّا" / نو ١٩ / مطغ ٣٤٣ / بكع ٢٤ / محد ١٢٠ / فضش ٣٢ / عيبة (١/ ٤٥، ٤٤) / ملك (عيبة ١/ ٥٦) / حلب (٩/ ٤٢٥٨) / وسيط (٢/ ١٦١ - ١٦٢) / شذا (الأول ١٥٩) / كر (٣٥/ ١٢٤) / قيام (صـ ٣٤) / مخلق ٣٨١ / داني (علوم ٣٤) / تد (٢/ ١٩٦)﴾.

التحقيق

هذا الحديثُ رواه زيدُ بنُ أسلمَ، واختُلِفَ عليه في تحديدِ اسمِ راويه على النحوِ التالي:

فرواه مالكُ بنُ أنسٍ عنه، واختُلِفَ عليه:

فرواه جمهورُ الرُّوَاةِ: (يحيى بن يحيى، والقعنبي، وأبو مصعب، وابن أبي أويس، وابن وهب، وغيرُهُم) عن مالكِ بنِ أنسٍ عن زيدِ بنِ أسلمَ بسندِهِ فقالوا: عبد الله الصنابحي.

واختُلِفَ على قتيبةَ بنِ سعيدٍ، فقال في رواية النسائي (الصغري ١٠٧): «الصنابحي»، ولم يسمه.

بينما قال الحسنُ بنُ سفيانَ النسويُّ في (الأربعين) عن قتيبةَ: عبدُ اللهِ الصنابحيُّ.

ورواه إسحاقُ الطَّبَّاعُ واختُلِفَ عليه كذلك:

فرواه أحمدُ بنُ حَنبلٍ عنه كما في (المسند ١٩٠٦٨) مُوافقًا للجماعةِ ولكنه أوقفه، وهو غريبٌ، فلم يذكرْ أحدٌ ممن خرَّجَ الحديثَ أن ثَمَّ اختلافًا في رفعه أو وقفه على مالكٍ، بَيْدَ أن عبد الرحمن بن مهدي قد تابعَ الطباع على وقفِهِ كما عند أحمدَ في نفسِ الموضعِ.

وعلى كلٍّ فروايةُ الجماعةِ على الرفعِ أصح.

ورواه يوسفُ بنُ راشدٍ عنِ الطَّبَّاعِ عن مالكٍ بهذا عن أبي عبد الله الصنابحيِّ، زادَ فيه أداة الكنية، أخرجه البخاريُّ في (تاريخه الأوسط ٦٩٢)، وقال: «وهذا عندي أصح» (الإعلام ١/ ٩٩)، ونحوه في (التاريخ الأوسط ٦٩٧).

وتابع الطباع على الوجه الثاني مطرف ابن أخت مالك كما في (رغائب الوضوء والغسل من الواضحة لعبد الملك بن حبيب مخطوط ١ / أ).

غير أن عبد الملك بن حبيب متكلمٌ فيه لسوءِ حفظِهِ وغلطه، وكان صحفيًّا يُخطئُ في الأسانيدِ. انظر (تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩٠)

وروايةُ الجماعةِ عن مالكٍ أصحُّ وأثبتُ؛ لذلك حكمَ ابنُ حَجرٍ على روايةِ مطرف وإسحاقَ بنِ الطَّبَّاعِ بالشذوذِ فقال: «وقعَ عندهم عن مالكٍ بهذا عن أبي عبد الله الصنابحي، زادوا أداة الكنية، وشَذًّا بذلك» (الإصابة ٦/ ٤٣٠).

ويؤيدُ ذلك ما ذكره أبو الفضل السليمانيُّ في (الحَثِّ على اقتباسِ الحديثِ)، عن إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى قال: «قلتُ لمالكٍ: إن الناسَ يقولونَ: إنك تُخطئُ في أسامي الرجال؛ تقول: عبد الله الصنابحي، وإنما هو أبو عبد الله الصنابحي...، فقال مالكٌ: هكذا حفظنا، وهكذا وقعَ في كتابي، ونحن نُخطئُ، ومَن يَسْلمُ من الخطأ؟!» (الإعلام لمغلطاي ١/ ٩٨).

وقد توبعَ مالك على تسميته بـ«عبد الله الصنابحي»، تابعه:

١ - زهير بن محمد العنبري، عند ابن أبي خيثمة في (التاريخ - السفر الثاني ٢/ ١١٥٦).

وزهير إنما تُكلِّمَ في روايةِ الشاميينَ عنه، وهذا من رواية [أبي] عامر العقدي وهو بصري.

٢ - حفص بن ميسرة، عند ابن ماجه (٢٨٣) وغيره، ولكنها من طريق سويد بن سعيد، وكان يتلقن، وقد جرَّحه ابن معين.

٣ - محمد بن جعفر بن أبي كثير، عند ابن شاهين في (فضائل الأعمال ٣٢)، وقد جاءَ فيها التصريحُ بسماعِ الصنابحيِّ من النبيِّ ﷺ، ولكنها من طريقِ ابنِ عقدةَ، وهو متكلَّمٌ فيه، عن خالدِ بنِ مَخْلَد القَطَواني، وقد ذكرَ أحمدُ وغيرُهُ أن في أحاديثِهِ مناكيرَ.

ورواه أبو غسان محمد بن مطرف عن زيدٍ، واختلفَ عليه:

فرواه ابنُ منده من طريقِ أبي غسان بسندِهِ عن عبد الله الصنابحي مثل رواية مالك، ذكره ابنُ حَجرٍ في (الإصابة ٦/ ٤٣٠) غير أنه لم يبرزْ لنا الراوي عن أبي غسان.

وكيفما كان، فقد خالفه أبو سعيد مولى أبي هاشم، وحسين بن محمد فرَوَيَاهُ عن أبي غسان محمد بن مطرف بسنده، وقال فيه: «أبو عبد الله الصنابحي» (المسند ١٩٠٦٤، ١٩٠٦٥).

ورواه ابنُ أبي مريمَ عنه عن زيدٍ مرسلًا! رواه البخاريُّ في (التاريخ الأوسط ٦٩١).

ورواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، واختُلف عليه:

فرواه الحسين بن حفص - وكان صدوقًا - عنه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي[1] عبد الرحمن الصنابحي به، أخرجه أبو الشيخ في (طبقات المحدثين ٢/ ٥٧).

بينما رواه البغويُّ في (المعجم ٢٣٦٦) من طريقِ شعيبِ بنِ حَربٍ - وكان ثقةً - قال: نا هشام بن سعد بسندِهِ عن عبد الله الصنابحي موافقًا، لروايةِ مالكٍ ومن تابعه.

وروواه روحُ بنُ القاسمِ، وقال فيه: «الصنابحيُّ» بدون كنية ولا تعيين،

(١) أسقطَ محقق الطبقات الكنية مع أنه ذكر في الحاشية أنها ثابتةٌ في النسختين اللتين حقق عليهما الكتاب، اعتمادًا منه على أن الصحيحَ فيه عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي لا أبو عبد الرحمن.

أخرجه ابنُ شَاذان في (الأول من حديثه) - ومن طريقه ابن رشيد الفهري في (ملء العيبة ١/ ٤٤) -، ولكن إسنادِهِ لين.

ونظرًا لهذا الاختلافِ على زيدِ بنِ أسلمَ في تعيينِ اسمِ الصحابيِّ اختلفتْ عباراتُ النُّقَّادِ في الحُكمِ على الحديثِ:

فمَن ترجَّحَ لديه أن عبدَ اللهِ الصنابحيَّ صحابيٌّ؛ صَحَّحَ الحديثَ. ومَن ترجَّحَ لديه أن عبد الله الصنابحي وهم، وليسَ له وجودٌ، وإنما هو عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحيُّ التابعيُّ حَكَمَ على الحديثِ بالارسالِ، ومن تساوتْ عنده الترجيحات تَوَقَّفَ ولم يبت فيه بشيءٍ.

فذهبَ الحاكمُ إلى تصحيحِ الحديثِ فقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ، ولم يخرجاه، وليس له علةٌ، وإنما خرَّجا بعضَ هذا المتنِ من حديثِ حُمْرَانَ، عن عثمانَ وأبي صالح، عن أبي هريرةَ غير تمام، وعبدُ اللهِ الصنابحيُّ صحابيٌّ مشهورٌ، ومالكٌ الحَكَمُ في حديثِ المدنيينَ».

ووافقه على ذلك المنذريُّ في (الترغيب والترهيب ٢٩٧)، **والبُلقينيُّ** في (الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة صـ١٨٨) وعلَّق قائلًا بعد ذكر كلامِهِ: «وكأنه لم يعرج على كلامِ البخاريِّ المتقدم في القضاءِ بإرسالِ هذا الحديثِ».

وسيأتي كلامُ البخاريِّ بتمامه بعد قليل.

والقولُ بصحبةِ عبدِ اللهِ الصنابحيِّ يدخلُ فيه كل مَن ترجم له في الصحابة؛ مثل ابن السكن حيثُ ترجمَ له قائلًا: «عبدُ اللهِ الصنابحيُّ يقالُ: له صحبةٌ معدودٌ في المدنيين، روى عنه عطاءُ بنُ يَسار» (تهذيب التهذيب ٦/ ٩١).

والبغويُّ في (معجم الصحابة ٣/ ٥٠٠) فقال: «عبد الله، ويقالُ: أبو عبد الله الصنابحي، سكن المدينةَ وروى عنِ النبيِّ ﷺ حديثين»، وأبو نعيم في (معرفة الصحابة ٣/ ١٦٨٧) حيثُ قال: «عبد الله الصنابحي حديثُهُ عند عطاء بن يسار مختلفٌ فيه، قال ابن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: إن اسمه عبد الله، وقيل: أبو عبد الله، وخالفه غيره فقال: هذا غير أبي عبد الله، اسمه عبد الرحمن، وهذا اسمه عبد الله».

قلنا: وتَعَقَّبَ مقولةَ الحاكمِ السابقةِ إبراهيمُ الناجيُّ وذلك بعد أن ذكرَ أقوالَ العلماءِ بتوسعٍ رادًّا على المنذريِّ في نقله عن عبد الله الصنابحي أنه صحابيٌّ مشهورٌ، غير أنه قد لحقه الوهم حيثُ ظَنَّ أن الكلامَ السابقَ للمنذريِّ وليس كذلك، وإنما ساقه المنذريُّ عنِ الحاكمِ، وسيأتي ذِكْرُ أقوالِ أهلِ العلمِ بعد قليلٍ، فانظره، وانظر (عجالة الإملاء للناجي ١/ ٢٩٢ - ٣١٢).

وكذا تَعَقَّبَهُ الذهبيُّ فقال: «لا» يعني أنه غيرُ صحيحٍ، وأن راويه ليس صحابيًّا، يوضحُ ذلك ما ذكره في ترجمة عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي من السير فقال: «وقال ابنُ سعدٍ: كان عبد الرحمن الصنابحي ثقةً، قليلَ الحديثِ، وقال غيرُهُ: له أحاديث يرسلها، وبعضُهم يهم فيه، فيقولُ: عبد الله الصنابحي، وبعضُهم يقول: أبو عبد الرحمن الصنابحي» (سير أعلام النبلاء ٣/ ٥٠٧).

وكأن الذهبيَّ أخذَ قولَهُ هذا منَ البخاريِّ وشيخه علي بن المديني ومن تبعهما في توهيم قول من قال: عبد الله الصنابحي.

أما قولُ عليِّ بنِ المدينيِّ، فذكره ابنُ عساكر في (تاريخه ٣٥/ ١٢٢) بسندِهِ إلى أبي بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة قال: قال جدي

يعقوبُ: هؤلاء الصنابحيون الذين يروى عنهم في العدد ستة إنما هم اثنان فقط: الصنابحي الأحمسي وهو الصنابح الأحمسي هذان واحد فمن قال: «الصنابحي الأحمسي» فقد أخطأَ ومن قال: «الصنابح الأحمسي» فقد أصابَ، هو الصنابحُ بنُ الأعسرِ الأحمسيُّ، أدركَ النبيَّ ﷺ وهو الذي يروي عنه الكوفيون، روى عنه قيس بن أبي حازم، قالوا: وعبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي كنيته أبو عبد الله، يروي عنه أهلُ الحجازِ وأهلُ الشامِ، لم يدركِ النبيَّ ﷺ دخلَ المدينةَ بعد وفاته - بأبي هو وأمي - بثلاثِ ليالٍ أو أربع، روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعن بلالٍ وعن عُبادة بن الصامت وعن معاويةَ. وروى عن النبيِّ ﷺ أيضًا أحاديث يرسلها عنه.

فمن قال: «عن عبد الرحمن الصنابحي» فقد أصابَ اسمه، ومن قال: «عن أبي عبد الله الصنابحي» فقد أصابَ كنيته، وهو رجلٌ واحدٌ «عبد الرحمن» أو «أبو عبد الله» ومن قال: «عن أبي عبد الرحمن الصنابحي» فقد أخطأَ، قلبَ اسمه فجعلَ اسمه كنيته. ومن قال: «عن عبد الله الصنابحي» فقد أخطأَ، قلبَ كنيته فجعلها اسمه.

هذا قولُ عليِّ بنِ المدينيِّ ومن تابعه على هذا، وهو الصوابُ عندي، هما اثنان، أحدهما أدركَ النبيَّ ﷺ والآخرُ لم يدركه، يدلُّ على ذلك الأحاديث».

فذَهَبَ عليُّ بنُ المدينيِّ ووافقه يعقوبُ بنُ شيبةَ إلى أن عبدَ اللهِ الصنابحيَّ وهمٌ، وإنما هو أبو عبد الله الصنابحيُّ عبد الرحمن بن عسيلة التابعيُّ.

لذلك وَهَّمَ البخاريُّ مالكًا في قولِهِ عبد الله الصنابحي، فقال فيما سأله عنه الترمذيُّ:

«سألتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريَّ عن حديثِ مالكِ بنِ أنسٍ، عن زيدِ بنِ أسلمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن عبد الله الصنابحيِّ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**إِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ فَتَمَضْمَضَ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ فِيهِ...**» الحديث، فقال: مالكُ بنُ أنسٍ وَهِمَ في هذا الحديثِ، فقال: عبد الله الصنابحي، وهو أبو عبد الله الصنابحي، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة، ولم يسمع منَ النبيِّ ﷺ، وهذا الحديثُ مرسلٌ» (العلل الكبير للترمذي صـ٢١).

ووافقَ القاضي أبو طالب عقيل بن أبي عقيل القضاعي البخاري في توهيم مالك فقال: «في كتابِهِ الذي خرَّج فيه أحاديث الموطأ مفردةً مما سواها مع إبقاء ما هو عليه منَ الترتيبِ والتبويبِ: هكذا روى يحيى بنُ يحيى وجمهورُ الرُّواةِ هذا الحديثَ عن مالكٍ، قالوا فيه: «عن عبد الله الصنابحي» وهو وهمٌ، فإنه ليس في الصحابةِ عبد الله الصنابحي ولا في التابعين أيضًا، وإنما هو أبو عبد الله الصنابحيُّ، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة، وهو من كبارِ التابعينَ، معدودٌ في الشاميينَ، وأحاديثُهُ مرسلةٌ لأنه لم يَلْقَ النبيَّ ﷺ، وقد رُوِيَ عنه أنه خَرَجَ من اليمنِ مهاجرًا، فلما بلغَ الجحفةَ بلغه وفاة رسول الله ﷺ (ملء العيبة صـ ٤٧).

وكذلك القرطبيُّ حيثُ قال: «والصوابُ أبو عبد الله لا عبد الله، وهو مما وهم فيه مالك، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة، تابعي» (المفهم لما أشكل من صحيح مسلم ٦/ ١٠٧).

وقد وافقَ الترمذيُّ البخاريَّ على القولِ بالإرسالِ فقالَ بعد أنْ أَسندَ حديثَ أبي هريرةَ رضي الله عنه من جامعِهِ وهو حديثُ: «**إِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ المُسْلِمُ - أَوِ المُؤْمِنُ - فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ المَاءِ - أَوْ مَعَ آخِرِ**

قَطْرِ المَاءِ، أَوْ نَحْوَ هَذَا - وَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ المَاءِ - أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ المَاءِ - حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ».

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي الباب عن عثمان، وثوبان، والصنابحي، وعمرو بن عبسة، وسلمان، وعبد الله بن عمرو» ثم قال: «والصنابحيُّ هذا الذي روى عن أبي بكر الصديق ليسَ له سماعٌ مِن رسولِ اللهِ ﷺ، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة، ويكنى أبا عبد الله، رَحَلَ إلى النبيِّ ﷺ فَقُبِضَ النبيُّ ﷺ وهو في الطريقِ، وقد روى عنِ النبيِّ ﷺ أحاديثَ، والصنابحُ بنُ الأعسرِ الأحمسيُّ صاحبُ النبيِّ ﷺ، يقالُ له: الصنابحيُّ أيضًا، وإنما حديثُهُ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ، يقولُ: «**إِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ فَلَا تَقْتَتِلُنَّ بَعْدِي**»» (جامع الترمذي ١/ ٦ - ٨).

وأقرَّهُ على ذلك البغويُّ في (شرح السنة ٣/ ٣٢٠).

ووافقهما كذلك ابنُ عبدِ البرِّ على ذلك، إلا أنه حَمَلَ الاختلافَ فيه على اضطرابِ زيدٍ؛ فقال عند الكلامِ على حديثِ: «إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ» - وقد حَدَثَ فيه نحو الاختلاف المذكور في حديثنا -: «هكذا قال يحيى في هذا الحديثِ عن مالكٍ عن عبد الله الصنابحي، وتابعه القعنبيُّ وجمهورُ الرُّواةِ عن مالكٍ . . . وما أَظُنُّ هذا الاضطرابَ جاءَ إلا من زيدِ بنِ أسلمَ والله أعلم» ثم قال: «والصوابُ عندهم قولُ من قالَ فيه أبو عبد الله وهو عبد الرحمن بن عسيلة، تابعيٌّ ثقةٌ ليستْ له صحبةٌ، ثم ذكرَ قولَ ابنِ مَعينٍ أنه سُئِلَ عن أحاديثِ الصنابحيِّ عنِ النبيِّ ﷺ فَقَالَ: مرسلةٌ، ليستْ له صحبةٌ» (التمهيد ٤/ ٢ - ٣).

بينما قالَ الحافظُ معلقًا على كلامِ البخاريِّ: «وظاهرُهُ أن عبدَ اللهِ الصنابحيَّ لا وجودَ لَهُ، وفيه نظرٌ؛ فقد روى سويدُ بنُ سعيدٍ عن حفصِ بنِ ميسرة عن

زيدِ بنِ أسلمَ حديثًا غير هذا، وهو عن عطاءِ بنِ يَسار أيضًا عن عبد الله الصنابحيِّ قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ...**» الحديث.

وروى زهيرُ بنُ محمدٍ، وأبو غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم بهذا السندِ حديثًا آخر عن عبد الله الصنباحي عن عبادة بن الصامت في الوتر، أخرجه أبو داود، فوروده عن الصنابحيِّ في هذين الحديثين من روايةِ هؤلاءِ الثلاثة عن شيخِ مالكٍ - يدفعُ الجزمَ بوهم مالكٍ فيه» (الإصابة ٦/ ٤٣١).

قلنا: في كلامِ الحافظِ هذا أمران:

الأول: تَعَقُّب الحافظ على البخاريِّ في نسبته الوهم الوارد في إسناد الحديث إلى مالك.

الثاني: رُدُّ الحافظِ لما استظهره من كلامِ البخاريِّ وهو أن عبد الله الصنابحي لا وجودَ له.

* **فأما الأمرُ الأولُ - وهو نفيُ القولِ بتوهيم مالك - فقد سَبَقَهُ إليه كلّ من القاضي عياض، والمزي، وابن القطان الفاسي، والبُلقيني.**

فقال القاضي رَحِمَهُ اللهُ: «قد رواه غيرُ مالكٍ عن زيد بن أسلم كما قال مالك، وهو قول أكثرهم، فمالك إنما روى عن زيد ما روى غيره فدلَّ أن الوهمَ ليس منه، وقد رواه معمرٌ والدراورديُّ وغيرُهُما عن زيدٍ عن أبي عبد الله الصنابحيِّ كما قال البخاريُّ، ورواه بعضُهم عنه عن الصنابحيِّ غير مسمَّى ولا مكني، وقد رواه الطَّبَّاعُ وبعضُ رواة مالك فقالوا: «عن أبي عبد الله» وقال ابنُ مَعينٍ: عبد الله الصنابحي يَروي عنه المدنيون، يشبه أن تكونَ له

صحبةٌ، ورُوي عنه أيضًا غير هذا أو أنَّ أحاديثَهُ مُرْسَلةٌ، قال أبو عمر: ليس في الصحابة عبد الله الصنابحي» (مشارق الأنوار ٢/ ١٢٤).

وقال المزيُّ – بعد أن ذَكَرَ نحوًا مما ذكره الحافظُ –: «فنسبة الوهم في ذلك إلى مالك فيه نظر» (تهذيب الكمال ١٦/ ٣٤٥).

وقال ابن القطان الفاسي: «ونسبةُ الوهمِ فيه إلى مالِك، وإلى من فوقه – كلُّ ذلك خطأ، ولا سبيلَ إليه إلا بحُجةٍ بيِّنَةٍ»، ثم أكَّدَهُ بمتابعةٍ أبي غسان لمالِكٍ» انظر (بيان الوهم والإيهام ٢/ ٦١٤).

وقال البُلقيني: «واعلم أنِّي ظفرتُ بروايةٍ قاطعةٍ للنزاعِ، مُصرِّحة بالسماعِ، تظهرُ بها صحة المسالك، ودفع الوهم عن الإمام مالك. ثم أسندَ رَحِمَهُ اللَّهُ ما رواه الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ من مسندِهِ فقال: «حدثنا روح، حدثنا مالك وزهير بن محمد قالا: حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: سمعتُ عبد الله الصنابحيَّ يقولُ: سمعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ بِقَرْنَيْ شَيْطَانٍ...**» الحديث» وهي في (المسند ١٩٠٧٠).

قال البلقينيُّ: إسنادُهَا صحيحٌ... إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد ظَهرَ للمنصفِ بهذه الروايةِ أن الصحابيَّ الراوي في ذلك صحابي، فصرَّحَ بالسماعِ» (الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة صـ ١٦٦ – ١٦٧).

وكلامه هذا قد يُحتملُ لولا الكلام في زهير بن محمد، فقد قال ابنُ عبدِ البرِّ على روايتِهِ هذه التي صرَّح فيها بالسماعِ: «وزهيرُ بنُ محمدٍ لا يُحتجُّ به إذا خالفه غيره، وقد صَحَّفَ فَجَعَلَ كنيته اسمه، وكذلك فَعَلَ كلُّ من قالَ فيه: «عبد الله» لأنه أبو عبد الله» (التمهيد ٤/ ٣).

وأَوْلى مِن ذلك الاستدلالُ بمتابعةِ حفص بن ميسرة ومحمد بن جعفر

لمالكٍ على قولِهِ؛ لأن المحفوظَ عن أبي غسان خلافُ ما رواه مالك، كما سبقَ ذِكْرُهُ، ولكن في ثبوتِ روايةِ حفص وابن جعفر نظرٌ كما سبقَ.

* **وأما الأمرُ الثاني ففيه نظر؛** إذ إن الحديثين اللذين ذكرهما الحافظُ إنما يُستدلُّ بهما على أن الوهم في اسم راوي الحديث ليس من مالك، بل من غيرِهِ، وهكذا استدلَّ بهما المزيُّ.

أما الاستدلالُ بهما على وجودِ رجلٍ يُسمَّى عبد الله الصنابحي، فغير مُسَلَّم؛ لأن حديثَ «طلوع الشمس بين قرني شيطان» قدِ اختُلفَ فيه على زيدِ ابنِ أسلمَ أيضًا، وسيأتي توهيم الذهبيِّ لقولِ سويدٍ فيه: «سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ».

وأما حديثُ الوترِ، فقد رواه آدم بن أبي إياس عن أبي غسان به، وقال فيه: «عن أبي عبد الله الصنابحي»، قال الحافظُ: «وهو الصوابُ» (النكت الظراف / مع التحفة ٤/ ٢٥٥).

بل أعلَّه أبو حاتم برواية هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز، عن عبادة به، قال أبو حاتم: «الصحيحُ هذا، ومحمد بن مطرف لم يضبطْ هذا الحديث، وكان محمد بن مطرف ثقةً» (العلل ٢٣٩).

وقد سبقَ ابنُ القطانِ الفاسي الحافظَ ابنَ حَجرٍ إلى رَدِّ هذا الظاهر من كلامِ البخاريِّ، والاستدلال بهذه الطرق التي ذكرها الحافظُ على تصويبِ ما جاءَ في إسنادِ مالكٍ، ومما قاله في ذلك: «والمتحصل من هذا أنهما رجلان، أحدهما أبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي، ليستْ له صحبةٌ، يروي عن أبي بكر وعبادة، والآخر عبد الله الصنابحي يروي أيضًا عن أبي بكر وعن عبادة، والظاهرُ منه أن له صحبة، ولا أبتُّ ذلك، ولا - أيضًا

- أجعله أبا عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة؛ فإن توهيم أربعة من الثقات في ذلك لا يصحُّ، فاعلمه، والله الموفق» (بيان الوهم والإيهام ٢/ ٦١٦).

وتَعَقَّبَهُ في كلامِهِ هذا الحافظ الذهبي، فقال: «من أبعد الأشياء أن يكون رجلان صنابحيان كل منهما يروي عن أبي بكر وعبادة، أحدهما: أبو عبد الله، ما له صحبة؛ والآخر: عبد الله، له صحبة، مع جعلهما واحدًا عندَ البخاريِّ، والترمذيِّ، وأبي حاتم، وابنه، وابن عبد البر، وغيرهم. بل القوي: أنه واحد مشهور النسبة مختلف في اسمه، كاد أن يكون صاحبيًّا لقدومه المدينة بعد وفاة المصطفى بليالٍ، وما رأيناه قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ إلا في حديثٍ واحدٍ، تفرَّدَ بلفظ (سمعتُ): سويد بن سعيد عن حفص؛ وسويد فيه مقال، وما هو بالحجة [أضرَّ] بأخرة، وشاخَ وربما يلقن» (الرد على ابن القطان للذهبي ٣١).

قلنا: وممن ذهبَ إلى القولِ بإرسالِ أحاديث عبد الله الصنابحي هذا - أبو حاتم رَحِمَهُ اللهُ كما في المراسيلِ لابنه، قال في ترجمة عبد الله الصنابحي: «قال أبي: الصنابحي هم ثلاثة، فالذي يروي عنه عطاء بن يسار هو عبد الله الصنابحي ولم تصح صحبته» (المراسيل ٣٨١) وفي (٤٣٩) قال: «سمعتُ أبي يقولُ: الصنابحيُّ هم ثلاثة، الذي يروي عنه عطاءُ بنُ يَسارٍ فهو عبد الله الصنابحي لم تصحَّ صحبته. والذي روى عنه أبو الخير فهو عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي، يروي عن أبي بكر الصديق وعن بلالٍ ويقولُ: قَدِمْتُ المدينةَ وقد قُبِضَ النبيُّ ﷺ قبلي بخمس ليالٍ ليستْ له صحبة، والصنابح بن الأعسر له صحبة، روى عنه قيس بن أبي حازم ومن قال في هذا: (الصنابحي) فقد وهم»،

وكذلك أبو زرعةَ الرازيُّ، قال ابنُ أبي حاتم في ترجمة عبد الرحمن بن

عسيلة منَ المراسيلِ:

«سمعتُ أبا زرعةَ يقولُ: الصنابحي الذي له صحبة هو الصنابح بن الأعسر الأحمسي، والذي ليستْ له صحبة هو الصنابحيُّ واسمه عبد الرحمن بن عسيلة؛ قَدِم على النبيِّ ﷺ فلم يلْحقه، تُوفي النبيُّ ﷺ وهو بالجحفة» (المراسيل ٤٣٨)،

وهو أصحُّ القولين عنِ ابنِ مَعينٍ، فقال ابنُ عبدِ البرِّ: «وأصحُّ من هذا عنِ ابنِ مَعينٍ أنه سُئِلَ عن أحاديث الصنابحي عن النبيِّ ﷺ فقال: مرسلةٌ ليستْ له صحبة».

ومما يزيدُ ذلك وُضوحًا عنِ ابنِ مَعينٍ ما نقله عنه عباسٌ الدوريُّ قال: «سمعتُ يحيى يقولُ: وعطاء بن يسار يَروي عن عبد الله الصنابحي، قال يحيى بن معين: ويقولون: أبو عبد الله الصنابحي» (تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٦) وفي (٥٣٧) قال: «سألتُ يحيى قلتُ: الصنابحي رآه زيد بن أسلم فإنه يروى عنه. قال: لا، بينهما عطاء بن يسار، ثقة».

قلنا: فلو كانتْ ثبتتْ عنده صحبتُه ما قال: ثقة.

وقال أبو عمرو الدانيُّ في بيانِ المرسلِ والمتصلِ منَ الأحاديثِ:

«فأما من لا يُعرفُ أنه أدرك من يحدث عنه فذلك لا يتحمل اتصال حديثه بل يطلقُ عليه الإرسال.

ومثال ذلك ما: . . . إلى أن قال: وكذلك قوله «**إِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ المُؤْمِنُ...**» وشبه ذلك إذا وَرَدَ عمن لا تُعرف له صحبة، فلا يصحُّ دروكه من يَروي عنه» (علوم الحديث لأبي عمرو الداني صـ ٨٠).

وكأنه أخذَ مقولتَهُ هذه من القابسيِّ في مقدمته لتلخيص موطأ مالك حيثُ قال: «أما من لا يعرف أنه أدركَ من يحدث عنه فذاك لا يحتمل اتصاله، كقولِ عبد الله الصنابحي: إن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**إِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ المُؤْمِنُ...**»، وقوله: إن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ الشَمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ**». فلم يعرف حذاق المحدثين لعبد الله هذا صحبة، فوقف بعضُهم، وأطلقَ آخرون النكير، وصرفوه إلى من أيقنوا أنه ليس له صحبة، فإذا استيقنوا الصحبة عدوا الحديث موصولًا إذا جاءَ في الألفاظِ التي تقدَّمَ وصفها (موطأ مالك رواية عبد الرحمن بن قاسم مع تلخيص القابسي ١/ ٣٩).

وممن ذهبَ أيضًا إلى الإرسالِ ابنُ العربي رَحِمَهُ اللَّهُ **فقال:** «وقد رواه مالكٌ عن الصنابحيِّ مرسلًا» (عارضة الأحوذي (١/ ١٣)، **وعبدُ الحقِّ الإشبيليُّ فقال:** «وعبد الله الصنابحي لم يَلْقَ رسولَ اللهِ ﷺ» (الأحكام الوسطى ١/ ١٧١)، **ووافقه الزيلعيُّ** في (نصب الراية ١/ ٢١).

وقال مغلطاي: «هذا حديثٌ مختلفٌ في إرسالِهِ واتصالِهِ» (شرح ابن ماجه ١/ ٩٦).

ولكن متنُ الحديثِ صحيحٌ؛ تقدمتْ له شواهد من حديث عثمان وأبي هريرة وعمرو بن عبسة وغيرهم.

وإلى ذلك أشارَ ابنُ عبدِ البرِّ، فقال - بعد أن رجَّحَ إرساله -: «ويستندُ هذا الحديث أيضًا من طرق حسان من حديث عمرو بن عبسة وغيره». اهـ. (التمهيد ٤/ ٣١).

وقال العراقيُّ: «إسنادُهُ صحيحٌ، ولكن اختلف في (صحبته)، وعند مسلمٍ من حديث أبي هريرة وعمرو بن عبسة نحوه مختصرًا» (المغني عن حمل

الأسفار ١/ ٨٤/ ٣٢٠).

وقال الألبانيُّ: «صحيحٌ لغيرِهِ» (صحيح الترغيب والترهيب ١٨٥).

قلنا: وليس في حديثِ مَن تَقَدَّمَ قولُهُ في مسحِ الرأسِ: «**حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ**» وإنما في حديثِ عمرِو بنِ عَبَسَةَ عند مسلمٍ: «**خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ مَعَ المَاءِ**».

❁ ❁ ❁

[١٣٨٨ط] حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ:

عَنْ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ - أَوْ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ: - قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: «**جَوْفُ اللَّيْلِ الآخِرِ**» ثُمَّ قَالَ: «**الصَّلَاةُ مَقْبُولَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الصُّبْحَ، ثُمَّ لَا صَلَاةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَتَكُونَ قِيدَ رُمْحٍ أَوْ رُمْحَيْنِ، ثُمَّ الصَّلَاةُ مَقْبُولَةٌ حَتَّى يَقُومَ الظِّلُّ قِيَامَ الرُّمْحِ، ثُمَّ لَا صَلَاةَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، ثُمَّ الصَّلَاةُ مَقْبُولَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ العَصْرَ، ثُمَّ لَا صَلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ فَغَسَلَ يَدَيْهِ خَرَّتْ خَطَايَاهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَّتْ خَطَايَاهُ مِنْ وَجْهِهِ، وَإِذَا غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ خَرَّتْ خَطَايَاهُ مِنْ ذِرَاعَيْهِ، وَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَّتْ خَطَايَاهُ مِنْ رِجْلَيْهِ - قَالَ شُعْبَةُ: وَلَمْ يَذْكُرْ مَسْحَ الرَّأْسِ - وَأَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ رَجُلًا مُسْلِمًا كَانَ فِكَاكَهُ مِنَ النَّارِ يُجْزَى بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتَا فِكَاكَهُ مِنَ النَّارِ يُجْزَى بِكُلِّ عُضْوَيْنِ مِنْ أَعْضَائِهِمَا عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتِ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فِكَاكَهَا مِنَ النَّارِ يُجْزَى بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهَا**».

۞ **الحكم: صحيحٌ دون فقرة: «وَأَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتَا فِكَاكَهُ...»، وإسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ، وقد صَحَّحَهُ** ابنُ كثيرٍ، وابنُ حَجَرٍ، والألبانيُّ بشواهدِهِ.

التخريج:

[د ٣٩٦٧ "مختصرًا بذكر العتق" / كن ٥٠٧٢ - ٥٠٧٥ / جه ٢٥٣٠ "مختصرًا بذكر العتق" / حم ١٨٠٥٩ "واللفظ له"، ١٨٠٦١، ١٨٠٦٤، ١٨٨٩٧، ١٨٨٩٦ / ش ١٢٧٧٤ / مش ٦١٤ / طي ١٢٩٤ "مقتصرًا على

العتق" / مشكل ٧٢٥، ٧٢٦ / صبغ ٢٠١٢ / طب (٢٠/ ٢١٨ - ٣٢٠/ ٧٥٥ - ٧٥٧) / هق ٢١٣٤٨ / عب ٣٩٩٥ "مختصرًا" / مث ١٤٠٨، ١٤٠٩ / منذ ٢٢١٩ / مشكل ٧٢٦، ٧٢٨ - ٧٣١ / طبر (٨/ ٢١٧) / مع (خيرة ٥٢٥/ ١ - ٣) / مسدد (خيرة ٤٩٦٤) / معر ٧٢٣ / حث ٧٦، ٢١٩ / صبغ ٢٨٥٢ / صحا ٥٨٢٧، ٥٨٢٩ / تمهيد (٤/ ٥٦) / بشن ٦٥٦ / علقط (٣٣٩٨) / قا ٢/ ٣٧٨، ٣٧٩ / غيل ٣٧٧ / بشن ٦٥٦ / تخث (السفر الثاني ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢١ / غيب ٢٢٢٠ / لي (رواية ابن مهدي ٣٤١) / ثوري ١٢٧ / شجر ٩٥٣ / عذر ١٢٨٠ / حق (تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ٣/ ٣٨٠) / وسيط (٤/ ٤٩٢)﴾.

السند:

أخرجه أحمدُ في (المسند ١٨٠٥٩)، ومن طريقه ابنُ بشران في (أماليه) قال: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن مُرة بن كعب - أو: كعب بن مُرة - السلمي - قال شعبةُ: قد حدَّثني به منصور، وذكر ثلاثة بينه وبين مرة بن كعب، ثم قال بعد: عن منصور عن سالم عن مرة أو عن كعب - به.

وأخرجه النسائيُّ في (الكبرى ٥٠٧٤): من طريقِ سفيان بن عيينة.

وأخرجه أيضًا في (الكبرى ٥٠٧٣) من طريقِ مفضل بن مهلهل.

وأخرجه ابنُ قانع في (معجم الصحابة) من طريقِ ورقاء.

وأخرجه ابنُ أبي عاصمٍ في (الآحاد والمثاني) من طريقِ شيبان، كلُّهم عن منصور عن سالم عن كعب بن مرة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ، إلا أنه منقطعٌ؛ سالم بن أبي الجعد لم يسمعْ من كعب بن مرة، فقد سُئِلَ ابن معين عن سالم بن أبي الجعد عن كعب بن مرة البهري فقال: «هو مرسلٌ؛ قد أدخلَ شعبةُ بينهما شُرَحْبيل بن السِّمْط» (جامع التحصيل ٢١٨).

ولم يتنبه لهذه العلةِ الحافظ ابن كثير، فصَحَّحَ إسنادَهُ كما في (تفسيره ٣/ ٦٠)، **وكذا ابنُ حَجرٍ** في (الإصابة ٦/ ٥٧٠).

ويؤيدُ القول بانقطاعه ما أخرجه [(النسائي في الكبرى٥٠٧٢)، (والحارث في مسنده ٧٦، ٢١٩)] من طريقِ زائدة بن قدامة عن سالم بن أبي الجعد قال: حُدِّثْتُ عن كعب بن مرة به.

وما أخرجه عبد الرزاق في (مصنفه) - وعنه أحمدُ في (مسنده ١٨٨٩٧) - عن سفيانَ الثوريِّ عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن رجلٍ عن كعبِ بنِ مُرَّةَ به.

قال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ من طريقين... ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ، إلا أنَّ الإسنادَ الثاني فيه رجلٌ لم يُسَمَّ» (مجمع الزوائد ٢/ ٤٧٤).

قلنا: وهذا الوجهُ الذي أُبهم فيه شيخ سالم **هو الذي رجَّحَهُ الدارقطنيُّ فقال:** «وقولُ الثوريِّ ومن تابعه أصحُّ؛ لأن سالمًا لم يسمعْ من كعبِ بنِ مُرَّةَ، ولأن الأعمشَ روى عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة - حديث الاستسقاء» (العلل للدارقطني ٣٣٩٨).

قلنا: وعلى هذا فالواسطةُ بين سالم وكعب هو شرحبيل بن السمط كما قال

ابن معين.

وقد أخرجه أبو داود في (سننه ٣٩٦٧)، وابنُ أبي عاصمٍ (في الأحاد والمثاني ١٤٠٨) من طريقِ شعبةَ، والنسائي في (الكبرى ٥٠٧٥)، وابن ماجه في (سننه ٢٥٣٠) من طريقِ الأعمشِ، كلاهما عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن شرحبيل بن السمط قال: قُلْنَا لكعبِ بنِ مُرَّةَ: حَدِّثنا عن رسولِ اللهِ ﷺ واحذرْ.

قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: ... فذكره مختصرًا بذكرِ العتقِ.

وشرحبيل بن السمط ثقة، اختُلِفَ في صحبتِهِ، فلو كانتْ روايةُ سالمٍ عنه متصلةٌ لصحَّ الحديث؛ لكون الواسطة بين سالم وكعب ثقة، ولكن لم يسمعه سالم أيضًا من شرحبيل، وبهذا أعلَّه أبو داود، فقال: «لم يسمعْ سالم بن أبي الجعد من شرحبيل بن السمط؛ مات شرحبيل بصِفين» (د ٣٩٦٧).

ولم يتنبه لذلك الحافظ فقال: «إسنادُهُ صحيحٌ» (فتح الباري ٥/ ١٤٧).

وتَعَقَّبَهُ في ذلك الألبانيُّ في (الصحيحة ٦/ ٢١٧)، وأيدَّ القول بانقطاعِهِ بأدلة ذكرها، فانظرها إن شئت.

ومما يدلُّ على انقطاعه أيضًا ما رواه أحمد (١٨٠٥٩) من طريقِ شعبةَ قال: قد حدَّثني به منصور، وذكر ثلاثة بينه وبين مرة بن كعب ثم قال بعد: عن منصور عن سالم عن مرة أو عن كعب.

ولكن لم نقفْ على هذه الرواية بذكر الثلاثة بين سالم وبين مرة بن كعب أو كعب بن مرة.

وعن سالم فيه وجوه أخرى:

فرواه الترمذيُّ (١٦٣٠) من طريقِ عمران بن عيينة عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة وغيره مرفوعًا، في العتق فقط.

قال الترمذيُّ: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجهِ . . . وفي الحديثِ ما يدلُّ على أن عتقَ الذكورِ للرجالِ أفضل من عتقِ الإناثِ».

قال الألبانيُّ: «لكن مدار جل طرقه على سالم بن أبي الجعد، وقد اختلفَ عليه في إسنادِهِ على وجوهٍ: الأول: هذا، جعله من مسند أبي أمامة، وقد تفرَّدَ به عمران بن عيينة، وفيه كلامٌ من قبل حفظه، وقد أشارَ لذلك الحافظُ بقولِهِ: «صدوقٌ له أوهامٌ»، فتصحيحُ حديثه غير مقبول، وحَسْبه التحسين إذا لم يخالف» (الصحيحة ٦/ ٢١٦).

قلنا: وقد خُولِفَ؛ فرواه علي بن عاصم عن حصين عن سالم عن عمرو بن عبسة، خرَّجه البيهقيُّ في (الشعب ٤٠٣١).

وسالم لم يسمعْ مِن ابنِ عَبَسَةَ، والمحفوظُ أنه رواه عنه بواسطةِ معدان كما في الوجهِ التالي:

فقد رواه أحمد (١٧٠٢٢، ١٩٤٢٨)، وأبو داود (٣٩٦٥) من طريقِ قتادةَ، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي نجيح السلمي (وهو عمرو بن عبسة) قال: حاصرنا مع رسول الله ﷺ حصن الطائف أو قصر الطائف، فقال: «**مَنْ بَلَغَ بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ، فَلَهُ دَرَجَةٌ فِي الجَنَّةِ...**» الحديث، وفيه: «**وَأَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ رَجُلًا مُسْلِمًا، جَعَلَ اللَّهُ ﷻ وِقَاءَ كُلِّ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ عَظْمًا مِنْ عِظَامِ مُحَرِّرِهِ مِنَ النَّارِ. وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتِ امْرَأَةً مُسْلِمَةً، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ جَاعِلٌ وِقَاءَ كُلِّ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهَا عَظْمًا مِنْ عِظَامِ مُحَرِّرِهَا مِنَ**

النَّارِ».

ورواه الترمذيُّ (١٧٣٤) مقتصرًا على الرمي بالسهم، ثم قال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وقال الألبانيُّ: «وهذا إسنادٌ متصلٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ، وهذا الوجه هو الأصحُّ من كل الوجوهِ المتقدمةِ» (الصحيحة ٦/ ٢١٨).

قلنا: وليس في هذا الوجه جملة: «**وَأَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ**».

وقد جاءتْ هذه الجملة في حديث ابن عبسة من طريقِ أبي قلابةَ، وعَدَّهُ الألباني من شواهد الفقرة المذكورة، وهو طريقٌ ضعيفٌ معلٌّ بالإرسالِ كما سبقَ بيانُهُ.

وقد رواه مسلمٌ وأحمدُ من طريقٍ آخرَ عن عمرِو بنِ عَبَسَةَ مطولًا دون ذكر العتق، وفيه: «**صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفِعَ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ، ثُمَّ صَلِّ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظِّلُّ بِالرُّمْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ حِينَئِذٍ تُسْجَرُ جَهَنَّمُ، فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَيْءُ فَصَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ**».

قال: فقلتُ: يا نَبِيَّ اللهِ فالوضوءُ حدِّثني عنه. قَالَ: «**مَا مِنْكُمْ رَجُلٌ يُقَرِّبُ وَضُوءَهُ...**» الحديث، وقد سبقَ تخريجُهُ.

ورواه ابنُ خزيمةَ (٢٧٧) من طريقِ أبي سلام، عن أبي أمامة، عن عمرو بن عبسة مطولًا، وفيه:

قلتُ: يا رسولَ اللهِ، عَلِّمْنِي مِمَّا عَلَّمَكَ اللهُ وَأَجْهَلُ.

قال: «**سَلْ عَمَّا شِئْتَ**».

قلتُ: أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ؟

قال: «**جَوْفُ اللَّيْلِ الآخِرِ، فَصَلِّ مَا شِئْتَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَكْتُوبَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الصُّبْحَ**» الحديث، وهو عند أبي داود (١٢٧٧) من هذا الطريقِ إلا أنه اختصره.

ورواه النسائيُّ (٥٨٢) من طريق معاوية بن صالح قال: أخبرني أبو يحيى سليم بن عامر، وضمرة بن حبيب، وأبو طلحة نعيم بن زياد قالوا: سمعنا أبا أمامةَ الباهليَّ يقولُ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَبَسَةَ يقولُ: قَلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ مِنْ سَاعَةٍ أَقْرَبُ مِنَ الأُخْرَى - أو: هَلْ مِنْ سَاعَةٍ يُبْتَغَى ذِكْرُهَا -؟ قال: «**نَعَمْ، إِنَّ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الرَّبُّ ﷻ مِنَ العَبْدِ جَوْفَ اللَّيْلِ الآخِرِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يَذْكُرُ اللَّهَ ﷻ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ فَكُنْ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَحْضُورَةٌ مَشْهُودَةٌ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ**» الحديث.

وهو عندَ الترمذيِّ (٣٨٨٠) من طريقِ معاويةَ بنِ صَالحٍ، عن ضمرةَ بنِ حبيبٍ، قال: سمعتُ أبا أمامةَ يقولُ: حدَّثني عمرُو بنُ عَبَسَةَ أنه سمعَ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ مِنَ العَبْدِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ الآخِرِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يَذْكُرُ اللَّهَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ فَكُنْ**».

قال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجهِ».

والحديثُ عن عمرِو بنِ عَبَسَةَ أَوْلى من أن يكون عن كعب بن مرة أو مرة بن كعب؛ قال ابنُ عبدِ البرِّ في ترجمة كعب بن مرة: «وله أحاديث مخرجها عن أهل الكوفة، يروونها عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة السلمي البهزي. وأهل الشام يروون تلك الأحاديث بأعيانها عن

شرحبيل بن السمط، عن عمرو بن عبسة، والله أعلم» (الاستيعاب ٣/ ١٣٢٦).

قلنا: قد توبع شرحبيل عن عمرٍو كما سبقَ، ولم يتابعْ عن كعبٍ.

[١٣٨٩ط] حَدِيثُ أَبِي لُبَابَةَ بْنِ عَبْدِ المُنْذِرِ:

عَنْ أَبِي لُبَابَةَ بنِ عَبْدِ المُنْذِرِ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الطُّهُورِ فَقَالَ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُمَضْمِضُ فَاهُ إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ كُلَّ خَطِيئَةٍ أَصَابَهَا بِلِسَانِهِ ذَلَكَ اليَوْمَ، وَلَا يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ذَلِكَ اليَوْمَ، وَلَا يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ إِلَّا كَانَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[طس ٨٣١٤].

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط) عن موسى بن زكريا، نا خالد بن يوسف السمتي، نا أبي قال: سمعت موسى بن عقبة عن عبيد بن سلمان عن أبيه عن أبي لبابة بن عبد المنذر به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأُولى: يوسفُ بنُ خَالدٍ السمتيُّ؛ قال عنه الحافظُ: «تركوه، وكذَّبه ابنُ مَعينٍ» (التقريب ٧٨٦٢).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الأوسط) وفيه: يوسفُ بنُ خالدٍ السمتيُّ، وقد أجمعوا على ضَعْفِهِ» اهـ. (مجمع الزوائد ١١٤٤).

والثانيةُ: ابنُه خالد بن يوسف، فيه لين، كما قال الذهبيُّ في (ديوان الضعفاء ١٢٥٨)، وقال في (الميزان ١/ ٦٤٨): «ضعيف». وذكره ابن حبان

في (الثقات)، وقال: يُعتبرُ حديثه من غير روايته عن أبيه». انظر (لسان الميزان ٣/ ٣٥٠).

❁ ❁ ❁

[١٣٩٠ط] حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ نَهْرٍ يُغْتَسَلُ مِنْهُ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَمَا عَسَى أَنْ يُبْقِينَ عَلَيْهِ مِنْ دَرَنِهِ؟ يَقُومُ إِلَى الوَضُوءِ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ فَيَتَنَاثَرُ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَسَّ بِهَا يَدَيْهِ، وَيُمَضْمِضُ فَيَتَنَاثَرُ كُلُّ خَطِيئَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا لِسَانُهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ فَيَتَنَاثَرُ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَتْ بِهَا عَيْنَاهُ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ فَيَتَنَاثَرُ كُلُّ خَطِيئَةٍ سَمِعَتْ بِهَا أُذُنَاهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ فَيَتَنَاثَرُ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْ بِهَا قَدَمَاهُ».

۞ **الحكم:** تناثُرُ الذنوب والخطايا من أعضاء الوضوء مع الماءِ ثابتٌ بالأحاديثِ السابقةِ، وهذا الحديثُ بهذا السياقِ إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ وضَعَّفَهُ الهيثميُّ.

التخريج:

﴿عل ٣٩٠٧ "واللفظ له" / مسد (خيرة ٥٢٩/ ٢)، (مط ٨٠)﴾.

التحقيق

لهذا الحديث طريقان:

الأُول: رواه أبو يعلى في (مسنده) قال: حدثنا محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، حدثنا مبارك - مولى عبد العزيز بن صهيب - عن عبد العزيز بن صهيب عن أنسٍ به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه مبارك مولى عبد العزيز بن صهيب، وهو مبارك بن سحيم؛ قال عنه الحافظُ: «متروكٌ» (التقريب ٦٤٦١).

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «أجمعوا على أنه ضعيفٌ متروكٌ» انظر (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧).

وقال الهيثميُّ: «رواه أبو يعلى، وفيه مبارك بن سحيم، وقد أجمعوا على ضَعْفِهِ» اهـ. (مجمع الزوائد ١١٣٨).

الثاني: رواه مسددٌ في (مسنده) قال: حدثنا عطاف بن خالد عن إسماعيل ابن رافع عن أنسٍ به مطولًا جدًّا.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأُولى: إسماعيلُ بنُ رافعٍ، وهو المدنيُّ؛ قال عنه الحافظُ: «ضعيفُ الحفظِ» (التقريب ٤٤٢).

الثانيةُ: انقطاعه؛ فإن إسماعيلَ بنَ رافعٍ من أتباعِ التابعين، وغالبُ رواياتِهِ عنِ التابعين، ولا يُعرفُ له سماعٌ ولا روايةٌ عن أحدٍ منَ الصحابةِ، ويبعدُ إدراكه لأنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ إذ ماتَ أنسٌ سنة (٩٢، أو ٩٣ هـ)، ووفاة إسماعيل سنة (١٥٠ هـ) تقريبًا، والله أعلم.

وقولُهُ أولُ الحديثِ: «**مَثلُ أُمَّتِي مَثلُ نَهرٍ يُغتَسَلُ منهُ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فما عَسَى أَنْ يُبْقِينَ عليهِ مِن دَرَنِه؟**» إنما يُعرفُ هذا التشبيه في شأنِ الصلاةِ، أخرجه البخاري (٥٢٨)، ومسلم (٦٦٧) من حديث أبي هريرة، ومسلم (٦٦٨) من حديثِ جابرٍ، وسيأتي تخريجُهُما كاملًا - إن شاء الله تعالى - في باب «فضل الصلوات الخمس».

فأما تناثرُ الذنوبِ والخطايا من أعضاءِ الوضوءِ مع الماءِ، فثابتٌ بالأحاديثِ السابقةِ، وسيأتي حديثُ أنسٍ مع مزيدِ تخريجٍ - إن شاء الله - في باب «فضل الصلوات الخمس».

١- رِوَايَةُ: «يَبِسَ وَرَقُهَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَجَرَةٍ قَدْ يَبِسَ وَرَقُهَا، فَأَخَذَهَا فَجَمَعَهَا بِيَدِهِ فَهَزَّهَا حَتَّى تَنَاثَرَ وَرَقُهَا فَقَالَ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ إِلَّا تَنَاثَرَ عَنْهُ خَطَايَاهُ كَمَا يَتَنَاثَرُ وَرَقُ هَذِهِ الشَّجَرَةِ**».

الحكم: مَتْنُهُ حسنٌ بشواهدِهِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[بشن ٢٦٠].

السند:

رواه ابن بشران في (أماليه) قال: أخبرنا أبو محمد دعلج بن أحمد بن دعلج، ثنا ابنُ شيرويه، ثنا إسحاق، ثنا خالد بن يزيد الصنعاني عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا به.

وإسحاقُ هو ابن راهويه، وخالد شيخ ابن لهيعة هو الجمحيُّ المصريُّ.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: ابنُ لهيعةَ، فهو «ضعيفٌ، سيئُ الحفظِ» خاصة في غير رواية العبادلة عنه كما هو معروف، وهذه الرواية ليست من رواية العبادلة عنه. انظر (تهذيب الكمال ١٥/ ٤٨٧).

الثانيةُ: الانقطاعُ؛ فالظاهرُ أن سعيد بن أبي هلال لم يسمعْ من أنس بن مالك رضي الله عنه؛ فقد ذَكَرَ المزيُّ أن أنسًا رضي الله عنه من شيوخِهِ ثم قال: «ويقال: مرسل» (تهذيب الكمال ١١/ ٩٤).

ولعلَّه يشيرُ إلى قولِ ابنِ يونسَ: «قد لقي أنس بن مالك وروى عنه، وما في روايتِهِ عنه: (سمعتُ أنسًا)، وما أراه سمعه» (الإكمال ٥/ ٣٦٥).

ومما يقوي الانقطاع قول أبي حاتم فيه: «لم يدرك أبا سلمة بن عبد الرحمن»، (المراسيل ٢٦٧).

وأبو سلمة بن عبد الرحمن تُوفي سنة (٩٤ أو ١٠٤ هـ) بالمدينة.

فكيف يدرك أنسًا الذي تُوفي سنة (٩٢ وقيل ٩٣ هـ)؟!

وخالد بن يزيد الصنعاني ذكره ابن حبان في (الثقات ٨/ ٢٢٥)، وقال: «روى عن ابن لهيعة أشياء مستقيمة من حديث ابن لهيعة».

والحديثُ تَشْهَدُ لمعناه الأحاديثُ السابقةُ في الباب، وله شاهد بنحوه من حديث سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إلا أنه قَيَّدَ مغفرةَ الذنوبِ بإحسان الصلوات الخمس بعد الوضوء، وسيأتي بتخريجه - إن شاء الله - في باب «فضل الوضوء مع الصلوات المكتوبة».

❁ ❁ ❁

[١٣٩١ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا تَوَضَّأَ الْمُؤْمِنُ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ حَطَّ اللهُ عَنْهُ مَا تَكَلَّمَ بِفِيهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ حَطَّ اللهُ عَنْهُ مَا أَبْصَرَتْهُ عَيْنَاهُ، فَإِذَا غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَطَّ اللهُ عَنْهُ مَا بَطَشَتْ بِهِ يَدَاهُ، فَانْحَدَرَتْ ذُنُوبُهُ مِنْ أَنَامِلِهِ، فَإِذَا مَسَحَ أُذُنَيْهِ، حَطَّ اللهُ عَنْهُ مَا سَمِعَتْ أُذُنَاهُ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَطَّ اللهُ عَنْهُ مَا مَشَتْ بِهِ رِجْلَاهُ، فَانْحَدَرَتْ ذُنُوبُهُ مِنْ أَظْفَارِ رِجْلَيْهِ**».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

ﺿحة (طهارة ق ١ / ب)ﺿ.

السند:

أخرجه عبد الملك بن حبيب في (الواضحة) قال: حدَّثني هارون الطلحي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم؛ وقد **ضَعَّفه جدًّا**: عليُّ بنُ المدينيِّ، والبخاريُّ، وأبو حاتمٍ، وابنُ سعدٍ، والطحاويُّ، وغيرُهُم. وضَعَّفَهُ: أحمدُ، وابنُ مَعينٍ، وأبو داودَ، والنسائيُّ، وابنُ خزيمةَ، وأبو زرعةَ، والجوزجانيُّ، وغيرهم.

وقال ابنُ حبان: «كان يقلبُ الأخبارَ وهو لا يعلمُ حتَّى كثُرَ ذلك في روايتِهِ

من رفعِ المراسيلِ وإسنادِ الموقوفِ؛ فاستحقَ التركَ»، وقال الساجي: «هو منكرُ الحديثِ»، وقال الحاكم، وأبو نعيم: «روى عن أبيه أحاديثَ موضوعةً»، وقال ابنُ الجوزيِّ: «أجمعوا على ضَعْفِهِ». انظر (تهذيب التهذيب ٦/ ١٧٧، ١٧٨).

٢١٩- بَابُ الذِّكْرِ أَثْنَاءَ الوُضُوءِ

[١٣٩٢ط] حَدِيثُ أَبِي مُوسَى:

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِوَضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ. قَالَ: (فَسَمِعْتُهُ يَدْعُو يَقُولُ): «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي وَوَسِّعْ لِي فِي دَارِي وَبَارِكْ لِي فِي رِزْقِي**» [قَالَ: فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! لَقَدْ سَمِعْتُكَ تَدْعُو بِكَذَا وَكَذَا. قَالَ: «**وَهَلْ تَرَكْنَ مِنْ شَيْءٍ؟**»].

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفه** ابنُ حَجرٍ - **وأقرَّهُ** السيوطيُّ - والألبانيُّ، **والدعاء المذكور له شواهد يحسن بها غيرَ مُقَيَّدٍ بوضوء أو صلاة.**

الفوائد:

١ - هذا الحديثُ قد جعله النسائيُّ وابنُ السني وغيرُهُما من أذكارِ الوضوءِ؛ فبَوَّبَ عليه الإمامُ النسائيُّ بقولِهِ: «ما يقولُ إذا توضَّأ»، أي: إذا فرَغَ من وضوئه. بينما بوَّب عليه ابنُ السُّنيِّ بقوله: «باب ما يقول بين ظهراني وضوئه» فجعله محله أثناء الوضوء، قال النوويُّ: «ترجمَ ابنُ السنيِّ لهذا الحديثِ: «باب ما يقول بين ظهراني وضوئه». وأما النسائيُّ، فأدخله في بابِ ما يقولُ بعد فراغه من وضوئِهِ، وكلاهما محتمل. والله أعلم» (الأذكار صـ ٧٧).

قلنا: ولكن جاء في بعض روايات هذا الحديث أنه «تَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ

قَالَ...»، فهذا يجعله من أذكارِ بعدِ الصلاةِ.

قال الحافظُ ابن حجر: «وروينا... من روايةِ مسدد وعارم والمقدمي كلّهم عن معتمرٍ، ووقع في روايتهم «فَتَوَضَّأ ثُمَّ صَلَّى، ثُمَّ قَالَ...» وهذا يدفع ترجمة ابن السني حيثُ قال: (باب ما يقول بين ظهراني وضوئه) لتصريحه بأنه قاله بعد الصلاة، ويدفع احتمال كونه بين الوضوء والصلاة» (نتائج الأفكار ١/ ٢٦٣).

وقال الألبانيُّ: «الحديثُ ليسَ من أذكارِ الوضوءِ، وإنما هو من أذكارِ الصلاةِ» (تمام المنة ١/ ٩٤).

قلنا: وفيه نظرٌ أيضًا، فإن الحديثَ ضعيفٌ برواياتِهِ كلِّها، إلا أن مطلقَ الدعاءِ له شواهد يحسن بها، كما سنبينه في التحقيقِ.

٢ - قال الشوكانيُّ: «في الحديثِ دليلٌ على أنه لا بأسَ بالدعاءِ فيما يرجعُ إلى مصالحِ الدنيا والتوسعة فيها والبركة في الرزق» (تحفة الذاكرين ١/ ١٤٦).

التخريج:

﴿كن ١٠٠١٨ "والزيادة والرواية له ولغيره" / عل ٧٢٧٣ "واللفظ له" / مش (خيرة ٥٨١/ ٢، ٦٢٦٠/ ١) / سي ٨٠ / سني ٢٩﴾.

التحقيق

انظرِ الكلامَ عليه فيما يأتي.

١- زيادة: «فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى، ثُمَّ قَالَ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ جَعَلَ الدُّعَاءَ بَعَدَ الصَّلَاةِ، وَلَفْظُهُ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى، ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَوَسِّعْ لِي فِي دَارِي، وَبَارِكْ لِي فِي رِزْقِي**». [فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا دَعَوَاتٌ دَعَوْتَ بِهِنَّ؟ قَالَ: «**وَهَلْ تَرَكْنَ مِنْ خَيْرٍ؟**»].

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

〘ش ٣٠٠٠٤ "واللفظ له" / طب (فكر ٢/ ٢٦٣) / طع ٦٥٦ "والزيادة له" / فكر (١/ ٢٦٢)〙.

التحقيق

انظرِ الكلامَ عليه فيما يأتي.

٢- رِوَايَةُ: «صَلَّى، فَكَانَ فِي دُعَائِهِ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظِ: ... فَتَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى، فَكَانَ فِي دُعَائِهِ: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي...**» الحديث.

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[مسد (خيرة ٥٨١/ ١) "واللفظ له" / متفق ٩٨٨ / مقد ٧٩].

التحقيق

انظر الكلام عليه عقب الرواية التالية.

٣- رِوَايَةُ أَحْمَدَ: «اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي، وَوَسِّعْ عَلَيَّ فِي ذَاتِي...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظِ: ... فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى، وَقَالَ: «**اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي، وَوَسِّعْ عَلَيَّ فِي ذَاتِي، وَبَارِكْ لِي فِي رِزْقِي**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[حم ١٩٥٧٤ / عم ١٩٥٧٤ / كما (١٤/ ١٣٣) بدون ذكر الصلاة / ميز (٢/ ٣٦٨)].

التحقيق

الحديثُ - برواياتِهِ السابقةِ كلها - مداره على معتمرِ بنِ سليمانَ، واختلفَ في لفظه كما مرَّ:

فأخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (مسنده) - وعنه أبو يعلى في (المسند) -.

وأخرجه النسائيُّ في (عمل اليوم والليلة ٨٠) = (السنن الكبرى ١٠٠١٨) - وعنه ابن السني في (عمل اليوم والليلة) له -: عن محمد بن عبد الأعلى.

كلاهما (ابنُ أبي شيبةَ، وابنُ عبد الأعلى): عن معتمر بن سليمان عن عباد بن عباد عن أبي مِجْلَز عن أبي موسى به مرفوعًا بلفظ الروايةِ الأُولى.

وأخرجه ابنُ أَبي شيبةَ أيضًا لكن في (مصنفه) - ومن طريقه الطبراني في (الكبير) -.

والطبرانيُّ في (الدعاء) من طريق عارم أبي النعمان، ومحمد بن أبي بكر المقدمي.

ثلاثتهم عن معتمر بن سليمان... به مرفوعًا بلفظِ الروايةِ الثانيةِ.

وأخرجه مسددٌ في (مسنده) - ومن طريقه الخطيبُ في (المتفق)، والمقدسيُّ في (الترغيب) - عن معتمر بن سليمان... به مرفوعًا بلفظِ الروايةِ الثالثةِ.

وأخرجه أحمدُ في (المسند) - ومن طريقه المزيُّ في (تهذيبه)، والذهبيُّ في (الميزان) - كلاهما: عن ابنِ أبي شيبةَ عن معتمرٍ... به مرفوعًا بلفظِ الروايةِ الرابعةِ(١).

وكذا سمعه عبد الله بن أحمد من ابنِ أبي شيبةَ، ذكره في (زوائده على المسند).

وهذا إسنادٌ ظاهِرُهُ الصحةَ، رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ، رجالُ الصحيحِ، غير عباد بن عباد بن علقمة، وهو ثقةٌ؛ قال ابنُ مَعينٍ: «ثقةٌ ثقةٌ»، وَوَثَّقَهُ أبو داودَ، وقال أحمدُ: «لم أرَ به بأسًا»، وذكره ابنُ حِبَّانَ وابنُ شَاهينَ وابنُ خُلفونَ في (الثقات)، انظر (تهذيب الكمال ٣٠٨٤)، و(إكمال تهذيب الكمال ٧/ ١٧٤)، وقَصَّرَ الحافظُ، فقالَ: «صدوقٌ» (التقريب ٣١٣٣).

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ وأبو يعلى، ورجالهما رجالُ الصحيحِ غير عباد بن عباد المازني وهو ثقةٌ، وكذلك رواه الطبرانيُّ» (المجمع ١٦٩٦٤).

وقال الصالحيُّ: «روى الإمامُ أحمدُ والطبرانيُّ برجالٍ ثقاتٍ» (سبل الهدى

(١) والقلب لا يطمئنُ لرواية المسند هذه، فهي من طريق ابن أبي شيبة وقد رواه في (مصنفه) و(مسنده) - ومن طريقه أبو يعلى والطبراني - فذكر الدعاء بلفظ الرواية الأُولى، وكذا رواه مسدد وعارم وغيرهما عن معتمر، فنخشى أن يكون القَطيعي وَهِمَ فيه، ولكن رواه ابنُ حَجرٍ في (نتائج الأفكار) من طريق أحمد على الصوابِ بلفظِ الجماعةِ، فالله أعلم.

والرشاد ٨/ ١٥٣).

وقال النوويُّ: «إسنادُهُ صحيحٌ» (الأذكار ٧٨).

ووافقه ابنُ الملقنِ في (البدر المنير ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨)، والشوكانيُّ في (تحفة الذاكرين ١/ ١٤٦). وكذا قال ابنُ القيمِ في (زاد المعاد ٢/ ٣٨٩)، والعامريُّ الحرضيُّ في «بهجة المحافل» (٢/ ٢٩٩).

وهذا منهم جريًا على ظاهرِ إسنَادِهِ، وإلا فللحديثِ علتان تمنعان من تصحيحه، وهما:

العلةُ الأُولى: الانقطاعُ؛ قال الحافظُ ابنُ حَجرٍ: «في الحُكمِ على الإسنادِ بالصحةِ نظرٌ؛ لأنَّ أبا مجلز (وهو لاحق بن حميد السدوسي) لم يَلْقَ سَمُرَةَ ابنَ جُنْدَبٍ ولا عمرانَ بنَ حُصينٍ، فيما قاله عليُّ بنُ المدينيِّ، وقد تأخَّرا بعد أبي موسى، ففي سماعه من أبي موسى نظر، وقد عُهِدَ منه الإرسالُ ممن لم يَلْقَهُ، ورجالُ الإسنادِ رجالُ الصحيحِ إلا عباد بن عباد، والله أعلم» (نتائج الأفكار ١/ ٢٦٣)، **وأقرَّه السيوطيُّ** في (تحفة الأبرار بنكت الأذكار صـ٤٤).

وبهذه العلةِ ضَعَّفه - أيضًا - الألبانيُّ في (تخريج أحاديث الحلال والحرام ١١٢)، وانظر (تمام المنة صـ ٩٥).

العلةُ الثانيةُ: أعلَّه بها الألبانيُّ، فقالَ: «وقد وجدتُ للحديثِ علةً أُخرى، وهي الوقفُ، فقد أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ١/ ٢٩٧) من طريقِ أبي بُردةَ قالَ: كَانَ أبو مُوسَى إذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، وَبَارِكْ لِي فِي رِزْقِي».

وسندُهُ صحيحٌ، وهذا يرجِّحُ أن الحديثَ أصلُهُ موقوفٌ وأنه لا يصحُّ

رفعه، وأنه من أذكارِ الصلاةِ لو صَحَّ» (تمام المنة ١/ ٩٦).

قلنا: ولكن طريق ابن أبي بردة هذا رواه ابنُ أبي شيبةَ عن وكيعٍ، عن يونسَ بنِ أبي إسحاقَ، عنه. وقد رواه ابنُ أبي شيبةَ في موضعٍ آخر من (المصنف ٢٩٨٦٥) عن وكيعٍ، عن يونسَ بنِ أبي إسحاقَ، عن أبي بكر بنِ أبي مُوسَى، عن أبي مُوسَى، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنْ صَلاتِهِ: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، وَبَارِكْ لِي فِي رِزْقِي**».

ورجالُهُ ثقاتٌ، غير أنَّ أبا بكر بنَ أبي موسى قد تُكلم في سماعِهِ من أبيه، فَنَفَاهُ أحمدُ كما في (العلل ومعرفة الرجال ١٢٨٠)، فعليه يكونُ مُنْقَطِعًا.

فإما أن يكونَ ليونسَ بنِ أبي إسحاقَ شيخان فيه، ويكون سمعه من الاثنين، أو يكون وهم في ذكر أحدهما.

والذي نَرَاهُ أنه من تخاليطِ يونس بن أبي إسحاق، فقد قال عبد الله بن أحمد: سألتُ أبي عن يونس بن أبي إسحاق فقال: «حديثُهُ مضطربٌ» (الكامل ١٠/ ٤٨٤).

وعليه فلا يصحُّ أن يكونَ علة تُعَلُّ به الرواية المرفوعة لعدم أهليتها للاحتجاج بها، وتبقى علة الانقطاع قادحة في الحديثِ كما رجَّحَ ذلك الحافظُ بنُ حَجرٍ رَحِمَهُ اللهُ.

وللدعاءِ الواردِ في الحديثِ شواهدُ تَشْهدُ له دونَ تقييد بالوضوءِ، منها:

* عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، سَمِعْتُ دُعَاءَكَ اللَّيْلَةَ، فَكَانَ الَّذِي وَصَلَ إِلَيَّ مِنْهُ أَنَّكَ تَقُولُ: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَوَسِّعْ لِي فِي رِزْقِي، وَبَارِكْ لِي فِيمَا رَزَقْتَنِي**». قال: «**فَهَلْ تَرَاهُنَّ تَرَكْنَ شيئًا؟**». أخرجه الترمذيُّ في (جامعه ٣٧٩٠) وإسنادُهُ ضعيفٌ.

* وعن سعيدٍ الجريريِّ قال: سَمعْتُ عُبَيْدَ بنَ القَعْقَاعِ يُحَدِّثُ رَجُلًا مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ قَالَ: رَمَقَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَجَعَلَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَوَسِّعْ لِي فِي دَارِي، وَبَارِكْ لِي فِيمَا رَزَقْتَنِي**»، أخرجه أحمدُ في (المسند ١٦٥٩٩) وإسنادُهُ ضعيفٌ أيضًا، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - تخريجُ وتحقيقُ هذه الأحاديث بتوسعٍ، في موسوعةِ الصَّلَاةِ، باب (الأذكار أدبار المكتوبات).

فبمجموعِ هذه الأحاديث يكون الدعاءُ الواردُ في الحديثِ ثابتًا عنِ النبيِّ ﷺ، غير مُقيدٍ بكونهِ بعد الوضوءِ، والأقربُ أنه يُقالُ بعد الصلاةِ، أو فيها كما في حديثِ عبيد بن القعقاع وبعض روايات هذا الحديث، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

[١٣٩٣ط] حَدِيثُ البَرَاءِ:

عَنِ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ حِينَ يَتَوَضَّأُ: بِاسْمِ اللَّهِ، ثُمَّ يَقُولُ لِكُلِّ عُضْوٍ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَفْرُغُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ المُتَطَهِّرِينَ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ فَإِنْ قَامَ مِنْ فَوْرِهِ ذَلِكَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ يَقْرَأُ فِيهِمَا وَيَعْلَمُ مَا يَقُولُ، انْفَتَلَ مِنْ صَلَاتِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: اسْتَأْنِفِ العَمَلَ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ** الحافظ ابنُ حَجرٍ، وضَعَّفَ ابنُ الصلاحِ وابنُ القيمِ كلَّ أحاديث الذكرِ على أعضاءِ الوضوءِ.

التخريج:

﴿مستغفع (الإمام ٢/ ٦١)، (بدر ٢/ ٢٧٨)﴾.

السند:

أخرجه المستغفريُّ في (الدعوات) عن أبي العباس جعفر بن محمد المكي، عن أبي بكر محمد بن حامد بن حفص البَيْكندي، عن أبي محمد إسحاق بن حمزة بن يوسف بن فروخ، عن عيسى بن موسى غنجار، عن أبي حمزة عبد الله بن مسلم، عن سالم بن أبي الجعد، عن البراء بِهِ.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ مسلسلٌ بالمجاهيلِ، مسلسلٌ بالعللِ:

الأُولى: جهالة أبي العباس جعفر بن محمد المكي، وهو جعفر بن

محمد بن المكي البخاري، أكثر عنه المستغفري في كتبه، وترجمَ له الذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ٨/ ٣٩٩)، ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا.

والثانيةُ: عيسى بن موسى المعروف بغنجار؛ قال عنه الحافظ: «صدوقٌ ربما أخطأَ، وربما دلَّسَ، مكثر من التحديث عنِ المتروكين» (التقريب ٥٣٣١). وقال الذهبيُّ: «صدوقٌ، لكنه رَوى عن مائةِ مجهولٍ» (الكاشف ٤٤٠١).

الثالثةُ: أبو حمزة عبد الله بن مسلم، لم نجدْهُ بهذه الكنية، ولعلَّه عبد الله بن مسلم أبو طيبة (قاضي مرو)، فقد ذكروه في تلاميذ (عيسى بن موسى غنجار) وهو بلديه، وأبو طيبة هذا قال فيه أبو حاتم: «يُكتبُ حديثُهُ، ولا يُحتجُّ به»، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، وقال: «يُخطئُ ويُخالِفُ». انظر (تهذيب الكمال ٣٥٦٨) وقال الحافظُ: «صدوقٌ يهمُ».

وأبو بكر محمدُ بنُ حامدٍ البيكنديُّ لم نعرفه.

ولذا قالَ الحافظُ: «إسنادُهُ واهٍ» (التلخيص ١/ ١٧٤).

وقال ابنُ الصلاحِ: «الدعاءُ على أعضاءِ الوضوءِ لا يصحُّ فيه حديثٌ» (شرح الوسيط ١/ ٢٩٢).

وقال ابنُ القَيم: «وأحاديثُ الذكرِ على أعضاءِ الوضوءِ كلُّها باطلةٌ ليسَ فيها شيءٌ يصحُّ» (المنار المنيف ص ١٢٠).

ومع ذلك قال المستغفريُّ: «حديثٌ حسنٌ غريبٌ»!! (البدر المنير ٢/ ٢٧٨).

وفي المتنِ نكارةٌ ظاهرةٌ؛ إذ جعلَ قول المتوضئ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» عند غسل الأعضاء،

والمحفوظُ منَ الأحاديثِ الصحيحةِ أنَّها تقالُ بعد الانتهاءِ منَ الوضوءِ، كما سيأتي عند مسلمٍ وغيرِهِ من حديثِ عمرَ بنِ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[١٣٩٤ط] حديث أنسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ يَدَيْهِ إِنَاءٌ مِنْ مَاءٍ فَقَالَ لِي: «**يَا أَنَسُ، ادْنُ مِنِّي أُعَلِّمْكَ مَقَادِيرَ الوُضُوءِ**» فَدَنَوْتُ مِنْهُ ﷺ قَالَ: فَلَمَّا غَسَلَ يَدَيْهِ قَالَ: «**بِاسْمِ اللَّهِ وَالحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ**» فَلَمَّا اسْتَنْجَى قَالَ: «**اللَّهُمَّ حَصِّنْ لِي فَرْجِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي**»، فَلَمَّا تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ قَالَ: «**اللَّهُمَّ لَقِّنِّي حُجَّتَكَ وَلَا تَحْرِمْنِي رَائِحَةَ الجَنَّةِ**»، فَلَمَّا غَسَلَ وَجْهَهُ قَالَ: «**اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيَضُّ الوُجُوهُ**»، فَلَمَّا أَنْ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ قَالَ: «**اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي**»، فَلَمَّا أَنْ مَسَحَ رَأْسَهُ قَالَ: «**اللَّهُمَّ تَغَشَّنَا بِرَحْمَتِكَ وَجَنِّبْنَا عَذَابَكَ**»، فَلَمَّا أَنْ غَسَلَ قَدَمَيْهِ قَالَ: «**اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَدَمِي يَوْمَ تَزُولُ فِيهِ الأَقْدَامُ**».

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالحَقِّ يَا أَنَسُ، مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَهَا عِنْدَ وُضُوئِهِ، لَمْ يَقْطُرْ مِنْ خَلَلِ أَصَابِعِهِ قَطْرَةٌ إِلَّا خَلَقَ اللَّهُ مِنْهَا مَلَكًا يُسَبِّحُ اللَّهَ** عز وجل **بِسَبْعِينَ لِسَانًا يَكُونُ ثَوَابُ ذَلِكَ التَّسْبِيحِ لَهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**».

۞ **الحكم: حديثٌ باطلٌ، حَكَمَ عليه** الدارقطنيُّ وابنُ حِبَّانَ - **وتبعهما** ابنُ الجَوزيِّ والذهبيُّ وابنُ حَجرٍ والسيوطيُّ - بالوضعِ والبطلانِ، وقال النوويُّ: «لَا أصلَ لَهُ».

وضَعَّفَ ابنُ الصلاحِ وابنُ القيمِ كلَّ أحاديثِ الذكرِ على أعضاءِ الوضوءِ.

التخريج:

﴿مجر (٢/ ١٥٤ - ١٥٥ "واللفظ له" / علج ٥٥٤ / فكر (١/ ٢٦١)﴾.

السند:

أخرجه ابنُ حِبَّانَ في (المجروحين) - ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ في (العلل

المتناهية)، وابنُ حَجرٍ في (نتائج الأفكار) - عن يعقوبَ بنِ إسحاقَ القاضي قال: حدثنا أحمد بن هاشم الخوارزمي عن عباد بن صهيب عن حُميدٍ الطويلِ عن أنسٍ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ واهٍ هالكٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: عباد بن صهيب. قال ابنُ المدينيِّ: «ذَهَبَ حديثُهُ» وقال البخاريُّ والنسائيُّ وغيرُهُما: «متروكٌ» (الميزان ٢/ ٣٦٧).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «رَوَى عنه العراقيون، كان قَدَريًّا دَاعيًا إلى القدرِ، ومع ذلك يروي المناكير عنِ المشاهيرِ التي إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعةِ شَهِدَ لها بالوضعِ» ثم ذَكَرَ لَهُ هذا الحديث (المجروحين ٢/ ١٥٥).

قال الذهبيُّ: «ورَوى عن حُميدٍ عن أنسٍ بخبرٍ طويلٍ في الذكرِ على الوضوءِ باطلٌ» (الميزان ٢/ ٣٦٧)، وأقرَّهُ الحافظُ في (اللسان ٤/ ٣٩٠).

الثانيةُ: أحمد بن هاشم الخوارزميُّ؛ قال ابنُ الجوزيِّ: «هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسولِ الله ﷺ، وقدِ اتَّهَم أبو حاتم ابنُ حِبانَ به عباد بن صهيب، واتَّهَم به الدارقطنيُّ أحمد بن هاشم. فأما عباد فقال ابنُ المدينيِّ: ذَهَبَ حديثُهُ... وأما أحمد بن هاشم فيكفيه اتهام الدارقطني» (العلل المتناهية ١/ ٣٣٩).

وقال الذهبيُّ: «فيه أحمد بن هاشم (كذابٌ) عن عباد بن صهيب (متهمٌ)» (تلخيص العلل صـ ١١٥).

وقال ابنُ حَجرٍ: «هكذا أخرجه ابنُ حِبَّانَ في ترجمة عباد من جملة ما أنكره عليه، والراوي له عن عباد ضعيف أيضًا» (نتائج الأفكار ١/ ٢٦١).

ولذا قال ابنُ الصلاحِ: «الدعاءُ على أعضاءِ الوضوءِ لا يصحُّ فيه حديث» (شرح الوسيط ١/ ٢٩٢).

وقال ابن القيم: «وأحاديثُ الذكرِ على أعضاءِ الوضوءِ كلُّها باطلةٌ ليسَ فيها شيءٌ يصحُّ» (المنار المنيف صـ ١٢٠).

وقال النوويُّ: «هذا الدعاءُ لا أصلَ له، ولم يذكرْهُ الشافعيُّ والجمهورُ» (روضة الطالبين ١/ ١٧٣). وانظر (المجموع ١/ ٤٦٥).

وذكره السيوطيُّ في (الزيادات على الموضوعات ٤٤١) مُقرًّا لابنِ الجوزيِّ والنوويِّ على بُطْلَانِهِ.

❁ ❁ ❁

[١٣٩٥ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ عِنْدَ الوُضُوءِ فَلَمْ أَنْسَهُنَّ، كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِمَاءٍ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثُمَّ قَالَ: «**بِاسْمِ اللهِ العَظِيمِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ المُتَطَهِّرِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَعْطَيْتَهُمْ شَكَرُوا، وَإِذَا ابْتَلَيْتَهُمْ صَبَرُوا**». فَإِذَا غَسَلَ فَرْجَهُ قَالَ: «**اللَّهُمَّ حَصِّنْ فَرْجِي**» ثَلَاثًا وَإِذَا تَمَضْمَضَ قَالَ: «**اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى تِلَاوَةِ كِتَابِكَ وَذِكْرِكَ**». وَإِذَا اسْتَنْشَقَ قَالَ: «**اللَّهُمَّ أَرِحْنِي رَائِحَةَ الجَنَّةِ**». وَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ قَالَ: «**اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ**». وَإِذَا غَسَلَ يَمِينَهُ قَالَ: «**اللَّهُمَّ آتِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَحَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا**». وَإِذَا غَسَلَ شِمَالَهُ قَالَ: «**اللَّهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي**». وَإِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ قَالَ: «**اللَّهُمَّ غَشِّنِي بِرَحْمَتِكَ**». وَإِذَا مَسَحَ أُذُنَيْهِ قَالَ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مَنَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ**». وَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ قَالَ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ سَعْيًا مَشْكُورًا وَذَنْبًا مَغْفُورًا وَتِجَارَةً لَنْ تَبُورَ**». ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي رَفَعَهَا بِغَيْرِ عَمَدٍ**». قَالَ النَّبِي ﷺ: «**وَالمَلَكُ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ يَكْتُبُ مَا يَقُولُ فِي وَرَقَةٍ ثُمَّ يَخْتِمُهُ فَيَرْفَعُهُ تَحْتَ العَرْشِ فَلَا يُفَكُّ خَاتَمُهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**».

۞ **الحكم: حديثٌ باطلٌ، وضَعَّفهُ** ابنُ دَقيقِ العيدِ - **وأقرَّهُ** ابنُ الملقنِ -، **وضَعَّفَهُ جدًّا** الحافظُ ابنُ حَجرٍ. وضعَّفَ ابنُ الصلاحِ وابنُ القيمِ كلَّ أحاديثِ الذكرِ على أعضاءِ الوضوءِ.

التخريج:

﴿مستغفع (فكر ١/ ٢٥٩)، (إمام ٢/ ٥٥) "واللفظ له"﴾.

السند:

أخرجه المستغفري في (الدعوات) كما في (نتائج الأفكار): من طريقِ أبي مقاتل سليمان بن محمد بن الفضل، عن أحمد بن مصعب عن حبيب بن أبي حبيب، عن أبي إسحاق، عن علي، به.

وهو في (الإمام) لابنِ دقيق العيد[(١)]: عن أبي الفضل محمد بن نعيم بن علي البخاري، قال: حدثنا أبو القاسم أحمد بن حُمٍّ الصفار اللخمي، ثنا أبو مقاتل سليمان بن الفضل، ثنا أحمد بن مصعب المروزي، ثنا حبيب بن أبي حبيب الشيباني، ثنا أبو إسحاق السَّبيعي، رفعه إلى علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ... فَذَكَرَهُ.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ مسلسلٌ بالعللِ:

الأُولى: الانقطاعُ؛ فأبو إسحاق السَّبيعيُّ لم يسمعْ عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال ابنُ دقيق العيد: «أبو إسحاق السبيعيُّ عن عليٍّ منقطعٌ» (الإمام ٢/ ٥٦) وأقرَّهُ ابنُ الملقنِ في (البدر المنير ٢/ ٢٧٣).

الثانيةُ: الجهالةُ؛ فحبيبُ بنُ أبي حبيبٍ الشيبانيُّ لم يتبينْ لنا مَن هو؛ لذلك قال ابن دقيق العيد: «وفي إسنادِهِ غيرُ واحدٍ يُحتاجُ إلى معرفتِهِ والكشفِ عن حالِهِ» (الإمام ٢/ ٥٦).

وتابعه ابنُ الملقنِ فقال: «وهو كما قال، فقد بحثتُ عن أسمائِهِم في

(١) ولكن وقع في الأصل بياض هنا، أخفى المصدر الذي نقل منه ابن دقيق العيد، والأظهرُ أنه المستغفري كما ذكره الحافظ، والله أعلم.

كُتُبِ الأسماءِ فلم أرَ إلا أحمد بن مصعب المروزي» (تخريج أحاديث الوسيط - كنز العمال ٩/ ٤٦٧).

وقال الحافظُ ابنُ حَجرٍ: «وفي إسنادِهِ مَن لا يُعرفُ» (تلخيص الحبير ١/ ١٧٤).

قلنا: ولعلَّه حبيب بن أبي حبيب المروزي، فالراوي عنه مروزيٌّ، والطبقةُ محتملةٌ، وهذا الحديثُ أليقُ به، فقد اتُّهم بوضعِ الأحاديثِ، قال أبو عبد اللهِ الحاكمُ: يروي أحاديث موضوعة. وقال أبو سعيد النقاش: يروي الموضوعات. وقال ابنُ السمعانيِّ: لا يحلُّ كتب حديثه، ولا الرواية عنه إلا على سبيل القدح فيه، وكان يضعُ على الثقاتِ الحديثِ، وكذا قاله أبو حاتم بن حبان في كتاب (المجروحين). (إكمال تهذيب الكمال ٣/ ٣٦٣) وانظر (تهذيب التهذيب ٢/ ١٨٢).

العلةُ الثالثةُ: أحمد بن مصعب المروزيُّ. قال ابنُ حَجرٍ: «وسليمانُ ضعيفٌ، وشيخُهُ تبَيَّنَ لي من كلامِ الخطيبِ في (المتفق والمفترق) أنه نُسب إلى جدِّ أبيه، وهو أحمد بن محمد بن عمرو بن مصعب، يكنى أبا بشر، وكان من الحفاظِ، لكنه متهمٌ بوضعِ الحديثِ» (نتائج الأفكار ١/ ٢٥٩) وانظر ترجمتَهُ في (لسان الميزان ٧٩٧).

العلةُ الرابعةُ: أبو مقاتل سليمان بن الفضل. وهو سليمانُ بنُ محمد بن الفضل أبو منصور، ضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ (اللسان ٣٦٤١).

والحديثُ ضَعَّفَهُ ابنُ حَجرٍ جدًّا كما في (تلخيص الحبير ١/ ١٧٤)، **وسَبَقَهُ عليه ابنُ دقيقِ العيدِ** وقد تقدَّمَ، **وقد سبقَ كلامُ ابن الصلاح وابن القيم** رحمهما الله في الرواية السابقة أن أحاديثَ الدعاءِ على الوضوءِ باطلةٌ لا أصلَ لها.

١- رِوَايَةُ: «الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِلإِسْلَامِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَوَابَ الوُضُوءِ، فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ، إِذَا قَدمتَ وُضُوءَكَ، فَقُلْ: بِاسْمِ اللهِ [العَظِيمِ]، الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِلإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ المُتَطَهِّرِينَ. فَإِذَا غَسَلْتَ فَرْجَكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ حَصِّنْ فَرْجِي، وَاجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَعْطَيْتَهُمْ شَكَرُوا، وَإِذَا ابْتَلَيْتَهُمْ صَبَرُوا. فَإِذَا تَمَضْمَضْتَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى تِلَاوَةِ ذِكْرِكَ. فَإِذَا اسْتَنْشَقْتَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ رَيِّحْنِي رَائِحَةَ الجَنَّةِ. فَإِذَا غَسَلْتَ وَجْهَكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ. فَإِذَا غَسَلْتَ ذِرَاعَكَ اليُمْنَى فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي يَوْمَ القِيَامَةِ، وَحَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا. فَإِذَا غَسَلْتَ ذِرَاعَكَ اليُسْرَى فَقُلْ: اللَّهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي. فَإِذَا مَسَحْتَ بِرَأْسِكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ تَغَشَّنِي بِرَحْمَتِكَ. فَإِذَا مَسَحْتَ بِأُذُنَيْكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ. فَإِذَا غَسَلْتَ رِجْلَيْكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ سَعْيًا مَشْكُورًا وَذَنْبًا مَغْفُورًا وَعَمَلًا مَقْبُولًا، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ المُتَطَهِّرِينَ، وَالمَلَكُ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِكَ يَكْتُبُ مَا تَقُولُ، ثُمَّ يَخْتُمُهُ بِخَاتَمٍ، ثُمَّ يَعْرُجُ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَيَضَعُهُ تَحْتَ عَرْشِ الرَّحْمَنِ، فَلَا يُفَكُّ ذَلِكَ الخَاتَمُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ».

۞ **الحكم: باطلٌ موضوعٌ، وإسنادُهُ ساقطٌ، حَكَمَ ببطلانِهِ** ابنُ القيمِ، وذكره السيوطيُّ في الزياداتِ على الموضوعاتِ، **وضَعَّفَهُ** ابنُ حجرٍ جدًّا، **وتبعه** الفتنيُّ وابنُ عراقٍ والشوكانيُّ. **وضَعَّفه:** ابنُ الملقنِ والبدرُ العينيُّ.

وضعَّف ابنُ الصلاحِ وابنُ القيمِ كلَّ أحاديثِ الذكرِ على أعضاءِ الوضوءِ.

التخريج:

﴿الوضوء لأبي القاسم ابن منده (فكر ١/ ٢٥٨)، (ذيل اللآلئ ٤٤٢) "واللفظ له" / فر (ملتقطة ق ٢٥٣ - ٢٥٤)، (فكر ١/ ٢٥٨)، (حبير١/ ١٧٤) / مستغفع (الإمام ٢/ ٥٧ - ٥٩)، (فكر ١/ ٢٥٨) / فكر (١/ ٢٥٧، ٢٥٨) "والزيادة له"﴾.

السند:

رواه أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده في (كتاب الوضوء / كما في الذيل ٤٤٢) - ومن طريقه ابن حجر في النتائج (١/ ٢٥٧، ٢٥٨) - قال: أخبرنا علي بن مقرن بن عبد العزيز، أخبرنا الحسين بن علي بن محمد، أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري، أخبرنا أحمد بن هاشم، أخبرنا عبد الأعلى بن واصل، حدثنا محمود بن العباس، حدثنا المُغيث بن بُدَيْل عن خارجة بن مصعب عن يونس بن عبيد عن الحسن - هو البصري - عن علي بن أبي طالب به.

وتوبع عليه عبد الأعلى بن واصل:

فرواه الديلميُّ في (مسنده) كما في (التلخيص ١/ ١٧٤) من طريق أحمد بن عبد الله بن داود.

ورواه المستغفريُّ في (الدعوات) كما في (الإمام ٢/ ٥٩) من طريق عثمان بن غياث.

كلاهما عن محمود بن العباس، حدثنا المغيث بن بديل، به.

وتوبع عليه محمود بن العباس:

فرواه المستغفريُّ أيضًا كما في (الإمام ٢/ ٥٨) من طريق الحسين بن الحسن المروزي عن مغيث به.

فمدارُهُ بتلك السياقة على مغيث عن خارجة بن مصعب عن يونس عن الحسن به.

التحقيق

إسنادُهُ ساقطٌ، فيه علتان:

الأُولى: خارجة بن مصعب، أبو الحجاج الخراسانيُّ؛ متروكٌ، وكان يدلسُ عنِ الكذابين، وكَذَّبَهُ ابنُ معينٍ في رواية، (تهذيب التهذيب ٣/ ٧٧، ٧٨) و(التقريب ١٦١٢).

الثانيةُ: الانقطاعُ؛ فالحسنُ البصريُّ لم يسمعْ من عليِّ بنِ أبي طالبٍ كما قال أبو زرعةَ وغيره. (جامع التحصيل ١٣٥)، (تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٦).

وبهذه العلةِ فقط أعلَّه ابن الملقن، فقال: «وهذا مرسلٌ أيضًا؛ لأن عليًّا رضي الله عنه خَرجَ إلى العراقِ عقب بيعته، وأقامَ الحسنُ البصريُّ بالمدينةِ فلم يلقه بعد ذلك» (البدر المنير ٢/ ٢٧٤).

وأحسنَ الحافظُ ابنُ حَجرٍ، فأعلَّه بالعلتين معًا، فقال: «هذا حديثٌ غريبٌ. . . ورواتُهُ معروفون، لكن الحسن عن عليٍّ منقطع. وخارجة بن مصعب تركه الجمهور، وكَذَّبَهُ ابن معين، وقال ابن حبان: كان يدلسُ عن الكذابين أحاديث رووها عن الثقات على الثقات الذين لقيهم، فوقعت الموضوعات في روايته» (نتائج الأفكار ١/ ٢٥٩).

وقال في موضع آخر: «رُوي فيه عن عليٍّ، من طرقٍ ضعيفةٍ جدًّا» (التلخيص ١/ ١٧٤).

ويعني بالطرقِ كما في (النتائج): رواية أحمد بن مصعب المتهم بوضعِ الحديثِ كما بَيَّنَّاهُ عقب روايته، ورواية أصرم بن حوشب وهي موقوفة، وأصرم وضَّاعٌ أيضًا، فهذا الموقوفُ ليس على شرطنا، ورواية حماد بن عمرو النَّصيبي المخرجة في (باب فضل الوضوء والذكر بعده)، وحماد وضَّاعٌ كذلك؛ ولذا قال ابنُ حَجرٍ: «فالحاصلُ أن طرقَهُ كلّها لا تخلو من متهمٍ بوضعِ الحديثِ» (نتائج الأفكار ١/ ٢٦١).

ولذا ذكره السيوطيُّ في (الزيادات على الموضوعات ٤٤٢) المسمَّى بـ(ذيل اللآلئ)، ثم نقلَ كلامَ ابنِ حَجرٍ عليه وأقرَّهُ.

وذكره ابنُ طاهرٍ الفتنيُّ في (تذكرة الموضوعات / صـ ٣٢)، **وابنُ عراق** في (تنزيه الشريعة ٢/ ٧١)، **والشوكانيُّ** في (الفوائد المجموعة / صـ ١٣) وأعلوه بخارجة فقط، نقلًا عن ابن حجر.

وقصَّر العينيُّ، فقال: «رُوي فيه عن عليٍّ رضي الله عنه من طريقٍ ضعيفةٍ» (البناية ١/ ٢٥٢).

هذا، وقد قال ابنُ القيم: «وأحاديثُ الذكرِ على أعضاءِ الوضوءِ كلُّها باطلةٌ، ليس فيها شيءٌ يصحُّ».

وقال أيضًا: «وأما الحديثُ الموضوعُ في الذكرِ على كلِّ عضو فباطلٌ» (المنار المنيف / صـ ١٢٠، ١٢٢).

وسبقه ابنُ الصلاحِ كما تقدَّمَ.

٢- رِوَايَةُ: «مُحَمَّدِ بنِ الحَنَفِيَّةِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ مُحَمَّدِ بنِ الحَنَفِيَّةِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى وَالِدِي عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، وَإِذَا عَنْ يَمِينِهِ إِنَاءٌ مِنْ مَاءٍ، فَسَمَّى، ثُمَّ سَكَبَ عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ اسْتَنْجَى، وَقَالَ: **«اللَّهُمَّ حَصِّنْ فَرْجِي، وَاسْتُرْ عَوْرَتِي، وَلَا تُشْمِتْ بِيَ الأَعْدَاءَ»**، ثُمَّ تَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَقَالَ: **«اللَّهُمَّ لَقِّنِّي حُجَّتِي، وَلَا تَحْرِمْنِي رَائِحَةَ الجَنَّةِ»**، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَقَالَ: **«اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَسْوَدُّ وُجُوهٌ، وَلَا تُسَوِّدْ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ»**، ثُمَّ سَكَبَ عَلَى يَمِينِهِ وَقَالَ: **«اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي، وَالخُلْدَ بِشِمَالِي»**، ثُمَّ سَكَبَ عَلَى شِمَالِهِ وَقَالَ: **«اللَّهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِي»**، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَقَالَ: **«اللَّهُمَّ غَشِّنَا بِرَحْمَتِكَ فَإِنَّا نَخْشَى مِنْ عَذَابِكَ، اللَّهُمَّ لَا تَجْمَعْ بَيْنَ نَوَاصِينَا وَأَقْدَامِنَا»**، ثُمَّ مَسَحَ عُنُقَهُ، فَقَالَ: **«اللَّهُمَّ نَجِّنَا مِنْ مُقَطِّعَاتِ النِّيرَانِ وَأَغْلَالِهَا»**، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ فَقَالَ: **«اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَدَمِي عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزِلُّ فِيهِ الأَقْدَامُ»**، ثُمَّ اسْتَوَى قَائِمًا فَقَالَ: **«اللَّهُمَّ كَمَا طَهَّرْتَنَا بِالمَاءِ فَطَهِّرْنَا مِنَ الذُّنُوبِ»**، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا - يَقْطُرُ المَاءُ مِنْ أَنَامِلِهِ -، ثُمَّ قَالَ: **«يَا بُنَيَّ، افْعَلْ كَفِعْلِي هَذَا؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ قَطْرَةٍ تَقْطُرُ مِنْ أَنَامِلِكَ إِلَّا خَلَقَ اللهُ مِنْهَا مَلَكًا يَسْتَغْفِرُ لَكَ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، يَا بُنَيَّ مَنْ فَعَلَ كَفِعْلِي هَذَا تَسَاقَطَتْ عَنْهُ الذُّنُوبُ كَمَا يَتَسَاقَطُ الوَرَقُ عَنِ الشَّجَرِ يَوْمَ الرِّيحِ العَاصِفِ»**.

۞ **الحكم: باطلٌ موضوعٌ، وضَعَّفَهُ جدًّا** ابنُ الملقنِ، وابنُ حَجرٍ، والمتقي الهنديُّ.

التخريج:

﴿عساكر (أمالي (إمام ٢/ ٥٩)، (بدر ٢/ ٢٧٤ - ٢٧٥)﴾.

السند:

رواه ابن عساكر في «أماليه»: من حديث أبي جعفر محمد بن منصور بن يزيد المقرئ، ثنا داود بن سليمان، عن شيخٍ من أهلِ البصرةِ يكنى أبا الحسن، عن أصرم بن حوشب الهمذاني، عن أبي عمرو ابن قرة، عن أبي جعفر المرادي، عن محمد ابن الحنفية... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ وَاهٍ؛ فيه أصرمُ بنُ حَوشبٍ (قاضي همذان)، قال يحيى: «كذابٌ خبيثٌ». وقال البخاريُّ ومسلمٌ والنسائيُّ: «متروكٌ»، وقال الدارقطنيُّ: «منكرُ الحديثِ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان يضعُ الحديثِ على الثقاتِ»، وقال الذهبيُّ: «هالكٌ» انظر (الميزان ١٠١٧).

وبه أعلَّه ابنُ الملقنِ، فقال: «لكن أصرم بن حوشب المذكور في إسنادِهِ هو قاضي همذان، وهو هالكٌ ...» (البدر المنير ٢/ ٢٧٥) وذكر كلام النقاد فيه.

وقال ابنُ حَجرٍ: «وفي سندِهِ أصرم بن حوشب، وقد وُصِفَ بأنه كان يضعُ الحديثِ» (نتائج الأفكار ١/ ٢٥٩). وسبقَ قولُهُ في (التلخيص ١/ ١٧٤): «رُوي فيه عن عليٍّ، من طرقٍ ضعيفةٍ جدًّا».

وقال المتقي الهندي: «وفيه أصرم بن حوشب كان يضعُ الحديثِ» (كنز العمال ٢٦٩٩٢).

٢٢٠- بَابُ فَضْلِ الوُضُوءِ وَالذِّكْرِ بَعْدَهُ

[١٣٩٦ط] حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ:

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ عَلَيْنَا رِعَايَةُ الإِبِلِ، فَجَاءَتْ نَوْبَتِي فَرَوَّحْتُهَا بِعَشِيٍّ، فَأَدْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا يُحَدِّثُ النَّاسَ، فَأَدْرَكْتُ مِنْ قَوْلِهِ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ، إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ [وَغُفِرَ لَهُ]**» قَالَ: فَقُلْتُ: [بَخٍ بَخٍ] مَا أَجْوَدَ هَذِهِ!! فَإِذَا قَائِلٌ بَيْنَ يَدَيَّ يَقُولُ: الَّتِي قَبْلَهَا أَجْوَدُ!! فَنَظَرْتُ، فَإِذَا عُمَرُ، قَالَ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتُكَ جِئْتَ آنِفًا، [إِنَّهُ] قَالَ [قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ]: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُبْلِغُ أَوْ فَيُسْبِغُ الوَضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ [حِينَ يَفْرُغُ مِنْ وُضُوئِهِ]: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ [وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ] وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الجَنَّةِ الثَّمَانِيَةُ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ** (م)، والزياداتُ صحيحةٌ أيضًا.

الفوائد:

قال أحمد بن علي الأنصاري: «وفي هذا الحديثِ: ما يدلُّ على أنَّ الذكرَ بعد الوضوءِ فضيلةٌ من فضائِلِهِ، وعلى أن أبوابَ الجنةِ ثمانيةٌ لا غير، وعلى أن داخلَ الجنةِ يخير في أي الأبواب شاء» (المفهم لما أشكل من تلخيص

كتاب مسلم ١/ ٣٦٢).

ولكن كما قال ابنُ عبدِ البرِّ في (الاستذكار ٢٠٥٤٧): «مِن رواة هذا الحديث مَن يقولُ فيه: «ثمانية أبواب من الجنة»!

قال العراقيُّ: «فهذه الروايةُ تدلُّ على أن أبوابَ الجنةِ أكثرُ من ثمانيةٍ»، وأجابَ بهذا عن الاستشكالِ الواردِ بين هذا الحديث وحديث باب الريان الذي لا يدخل منه سوى الصائمين، فقد لا يكون فاعل هذا الفعل المذكور في حديث عمر من أهل الصيام، بأن لا يبلغ وقت الصيام الواجب، أو لا يتطوع بالصيام، وبهذه الرواية التي أشارَ إليها ابنُ عبدِ البرِّ ترفع الإشكال، فقد لا يكون باب الصيام من هذه الثمانية، ولا تَعارُضَ حينئذٍ» (العمدة ١٠/ ٢٦٣).

قلنا: ولكن الظاهر أن هذه الروايةَ من تصرف بعض الرواة، ولم تأتِ من طريقٍ يُعتدُّ به كما سنبينه.

التخريج:

[م ٢٣٤ "واللفظ له مع الزيادة الأخيرة" / د ١٦٩ "وبقية الزيادات له ولغيره"، ٩٠٦ "مقتصرًا على حديث عقبة" / ن ١٥٣، ١٥٦ "مقتصرًا على حديث عقبة" / كن ١٨٣ "مختصرًا"، ٢٢٣ "مقتصرًا على حديث عقبة" / سي (التحفة ١٠٦٠٩) / جه ٤٧٣ "مختصرًا" / حم ١٧٣١٤ "والزيادة الأولى له ولغيره"، ١٧٣٩٣ / خز ٢٣٥، ٢٣٦ "مختصرًا" / حب ١٠٥٠ / ك ٣٥٥٤ / عه ٦٠٤ - ٦٠٧ / بز ٢٤٣ / عب ١٤٢ / طب (١٧/ ٣٣١ - ٣٣٢) (٩١٧) "مقتصرًا على حديث عقبة" / طش ١٧٦ "مختصرًا"، ١٩٢٤ / ش ٢١ / مسن ٥٥٤، ٥٥٥ / هق ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٥٦٢ / هقغ ١١١ / هقث ٢٣٤ / شعب ٢٤٩٨ / هقت ٥٨ / ني

٢٥١ / طوسي ٤٦ / معقر ٦١٥، ٦١٦ / نعيم (جنة ١٦٣) / فة (٢/ ٤٢٦) / تمهيد (٧/ ١٨٩ - ١٩١) / بغ ١٠١٤ "مقتصرًا على حديث عقبة" / فاخر ٥٧ / فكر (١/ ٢٣٦ - ٢٣٧) / حداد ٢٨٤ / غيب ١٥٩٧ / مزكى ٣٩ / خلدف ١١٢ / أصبهان ١٣٠ / غسان (٣/ ٧٨٦ - ٧٩٠)].

السند:

قال مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: حدَّثنى محمد بن حاتم بن ميمون، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة - يعنى ابن يزيد - عن أبي إدريس الخولاني عن عقبة بن عامر (ح) وحدَّثني أبو عثمان عن جبير بن نُفير عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ... فذكره.

والقائلُ في هذا الإسنادِ: «وحدَّثني أبو عثمان» هو معاويةُ بنُ صالحٍ كما بَيَّنَهُ أبو عليٍّ الجيانيُّ في (التقييد ٣/ ٧٨٥).

ثم قال مسلمٌ: حدَّثناه أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا زيد بن الحُبابِ، حدثنا معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان، عن جبير بن نفير بن مالك الحضرمي، عن عقبة بن عامر الجُهني به.

وهو في (مصنف ابن أبي شيبة ٢١)، وظاهره مشكل؛ ولذا قال أبو علي الجيانيُّ:

«قد رُوي عن زيدِ بنِ الحُبابِ في هذا الإسنادِ لفظٌ يوهمُ ظاهره أنَّ معاويةَ ابنَ صالحٍ روى الإسنادين معًا عن ربيعة بن يزيد، كما حدَّثنا...»، وساقه بسندِهِ من طريقِ ابنِ وَضَّاح عن ابنِ أبي شيبةَ، كما سبقَ، ثم قال: «وهكذا رواه مسلمٌ عن أبي بكر بنِ أبي شيبةَ بهذا اللفظِ، وقد بَيَّن ما أشكل من ظاهرِ

إسنادِ هذا الحديثِ ما حدَّثنا أبو عمر النمريُّ، قال: نا خلف بن القاسم، قال: نا أبو علي بن السكن، قال: نا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، قال: نا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: نا زيد بن الحُباب، قال: نا معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني عن عقبة. قال معاوية: وحدثني أبو عثمان عن جُبير بن نُفير عن عقبة بن عامر الجهنيِّ أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**مَا مَنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ...**» الحديث.

قال أبو علي: فهذا الإسناد بَيَّن ما أشكل من إسناد مسلم، ومحمد بن وضاح عن أبي بكر بن أبي شيبة. وقد روى عبد الله بن وهب عن معاوية بن صالح هذا الحديث أيضًا، فبَيَّنَ الإسنادين معًا، ومن أين مخرجهما، كما حدَّثنا...»، وساقه من طريقِ أبي داودَ، وسيأتي. (تقييد المهمل ٣/ ٧٨٦ - ٧٨٨).

ووقعَ في روايةِ زيد بن الحباب إشكال آخر عند النسائيِّ وغيره.

فرواه النسائيُّ في (الكبرى ١٨٣) - ومن طريقه ابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد ٧/ ١٨٩) - عن محمد بن علي بن حرب المروزي - يقال له: ترك -.

ورواه الطوسيُّ في (المستخرج ٤٦) عن العباسِ الدوريِّ، كلاهما عن زيد بن حباب، قال: حدثنا معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، وأبي عثمان، عن عقبة بن عامر، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**».

فأسقطَ منه جبير بن نفير، وقال فيه: «**فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الجَنَّةِ**»!

وسيأتي عند تحقيق رواية الترمذي أنه اختُلف فيه على زيد بما يُشعر باضطرابه فيه، فيحتمل أن يكون الوهم في متنه هنا منه أيضًا.

ولكن الحديث عند النسائي في (الصغرى ١٥١) - بنفس إسناد الكبرى - باللفظِ المحفوظِ: «**فُتِّحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الجَنَّةِ**»!

وكذلك رواه أبو عَوانة (٦٠٤)، والبيهقيُّ في (الكبرى ٣٧٠) من طريقِ الدوريِّ عن زيد به باللفظِ المحفوظِ.

فهذا قد يدفع إلصاق الوهم بزيد، والله أعلم.

وقد قال ابنُ عبدِ البرِّ عقب روايته: «هكذا في هذه الأخبارِ كلها: «**مِنَ الجَنَّةِ**»، وقد جاءَ في غيرِ هذه الأسانيدِ في خبرِ عمرَ هذا: «**فُتِحَ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الجَنَّةِ**»، ليس فيها ذكر (مِنْ) » (التمهيد ٧/ ١٨٩).

ثم ساقَهُ من طريقِ عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح به على الصوابِ سندًا ومتنًا، ثم قال: «فعلى هذا اللفظ أبواب الجنة ثمانية» (التمهيد ٧/ ١٩٠).

تحقيق زيادة [وَغُفِرَ لَهُ]:

أخرجها أحمد في (المسند ١٧٣١٤) - ومن طريقه ابن حجر في (نتائج الأفكار) - قال: حدَّثنا أبو العلاء الحسن بن سَوَّار قال: حدَّثنا ليثٌ عن معاوية عن أبي عثمان عن جبير بن نفير وربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني وعبد الوهاب بن بُخْت عن الليث بن سليم الجهني، كلُّهم يُحَدِّثُ عن عقبة بن عامر به.

وهذا إسنادٌ حسنٌ؛ من أجلِ الحسن بن سوار، وهو «صدوقٌ» كما في (التقريب ١٢٤٧)، وقد توبع: أخرجه البيهقيُّ في (الشعب، والبعث

والنشور) قال: أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان، ببغداد، أنبأ عبد الله بن صالح الجهني، حدَّثَهُم قال: حدَّثني معاوية بن صالح الحمصي به.

وزيادات أبي داود صحيحة أيضًا:

أخرجها أبو داود عن أحمد بن سعيد الهمدانى، حدثنا ابن وهب سمعت معاوية - يعنى ابنَ صالح - يُحَدِّثُ عن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة بن عامر به. وفي آخره: قال معاوية: وحدَّثني ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن عقبة بن عامر.

وأخرجها أيضًا أبو عوانة في (مسنده ٦٠٦) عن بحر بن نصر قال: ثنا ابن وهب به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ مسلمٍ، عدا أحمد بن سعيد شيخ أبي داود، قال عنه الحافظُ: «صدوقٌ» (التقريب ٣٨)، وقد تابعه بحر بن نصر، وهو ثقةٌ (التقريب ٦٣٩).

وأبو عثمان الراوي عن جبير بن نفير قد اختُلِفَ فيه مَن هو؟!

فقال البخاريُّ: «شيخٌ لم أعرف اسمه». ذكره مغلطاي في (الإعلام ١/ ٥١٠) نقلًا من علل الترمذي، ولم نجدْهُ في المطبوعِ منه.

ولعلَّ هذا هو عمدةُ قول الذهبيِّ: «لا يُدْرَى مَن هو، وخَرَّجَ له مسلمٌ متابعة» (الميزان ٤/ ٥٥٠).

وقد فاتَهُ قولُ الدارقطنيِّ: «وأبو عثمان هذا الأصبحي» (العلل ٢/ ١١٤).

يعني: شُفَيَّ بنَ مَاتِعٍ، وهو ثقةٌ، ولكن لم يعتمده المزيُّ، إذ لم يُعَلِّمْ لشُفَيٍّ علامةَ مسلمٍ، بينما ذكرَ في ترجمةِ أبي عثمان قول أبي بكر بن منجويه: يشبه أن يكون سعيد بن هانئ الخولاني المصري» (التهذيب ٧٥٠٧).

وذَكَرَ ابنُ حَجرٍ قولَ ابنِ حِبَّانَ: «أبو عثمان هذا يشبه أن يكون حريزُ بنُ عثمانَ الرحبيُّ» (الصحيح ١٠٥٠).

قال العلامةُ الألبانيُّ: «وكلاهما ثقة؛ فالتردد بينهما لا يضرُّ» (صحيح أبي داود ١٦٢).

ولذا قال: «إسنادُهُ صحيحٌ» (صحيح أبي داود ١/ ٢٩٩/ ١٦٢).

قلنا: كيفما كان فلا يضرُّ؛ لأنه متابَع كما سبقَ.

وقد رُوِي هذا الحديث من طرقٍ أُخرَى:

فرواه ابنُ ماجه (٤٧٣) من طريق أبي بكر بن عياش، وأبو نعيم في (صفة الجنة ١٦٣)، وابن عبد البر في (التمهيد ٧/ ١٩٠) من طريق أبي الأحوص، وأبو نعيم في (تاريخ أصبهان ١/ ١٢٢) من طريق سعيد بن يسار، ثلاثتهم عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء البَجَلي، عن عقبة بن عامر الجهني، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا مِن مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ، فَيُحْسِنُ الوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ [عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنْ وُضُوئِهِ]: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ [وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ]، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الجَنَّةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**».

وهذا السندُ معضلٌ، وله قصةٌ سنذكرها تحتَ رواية الحاكم الآتية قريبًا.

ورواه الطبرانيُّ في (مسند الشاميين ١٧٦) عن محمد القلزمي عن عبدةَ

المروزيِّ عن محمد بن يوسف الفريابي، ثنا ابن ثوبان، عن القاسم، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**».

والقلزميُّ لا تُعرفُ حاله. وابن ثوبان هو عبد الرحمن بن ثابت، متكلَّمٌ فيه، وقد خُولِفَ:

فرواه الطبرانيُّ في (المسند ١٤٠٨) من طريقِ هشامِ بنِ عمارٍ، ثنا يحيى بن حمزة عن يزيد بن أبي مريم، عن القاسم، عَنْ عُقْبَةَ، قَالَ: جِئْتُ وَأَصْحَابٌ لِي حَتَّى حَلَلْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، [فَقَالَ أَصْحَابِي: مَنْ يَرْعَى إِبِلَنَا، وَنَنْطَلِقُ نَقْتَبِسُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَاحَ أَقْبَسْنَاهُ مَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقُلْتُ: أَنَا،] فَفَعَلْتُ ذَلِكَ أَيَّامًا، ثُمَّ إِنِّي ذَكَرْتُ فِي نَفْسِي، فَقُلْتُ: لَعَلِّي مَغْبُونٌ، يَسْمَعُ أَصْحَابِي مَا لَمْ أَسْمَعْ، وَيَتَعَلَّمُونَ مَا لَمْ أَعْلَمْ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ!!

فَحَضَرْتُ يَوْمًا فَسَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ كَامِلًا، ثُمَّ أَتَى إِلَى صَلَاتِهِ، كَانَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**» فَعَجِبْتُ لِذَلِكَ، فَقَالَ عُمَرُ ابْنُ الخَطَّابِ: فَكَيْفَ لَوْ سَمِعْتَ الكَلَامَ الأَوَّلَ كُنْتَ أَشَدَّ عَجَبًا؟! فَقُلْتُ: ارْدُدْ عَلَيَّ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ. فَقَالَ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ، شيئًا فَتَحَ اللَّهُ لَهُ أَبْوَابَ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ، وَلَهَا ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ**».

وخولف فيه هشام، فرواه الطبرانيُّ في (الأوسط ٧٩٤٧) من طريق محمد ابن المبارك الصوري، نا يحيى بن حمزة، عن الوضين بن عطاء، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن عقبة بن عامر قال: «جِئْتُ فِي اثْنَيْ عَشَرَ رَاكِبًا...» بنحوه، والزيادةُ السابقةُ منه، ولا بدَّ منها هناك.

وروايةُ الصوري ضعيفةٌ لضعفِ شيخ الطبراني موسى بن عيسى، ورواية هشام هي التي ذكرها الدارقطني، فقال: «وحديث يحيى بن حمزة، عن يزيد بن أبي مريم، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن عقبة - ليس به بأس أيضًا، والله أعلم» (العلل ٢/ ١١٤).

وانظر تحقيقنا لحديث عقبة في باب (فضل الوضوء والصلاة عقبه).

١- رِوَايَةُ: «إِلَّا انْفَتَلَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» ورواية: «مِنَ الجَنَّةِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الجُهَنِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا نَتَنَاوَبُ الرِّعيَّةَ، فَلَمَّا كَانَتْ نَوْبَتِي سَرَّحْتُ إِبِلِي، ثُمَّ رَجَعْتُ فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُسْبِغُ الوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُومُ فِي صَلَاتِهِ فَيَعْلَمُ مَا يَقُولُ [حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ] إِلَّا انْفَتَلَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ مِنَ الخَطَايَا لَيْسَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ».
قَالَ: فَمَا مَلَكْتُ نَفْسِي عِنْدَ ذَلِكَ أَنْ قُلْتُ: بَخٍ بَخٍ. فَقَالَ عُمَرُ: وَكُنْتُ إِلَى جَنْبِهِ أَتَعْجَبُ مِنْ هَذَا؟ قَدْ قَالَ: قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ مَا هُوَ أَجْوَدُ مِنْهُ. فَقُلْتُ: مَا هُوَ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي؟ قَالَ: قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَتَوَضَّأُ فَيُسْبِغُ الوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنْ وُضُوئِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ» الحَدِيثَ.

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون زيادة كلمة «مِنْ» التي قبل كلمة «الجَنَّةِ». وإسنادُهُ ضعيفٌ، ولكن يصح لشواهده، ولعل لذلك صححه** الحاكم والألباني.

التخريج:

[ك ٣٥٥٤ "واللفظ له" / عب ١٤٢ "والزيادة له ولغيره" / معقر ٦١٥، ٦١٦ / ني ٢٥١ / أصبهان (٢/ ١٣٧) "مختصرًا" / مزكي ٣٩ / خلدف ١١٢ / شعب ٢٩٧٦ / فاخرج ٤٧ "مختصرًا" / غيب ١٥٩٧].

السند:

رواه الحاكمُ - وعنه البيهقيُّ في الشعب - قال: حدَّثني علي بن عيسى الحيري، ثنا مسدد بن قطَن، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا أبو الأحوص،

عن أبي إسحاقَ، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة به، وزادَ في آخرِهِ: ثم قَالَ: «**يُجْمَعُ النَّاسُ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ يَنْفُذُهُمُ البَصَرُ وَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي فَيُنَادِي مُنَادٍ: «سَيَعْلَمُ أَهْلُ الجَمْعِ لِمَنِ الكَرَمُ اليَوْمَ»** ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يَقُولُ: «**أَيْنَ الَّذِينَ كَانَتْ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ المَضَاجِعِ؟**»، ثُمَّ يَقُولُ: «**أَيْنَ الَّذِينَ كَانُوا** ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ؟» ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ: «**سَيَعْلَمُ الجَمْعُ لِمَنِ الكَرَمُ اليَوْمَ**»، ثُمَّ يَقُولُ: «**أَيْنَ الحَمَّادُونَ الَّذِينَ كَانُوا يَحْمَدُونَ رَبَّهُمْ؟**».

ورواه عبدُ الرزاقِ عن إسرائيلَ، ورواه الرويانيُّ والمزكيُّ من طريقِ الوليدِ ابنِ العيزارِ، ورواه ابن المقرئ في (معجمه)، من طريقِ يوسف بن أبي إسحاق، ومسعر، وسعير بن الخمس، ورواه الخَلَدي في (الفوائد) من طريق روح بن مسافر، ورواه أبو نعيم في (التاريخ) من طريق الثوري، ورواه ابن الفاخر من طريق أبي الأحوص، وقوام السنة في (الترغيب) من طريق عبد الكبير بن دينار الصائغ، كلّهم عن أبي إسحاق به، منهم مَن طَوَّله ومنهم مَن اختصره.

فمداره عندهم على أبي إسحاقَ، وهو السَّبيعيُّ.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: فيه أبو إسحاقَ السبيعيُّ، وهو مدلسٌ مشهورٌ بالتدليسِ، وقد اختُلفَ عليه فيه كما ذكره الدارقطنيُّ في (العلل ٢/ ١٩٧)، وانظر ما سطرناه عقب العلة الثالثة.

الثانيةُ: عبد الله بن عطاء الطائفي؛ قال عنه الحافظ: «صدوقٌ يُخطئُ ويدلسُ» (تقريب ٣٤٧٩).

وقد دلَّسَ في هذا الحديثِ كما سيأتي.

الثالثةُ: الانقطاعُ، بل الإعضالُ؛ فهذا الإسنادُ فيه بين عبد الله بن عطاء وعقبة مفاوز؛ إذ سقطَ منه جماعة؛ ولذا قال ابن حبان: «عبد الله بن عطاء المكي... هو الذي يروي عن عقبة بن عامر ولم يرَهُ» (الثقات ٧/ ٤١).

وله قصةٌ طريفةٌ تُبينُ الإعضالُ في سندِهِ؛ فقد أخرجَ ابنُ حِبَّانَ في (المجروحين) عن إسحاق بن أحمد القطان بتنيس قال: حدثنا محمد بن سعيد بن غالب قال: حدثنا نصر بن حماد قال: كُنَّا ببابِ شعبةَ ومعي جماعةٌ، وأنا أقولُ لهم: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر في الوُضوءِ عنِ النبيِّ ﷺ.

قال: فَلَطَمَنِي شُعْبَةُ لطمةً ودخلَ الدارَ، ومعه عبدُ اللهِ بنُ إدريسَ.

قال: ثم خرجَ بعد ذلك وأنا قاعدٌ أبكِي، فقال لعبد الله بن إدريس: هو بعد يبكي!

فقال عبدُ اللهِ: إنك لطمتَ الرجلَ! فقال: إنه لا يدري ما يُحَدِّثُ.

إني سمعتُ أبا إسحاقَ يُحَدِّثُ بهذا الحديثِ عن عبدِ اللهِ بنِ عطاءٍ، فقلتُ لأبي إسحاقَ: مَن عبد الله بن عطاء هذا؟ فَغَضِبَ، فقال مسعرٌ: إن عبدَ اللهِ ابنَ عطاءٍ حَيٌّ بمكةَ.

قَالَ: فخَرَجتُ مِن سَنَتِي إلى الحَجِّ ما أريدُ إلا الحديثَ، فأتيتُ مكةَ فسألتُ عن عبدِ اللهِ بنِ عطاءٍ، فدخلتُ عليه، فإذا فتىً شاب، فقلتُ: أيُّ شَيء حدَّثني عنك أبو إسحاق؟ فقال لي: نعم.

قلتُ: لقيتَ عقبةَ بنَ عامرٍ؟ قال: لا، ولكن سعد بن إبراهيم حَدَّثَنيه.

قال: فأتيتُ مالكَ بنَ أنسٍ - وهو حَاجٌّ - فسألتُه عن سعدِ بنِ إبراهيمَ، فقالَ لي: ما حَجَّ العامَ.

فلمَّا قضيتُ نُسكي مضيتُ إلى المدينةِ، فأتيتُ سعدَ بنَ إبراهيمَ، فسَألتُهُ عنِ الحديثِ، فقالَ لي: هذا الحديثُ مِن عندكم خرجَ.

فقلتُ له: كيف؟ قال: حدَّثني زياد بن مخراق.

قلتُ: دَمِّرْ على هذا الحديثِ؛ مَرَّةً كوفي، ومَرَّةً مكي، ومَرَّةً مدني!!!

قالَ: فقَدمتُ البصرةَ، فأتيتُ زيادَ بنَ مِخراقَ فسَألتُهُ عنِ الحديثِ فقالَ: لا ترده. فقلتُ: ولِمَ؟ قال: لا ترده. فقلتُ: ليسَ منه بُدٌّ.

قال: حدَّثني شهرُ بنُ حَوشبٍ. قلتُ: دَمِّرْ على هذا الحديثِ، واللهِ لو صَحَّ هذا الحديثُ كان أحب إليَّ من أهلي ومالي. (المجروحين ١/ ٣٣ - ٣٤).

ورواه كذلك أبو نعيم في (حلية الأولياء ٧/ ١٤٨)، وابنُ عَديٍّ في (الكامل ٦/ ١٦٨)، والرامهرمزيُّ في (المحدث الفاصل ٢٠٩)، والبيهقيُّ في (القراءة خلف الإمام ٤٤٣)، والخطيبُ في (الرحلة في طلب الحديث ٥٩)، و(الكفاية ١/ ٤٠٠، ٢/ ٢٠٨)، والعلائيُّ في (الأربعين المغنية ١٢٧٦)، وابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد ١/ ٤٨ - ٥٠)، وأبو موسى المدينيُّ في (اللطائف من دقائق المعارف ٧١٧)، وابنُ عساكر في (تاريخه ١٩/ ٢١٦).

وهذا السندُ وإن كان فيه نصرُ بنُ حمادٍ الوراقُ، فقد قالَ ابنُ حَجرٍ: «ضعيفٌ» (التقريب ٧١٠٩).

غير أنه متابَعٌ، تابعه بشر بن المفضل، كما عند أبي نُعيمٍ في (حلية

الأولياء ٧/ ١٤٨)، وابنُ أبي حَاتمٍ في (الجرح والتعديل ١/ ١٦٧)، والخطيبُ في (الرحلة في طلب الحديث ٦٠).

وأبو داودَ الطيالسيُّ كما في (التاريخ الكبير للبخاري ٥/ ١٦٥، والأوسط ٦٥١)، و(مسائل حرب الكرماني - النكاح رقم ٢٣٧٠)، و(المعرفة للفسوي ٢/ ٤٢٥)، و(الكامل لابن عدي ٤/ ٣٧).

وعبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ كما عند أبي نُعَيمٍ في (الحلية ٧/ ١٤٨)، وأبو موسى المدينيُّ في (اللطائف من دقائق المعارف ٧١٨)، وابنُ عساكر في (تاريخه ١٩/ ٢١٥).

غير أنَّ ثَمَّ اختلافاتٍ في رواياتهم في الواسطةِ بين زياد بن مخراق وشهر، وبين شهر وعقبة، فانظرها في مواضعه التي ذُكرتْ؛ لذلك أشارَ البيهقيُّ إلى هذه المتابعاتِ فقال: «وقد روى هذه الحكاية عبد الرحمن بن مهدي وبشر بن المفضل وغيرهما عن شعبة مختصرًا» (القراءة خلف الإمام للبيهقي صـ ٢٠٨).

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «وقد رُوي هذا المعنى مِن وجوهٍ عن شعبةَ» (التمهيد ١/ ٥٠).

وقال الخطيبُ: «بين عبد الله بن عطاء وعقبة - يعني في هذا الحديثِ - غير واحد، منهم: الأسود عن محمد بن المنكدر عن زياد بن مخراق عن رجلٍ عن شَهْرٍ عن أبي ريحانةَ عن عقبةَ، وقد رواه غيرُ واحدٍ عن أبي إسحاقَ فلم يذكروا العلة (المراسيل للخطيب كما في لطائف المعارف لأبي موسى المديني، صـ ٣٦١).

وقد ذَكَرَ الدارقطنيُّ هذه القصة في (العلل)، وقال: «فَسَدَ الحديثُ عند

شعبةَ بذكرِ ابنِ حَوشبٍ فيه» (العلل ٢/ ١١٤ بتصرف يسير).

وكأنَّه لذلك لم يُصححِّ الحاكمُ إسنادَهُ خِلافًا لما نقله المنذريُّ في (الترغيب ١/ ٩٦)، وإنما قال فقط: «هذا حديثٌ صحيحٌ».

فَصَحَّحَ الحديثَ دون السند، وهو كذلك، فحديثُ عقبةَ هذا تُقَدَّم عند مسلمٍ وغيرِهِ من طُرقٍ أُخرى بلفظ: «**ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ إلا وَجَبَتْ له الجَنَّةُ**»، زادَ بعضُهم: [**وَغُفِرَ لَهُ**]، وهي بمعنى قوله هنا: «**انْفَتَلَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ مِنَ الخَطَايَا**»، وهذه الجملة يَشْهَدُ لها أيضًا حديثُ عمرو بن عبسة المخرج في باب (ذَهاب الذنوب بماء الوضوء)، وسيأتي نحوها في بعضِ رواياتِ حديث عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، المخرج في الباب الذي يليه.

ولذا صَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح الترغيب والترهيب ١٩٠).

ولكن جاءَ في حديثِ عقبةَ عن عمرَ عند مسلمٍ وغيرِهِ بلفظ: «أبواب الجنة»، دون زيادة «مِن»، وكذا رواه ابن ماجه وغيره من طريق أبي إسحاقَ، وقد خَرَّجنَاهُ تحت الرواية الأم لموافقته لها.

هذا، وقد روى الطبرانيُّ وابنُ عبدِ البرِّ وغيرهما هذا الحديث من طريقِ أبي إسحاقَ وغيرِهِ مقتصرين على حديث عقبة، ليس فيه حديث عمر، وهو مخرجٌ في باب «فضل الوضوء والصلاة عقبه».

تنبيه مهم:

وقعَ الحديثُ عند عبد الرزاق بلفظ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي فَصَلَّى صَلَاةً، يَعْلَمُ مَا يَقُولُ فِيهَا حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ، كَانَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».
فَقَالَ: قُلْتُ: بَخٍ بَخٍ! فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: قَدْ قَالَ آنِفًا أَجْوَدَ مِنْ هَذَا، قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى صَلَاةً يَعْلَمُ مَا يَقُولُ فِيهَا حَتَّى فَرَغَ مِنْ**

صَلَاتِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

كذا أعادَ عبارةَ «**ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى صَلَاةً يَعْلَمُ مَا يَقُولُ فِيهَا حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ**» في حديثِ عمرَ أيضًا، فجعلَ محل الذكرِ الواردِ فيه (أي: التشهد) بعد الصلاةِ، وهو خطأٌ محضٌ، وقد ذَكَرَ محققُهُ أن هذه العبارةَ لم تُذكرْ في النسخة (ظ)، فهذا دليلٌ على أنَّ ذِكرَهَا في النسخةِ الأُخرى إنما هو بسببِ انتقالِ نظرِ النَّاسخِ من «فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ» في حديثِ عمرَ، إلى «فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ» في حديثِ عقبةَ.

وعليه، فما كان ينبغي ذكر هذه الزيادة المقحمة في أصلِ المتنِ، بل يُشَارُ إليها في الحاشيةِ، لاسيما ولم تذكرْ في شيءٍ مِنَ المراجعِ الأُخرَى التي خَرَّجتِ الحديثَ، فالتشهدُ عندهم جميعًا محله بعد الفراغِ مِنَ الوضوءِ، وهو الثابتُ في الصحيحِ كما سبقَ.

تنبيه آخر:

وقعَ في سندِ ابنِ المقرئ لهذا الحديثِ (٦١٥): «عن حسان بن إبراهيم ثنا يوسف بن أبي إسحاق مسعر عن أبي إسحاق الهمذاني عن عبد الله بن عطاء...» إلخ.

كذا في المطبوعِ: «يوسف بن أبي إسحاق مسعر»، وصوابه: «ومسعر» بالعطفِ، ويدلُّ عليه ما عند أبي نعيم في (أخبار أصبهان ٢/ ٣٣٢).

٢- رِوَايَةُ: «اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ المُتَطَهِّرِينَ؛ فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دونَ قولِهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ المُتَطَهِّرِينَ»، فزيادةٌ شاذةٌ، وفي سندِها وهمٌ، وانقطاعٌ، واضطرابٌ. وقد ضَعَّفَها** الترمذيُّ، وابنُ القطانِ، وابنُ حَجرٍ - في أصحِّ قوليه -، والقاري. وذكرَ لها الحافظُ في (التلخيص) شاهدًا وسكتَ عنه. وبهذا الشاهدِ وغيره صَحَّحَها الألبانيُّ. وهي شواهد واهية لا تصحُّ، ولو مجتمعة.

التخريج:

﴿ت ٥٦﴾.

السند:

قال الترمذيُّ: حدثنا جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي الكوفي، حدثنا زيد بن حباب عن معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان عن عمر بن الخطاب به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: الانقطاعُ؛ فأبو عثمان هذا وأبو إدريس الخولاني روايتهما عن عمرَ منقطعةٌ. انظر (تهذيب التهذيب ٥/ ٨٦)، و(جامع التحصيل ٩٩١).

وقد روى الترمذيُّ عنِ البخاريِّ - عقب هذا الحديث - أنه قَالَ: «وأبو إدريسَ لم يسمعْ من عمرَ شيئًا».

قلنا: أما أبو عثمان فإنما يرويه عن جُبير بنِ نُفير عن عقبة بن عامر عن عمر به كما سبق، فسقطَ منَ السندِ اثنان كما قال ابن حجر، انظر (تهذيب التهذيب ٤/ ٩٣).

وأما أبو إدريسَ الخولانيُّ فإنما يرويه عن عقبةَ عن عمرَ كما سبقَ عند مسلمٍ وغيرِهِ.

العلةُ الثانيةُ: الوهمُ في الإسنادِ والاضطرابُ فيه من قِبَلِ زيد بن الحباب.

فالحديثُ إنما يرويه معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس عن عقبة عن عمر، وعن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة عن عمر.

هكذا رواه ابن مهدي، وابن وهب، والليث بن سعد، وعبد الله بن صالح، عن معاوية كما سبق، وهو الصوابُ، ورواية زيد بن الحباب خطأ.

وقدِ اختُلِفَ على زيدٍ بما يُشعرُ باضطرابِهِ فيه، فقد رُوي عنه على وجوهٍ أخرى:

فرواه النسائيُّ عن محمد بن علي بن حرب، ورواه الطوسيُّ عن الدوريِّ، كلاهما عن زيدٍ، وقال فيه: «عن ربيعة عن أبي إدريس وأبي عثمان عن عقبة» مقتصرًا على حديثِ عمرَ.

فأسقطَ منه جبيرًا كما سبقَ، وأوهم أنه من روايةِ ربيعةَ عن أبي عثمانَ!

ورواه أبو داود (٩٠٦) عن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن جبير بن نفير الحضرمي، عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ الجُهَنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الوُضُوءَ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، يُقْبِلُ بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ عَلَيْهِمَا، إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ».

هكذا مقتصرًا على حديثِ عقبةَ، وجعله من رواية أبي إدريس عن جبيرٍ عن عقبةَ! وأبو إدريسَ إنما يرويه عن عقبةَ بلا واسطةٍ كما سبقَ، وأبو عثمانَ هو الذي يرويه عن جُبيرٍ!

ورواه ابنُ أبي شيبةَ عن زيدٍ عن معاويةَ عن ربيعةَ عن أبي إدريس وأبي عثمان عن جبير بن نفير عن عقبةَ به، وهذا مشكلٌ، وقد رواه البغويُّ عنِ ابنِ أبي شيبةَ على الصوابِ كما سبقَ.

وقد رواه البزارُ في (مسنده ٢٤٣) عن بشرِ بنِ آدمَ عن زيدٍ به إلى ربيعةَ عن أبي إدريسَ وَحْدَهُ عن عقبةَ عن عمرَ به على الصوابِ مثل رواية الجماعة.

ورواه أبو عوانةَ (٦٠٥) عن أبي بكرٍ الجُعْفيِّ قال: ثنا زيد بن الحباب قال: ثنا معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد الدمشقي، عن أبي إدريس الخولاني، ومعاوية، عن أبي عثمان، عن جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر، عن عمرَ به، على الصوابِ سندًا ومتنًا.

وكذلك رواه أبو نعيم في (المستخرج ٥٥٤) من طريقِ أبي كُرَيْب وابنِ أبي شيبةَ عن زيدٍ به.

ولذا قال أبو علي الجيانيُّ: «خَرَّجَ الترمذيُّ هذا الحديثَ من طريق زيد بن الحباب، عن شيخٍ له، لم يُقِمْ إسنادَهُ عن زيدٍ، وحمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب، وزيدٌ بريءٌ من هذه العُهْدةِ، والوهمُ في ذلك من أبي عيسى أو من شيخِهِ الذي حَدَّثَهُ به؛ لأنا قد قدمنا من رواية أئمة حفاظ عن زيد بن

حباب في هذا الإسناد ما خالف ما ذكره أبو عيسى، والحمد لله. وذكره أبو عيسى أيضًا في (العلل)، فلم يجوده، وأتى عنه فيه بقول يخالف ما ذكرنا عن الأئمة، ولعلَّه لم يحفظ عنه. وهو حديثٌ يختلفُ في إسنادِهِ، وأحسن طرقه: ما خرَّجه مسلم بن الحجاج من حديث ابن مهدي وزيد بن الحباب عن معاوية بن صالح، والله المستعان» (تقييد المهمل ٣/ ٧٨٩ بتصرفٍ يسيرٍ).

قلنا: لو وقفَ الأمرُ على مخالفة شيخ الترمذي لكان ذلك صوابًا، ولكن قد رواه غيرُهُ عن زيدٍ على وُجوهٍ أخرى كما سبقَ، فالأقربُ أن الاختلافَ في سندِهِ من قِبَلِ زيدٍ، لاسيما وأن المختلفين عليه جماعةٌ منَ الثقاتِ.

نعم، وَهِم شيخ الترمذي في متنه كما تراه فيما يلي.

العلةُ الثالثةُ: الشذوذُ في المتنِ من قِبَلِ شيخ الترمذي؛ وذلك في قولِهِ في متنِ الحديثِ بعد الشهادتين: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ**»، فهذا لم يذكرْهُ الثقاتُ الذين رووا هذا الحديث عن معاويةَ؛ كابن مهدي، وابن وهب، والليث، وغيرهم.

والظاهرُ أن هذه الزيادةَ ليستْ من قِبَلِ زيدِ بنِ الحبابِ، وإنما هي من قِبل شيخِ الترمذيِّ: جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي، وهو صدوقٌ كما في (التقريب ٩٥١).

وقد تَفَرَّدَ بهذه الزيادةِ دونَ أصحابِ زيدٍ الثقات؛ كـ(ابنِ أبي شيبةَ، وأبي كُرَيْبٍ، والعباس بن محمد الدوري، ومحمد بن علي بن حرب المروزي، وأبي بكر الجعفي)، فهؤلاء الثقات لم يذكروا هذه الزيادة التي زادها جعفر.

ولذا قال الحافظ ابن حجر: «لم تَثبتْ هذه الزيادة في هذا الحديثِ؛ فإن

جعفر بن محمد - شيخ الترمذي - تفرَّد بها ولم يضبطِ الإسنادَ، فإنه أسقطَ - بين أبي إدريس وبين عمر - جبيرَ بنَ نُفير، وعقبةَ، فصَارَ مُنقطعًا بل مُعْضَلًا، وخالفه كلُّ مَن رَواه عن معاوية بن صالح ثم عن زيد بن الحباب، وقد رواه عن زيدٍ سوى مَن تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ موسى بن عبد الرحمن المسروقي وحديثُهُ عندَ النسائيِّ، وأبو بكر الجعفي وعباس بن محمد الدوري وحديثُهُما عند أبي عَوانةَ، وأبو كريب محمد بن العلاء وحديثُهُ عند أبي نعيم في (المستخرج)، فاتفاقُ الجميعِ أَوْلى مِن انفرادِ الواحدِ» (نتائج الأفكار ١/ ٢٤٣).

ومن ضَعَّفَ هذه الزيادةَ أيضًا ابنُ القطانِ الفاسيُّ، حيثُ أعلَّها بالانقطاعِ، وتَعَقَّبَ عبدَ الحَقِّ في سكوتِهِ عنها، فقال: «وسكتَ عنه مصححًا له، وهو منقطعٌ فإنه من روايةِ أبي إدريس وأبي عثمان عن عمر...» ثم نقلَ عن الترمذيِّ القول بانقطاعه. انظر (بيان الوهم والإيهام ٣٨٢).

وقال القاري: «والحاصلُ ورود الاعتراض على صاحب المصابيح حيثُ كَرَّرَ رواية الترمذي في الصحاحِ لإيهامها أنه كله في أحد الصحيحين أو كليهما، وليس كذلك؛ قال في (الأزهار): هذا حديثٌ مضطربٌ ومنقطعٌ. وإلحاقُ الضعيفِ بالصحيحِ غيرُ مقبولٍ مع تغيير العبارة لفظًا ومعنى» (مرقاة المفاتيح ٢٨٩).

هذا وقد ذَهَبَ الترمذيُّ إلى تضعيفِ هذا الحديثِ جملةً مع الزيادةِ فقال - بعد أن خرَّجه -: «هذا حديثٌ في إسنادِهِ اضطرابٌ، ولا يصحُّ عنِ النبيِّ ﷺ في هذا البابِ كبيرُ شَيءٍ؛ قال محمدٌ - يعني البخاريَّ -: وأبو إدريسَ لم يسمعْ من عمرَ شيئًا» اهـ، وانظر (بيان الوهم والإيهام ٢/ ٣٨٢).

وتَعَقَّبَ الترمذيَّ في ذلك كلٌّ من الحافظِ ابنِ حَجرٍ، والألبانيِّ:

فقال الحافظُ: «لكن رواية مسلم سالمة من هذا الاعتراض، والزيادة التي عنده رواها البزار والطبراني في (الأوسط) من طريق ثوبان ولفظه: «**مَنْ دَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ فَسَاعَةَ فَرَغَ مِنْ وُضُوئِهِ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ...**» الحديث» (تلخيص الحبير ١/ ١٧٦).

هكذا قال الحافظُ، وكأنه يشيرُ إلى تقويةِ هذه الزيادةِ بشاهد ثوبان المذكور، وقد سبقَ جَزْمُهُ بعدم ثُبوتها، وهو الصوابُ، أما شاهد ثوبان الذي سكتَ عنه فلا يَصِحُّ، وسيأتي الكلامُ عليه قريبًا.

وقال الألبانيُّ: «قد تَبينَ لك مما حررنا آنفًا أن الاضطرابَ إنما هو فِي رواية زيد بن الحباب وحده، وأن روايةَ الجماعةِ سالمةٌ منه؛ فلا يجوزُ تضعيفُ الحديثِ لمجردِ اضطرابِ راوٍ واحد فيه...»، ثم ذَكَرَ كلامَ الحافظِ السابقِ (صحيح أبي داود ١/ ٣٠٢).

ولكن ذَهَبَ الألبانيُّ إلى تصحيحِ هذه الزيادةِ بشاهد ثوبان المذكور، بل وصَحَّحَ - في موطن آخر - سندَ الترمذيِّ هذا فقال:

«فإن قِيلَ: قد عَرَفْنَا أن الحديثَ صحيحٌ، فما حالُ إسنادِ هذه الزيادة عند الترمذيِّ؟ قلتُ: إسنادُهَا صحيحٌ، رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ رجالُ مسلمٍ، غير شيخ الترمذي جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي وهو صدوقٌ كما قال أبو حاتم، ثم إن لها شواهد من حديث ثوبان عند ابن السني (رقم ٣٠) وابن عمر وأنس كما ذكره البيهقي في (سننه ١/ ٧٨)؛ ولذلكَ جزمَ ابنُ القيمِ في (زاد المعاد ١/ ٦٩) بثبوتِ الحديثِ مع هذه الزيادةِ عنِ النبيِّ ﷺ» (تمام المنة صـ ٩٧)،

وانظر (الإرواء ١/ ١٣٥).

قلنا: أما تصحيحُ السندِ، ففيه ما تَقَدَّمَ.

وأما تصحيحُ الزيادةِ بالشواهدِ المذكورةِ، فغير مُسَلَّمٍ؛ لأمرين:

الأول: أن هذه الزيادةَ قد ثبتَ شُذوذُها ونَكارتُها في هذا الحديثِ، والشاذُّ والمنكرُ خطأٌ، والخطأُ لا يتقوى بغيرِهِ، ولا يُقوي غيرَهُ كما هو معلومٌ بداهة واصطلاحًا.

الثاني: أن هذه الشواهد لا تَثبتُ، ولا تصحُّ كما ستراه قريبًا في موضعِهِ إن شاءَ اللهِ.

وهذا الذي ذهبنا إليه من تضعيفِ هذه الزيادةِ وعدمِ تصحيحها بحديثِ ثوبانَ المذكور قد سلكه الشيخُ الألباني في شأن زيادة أخرى - وهي رواية رفعِ الطرف إلى السماءِ الآتية - حيثُ ضَعَّفَها وحَكَمَ بنكارتِها رغمَ أنها وردتْ في شاهد ثوبانَ المذكور! بل وفي شاهد أنسٍ أيضًا! وانظر (ضعيف أبي داود ١/ ٥٧ وما بعدها).

وقد أشارَ النوويُّ أيضًا إلى تقويةِ هذا اللفظِ بالشواهدِ فقال: «ورويتِ الزيادةُ التي زادها الترمذيُّ من رواية جماعة مِنَ الصحابةِ غير عمر» (المجموع ١/ ٥١٧).

قلنا: سيأتي الكلامُ على هذه الشواهد وبيانُ أنها لا تصلحُ لأن يَتقوى بعضها ببعضٍ.

٣- رِوايَةُ: «ثُمَّ رَفَعَ نَظَرَهُ إِلَى السَّماءِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ، أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا يُحَدِّثُ أَصْحَابَهُ، فَقَالَ: «**مَنْ قَامَ إِذَا اسْتَقَلَّتِ الشَّمْسُ، فَتَوَضَّأَ، فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، غُفِرَ لَهُ خَطَايَاهُ فَكَانَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».

قَالَ عُقْبَةُ بنُ عَامِرٍ: فَقُلْتُ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي أَنْ أَسْمَعَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ! فَقَالَ لِي عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ، وَكَانَ تُجَاهِي جَالِسًا: أَتَعْجَبُ مِنْ هَذَا؟ فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَعْجَبَ مِنْ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَ! فَقُلْتُ: وَمَا ذَاكَ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي؟ فَقَالَ عُمَرُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ رَفَعَ نَظَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ [مِنَ] الجَنَّةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذه السياقةِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، ضَعَّفَهُ** المنذريُّ وابنُ دَقيقِ العيدِ وابنُ حَجرٍ والعينيُّ والألبانيُّ، وهو ثابتٌ بلفظ: «**أَبْوَابِ الجَنَّةِ**» دون كلمة (**مِنْ**)، ودون قوله: «**إِذَا اسْتَقَلَّتِ الشَّمْسُ**»، ودون قوله: «**ثُمَّ رَفَعَ نَظَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ**».

التخريج:

[د ١٧٠ "مختصرًا" / كن ١٠٠٢٢ "مقتصرًا على حديث عمر، والزيادة له ولغيره" / حم ١٢١ "واللفظ له" / مي ٧٤٣ / عل ١٨٠ "مقتصرًا على حديث عمر"، ٢٤٩، ١٧٦٣ "مقتصرًا على حديث عقبة" / بز ٢٤٢ / لا ١٢٨٩ "مقتصرًا على حديث عمر" / سي ٨٤ / سني ٣٢ "مقتصرًا على

حديث عمر" / فكه ٢٢٨ / مقدص ١١٨ / فكر (١/ ٢٤٠)].

التحقيق

رواه أحمد في (المسند)، والدارمي في (المسند) قالا - والسياق للدارميِّ -: أخبرنا عبد الله بن يزيد، ثنا حيوةُ، أنبأ أبو عقيل زُهْرة بن مَعْبَد عن ابنِ عمه عن عقبةَ بنِ عامرٍ به.

ورواه أبو داود (١٧٠) - وعلَّقه عنه ابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد ٧/ ١٨٨) - عن حسين بن عيسى[١] البِسْطامي، ورواه أبو يعلى (١٨٠) عن القواريري، وأيضًا (٢٤٩، ١٧٦٣) عن أبي خيثمة زهير بن حرب، ورواه الدولابي عن محمد بن عبد الله بن يزيد، ورواه الفاكهيُّ في (الفوائد) عنِ ابنِ أبي مسرةَ، كلُّهم عن عبد الله بن يزيد، وهو أبو عبد الرحمن المقرئ عن حيوة عن أبي عقيل عن ابن عمه[٢] به، اختصره أبو داود، وطَوَّله ابنُ أبي مسرةَ وزهيرٌ في الموضعِ الأولِ، واقتصرَ في الثاني على حديثِ عقبةَ، واقتصرَ الباقون على حديثِ عمرَ.

ووقع عند الدولابي: «عن عمه»! فإن لم تكن كلمة «ابن» سقطتْ منَ النَّاسخِ، فهو خطأٌ من راويه بلا شَكٍّ؛ لمخالفتِهِ عامة أصحاب المقرئ.

وتوبع عليه المقرئ:

فرواه النسائيُّ في (الكبرى ١٠٠٢٢ = عمل اليوم والليلة٣٢) - وعنه ابنُ السنيِّ في (عمل اليوم والليلة) - عن سويد بن نصر، قال: أخبرنا عبد الله، عن حيوة بن شريح، قال: أخبرني زهرة بن معبد، أن ابنَ عمِّه -

(١) تحرف في التمهيد إلى: «علي»!

(٢) تحرَّف في أصلِ فوائد الفاكهي إلى: «عمر»، وهو خطأٌ كما أشارَ إليه محققه.

أخِي أبيهِ - (لَحًّا) أخبرَهُ، أن عقبةَ بنَ عامرٍ الجهنيَّ حَدَّثَه قال: قال لي عمرُ ابنُ الخطابِ: ... فذكره مقتصرًا على حديث عمر. وعبد الله هو ابن المبارك.

نعم، رواه الطبراني في (الكبير ١٧/ ٣٣١/ ٩١٥) من طريق السيلحيني عنِ ابنِ لهيعةَ عن أبي عقيل عن عمِّه عن عقبةَ، مقتصرًا على حديثه، ولم يذكر حديث عمر، وسيأتي تخريجُهُ في بابه.

كذا قال فيه: «عن عمِّه»، وهذا من أوهامِ ابنِ لهيعةَ وتخاليطه، فكان سيئ الحفظ، واختلط، وقد خالفه حيوة وهو ثقةٌ، فجعله من رواية أبي عقيل عن ابنِ عَمٍّ له، وهو المحفوظُ.

وقد توبع عليه حيوة:

فرواه البزارُ (٢٤٢) عن محمد بن المثنى قال: نا عبد الله بن يزيد قال: نا سعيد بن أبي أيوب قال: نا أبو عقيل: أن ابنَ عَمِّه أخا أبيه حَدَّثَه به مطولًا بنحوه دون قوله: «إذا استقلتِ الشمسُ»! ودون زيادة «مِنْ» قبل «الجنة»!

ولذا قال ابنُ حَجرٍ: «وأخرجه الطبرانيُّ في (الدعاء) من طريق ابن لهيعة، عن أبي عقيل قال: حدَّثني عَمِّي عن عقبةَ... فذكره. وقال: حيوة عن أبي عقيل عن ابنِ عَمِّه، وهو المعتمدُ، فقد تابعه على ذلك سعيد بن أبي أيوب عن أبي عقيل، وسعيد من رجال الصحيح أيضًا» (النتائج ١/ ٢٤١).

قلنا: ولكن قد خُولِفَ فيه ابنُ المثنى:

فرواه أحمدُ وابنُ أبي شيبةَ عنِ المقرئ عن سعيدٍ به، مقتصرًا على شطره الثاني: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ رَفَعَ نَظَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: ...**»

الحديث، وجَعَلاه من حديثِ عُقْبَةَ! وكذا رواه ابنُ وَهبٍ عن سعيدٍ، وسيأتي تخريجُهُ عقبَ هذا، وعقبة إنما أخذه عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

والمراد أنه وافقَ حيوة على جعله من رواية أبي عقيل عن ابنِ عمِّه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ للجهلِ بحالِ ابنِ عَمِّ أبي عقيل هذا، فقد أبهم ولم يُسَّم، وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح.

لذا قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفْهُ» (مجمع الزوائد ٣٤١٦).

وقال الحافظُ: «هذا حديثٌ حسنٌ من هذا الوجهِ، ولولا الرجل المبهم لكان على شرطِ البخاريِّ؛ لأنه أخرجَ لجميعِ رواتِهِ من المقرئ فصاعدًا إلا المبهم، ولم أقفْ على اسمه» (النتائج ١/ ٢٤٣).

وبهذا أعلَّه المنذريُّ، وابنُ دَقيقِ العيدِ، فقالا: «وفي إسنادِ هذا رجلٌ مجهولٌ» (عون ١/ ٢٠٠)، (الإمام ٢/ ٦٦).

وكذلك العينيُّ بقوله: «وهذا الحديثُ في إسنادِهِ رجلٌ مجهولٌ» (شرح أبي داود ١/ ٣٩٧).

بينما نقل ابنُ كَثيرٍ عنِ ابنِ المدينيِّ أنه قال: «هذا حديثٌ حسنٌ» (مسند الفاروق ١/ ١١١).

نعم، الحديثُ ثابتٌ من وجهٍ آخر عند مسلمٍ وغيرِهِ بنحوه إلا أنه بلفظ: «**أَبْوَابِ الجَنَّةِ**» دون كلمة (**مِنْ**)، ودون قوله: «**إِذَا اسْتَقَلَّتِ الشَّمْسُ**»، ودون قوله: «**ثُمَّ رَفَعَ نَظَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ**»، فهما زيادتان منكرتان لتفردِ الرجلِ المبهمِ بهما.

ولذا قال الألبانيُّ: «وهذه الزيادةُ منكرةٌ - أي: رفع البصرِ إلى السماءِ - لأنه تفرَّدَ بها ابنُ عَمِّ أبي عقيل هذا وهو مجهولٌ» اهـ. (الإرواء ١/ ١٣٥)، وانظر (ضعيف أبي داود ١/ ٥٨).

وللزيادةِ الثانيةِ شاهد من حديثِ ثوبانَ وحديثِ أنسٍ، وهما واهيان كما سيأتي.

والحديثُ ضَعَّفَهُ الألبانيُّ بهذا السياقِ في (الضعيفة ٥٠٣١)، و(ضعيف الترغيب ٤٠٤)، وقال في موضعٍ آخر: «منكرٌ» (الضعيفة ٦٨١٠).

تنبيه (١):

زيادة **(مِنْ)** قبل كلمة **(الجَنَّةِ)** عند النسائيِّ في (الكبرى) لم ترد في رواية ابنِ السُّنيِّ عنه في (اليوم والليلة)، ولا في رواية عبد الغني المقدسي في (الصلاة)، وهو عنده من طريقِ النسائيِّ، ولكنها زيادةٌ ثابتةٌ في هذا الطريقِ، جاءتْ في روايةِ أبي داودَ - فيما علَّقه عنه ابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد ٧/ ١٨٨، ١٨٩) - وفي روايةِ أبي يعلى والدولابي والفاكهي، وإن لم ترد فِي روايةِ أحمدَ والدارميِّ، وأشارَ ابنُ عبدِ البرِّ إلى عدمِ صحتِهِ بهذه الزيادةِ كما سبقَ ذِكْرُهُ.

تنبيه (٢):

ذكرَ المزيُّ في (التحفة ٨/ ٨٩، ٩٠) أن أبا داودَ في روايتِهِ عنِ البسطاميِّ لم يذكرْ فيه «عمر»، أي: جعله من حديثِ عقبةَ، وكذا ذكره ضمن أحاديث عقبة في (التحفة ٧/ ٣٢٤)، ثم قال: «رواه ابنُ المباركِ عن حيوة فجعَله من مسندِ عمرَ».

قلنا: صنيعُ أبي داودَ في السنن محتملٌ، ونقله عنه ابنُ عبدِ البرِّ كروايةِ

الجماعةِ، من حديثِ عمرَ، والله أعلم.

تنبيه (٣):

ذكرَ ابنُ الملقنِ أنَّ الرجلَ المبهمَ في هذا الحديثِ هو أبو بكرٍ الصديقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «كما أفاده الحافظُ جمالُ الدينِ المزيُّ، فهذا إسنادٌ على شرطِ الشيخينِ» (البدر المنير ٢/ ٢٨٤).

كذا قالَ، وليسَ على هذا الكلامِ دليلٌ، ولم نجدْهُ في (التهذيب) ولا في (التحفة)، ولو ثبتَ لم يُفدْ شيئًا؛ لأن زُهرةَ لم يدركْ أبا بكر ولا عمر ولا عثمان، ولا عليًّا، وقد توقفَ أبو حاتم في سماعه من ابنِ عمرَ، فكيفَ بروايتِهِ عن أبي بكر؟!! وكيف يقال: إن سندَهُ على شرطِ الشيخين؟!!

٤- رِوَايَةُ: «صَادِقًا مِنْ نَفْسِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ وُضُوءَهُ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَادِقًا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ قَلْبِهِ - شَكَّ أَيُّهُمَا قَالَ - فُتِحَ لَهُ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ يَوْمَ القِيَامَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ أبو بكر الحازميُّ، واستغربه** ابنُ الملقنِ، وسبقَ الحديثُ في الصحيحِ دونَ قولِهِ: «**صَادِقًا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ قَلْبِهِ**»، وقوله: «**مِنْ**» قبل «**أَبْوَابِ الجَنَّةِ**».

التخريج:

[تمهيد (٧/ ١٨٨)].

السند:

رواه ابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد) قال: حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أحمد بن محمد بن شيبة قال: حدثنا أبو مصعب قال: حدَّثني إبرهيم بن محمد بن ثابت عن أبيه عن عقبة بن عامر الجهني عن عمر بن الخطاب به.

التحقيق

هذا إسنادٌ فيه لين، فمحمد بن ثابت بن شرحبيل أخو بني عبد الدار تَرجَمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ١/ ٥٠)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٧/ ٢١٥) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حبانَ في (الثقات ٥/ ٣٥٨)، ونقل المزيُّ في (التهذيب ٢٤/ ٥٥٢) عن عمر بن عبد العزيز أنه رَضيه، وقال ابنُ حَجرٍ: «مقبولٌ» (التقريب ٥٧٦٩)، بينما

وَثَّقَهُ السخاويُّ في (التحفة اللطيفة ٣٧٠١).

وابنُهُ إبراهيمَ، قال أبو حاتم: «صدوقٌ» (الجرح والتعديل ٢/ ١٢٥)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٦/ ٥)، وقال ابنُ بشكوال: «لم يعرفه أحمد، ولم يعرفه محمد بن وضاح» ونقلَ كلامَ أبي حاتم المتقدم (شيوخ ابن وهب ١/ ٥٠). وقال الذهبيُّ: «صالحُ الحديثِ، وله مناكير» (التاريخ ٤/ ٨٠٤)، وأقرَّهُ السخاويُّ في (التحفة ١١٥).

وأبو مصعب هو أحمد بن أبي بكر الزهريُّ المدنيُّ، صدوقٌ (التقريب ١٧).

والراوي عنه أحمد بن محمد بن شيبة، روى عنه قاسم بن أصبغ، وابن شاهين، وأبو بكر الشافعي، وغيرهم، قال مسلمة: «لا بأس به» (الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقطلوبغا ٦٨٢).

بينما قالَ ابنُ النجارِ في سندٍ هو فيه: «رواتُهُ كلُّهم مجاهيل» (المغني ٤٨٨٦)، و(ذيل الديوان ٣٣٣)، و(الميزان ٣/ ٣٣٩)، واعتمده ابنُ حَجرٍ، فقال: «مجهولٌ، قاله ابنُ النجار»، (اللسان ٨٣٩).

قلنا: رواية قاسم وابن شاهين وأبي بكر الشافعي عنه تدفع القول بجهالته.

وعلى كلٍّ، فالثقاتُ الذين رووا هذا الحديث عن عقبة كأبي إدريس الخولاني وجبير بن نفير كما عند مسلم وغيره - ذكروه بلفظ: «**فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابِ الجَنَّةِ الثَّمَانِيَةُ**»، ولم يذكروا فيه قوله: «**صَادِقًا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ قَلْبِهِ**».

لذلك قال أبو بكر الحازمي: «هذه الزيادةُ غيرُ محفوظةٍ من طريقِ الثقاتِ المعتمد على حديثهم» (البدر المنير ٢/ ٢٨٥)، وأقرَّهُ ابنُ الملقنِ وقال: «زيادةٌ غريبةٌ» (البدر المنير ٢/ ١٨٤) وقال عقبها: «هذه الزيادةُ لم أرها في

شيءٍ من روايات هذا الحديث في الكتب المشهورة، وذكرها فيه الحافظ قطب الدين ابن القسطلاني في كتابه الموسوم بـ (الأدوية الشافية في الدعوات الكافية) ولم يذكرها بإسنادٍ حتى ننظرَ فيه فإن الكتاب المذكور جميعه بغير إسناد».

بينما ذكر النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذه اللفظة لا توجد في الكتب أصلًا، ومع ذلك قال: «لكنها شرط لا شك فيه» (المجموع ١/ ٤٥٦).

قلنا: لله الحمد قد وقفنا على سندِها كما سبقَ.

وللحديثِ رواياتٌ أُخرى ستأتي في باب «فضل الوضوء والصلاة عقبه».

[١٣٩٧ط] حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ:

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ رَفَعَ نَظَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذه السياقةِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ،** وإنما سمعه عقبةُ من عمرَ رضي الله عنه، ولكن بلفظ: «**أَبْوَابِ الجَنَّةِ**» دون كلمة «**مِنْ**»، ودون قوله: «**ثُمَّ رَفَعَ نَظَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ**».

التخريج:

﴿د (تحفة الأشراف ٧/ ٣٢٤) / حم ١٧٣٦٣ "واللفظ له" / ش ٢٤، ٣٠٥١٦ / طب (١٧/ ٣٣١/ ٩١٦) / مش (خيرة ٥٢٤) / عقبة ١٦٥ / لك ٦٥٤ / فاخرج ٤٩﴾.

السند:

رواه أحمدُ وابنُ أبي شيبةَ - ومن طريقه ابن الفاخر - عن أبي عبد الرحمن المقرئ عبد الله بن يزيد، عن سعيد بن أبي أيوب، قال: حدَّثني زهرة بن معبد أبو عقيل، أن ابنَ عَمٍّ له أخبره أنه سمع عقبةَ بنَ عَامرٍ يقولُ... فذكره.

ورواه أبو داود كما في (التحفة) عن هارون بن عبد الله عن المقرئ به.

وقد رواه الطبرانيُّ من طريق ابن أبي شيبة، ووقع عنده من رواية المقرئ عن حيوة عن سعيد به.

وهذا خطأٌ، والحديثُ في (مصنف ابن أبي شيبة)، وفي (مسنده) كما في

(إتحاف الخيرة ٥٢٤) من رواية المقرئ، عن سعيدٍ ليسَ بينهما حيوة، وإنما رواه حيوة عن زهرة كما سبق، وسيأتي.

ورواه اللالكائيُّ من طريقِ ابنِ وَهبٍ، قال: أخبرني سعيد بن أبي أيوب، به.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ؛ لأجلِ ابنِ عَمِّ أبي عقيل الذي لم يُسَمَّ.

وقد رواه حيوةُ عن أبي عقيل عنِ ابنِ عَمِّهِ بنحوه إلا أنه جعله من رواية عقبة عن عمر كما سبقَ، وهو المحفوظُ عن عقبةَ كما رواه مسلمٌ وغيره من طرقٍ عنه.

وكذا رواه البزارُ (٢٤٢) عن محمد بن المثنى عن المقرئ عن سعيدٍ به، جعله من حديثِهِ عن عمرَ.

وذكرنا هناك أن الحديثَ ثابتٌ عن عقبةَ عن عمرَ، ولكن دون قوله: «**ثُمَّ رَفَعَ نَظَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ**» ودون كلمة «**مِنْ**»، قبل كلمة «**الجَنَّةِ**».

على أنه وَرَدَ هنا عند ابنِ أبي شيبةَ في الموضعِ الأولِ من (المصنف)، وعند الطبراني واللالكائي وابن الفاخر بلفظ: «**فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الجَنَّةِ**»، كما هو محفوظٌ.

❁ ❁ ❁

[١٣٩٨ط] حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فُتِحَ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الجَنَّةِ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ دَخَلَ».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» فمنكرٌ، وسندُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفهُ** النوويُّ ومغلطاي، والبوصيريُّ، وابنُ حَجرٍ، والشوكانيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿جه ٤٧٢ "واللفظ له" / حم ١٣٧٩٢ / ش ٢٢، ٣٠٥١٥ / لا ١٧٩٦ / سط (١/ ٦٠) / سني ٣٤ / طع ٣٨٥، ٣٨٦ / نعيم (جنة ١٦٧) / ضح (٢/ ١٠٤) / أصبهان (٢/ ١٥٠) / فكر (١/ ٢٤٩) / فاخرج ٤٨﴾.

السند:

أخرجه ابن ماجه في (سننه): حدثنا موسى بن عبد الرحمن، حدثنا الحسين بن علي وزيد بن الحباب (ح) وحدثنا محمد بن يحيى حدثنا أبو نعيم، قالوا: حدثنا عمرو بن عبد الله بن وهب أبو سفيان النخعي قال: حدثني زيد العمي عن أنس بن مالك به.

قال أبو الحسن القطان في (زوائده على السنن): حدثنا إبراهيم بن نصر قال: حدثنا أبو نعيم بنحوه.

ورواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه) قال: حدثنا زيد بن الحُبَاب به.

ورواه أحمدُ في (المسند) عن معاوية بن عمرو، حدثنا زائدة، حدثنا عمرو بن عبد الله بن وهب به.

ومداره عندهم على عمرو بن عبد الله بن وهب به.

التحقيق

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: زيدُ بنُ الحواري أبو الحواري العميُّ، قال عنه الحافظ: «ضعيفٌ» (التقريب ٢١٣١).

وأغلظ فيه ابن حبان فقال: «يروي عن أنسٍ أشياءَ موضوعة لا أصلَ لها، حتى سبقَ إلى القلبِ أنه المتعمدُ لها، وكان يحيى يُمَرِّضُ القولَ فيه، وهو عندي لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبره ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار» (المجروحين ١/ ٣٨٦).

العلةُ الثانيةُ: الانقطاعُ، قال أبو حاتم: «روى عن أنسٍ، مرسل» (الجرح والتعديل ٣/ ٥٦٠)[1].

قلنا: ومع ضَعْفِهِ، فقدِ اختُلِفَ عليه فيه، وهو **العلةُ الثالثةُ:**

فَمَرَّةً: يرويه عن أنسٍ كما هنا.

ومَرَّةً: يرويه عن معاويةَ بنِ قرَّةَ عنِ ابنِ عمرَ، كما عند ابنِ ماجه في (سننه ٤٢٣)، وغيرِهِ. **وثالثةً:** عن معاويةَ عنِ ابنِ عمرَ وأنسٍ، كما عند البيهقيِّ في (السنن الصغرى)، وغيرِهِ.

ورابعةً: يرويه عن معاويةَ بنِ قرَّةَ عن أبيه عن جدِّهِ، كما عند الطبرانيِّ في (الأوسط ٦٢٨٨). **وخامسةً:** يرويه عن معاويةَ عن عُبيدِ بنِ عُميرٍ عن أُبيِّ بنِ

(١) قد عزا ابنُ حَجرٍ هذا القول لأبي حاتم في (المراسيل) كما في (تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠٩)، ولم نجدْهُ في المطبوع من (المراسيل)، فلعلَّه وَهِمَ فيه رَحِمَهُ اللَّهُ.

كَعبٍ، كما عندَ ابنِ ماجه في (سننه ٤٢٤)، وغيرِهِ.

وقيل عنه غير ذلك كما سيأتي ذكرُهُ في موضعِهِ.

وقد ضَعَّفَ حديثَهُ هذا غيرُ واحدٍ منَ العلماءِ:

فقال النوويُّ: «رواه أحمدُ بنُ حَنبلٍ وابنُ ماجه بإسنادٍ ضعيفٍ» (المجموع ١/ ٤٥٧).

وقال مغلطاي: «هذا حديثٌ إسنادُهُ ضعيفٌ» (شرح سنن ابن ماجه ١/ ٥٠٨).

وقال البوصيريُّ: «في إسنادِهِ زيدٌ العميُّ وهو ضعيفٌ» (الزوائد ١/ ٦٨).

وقال ابنُ حَجرٍ: «إسنادُهُ ضعيفٌ» (نتائج الأفكار ١/ ٢٤٧).

وقال الشوكانيُّ: «إسنادُهُ ضعيفٌ» (تحفة الذاكرين ١/ ١٤٣).

قلنا: قد تَقَدَّمَ حديثُ عمرَ، وليسَ فيه قولُهُ: «**ثَلَاثُ مَرَّاتٍ**» ولذا قال الألبانيُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ من أجلِ زيدٍ العميِّ؛ فإنه ضعيفٌ، كما جزمَ به الحافظُ، والحديثُ صحيحٌ دون قولِهِ: «**ثَلَاث مَرَّاتٍ**» فقد رواه كذلك عمرُ ابنُ الخطابِ وعقبةُ بنُ عامرٍ» (السلسلة الضعيفة ٤٥٧٨).

وقال ابنُ الملقنِ: «قال الشيخُ تقي الدين في (الإمام): وأخرجه المستغفريُّ في (الدعوات) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ» (البدر المنير ٢/ ٢٨٨).

قلنا: وهذا منه ليس بحسن؛ لما سبقَ ذكرُهُ.

١- رِوَايَةُ: «وَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «مَنْ تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ وَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَتَحَ اللَّهُ لَهُ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ وَقِيلَ لَهُ: ادْخُلْ مِنْ أَيِّ بَابٍ شِئْتَ».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «وَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ» وإسنادُهُ تالفٌ.

التخريج:

[أخبار وحكايات لمحمد بن عبد الواحد الدارمي (ق١٠٩ب، ق١١٠أ) / خط (١٢/ ٥٠٨)].

السند:

رواه محمد بن عبد الواحد الدارميُّ في (أخبار وحكايات) قال: أخبرنا ابن شاذان، ثنا أبو موسى - وهو ابن عيسى بن يعقوب بن جابر - ثنا دينار، حدثني صاحبي أنس بن مالك... فذكره.

ورواه الخطيبُ في (تاريخه) قال: أخبرنا العتيقي، أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن شاذان به.

التحقيق

هذا إسنادٌ تالفٌ؛ فيه: دينار أبو مكيس الحبشي - خادم أنس بن مالك -، قال عنه الذهبي: «ذاك التالفُ المتهمُ، حَدَّثَ في حدود الأربعين ومائتين بوقاحةٍ عن أنس بن مالك؛ قال ابن حبان: يروي عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً، وقال ابن عدي: ضعيفٌ ذاهبٌ» (ميزان الاعتدال ٢/ ٣٠).

وقال الحاكمُ: «روى عن أنسٍ قريبًا من مائةِ حديثٍ موضوعة» (لسان

الميزان ٣/ ٤٢٦).

وقال الذهبيُّ: «يغلبُ على ظَنِّي أنه كذابٌ، ما لحِقَ أنسًا أبدًا» (سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٧٦).

وقد صَحَّ الحديثُ من حديثِ عقبةَ بنِ عامرٍ عن عمرَ ﷺ دون قولِهِ: «**وَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَمَاءِ**» كما تَقَدَّمَ بيانُهُ قريبًا.

[١٣٩٩ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاحِدَةً وَاحِدَةً، فَقَالَ: «هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً إِلَّا بِهِ»، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ، فَقَالَ: «هَذَا وُضُوءُ القَدْرِ مِنَ الوُضُوءِ (هَذَا وضوءُ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَاعَفَ لَهُ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ)»، وَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «هَذَا أَسْبَغُ الوُضُوءِ، وَهُوَ وُضُوئِي وَوُضُوءُ خَلِيلِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ (وَوُضُوءُ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي)، [وَمَا زَادَ فَهُوَ إِسْرَافٌ، وَهو مِنَ الشَّيْطَانِ]، وَمَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا ثُمَّ قَالَ عِنْدَ فَرَاغِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فُتِحَ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

۞ **الحكم:** ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ أبو حاتم، وأبو زرعةَ، والعقيليُّ، والدارقطنيُّ، وأبو محمد الأصيليُّ، والبيهقيُّ، وابنُ عبدِ البرِّ، وابنُ العربي، والنوويُّ، والمنذريُّ، والزيلعيُّ، وابنُ أبي العزِ الحنفيُّ، والعراقيُّ، وابنُ الملقنِ، وابنُ حَجرٍ، وابنُ التركماني، وأحمد شاكر، والألبانيُّ.

* ولكن قوله: «ثُمَّ قَالَ عِنْدَ فَرَاغِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...» إلخ، فصحيحُ المتنِ؛ صَحَّ من حديثِ عمرَ كما تَقَدَّمَ قريبًا.

* وقد صَحَّ عنه ﷺ أنه تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَثَلَاثًا ثَلَاثًا، بغيرِ هذا السياقِ كما سيأتي في موضعه.

التخريج:

[جه ٤٢٣ "واللفظ له" / طي ٢٠٣٦ "والروايتان له" / عل ٥٥٩٨ / معل ٤٦ / طب (١٣/ ٢٣٤/ ١٣٩٦٨) / عق (٢/ ٣٨٧) / عد (٥/ ١٨٧)

"والزيادة له"، (٤/ ٤٥٦)، (٥/ ٣١٠) / قط ٢٥٨ - ٢٦١ / هق ٣٧٩، ٣٨٠ / هقع ٧٠٦ / هقخ ٢٨٣ / عروبة (الحاكم ٥٨، ٥٩) / مجر (٢/ ١٥١) / معر ١٤٣، ٧٤٨ / علحا (١/ ٥٥٢) / متشابه (١/ ٣١٦) / تمهيد (٢٠/ ٢٦٠) / تحقيق ١٥٤ / بشن ٦٣٣ / فوائد أبي محمد الحسن بن إسماعيل القراب (لسان ٣/ ٥٢١) / نو ١٥ / زاهر (سباعيات ق١٨ / أ) / دانيال (عبدك ق٢٦ / ب - ق٢٧ / أ) / كر (٥٨/ ٢٠١) / ضياء (مرو ق٣٥٧ / أ) / مقرئ (شيوخه ٣)].

التحقيق

انظر الكلام عليه عقب الرواية الآتية.

١- رِوَايَةُ: «وَمَنْ تَوَضَّأَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُ كِفْلَانِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرًا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ وَاحِدَةً (مَرَّةً مَرَّةً) فَتِلْكَ وَظِيفَةُ الوُضُوءِ الَّتِي لَابُدَّ مِنْهَا، وَمَنْ تَوَضَّأَ اثْنَتَيْنِ (مَرَّتَيْنِ) فَلَهُ كِفْلَانِ [مِنَ الأَجْرِ]، وَمَنْ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا فَذَلِكَ وُضُوئِي وَوُضُوءُ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي».

۞ الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ الأئمة المذكورون أعلاه.

التخريج:

[حم ٥٧٣٥ "واللفظ له" / قط ٢٦٢ / فضش ٢٤].

التحقيق

انظر الكلام عليه عقب الرواية الآتية.

٢- رِوَايَةُ: «ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسِ بنِ مَالِكٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ وَأَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، ثُمَّ قَالَ: «**هَذَا وُضُوءُ الصَّلَاةِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ...**» الحديث، وفيه: «**مَنْ تَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ المُتَطَهِّرِينَ، فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**».

❁ **الحكم:** ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ الأئمةُ المذكورون أعلاه.

التخريج:

〖هقغ ١١٢ / هقخ ٢٨٣ / معكر ١٣٥٠〗.

التحقيق

هذا الحديثُ له خمسةُ طُرُقٍ:

الطريقُ الأولُ: مَدارُهُ على زيدٍ العميِّ، وقد اختُلِفَ عليه في إسنادِهِ على وجوهٍ، منها:

الوجه الأول: أخرجه ابنُ ماجه في (سننه) قال: حدَّثنا أبو بكر بن خَلَّادٍ الباهليُّ، حدَّثني مرحوم بن عبد العزيز العطارُ، حدثني عبد الرحيم بن زيد العميُّ عن أبيه عن معاوية بنِ قُرَّةَ عنِ ابنِ عمرَ، به.

وأخرجه أبو يعلى، والعقيليُّ، والبيهقيُّ في (الصغرى)، وابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد)، من طريقِ عبدِ الرحيمِ بنِ زيدٍ العميِّ، به.

وزاد البيهقيُّ في (الصغرى)، و(الخلافيات)، وابنُ عساكر في (معجمه

١٣٥٠) في سندِهِ مع ابنِ عمرَ (أنسَ بنَ مالِكٍ).

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِللٍ:

الأُولى: عبدُ الرحيمِ بنُ زيدٍ العميُّ؛ قال فيه الحافظُ: «متروكٌ، وكَذَّبَهُ ابنُ مَعينٍ» (التقريب ٤٠٥٥).

الثانيةُ: والده زيدٌ العميُّ؛ قال فيه الحافظُ: «ضعيفٌ» (التقريب ٢١٣١).

وبهذا أعلَّه أبو حاتمٍ الرازيُّ؛ فقال: «عبدُ الرحيمِ بنُ زيدٍ: متروكُ الحديثِ، وزيد العمي: ضعيفُ الحديثِ، ولا يصحُّ هذا الحديث عن النبيِّ ﷺ» (العلل ١٠٠).

وقال البيهقيُّ: «وهكذا رُوي عن عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه. وخالفهما غيرهما، وليسوا في الرواية بأقوياء» (السنن الكبرى ١/ ٢٤٣).

وقال في (الخلافيات ١/ ٤٨٧): «وهذا غير ثابت؛ فإن زيدًا العميَّ ليس بالقوي».

وقال الحافظُ أبو بكر الحازميُّ: «هذا الحديثُ بهذا الإسنادِ لا يُعرفُ إلا من جهةِ ابنِ الحواريِّ، وهو ضعيفُ الحديثِ» (البدر المنير ٢/ ١٣٧).

الثالثةُ: الانقطاعُ؛ بين معاويةَ بنِ قُرة وابنِ عُمرَ.

وبهذا أعلَّه أبو زرعةَ؛ فقال: «هو عندي حديثٌ وَاهٍ، ومعاويةُ بنُ قُرَّةَ لم يلحقِ ابنَ عمرَ» (العلل ١٠٠)[١].

وأشارَ إلى هذه العلةِ الحاكمُ في (المستدرك) فقال - عقب إسناده لحديث

---

(١) وحكى ابن حجر هذا القول في (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٧) عن أبي حاتم الرازي، ولم نجده في مظانه، فنخشى أن يكون اشتبه عليه الأمر.

أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ» -: «وشاهده الحديث المرسل المشهور، عن معاوية بن قرة، عن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً...»» (المستدرك٥٤١).

وقال ابنُ الملقنِ: «فيه ضعفٌ وانقطاعٌ» (تحفة المحتاج ٨٣).

وقد توبع عبد الرحيم بن زيد العمي بمتابعات واهية:

* فتابعه سلام الطويل، فرواه عن زيدٍ العميِّ، عن معاويةَ بنِ قرَّة، عنِ ابنِ عمرَ، به.

أخرجه الطيالسيُّ في (مسنده ٢٠٣٦)، قال: حدثنا سلام الطويل، عن زيد العمي، عن معاوية بن قرة، عن ابن عمر، به.

ورواه العقيليُّ في (الضعفاء ٢/ ٣٨٧)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٥/ ٣١٠)، والدارقطني في (السنن ٢٥٩ - ٢٦٠)، والبيهقيُّ في (الكبرى ٣٨٠)، وغيرهم: من طريق سلام به.

وسلام الطويل هذا متروكٌ كما قال الحافظُ في (التقريب ٢٧٠٢).

وبهذا أعلَّه أبو حاتم الرازيُّ؛ قال ابنُ أبي حاتم: «قلتُ لأَبي: فإن الربيعَ بنَ سليمانَ حدثنا بهذا الحديث عن أسد بن موسى عن سلام بن سليم عن زيد بن أسلم عن معاوية بن قرة عن ابن عمر عن النبي ﷺ فقال: هو سلامُ الطويلُ، وهو متروكُ الحديثِ، وهو زيدٌ العميُّ، وهو ضعيفُ الحديثِ» (علل الحديث ١٠٠).

وقال العقيليُّ - عقبه، وقد أسنده أيضًا من حديث أُبيِّ بنِ كعبٍ -: «كلاهما فيهما نظر» (الضعفاء ٢/ ٣٨٧).

* وتابعه أيضًا محمد بن الفضل بن عطية، كما عند الدارقطني في (السنن ٢٥٨).

ومحمد بن الفضل بن عطية هذا قال عنه الحافظ: «كذَّبُوه» (التقريب ٦٢٢٥).

الوجه الثاني:

أخرجه أحمد في (المسند ٥٧٣٥) - ومن طريقه الدارقطني في (السنن ٢٦٢) -: عن أسود بن عامر، أخبرنا أبو إسرائيل، عن زيدٍ العَمِّيِّ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ، به، دون ذكر جملة الذكر بعد الوضوء.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ زيدٍ العميِّ.

* وفيه أيضًا: أبو إسرائيلَ إسماعيلُ بنُ خليفةَ المُلَائيُّ؛ قال عنه الحافظُ: «صدوقٌ سيئُ الحفظِ» (التقريب ٤٤٠).

قال الدارقطنيُّ: «ورواه أبو إسرائيل الملائيُّ عن زيدٍ العَميِّ عن نافع عنِ ابنِ عمرَ، ووَهِم فيه، والصوابُ قولُ مَن قالَ: عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ» (العلل ٣١٢٤).

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ، وفيه: زيدٌ العميُّ وهو ضعيفٌ وقد وُثِّقَ، وبقية رجاله رجال الصحيح» (مجمع الزوائد ١١٧١).

وهذا وهم؛ فما كان أبو إسرائيل من رجال الصحيح، وما روى له صاحبا الصحيح شيئًا قط.

الطريق الثاني: مداره على المسيب بن واضح، وله فيه وجهان:

الوجه الأول:

أخرجه أبو عروبة في (جزء من حديثه - رواية الحاكم ٥٨) - ومن طريقه

البيهقيُّ في (الكبرى ٣٧٩) - عن المسيب بن واضح، حدثنا حفص بن ميسرة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به، دون ذكر جملة الذكر بعد الوضوء.

وأخرجه الدارقطنيُّ في (سننه)، والبيهقي في (معرفة السنن ٧٠٦) من طريق المسيب بن واضح به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه المسيب بن واضح؛ قال فيه أبو حاتم: «صدوقٌ يُخطئُ كثيرًا، فإذا قيلَ له لم يقبلْ» (الجرح والتعديل ٨/ ٢٩٤)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٩/ ٢٠٤) وقال: «كان يُخطئُ»، وضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ وغيرُهُ، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «كان النسائيُّ حسنَ الرأي فيه ويقول: الناس يؤذوننا فيه»، وساقَ ابنُ عَدِيٍّ له عِدَّةَ أحاديث تستنكر، ثم قال: «أرجو أن باقي حديثه مستقيم، وهو ممن يُكتبُ حديثه" انظر (اللسان ٦/ ٤٠).

وقال الدارقطنيُّ - بإثره -: «تفرَّدَ به المسيب بن واضح عن حفص بن ميسرة، والمسيب ضعيفٌ» (السنن ٢٦١)، وكذلك قال البيهقيُّ في (الكبرى ٣٧٩).

وقال في (المعرفة ١/ ٢٩٩): «المسيب بن واضح غير محتج به، وروي من أوجه كلها ضعيف».

ولذا قال أبو محمدٍ الأصيليُّ الحافظُ: «ليسَ هذا بثابتٍ، والمسيب بن واضح ضعيفٌ، ليس يصحُّ عنِ ابنِ عمرَ حديث في الوُضوءِ» (تفسير الموطأ للقنازعي ١/ ١٣٦).

وأما عبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ، فقال: «هذا أحسن طرق الحديث» (الأحكام الوسطى ١/ ٣٠).

لكن تَعَقَّبَهُ الحافظُ بقوله: «هو كما قال لو كان المسيبُ حفظه، ولكن انقلبَ عليه إسناده. وقال ابنُ أبي حَاتمٍ: المسيبُ صدوقٌ إلا أنه يُخطئُ كثيرًا. وقال البيهقيُّ: غير مُحتجٍّ به، والمحفوظُ رواية معاوية بن قرة عنِ ابنِ عمرَ» (التلخيص الحبير ١/ ١٤٠).

ولذا ضَعَّفَ ابنُ الجَوزيِّ هذا الطريق في (تحقيق التحقيق ١٥٤).

وقال الحافظُ: «وليسَ فيه إلا المسيب بن واضح، وهو صدوقٌ كثيرُ الخطأِ، ولعلَّه دخلَ عليه حديث في حديث» (الدراية ١/ ٢٥).

قلنا: رواه المسيبُ على وجهٍ آخر، فلعلَّه اختلطَ عليه بهذا الوجه، وأما الوجه الآخر فهو:

الوجه الثاني:

أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٥/ ١٨٧) من طريق المسيب بن واضح، ثنا سليمان بن عمرو النخعي عن أبي حازم عن ابن عمر به، دون ذكر جملة الذكر بعد الوضوء، وزاد فيه: «**وَمَا زَادَ فَهُوَ إِسْرَافٌ، وَهو مِنَ الشَّيْطَانِ**».

وهذا إسنادٌ تالفٌ؛ فمع ضَعْفِ المسيب فهو يرويه عن سليمان بن عمرو النخعي؛ وقد قال عنه ابنُ عَدِيٍّ: «اجتمعوا على أنه يضعُ الحديثِ» (الكامل لابن عدي ٥/ ١٩٥).

الطريق الثالث:

أخرجه أبو محمد الحسن بن إسماعيل الضراب في (فوائده) - كما في (لسان الميزان ٣/ ٥٢١) - قال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحارث الفهري، ثنا زكريا الساجي بالبصرة، ثنا عبد الله بن هارون بن أبي علقمة الفروي، ثنا عبد الله بن نافع، ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبيد الله بن عمر

عن نافع عن ابن عمر، به دون ذكر جملة الذكر بعد الوضوء.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عبد الله بن هارون بن أبي علقمة الفرويُّ؛ قال الحاكمُ أبو أحمد: «منكرُ الحديثِ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «له مناكير»، وقال الدارقطنيُّ في (غرائب مالك): «متروكُ الحديثِ» (تهذيب التهذيب ١٢/ ١٧٣). وقال عنه ابنُ حِبَّانَ: «يُخطِئُ ويخالفُ» (الثقات ٨/ ٣٦٧)، وقال الحافظُ: «ضعيفٌ» (التقريب ٨٢٦١).

وفيه أيضًا: عبد العزيز بن محمد الدراورديُّ؛ قال عنه النسائيُّ: «حديثُهُ عن عُبيدِ اللهِ العمريِّ منكرٌ» (التقريب ٤١١٩). وهذا من حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري.

ولذا قال الحافظُ: «حديثٌ غريبٌ» (لسان الميزان ٣/ ٥٢١).

الطريق الرابع:

أخرجه ابن شاهين في (الترغيب في فضائل الأعمال): عن محمد بن غسان بن جبلة العَتَكي بالبصرة، أنا جميل بن الحسن، أنا النضر بن كثير السعدي، أنا عبد الله بن عَرَادة، عن أبي سنان القسملي، عن عبد الله بن عمر به مختصرًا، دون ذكر جملة الذكر بعد الوضوء.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه خمسُ عللٍ:

الأُولى: عَبْدُ اللهِ بنُ عَرَادَةَ؛ قال عنه البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ» (التاريخ الكبير ٥/ ١٦٦).

الثانيةُ: جميلُ بنُ الحسنِ العتكيُّ؛ قال عنه الحافظُ: «صدوقٌ يُخطِئُ، أفرطَ فيه عَبدانُ» (التقريب ٩٧٠).

الثالثة: النضرُ بنُ كثيرٍ السعديُّ؛ قال البخاريُّ وأبو حاتمٍ والدارقطنيُّ: «فيه نظرٌ» (تهذيب الكمال ٦٤٣٣).

الرابعة: أبو سنان القسمليُّ عيسى بن سنان الحنفيُّ؛ قال عنه الحافظُ: «لينُ الحديثِ» (التقريب ٥٢٩٥).

الخامسة: الانقطاعُ؛ فإن أبا سنان القسمليَّ من طبقةِ الذين عاصروا صغار التابعين، فأنَّى له أن يسمعَ عبد الله بن عمر؟!

الطريق الخامس: رواه عباد بن صهيب على وجهين:

الأول: أخرجه الضياءُ في (المنتقى من مسموعات مرو) من طريق أبي أيوب سليمان بن أحمد بن يحيى بحمص، ثنا أحمد بن الحسين المصري، ثنا عباد بن صهيب، ثنا الخليل بن مُرَّةَ، حدَّثني معاوية بن قرة المزني، عن ابن عمر به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛

* **معاوية بن قرة** لم يلحقْ عبد الله بن عمر، وقد سبقَ.

* **والخليلُ بنُ مُرَّةَ،** قال البخاريُّ: «فيه نظرٌ» (التاريخ الكبير ٣/ ١٩٩).

* **وعباد بن صهيب،** قال ابنُ المدينيِّ: «ذَهَبَ حديثُهُ»، وقال البخاريُّ والنسائيُّ وغيرُهُما: «متروكٌ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان قدريًّا داعيةً، ومع ذلك يَروي أشياء إذا سمعها المبتدئُ في هذه الصناعةِ شَهِدَ لها بالوضعِ»، وقال البخاريُّ في (كتاب الضعفاء الكبير): «تركوه» (ميزان الاعتدال ٢/ ٣٦٧).

ومع ضَعْفِ عباد هذا فقد رواه عن شيخٍ آخرَ، كما عند عبدِ الغنيِّ

المقدسيِّ في (إيضاح الإشكال) - كما في (البدر المنير ٢/ ١٣٣) - من حديثِ عبادِ بنِ صُهَيبٍ، عن مِسعرِ بنِ كِدامٍ، عن مُعاويةَ بنِ قُرَّةَ، عن عبد الله بن عمر به

وعلته الانقطاعُ، وضَعْفُ عباد مع اضطرابِهِ فيه: فمَرَّةً يرويه عن الخليلِ، ومَرَّةً عن مِسعرٍ.

خُلاَصةُ ما سبقَ:

بعد استعراضِ طُرُقِ الحديثِ وأسانيدِهِ فإنه لا يتقوى بمجموعِ هذه الطُرُقِ، بل إن كثرة طرقه مما تَزيد في وهائِهِ وضَعْفِهِ.

وقال البيهقيُّ: «رُوي مَن أوجهٍ كلِّها ضعيف» (معرفة السنن والآثار ١/ ٢٩٩).

ولذا قالَ ابنُ عبدِ البرِّ: «حديثٌ ضعيفٌ لا يجيء من وجهٍ صحيحٍ ولا يُحتجُّ بمثله» (التمهيد ٢٠/ ٢٥٩).

وقال أيضًا: «وأما قولُهُ في هذا الحديثِ: «**مَنْ قَالَ بَعْدَ فَرَاغِهِ - يَعْنِي مِنْ وُضُوئِهِ -: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ...**» إلى آخر الحديث فرُوي بأسانيدَ صالحةٍ وإن كانتْ معلولةً من حديثِ عمر وحديث عقبة بن عامر، وهكذا يصنعُ الضعفاء، يخلطون ما يُعرف بما لا يُعرف، والله المستعان» (التمهيد ٢٠/ ٢٦١).

وقال أيضًا: «هذا كلُّه منكرٌ في الإسنادِ والمتنِ» (التمهيد ٢٠/ ٢٦٠).

وقال أبو محمدٍ الأصيليُّ الحافظُ: «ليسَ يصحُّ عنِ ابنِ عمر حديث في الوضوءِ» (تفسير الموطأ للقنازعي ١/ ١٣٦).

وقال ابنُ العربيِّ: «هذه الأحاديثُ لم تصحَّ» (أحكام القرآن ٢/ ٧٨).

وقال الحافظُ أبو بكر الحازميُّ: «وقد رُوِي من أوجهٍ عن غيرِ واحدٍ منَ الصحابةِ، وكلُّها ضعيفةٌ» (البدر المنير ٢/ ١٣٧).

وقال ابنُ الملقنِ: «وهو حديثٌ ضعيفٌ بمرَّةٍ، لا يصحُّ من جميعِ هذه الطرق» (البدر المنير ٢/ ١٣١).

وقال الحافظُ: «وهو حديثٌ ضعيفٌ كما تَقَدَّمَ، لا يصحُّ الاحتجاجُ به لضعْفِهِ» (فتح الباري ١/ ٢٣٦).

وضَعَّفه كذلك: النوويُّ في (المجموع ١/ ٤٩٢ - ٤٩٣)، **والمنذريُّ** في (الترغيب ٣٠٨)، **وابنُ التركماني** في (الجوهر النقي ١/ ٨٠)، **والزيلعيُّ** في (نصب الراية ١/ ٢٨ - ٢٩)، **وابنُ أبي العِزِّ الحنفيُّ** في (التنبيه على مشكلات الهداية ١/ ٢٦٦)، **والعراقيُّ** في (تخريج الإحياء ١/ ٨٣)، **والبوصيريُّ** في (مصباح الزجاجة ١/ ٧٢)، **والزرقانيُّ** في (شرح الموطأ ١/ ٦٥)، **والعلامةُ أحمدُ شاكر** في (تحقيقه للمسند ٥/ ٢٢٠).

وقال الألباني: «ضعيفٌ جدًّا» (ضعيف سنن ابن ماجه صـ ٣٨).

ولبعضِ مَتْنِهِ شواهد من حديث أُبيِّ بنِ كعبٍ وغيرِهِ، وسيأتي تخريجُها في باب «الوضوء مرة مرة».

واغترَّ بهذه الشواهدِ ابنُ مفلح، فقال: «وقد يحتملُ أن يكونَ هذا المتن حسنًا لكثرةِ طرقه» (الفروع ٢/ ٩٥).

والصوابُ: ما ذَهَبَ إليه الأئمةُ السابقُ ذكرهم، أي أن طرقَهُ كلّها ضعيفةٌ واهيةٌ لا تنهض للتحسين، والله أعلم.

[١٤٠٠ط] حَدِيثُ إِيَاسِ بْنِ هِلَالِ المُزَنِيِّ:

عَنْ مُعَاوِيَةَ بنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاحِدَةً وَاحِدَةً؛ فَقَالَ: «**هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاتَهُ إِلَّا بِهِ**»، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ فَقَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا ضَاعَفَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَهُ مَرَّتَيْنِ**»، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا فَقَالَ: «**هَذَا إِسْبَاغُ الوُضُوءِ، وَهَذَا وُضُوئِي وَوُضُوءُ خَلِيلِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا ثُمَّ قَالَ عِنْدَ فَرَاغِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَتَحَ اللَّهُ لَهُ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابِ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**».

۞ **الحكم:** ضعيفٌ جدًّا بهذا السياقِ.

التخريج:

﴿طس ٦٢٨٨﴾.

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط): عن محمد بن علي الصائغ المكي، نا بشر بن عبيس بن مرحوم العطار، حدَّثني جَدي، عن عبد الرحيم بن زيد العَمِّي، عن أبيه، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، عن جده، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: عبد الرحيم بن زيد، وهو متروكٌ، وأبوه زيدٌ ضعيفٌ كما تَقَدَّمَ قريبًا.

وبهما أعلَّه الهيثميُّ فقال: «وعبد الرحيم بن زيد متروكٌ، وأبوه مختلفٌ فيه» (مجمع الزوائد ١٢٣٠).

وقدِ اضطربَ زيدٌ في إسنادِهِ:

فرواه مَرَّةً عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ عنِ ابنِ عُمرَ كما سبقَ.

ورواه مَرَّةً عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ عن أبيه عن جدِّه كما في هذا الحديثِ.

وقيل عنه غير ذلك كما تَقَدَّمَ.

وأشارَ الطبرانيُّ إلى هذا الاضطرابِ، فقال: «هكذا روى هذا الحديثَ مرحومُ ابنُ عبدِ العزيزِ، عن عبد الرحيم بن زيد، عن أبيه، عن معاوية بنِ قُرَّةَ، عن أبيه، عن جده.

ورواه الحُجَيْنُ، وغيرُهُ، عن عبد الرحيم بن زيد، عن أبيه، عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ، عن ابن عمر.

ورواه عبد الله بن عرادة الشيباني، عن زيد العمي، عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ، عن عبيد بن عمير، عن أُبيِّ بنِ كعبٍ» (الأوسط ٦٢٨٨).

❁ ❁ ❁

[١٤٠١ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ؛ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوُضُوءَيْنِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ:** الدارقطنيُّ، وعبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ، وابنُ القطانِ، والنوويُّ، وابنُ الملقنِ، وابنُ حَجرٍ، والألبانيُّ.

وصحَّ متنُ الحديثِ دونَ قولِهِ: «**قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ**»، ودون التثليث في مسحِ الرأسِ.

التخريج:

]قط ٣٠٧ / هقخ ١٢٦ / فكر (١/ ٢٤٨)[.

السند:

أخرجه الدارقطنيُّ - ومن طريقه البيهقيُّ في (الخلافيات)، وابنُ حَجرٍ في (نتائج الأفكار) - قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا شعيب بن محمد الحضرمي أبو محمد، نا الربيع بن سليمان الحضرمي، نا صالح بن عبد الجبار الحضرمي وعبد الحميد بن صُبيح، قالا: نا محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه أربعُ عللٍ:

الأُولى: محمد بن عبد الرحمن بن البيلمانيُّ؛ قال عنه أبو حاتم،

والبخاريُّ، والنسائيُّ: «منكرُ الحديثِ»، وقال الذهبيُّ: «وَاهٍ» (الكاشف ٤٩٨٧)، وقال ابنُ حَجرٍ: «ضعيفٌ، وقد اتَّهمه ابنُ عَدِيٍّ وابنُ حِبَّانَ» (التقريب ٦٠٦٧).

الثانية: أبوه عبد الرحمن بن البيلماني؛ قال عنه الحافظُ: «ضعيفٌ» (التقريب ٣٨١٩).

الثالثةُ: الانقطاعُ؛ فإن عبد الرحمن بن البيلمانيَّ لم يثبتْ له سماعٌ من أحدٍ من الصحابةِ. انظر (تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٠).

الرابعةُ: الاضطرابُ؛ فقد رواه ابنُ البيلماني على وجهٍ آخرَ، حيثُ جعله من حديثِ عثمانَ كما سيأتي.

* **وفي السندِ أيضًا:** صالحُ بنُ عبدِ الجبارِ؛ قال عنه ابنُ القطانِ: «مجهولُ الحالِ» (بيان الوهم والإيهام ١٢٧٦)، وذكره الذهبيُّ في (الميزان) وقال: «أتَى بخبرٍ مُنكرٍ جدًّا» (الميزان ٢/ ٢٩٦)، ونقل الحافظُ عنِ العقيليِّ أنه قال في ترجمةِ ابنِ البيلمانيِّ: «روى عنه صالح بن عبد الجبار مناكير» (اللسان ٣/ ١٧٢).

ولكن صالح متابَع؛ تابعه عبد الحميد بن صبيح؛ قال عنه الذهبي: «لا بأس به» (تاريخ الإسلام ١٨/ ٣٢٣).

والحديثُ ضَعَّفَهُ عبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ، فقال: «وفي إسناده البيلماني» (الأحكام الوسطى ١/ ١٦٩).

وتَعقَّبه ابنُ القطانِ بقوله: «لم يزد في تعليله على هذا، وهو منه اعتماد على ما قدَّمَ، ولكنه لم يُقدمْ بيانًا؛ فإن البيلمانيَّ (أبٌ وابنٌ) والحديثُ من روايتهما، وكلاهما ضعيفٌ، وهما محمد بن عبد الرحمن فمحمد بن

عبد الرحمن وأبوه لا يُحتجُّ بهما» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣١٩).

وقال الحافظُ: «قال الدارقطنيُّ: تفرَّد به ابن البيلماني، وهو ضعيفٌ جدًّا، وقد اتفقوا على ضَعْفِهِ، وأشدُّ ما رأيتُ فيه قول ابن عدي: كل ما يرويه ابن البيلماني فالبلاءُ فيه منه. وذكر أنه كان يضعُ الحديثِ وأنه كان يسرقُ الحديثِ وقد رواه مرة أخرى مخالفًا فيه الصحابي» (النتائج ١/ ٢٤٨).

وضَعَّفه أيضًا: النووي في (المجموع ١/ ٤٥٧)، و(الأذكار ٧٥)، وابن الملقن في (البدر المنير ٢/ ١٨٣).

وقال الألبانيُّ - معلقًا على هذا السياق ضمن حديث عثمان الآتي -: «موضوع بجملة التكلم»، انظر (الضعيفة ٦٨١١).

ومتنُ الحديثِ قد صَحَّ من حديثِ عثمانَ وغيرِهِ دونَ قولِهِ: «قبلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ»، ودون التثليث في مسح الرأس، وسيأتي الكلام على رواية التثليث في مسح الرأس مفصلًا بذكر طرقها تحت «باب جامع في صفة الوضوء».

[١٤٠٢ط] حَدِيثُ عُثْمَانَ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ البَيْلَمَانِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جَالِسًا بِالمَقَاعِدِ يَتَوَضَّأُ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى فَرَغَ مِنْ وُضُوئِهِ، ثُمَّ دَخَلَ المَسْجِدَ فَوَقَفَ عَلَى الرَّجُلِ [مُعْتَذِرًا إِلَيْهِ] فَقَالَ: لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلَاثًا وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ [ثَلَاثًا] ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ [ثَلَاثًا] ثُمَّ لَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يَقُولَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الوُضُوءَيْنِ**».

۞ **الحكم: منكرٌ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفهُ** المنذريُّ، وعبد الله بن يحيى بن أبي بكر الغساني، وابنُ الملقنِ، والهيثميُّ، والبوصيريُّ، وابنُ حَجرٍ، والسيوطيُّ، وقال الألبانيُّ: «موضوعٌ بجملة التكلم».

التخريج:

﴿عل (مقصد ١٣٩)، (مط ٨٧)، (خيرة ٥٦٣) "واللفظ له" / طع "مختصرًا" ٣٨٧ / عد (٩/ ١٨٨) / قط ٣٠٥ "والزيادات له" / هقخ ١٢٥﴾.

السند:

رواه أبو يعلى في (مسنده) قال: حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري، حدثنا محمد بن الحارث، حدثني محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه به.

ورواه الطبرانيُّ في (الدعاء)، وابن عدي في (الكامل) من طريق عبيد الله

ابن عمر به مختصرًا.

ورواه الدارقطني في (سننه) - ومن طريقه البيهقي في (الخلافيات) - من طريق الربيع بن سليمان الحضرمي، نا صالح بن عبد الجبار، ثنا ابن البيلماني بنحوه.

ومداره عندهم على محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه خمس علل:

الأولى: محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني؛ ضعيفٌ جدًّا، وقد سبقَ قول الحافظ عنه: «ضعيف، وقد اتَّهمه ابن عدي وابن حبان» (التقريب ٦٠٦٧).

الثانية: أبوه عبد الرحمن بن البيلماني؛ قال عنه الحافظ: «ضعيف» (التقريب ٣٨١٩)، وقد تقدَّم ذكره.

الثالثة: الانقطاع؛ فإن عبد الرحمن بن البيلماني لم يثبتْ له سماع من أحد من الصحابة، كما مَرَّ ذكره.

الرابعة: **محمد بن الحارث، وهو ابن زياد الحارثي؛** ضعيفٌ أيضًا، كما قال الحافظ في (التقريب ٥٧٩٧).

وقد ذَكَرَ له ابنُ عديٍّ هذا الحديث وغيره ثم قال: «عامة ما يرويه غير محفوظ».

قلنا: ولكنه متابع.

فقد أخرجه الدارقطني - ومن طريقه (البيهقي في (الخلافيات) - من طريق صالح بن عبد الجبار، حدثنا ابن البيلمانى عن أبيه عن عثمان به.

وصالح هذا مجهول، ويَروي عن ابن البيلماني مناكير، وقد تقدَّم الكلامُ عليه في الحديث السابق.

وعلى كلٍّ، فتعليق الجناية بابن البيلماني أولى كما قال الألباني في (الضعيفة ١٤/ ٧٠٨).

الخامسة: اضطرابُ محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني في سنده:

فمرةً رواه عن أبيه عنِ ابنِ عمرَ، كما في الحديثِ السابقِ.

ومرةً أُخرى رواه عن أبيه عن عثمان رضي الله عنه كما في هذا الحديث.

قال الألباني: «ويمكنُ أن يكونَ هذا الاختلاف في الإسنادِ منه أو ممن دونه» (الضعيفة ١٤/ ٧٠٨).

والحديثُ ضَعَّفَهُ ابنُ الملقنِ في (البدر المنير ٢/ ١٧٧).

وابنُ حَجرٍ في (نتائج الأفكار ١/ ٢٤٨)، والبوصيريُّ في (إتحاف الخيرة ١/ ٣٣٤). والهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١/ ٢٣٩).

وقال الغسانيُّ: «لا يثبتُ؛ ابنُ البيلماني ضعيفٌ» (تخريج الأحاديث الضعاف ١/ ٢٣).

ولقد تساهلَ المنذريُّ - كما قال الألباني -؛ حيثُ اكتفى بإشارتِهِ فقط إلى ضَعْفِهِ، وذلك بقوله: «وروي عن عثمان رضي الله عنه ...»، فذكره، انظر (الترغيب والترهيب ٣٥٢).

وكذلك السيوطي - كما قال الألباني أيضًا -؛ حيثُ اكتفى بقوله: «وضُعِّفَ» (الجامع ٢١٨٨٤).

وأحسنَ الحافظُ، حيثُ قال: «وابنُ البيلماني ضعيفٌ جدًّا، وأبوه ضعيفٌ

أيضًا» (التلخيص ١/ ٨٤).

وقال الألباني: «موضوعٌ بجملة التكلم»، وقال: «وهذا إسنادٌ وَاهٍ بمرة؛ آفته محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني» (الضعيفة: ح/ ٦٨١١).

وسيأتي الحديثُ عن عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الباب التالي من طرقٍ صحاح بلفظ آخر دون ذكر التشهد عقب الوضوء، وليس فيه تثليث مسح الرأس، ولا قصة سلام الرجل على عثمان وعدم رده عليه.

كما ثبتَ فضل التشهد عقب الوضوء، دون قوله: «ثم لم يتكلم» من حديث عمر، وقد سبق.

❁ ❁ ❁

[١٤٠٣ط] حَدِيثُ ثَوْبَانَ:

عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ دَعَا بِوَضُوئِهِ فَسَاعَةَ يَفْرُغُ مِنْ وُضُوئِهِ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ [اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ] فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ»، وإسنادٌ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿طب ١٤٤١ "مختصرًا دون الزيادة" / طس ٤٨٩٥ "واللفظ له، والزيادة له ولغيره" / خط (٣/ ١٧٧) / سني ٣٣ / شجر (١/ ١٠) / تد (٢/ ٣٤٢)، (٣/ ١٧٤) / يخ (١٨/ ٦٤) / مستغفع (البدر المنير ٢/ ١٨٨)﴾.

التحقيق

انظره عقب الرواية الآتية.

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ» فلا تصحُّ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿سنن البزار (الإمام ٢/ ٦٦)، (البدر المنير ٢/ ٢٨٧) / الجزء الثاني من انتقاء الدارقطني (البدر المنير ٢/ ٢٨٧)﴾.

التحقيق

لهذا الحديث طريقان:

الأول:

رواه الطبراني في (الأوسط) قال: حدثنا عيسى بن محمد السمسار قال: حدثنا أحمد بن سهل الوراق قال: ثنا مِسْوَر بنُ مُوَرِّع العنبري قال: حدثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه خمسُ علل:

الأُولى: الانقطاع؛ سالم بن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ قال محمد بن يحيى الذهلي: «سمعتُ الإمامَ أحمدَ - وذكرَ أحاديثَ سالم بن أبي الجعد عن ثوبانَ - فقال: «لم يسمع سالم من ثوبان ولم يلقه، وبينهما معدان بن أبي طلحة، وليست هذه الأحاديث بصحاح» (تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٢)، وانظر (جامع التحصيل ٢١٨)

الثانيةُ: مسور بن مورع العنبري؛ لم نجد من ترجمه، وقد تفرَّدَ بهذا عن الأعمش - كما قال الطبراني -، ومثل هذا لا يُقبل تفرده.

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الأوسط، والكبير) باختصار، وقال في (الأوسط): «تفرَّد به مسور بن مورع»، ولم أجد مَن ترجمه» (مجمع الزوائد ١/ ٢٣٩).

قلنا: قد أوردَ الطبرانيُّ هذا الحديث في ترجمة عيسى بن محمد السمسار من مشايخه ممن اسمه عيسى، وروى له ثلاثة أحاديث عن أحمد بن سهيل الوراق، اثنان منهما عن نعيم بن مورع العنبري عن هشام بن عروة، والثالث وهو حديثنا هذا، فالذي يغلبُ على الظَنِّ أن مسورًا هذا تصحيف من نعيم، والأمرُ محتمل لذلك؛ فإن نعيم بن مورع العنبري تَرَجَمَ له الذهبيُّ في (الميزان ٤/ ٢٧١) وقال: «عن الأعمش»، وساقَ له أحاديث عن هشام بن عروة، مما يدلُّ على أن نُعيمًا يروي عن الأعمش وهشام، ويرجِّح ما ذهبنا إليه من التصحيف»[1].

قلنا: ومع القول بأنه نعيم بن مروع العنبري فيكون إسنادُهُ ضعيفًا جدًّا، فإن نعيمًا هذا «منكر الحديث» كما قال البخاريُّ، وقال النسائيُّ: «ليس بثقة»، وقال ابن حبان: «يروي عن الثقات العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال فقد قال البخاري: حديثُه غيرُ محفوظٍ إلا عن أبي معشر»، وذكره العقيليُّ في (الضعفاء)، وذكره ابنُ عديٍّ وقال: «يسرق الحديث... ثم قال: «عامةُ

(١) قال محقق (المعجم الأوسط): «إما أن يكون تصحيفًا قديمًا، أو خطأ في الرواية، والله أعلم، وثَمَّ احتمال آخر صحة الرواية هكذا وهذا ما أستبعده... ثم ذكر نحوًا مما سبق وذكرناه وذهبنا إليه، والله أعلم» (المعجم الأوسط)، حاشية ٢ (٥/ ٤٠١).

ما يرويه غيرُ محفوظٍ»، وقال الحاكمُ وأبو سعيدٍ النقاشُ: «روى عن هشام أحاديث موضوعة، وقال أبو نعيم: روى عن هشامٍ مناكير» (لسان الميزان ٨/ ٢٩٠).

الثالثةُ: الإعلالُ بالوقفِ؛ فمع جهالة المسور بن مورع وتفرُّده بهذا الإسناد على القول بأنه المسور، أو القول بأنه نعيم بن مورع قد خولف فيه أيضًا؛ خالفه عبد الله بن نمير وعبد الله بن داود وهما ثقتان كما عند ابن أبي شيبة في (المصنف ٢٠)، ويحيى بن العلاء عن عبد الرزاق في (مصنفه ٧٣١) فرووه عن الأعمش عن إبراهيم بن المهاجر عن سالم بن أبي الجعد قال: كان علي... فذكره موقوفًا، وهو أشبه بالصواب.

الرابعةُ: أحمد بن سهيل الوراق، ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٨/ ٥١)، بينما قال أبو أحمد الحاكم: «في حديثِهِ بعض المناكير» (لسان الميزان ١/ ٤٨١).

والراوي عنه عيسى بن محمد السمسار، لم نجدْ له ترجمةً.

الخامسةُ: فيه الأعمشُ، وهو مدلسٌ، وقد عنعن، وقد تبيَّن من رواية ابن نمير وعبد الله بن داود الموقوفة أنه أخذه من إبراهيم بن مهاجر ودَلَّسَهُ، وابن مهاجر هذا «لين الحفظ» كما في (التقريب ٢٥٤).

الطريق الثاني:

أخرجه البزارُ في (سننه) كما في (الإمام) عن محمد بن المثنى، عن شجاع بن الوليد، حدثنا أبو سعد، عن أبي سلمة، عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فُتِحَتْ لَهُ**

أَبْوَابُ الجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

ورواه الطبرانيُّ في (الكبير) - ومن طريقه الشجري في (أماليه)، وابن السني في (عمل اليوم والليلة)، والخطيبُ في (تاريخ بغداد)، وابنُ النجارِ في (الذيل على التاريخ) من طرقٍ عن أبي سعد البقال بسنده بلفظ الرواية الأُولى.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه علتان، وهما: ضَعْفُ وعنعنةُ أبي سعد البقال، واسمه سعيد بن المرزبان؛ قال ابن حجر: «ضعيفٌ مدلسٌ» (التقريب ٢٣٨٩). وقال الهيثمي: «وفي إسناد (الكبير) أبو سعد البقال، والأكثر على تضعيفه، ووَثَّقَهُ بعضُهم» (مجمع الزوائد ١/ ٢٣٩).

ومع ضَعْفِهِ هذا فقد تفرَّدَ به عن أبي سلمة بن عبد الرحمن.

قال الدرقطني: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث (أبي) سلمة بن عبد الرحمن، تفرَّدَ به أبو سعد البقال سعيد بن المرزبان» (البدر المنير ٢/ ٢٨٧).

❁ ❁ ❁

[١٤٠٤ط] حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا تَطَهَّرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ - تَعَالَى - فَإِنَّهُ يَطْهُرُ جَسَدُهُ كُلُّهُ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ - تَعَالَى - عَلَى طَهُورِهِ لَمْ يَطْهُرْ إِلَّا مَا مَرَّ عَلَيْهِ المَاءُ، وَإِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنْ طُهُورِهِ فَلْيَشْهَدْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ [ثُمَّ لِيُصَلِّ عَلَيهِ]، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الجَنَّةِ (أَبْوَابُ السَّمَاءِ)[1] (أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ)[2]**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، أنكره** ابنُ عديٍّ، **وضعَّفه** الدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، **وأقرَّه** ابنُ دقيقِ العيدِ، وابنُ الملقنِ، والزيلعيُّ، وابنُ حجرٍ، والسخاويُّ، وقال الألبانيُّ: «موضوعٌ بهذا التمام».

التخريج:

﴿قط ٢٣١ "والرواية الأُولى له" / معص (١/ ٢٩١ - ٢٩٢) "واللفظ له مع الزيادة" / هق ٢٠٠ "والرواية الثانية له ولغيره" / أصبهان (١/ ٢٣٩) / فضش ١٠٠ / غيل ٤٨٣ "مختصرًا" / ثواب (إمام ٢/ ٦٩، فكر ١/ ٢٥٢، جلاء الأفهام ١/ ٤٢٦) / غيب ١٦٧٦ / مخلدي (مخطوط ق٢٤٦أ) / عد (١٠/ ٦٥٠) "مختصرًا جدًّا" / أعمش (إمام ٢/ ٦٨، فكر ١/ ٢٥٢) / فكر (١/ ٢٥١) / أبو موسى المديني (إمام ٢/ ٦٩، والقول البديع صـ١٧٦)﴾.

التحقيق

هذا الحديثُ مدارُ إسنادِهِ على الأعمشِ، ورُوِي عنه من ثلاثةِ طرق:

الأول: رواه الصيداويُّ في (معجمه) قال: حدثنا طلحة بن عبيد الله بن

موسى بن إسحاق أبو محمد الأنصاري بالبصرة قال: حدثنا موسى بن إسحاق، حدثنا يحيى بن (هاشم)[١] حدثنا الأعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود به.

وأخرجه الدارقطنيُّ في (سننه)، والبيهقي في (الكبرى)، وأبو نعيم في (تاريخ أصبهان)، وابن شاهين في (الترغيب في فضائل الأعمال)، وأبو بكر الشافعي في (الغيلانيات)، وقوام السنة في (الترغيب والترهيب) من طرقٍ عن يحيى بن هاشم السمسار عن الأعمشِ به.

وهذا إسنادٌ تالفٌ؛ علته: يحيى بن هاشم السمسار؛ قال عنه أبو حاتم الرازيُّ: «كان يكذبُ، وكان لا يَصْدُقُ؛ تُرِكَ حديثُهُ» (الجرح والتعديل ٩/ ١٩٥)، وكَذَّبَهُ ابنُ معين أيضًا، وَرَمَاهُ ابنُ عَديٍّ وابنُ حِبَّانَ وغيرُهُما بوضعِ الحديثِ. انظر (اللسان ٦/ ٢٧٩).

وبه أعلَّه غيرُ واحدٍ مِنْ أهلِ العلمِ:

قال ابنُ عَديٍّ: «وحديثُ الأعمشِ قبل هذا عن شقيق عن عبد الله، منكران جميعًا، يرويهما يحيى بن هاشم... إلى أن قال: «وهو في عِدادِ مَن يضعُ الحديثِ» (الكامل ٧/ ٢٥٢).

وقال الدارقطنيُّ - بعد أن خرَّجَهُ -: «يحيى بن (هاشم)[٢] ضعيفٌ»

---

(١) وقع في (المطبوع): «هشام»، وهو خطأٌ، والصوابُ المثبتُ. انظر (الجرح والتعديل ٩/ ١٩٥)، و(الكامل ١٠/ ٦٥٠)، و(المجروحين لابن حبان ٢/ ٤٧٧)، و(اللسان ٦/ ٢٧٩) وغيرها.

(٢) وقع في (المطبوع): «هشام»، وكذا نقله الغساني في (تخريج الأحاديث الضعاف ١/ ١٥)، وقد جاء ذكره على الصواب في سياق الإسناد، ولم تُذكر هذه العبارة في نسخة الأرنؤوط.

(السنن ١/ ١٢٤).

وقال البيهقيُّ: «وهذا ضعيفٌ، لا أعلمه رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم. ويحيى بن هاشم متروكُ الحديثِ» (سنن البيهقي الكبرى ١/ ١٣٦).

فتَعَقَّبَهُ الذهبيُّ بقوله: «بل كَذَّابٌ» (المهذب في اختصار السنن الكبرى ١/ ٤٧).

وقال ابنُ دقيق العيد: «ويحيى بن هاشم السمسار أبو زكريا، قال النسائيُّ: متروكُ الحديثِ» (الإمام ٢/ ٦٩).

وقال ابنُ الملقنِ: «يحيى بن هاشم هذا هو ابن كثير بن قيس أبو زكريا السمسار الغساني البغدادي، وهو ضعيفٌ بمرة، قال يحيى: هو دجالُ هذه الأُمةِ. ونَسَبَهُ ابنُ عَديٍّ وابنُ حِبَّانَ إلى وضعِ الحديثِ» (البدر المنير ٢/ ٩٣ - ٩٤).

وضَعَّفَهُ الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ٧).

وقال الحافظُ ابنُ حَجرٍ: «تفرَّدَ به يحيى بن هاشم الكوفيُّ عنِ الأعمشِ، وهو متروكُ الحديثِ، متفقٌ على ضَعْفِهِ» (نتائج الأفكار ١/ ٢٣٤). وضَعَّفه الحافظُ أيضًا في (الدراية ١/ ١٥).

وقال الألبانيُّ: «موضوعٌ بهذا التمامِ» (الضعيفة ٥٦٩١).

قلنا: قد توبع عليه يحيى بن هاشم؛ تابعه محمد بن جابر اليماميُّ كما ستراه في:

الطريق الثاني:

أخرجه أبو الشيخ في الثواب كما في (الإمام ٢/ ٦٩)، و(القول البديع

صـ١٧٦) - ومن طريقه أبو موسى المديني كما في (الإمام لابن دقيق لعيد ٢/ ٦٩)، و(القول البديع للسخاوي صـ١٧٦) - عن محمد بن عبد الرحيم بن شبيب حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل حدثنا محمد بن جابر عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعف محمد بن جابر، وهو اليماميُّ؛ قال الحافظ: «صدوق، ذهبتْ كتبه فساءَ حفظه، وخلَّط كثيرًا وعمي فصَارَ يلقن» (التقريب ٥٧٧٧).

وبه أعلَّه السخاوي فقال: «وفي سَنَدَهُ محمد بنُ جابر، وقد ضَعَّفه غيرُ واحدٍ، وقال البخاريُّ ليس بالقوي، يتكلمون فيه، روى مناكير» (القول البديع صـ ١٧٦).

ومع ضَعْفِهِ فقد تفرَّدَ بذكرِ الصَّلاةِ على النبيِّ ﷺ ولم تأتِ إلا من عنده أو من يشابهه منَ الضعفاءِ؛ لذلك قال أبو موسى المدينيُّ الأصبهانيُّ رحمه الله تعالى: «هذا حديثٌ مشهورٌ، له طرق عن عمرَ بنِ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعقبةَ بنِ عامرٍ وثوبانَ وأنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ليسَ في شيءٍ منها ذكر الصلاة إلا في هذه الروايةِ» (الإمام ٢/ ٦٩).

فعلَّقَ عليه ابنُ دقيق العيد قائلًا: «محمد بنُ جابر اليماميُّ روى عنه جمعٌ منَ الأكابر، وقد تُكلِّمَ فيه» (الإمام ٢/ ٦٩).

الطريق الثالث:

رواه الإسماعيليُّ في (حديث الأعمش كما في الإمام لابن دقيق العيد، ونتائج الأفكار لابن حجر) من حديث سعيد بن عثمان، قال: حدثني عمرو - وهو ابن شمر - عن سليمان، عن شقيق، عن عبد الله بنحوه.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه عمرو بن شمر، منكرُ الحديثِ جدًّا كما قال أبو حاتم والبخاري وانظر (لسان الميزان ٦/ ٢١٠).

وبه أعلَّه ابنُ دقيق العيد، فقال: «عمرو بن شمر متروكٌ عندهم» (الإمام ٢/ ٦٩).

وقال الحافظُ ابنُ حَجرٍ: «وعمرٌو متروكٌ، متهمٌ بالوضعِ» (نتائج الأفكار ٢/ ٢٥٢).

وجملةُ التشهدِ بعد الوضوءِ وثوابها ثابتةٌ من حديثِ عقبة بن عامر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما كما تقدَّم.

أما زيادةُ الصلاةِ على النبيِّ ﷺ فلا ذكر لها إلا في هذا الحديث، والله تعالى أعلم.

وأما أولُ الحديثِ في التسميةِ على الوضوءِ وفضلها، فلها شواهدُ ضعيفةٌ سيأتي ذكرُها في موضعها من هذا الكتاب.

❁ ❁ ❁

[١٤٠٥ط] حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كُتِبَ فِي رَقٍّ ثُمَّ طُبِعَ بِطَابَعٍ** [ثُمَّ وُضِعَتْ تَحْتَ العَرْشِ] **فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**».

۞ **الحكم: معلٌّ بالوقفِ، أعلَّه:** النسائيُّ، والطبرانيُّ، والدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، والحازميُّ، وابنُ الصلاحِ، والصنعانيُّ، والمباركفوريُّ، والهيثميُّ، وابنُ حَجرٍ والألبانيُّ.

ولكن الموقوف له حكم الرفع؛ لأنه لا يقالُ من قبيلِ الرأي والاجتهاد. قاله ابنُ حَجرٍ، وأقرَّهُ المباركفوريُّ، والألبانيُّ. وصَحَّحَهُ مرفوعًا الحاكمُ. وضَعَّفه النوويُّ مرفوعًا وموقوفًا.

اللغة:

قال العلامةُ ابنُ الملقنِ: «**الطَابع**» المذكور في الحديث: بفتح الباء وكسرها، لغتان فصيحتان، وهو الخَاتمُ، ومعنى طبع: ختم. و«**الرق**» المذكور فيه مفتوح الراء.

وقوله ﷺ: «**فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**» معناه: لا يتطرقُ إليه إبطال وإحباط. (البدر المنير ٢/ ٢٩٣).

التخريج:

ﱡكن ١٠٠١٩ "واللفظ له" / ك ٢١٠٠ / طس ١٤٥٥ / طع ٣٨٨ - ٣٩٠ "والزيادة له ولغيره" / سي ٨١ / سني ٣١ / شعب ٢٤٩٩ / خط (٨/ ٥٤٤) / هقت ٥٩ / مسد (خيرة ٥٨٢/ ١) / مزكى ٥٥ / ضياء

(مرو٣٩٣) / غيب ٢٠٦٩ / مقدص ١١٧ / مكرم ٤٧ / الوضوء لابن منده (مغلطاي ١/ ٣٣٩) / مستغفع (إمام ٢/ ٦٧، والبدر المنير ٢/ ٢٨٩) / فكر (١/ ٢٤٤) / قوارع ٦٥ / الفوائد لأبي بكر الشافعي (السلسلة الصحيحة للألباني ٥/ ٤٣٩) / اليوم والليلة لأبي نعيم (النكت الظراف ٣/ ٤٤٧) / المعمري (النكت الظراف ٣/ ٤٤٧)].

التحقيق

هذا الحديثُ قدِ اختُلفَ في رفعه ووقفه، والمرفوعُ وَرَدَ مِن عدةِ طُرُقٍ:

الأول: رواه النسائيُّ في (الكبرى، وعمل اليوم والليلة) قال: أخبرنا يحيى بن محمد بن السكن قال: حدثنا يحيى بن كثير أبو غسان قال: حدثنا شعبة قال: حدثنا أبو هاشم عن أبي مِجْلَز عن قيس بن عباد عن أبي سعيد به.

وأخرجه الحاكمُ في (المستدرك)، والطبرانيُّ في (الأوسط) وفي (الدعاء ٣٩٠) كلُّهم من طريقِ يحيى بن كثير أبي غسان به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ؛ ولذا قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرطِ مُسلمٍ ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبيُّ.

وقال الألبانيُّ: «بل هو على شرطِ الشيخينِ، فإنَّ رجالَهُ كلَّهم ثقاتٌ من رجالهما» (الصحيحة ٢٣٣٣).

بينما ضَعَّفه النوويُّ فقال: «حديثُ أبي سعيد الذى ذكره المصنفُ رواه النسائيُّ في كتابه (عمل اليوم والليلة) بإسنادٍ غَريبٍ ضعيفٍ، ورواه مرفوعًا وموقوفًا على أبي سعيد. وكلاهما ضعيفُ الإسنادِ» (المجموع ١/ ٤٥٧).

وسبقه ابنُ الصلاحِ بقوله: «رواه النسائيُّ بإسنادٍ ليسَ بالقويِّ» (البدر المنير

٢/ ٢٩٠).

وقال الحازميُّ: «إسنادُهُ حسنٌ ثابتٌ - أي: الموقوف - وقد رُوِيَ مرفوعًا، ورَفْعُهُ ضعيفٌ» (البدر المنير ٢/ ٢٩٠)

فتعَقَّبَهُم ابنُ الملقنِ فَقَالَ: «حكمه على روايةِ الرفعِ - أي: الحازمي - بالضعفِ خطأٌ، وكذلك قول ابن الصلاح فيه: «رواه النسائيُّ بإسنادٍ ليسَ بالقويِّ» ليسَ بجيدٍ منه، وكذلك حُكْمُ النوويِّ في (الأذكار) و(الخلاصة) عليه بالضعفِ لا يُقبلُ، وأغربَ من ذلك قولُهُ في (شرح المهذب): «رواه النسائيُّ في (عمل اليوم والليلة) بإسنادٍ غريبٍ ضعيفٍ، رواه مرفوعًا وموقوفًا (على) أبي سعيد، وكلاهما ضعيف الإسناد». هذا لفظه، وواعجباه! كيف يكون إسنادُهُ غريبًا أو ضعيفًا؟! فرجالُهُ أئمةٌ أعلامٌ ثقاتٌ، وهاكَ سبر أحوالهم لنقضي العجب من هذه المقالات، ونثلج إلى قلبك اليقين . . .» (البدر المنير ٢/ ٢٩٠ - ٢٩٢)، ثم تكلَّمَ على رجالِ إسنادِهِ المرفوع منه والموقوف.

وقال الحافظُ ابنُ حَجرٍ: «فأما المرفوعُ فيمكنُ أن يُضَعَّفَ بالاختلافِ والشذوذِ، وأما الموقوفُ فلا شَكَّ ولا ريبَ في صحتِهِ فإن النسائيَّ قال فيه: حدثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن كثير ثنا شعبة ثنا أبو هاشم. وقال ابنُ أبي شيبةَ: ثنا وكيع ثنا سفيان عن أبي هاشم الواسطي عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عنه. وهؤلاء من رواة الصحيحين فلا معنى لحكمه عليه بالضعف، والله أعلم» (التلخيص ١/ ٣٠١).

والموقوفُ هو الذي رجَّحَهُ النسائيُّ، فقال - بعد أن خرَّجه -: «هذا خطأٌ، والصوابُ موقوفٌ، خالفه - يعني: يحيى بنَ كثير - محمدُ بنُ جعفرٍ فوقفه» (السنن الكبرى ١٠٠١٩).

ثم رواه في (الكبرى ١٠٠٢٠) من طريقِ محمد بن جعفر عن شعبةَ به موقوفًا.

وإسنادُهُ صحيحٌ موقوفًا، وقد توبع محمد بن جعفر على روايته بالوقف:

فرواه الطبرانيُّ في (الدعاء ٣٩١) من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبةَ به موقوفًا.

قال الطبرانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «رَفَعه - يعني يحيى بنَ كثير عن شعبةَ - ووقفه الناسُ» (الدعاء ٢/ ٩٧٥).

وقال البيهقيُّ في (شعب الإيمان ٤/ ٢٦٨): «ورواه معاذ بن معاذ، عن شعبة موقوفًا».

وقال في (الدعوات الكبير ١/ ١١٨): «ورُوي أيضًا عن شعبةَ، عن أبي هاشم هكذا مرفوعًا، والمشهورُ موقوفٌ».

ولذا قال الدارقطنيُّ: «وقيل: عن ربيع بنِ يحيى، عن شعبةَ مرفوعًا. ولم يثبتْ، ورواه غندرٌ، وأصحابُ شعبةَ، عن شعبةَ موقوفًا» (العلل ٥/ ٤٦٤).

وأقرَّ وقفه الصنعانيُّ في (سبل السلام ١/ ٨٠).

وقد توبع شعبة أيضًا على روايته بالوقف، تابعه الثوري:

فقال النسائيُّ بعد أن خرَّجه عن محمد بن جعفر موقوفًا: «وكذلك رواه سفيانُ بنُ سعيدِ بنِ مسروقٍ الثوريُّ».

ثم أخرجه في (الكبرى ١٠٠٢١) من طريقِ ابنِ المباركِ عنِ الثوريِّ عن أبي هاشم به موقوفًا.

وكذلك رواه عبدُ الرزاقِ في (المصنَّف) - ومن طريقه الطبراني في

(الدعاء ٣٩١) - عن الثوريِّ به موقوفًا.

ورواه ابنُ أبي شيبةَ عن وكيعٍ.

والحاكمُ في (المستدرك ٢١٠٠) من طريقِ عبد الرحمن بنِ مهدي.

كلاهما عنِ الثوريِّ عن أبي هاشم به موقوفًا.

وإسنادُهُ صحيحٌ مَوْقُوفٌ، رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ.

لذلك قال الحاكمُ بعدَ ذِكْرِ الروايةِ المرفوعةِ: «ورواه سفيانُ الثوريِّ، عن أبي هاشم فأوقفه» (المستدرك ٢١٠٠).

وقال البيهقيُّ: «وكذلك رواه سفيانُ الثوريُّ، عن أبي هاشم موقوفًا» (شعب الإيمان ٤/ ٢٦٩).

وقد تابعهما أيضًا هشيمُ بنُ بَشيرٍ.

فأخرجه أحمدُ في (العلل ومعرفة الرجال ٢١٥٣) عن هُشيمٍ عن أبي هاشم به موقوفًا.

ورواه حَرْبٌ الكرمَانِيُّ في (مسائله) فقال: حدثنا سعيد بن منصور حدثنا هشيم به موقوفًا.

لكن قال أحمد - بعد أن خرَّجه -: «لم يسمعه هشيم من أبي هاشم» (العلل ومعرفة الرجال ٢١٥٣).

فيتضح من عرض أسانيد رواية الوقف أنها أصحُّ سندًا وأكثرُ عددًا من روايةِ الرفعِ.

ولذا صَحَّحَ النسائيُّ وَقْفَهُ كما تقدَّمَ، وكذلك صَوَّبَ الدارقطنيُّ وَقْفَهُ كما في (العلل ٥/ ٤٦٤).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الأوسط) ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ، إلا أنَّ النسائيَّ قال بعد تخريجه في (اليوم والليلة): «هذا خطأٌ والصوابُ موقوفًا». ثم رواه من روايةِ الثوريِّ وغندر عن شعبةَ موقوفًا» (مجمع الزوائد ١٢٣١).

قلنا: أما ما ذكره ابنُ الملقنِ في ترجيحه للمرفوعِ بقولِهِ: «ولك أن تقولَ: أيُّ دليلٍ على صَوابِ روايةِ الوقفِ وخطأ روايةِ الرفعِ، ورواةُ هذه هم رواة هذه؟! والحقُّ - إن شاء الله - الذي لا يتضحُ غيره أن روايةَ الرفعِ (صريحةٌ) صحيحةٌ كما قررناه» (البدر المنير ٢/ ٢٩٢ - ٢٩٣) - **فغيرُ مقبولٍ منه** وقد علمتَ أن المرفوعَ وإن كان رجاله ثقات غير أن رَاويه - وهو يحيى بن كثير أبو غسان - قد خولف في رفعه من الثقاتِ أصحابِ شعبةَ، بيدَ أنه قدِ اختُلفَ عليه، فقد رواه مسددٌ عنه كما في (إتحاف الخيرة المهرة) فرواه عن شعبةَ به موقوفًا، فيكون بذلك موافقًا لرواية الجماعة على شعبةَ، وتكونُ رواية الوقف أَرْجَحُ؛ وذلك لموافقتها لرواية الجماعة. **وثانيًا:** لجلالةِ مسدد عمن رواه عن يحيى مرفوعًا.

وقد جاءتْ روايةُ مسددٍ عن شعبةَ كذلك موافقة لما رواه الثوريُّ وهشيمٌ على الوقفِ، فكيف تكون رواية الرفع صحيحة.

نعم، قد توبع يحيى بن كثير على الرفعِ على شعبةَ ولكنها متابعةٌ لا تصحُّ، أخرجها البيهقيُّ في (شعب الإيمان) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو علي الحافظ، حدثنا قاسم بن زكريا، أخبرنا عبد الرحمن بن أبي البَخْتَرِي، حدثنا عبد الصمد، حدثنا شعبة به.

وعبد الصمد بن عبد الوارث وإن كان ثبتًا في شعبةَ - كما قال علي بن المديني - غير أن الراوي عنه، وهو عبد الرحمن بن أبي البختري هو

عبد الرحمن بن زبان، أبو علي بن أبي البختري الطائي، ترجمَ له الخطيبُ في (تاريخه ١١/ ٥٥١)، والذهبيُّ في (تاريخه ٥/ ١١٦٧) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، فالظاهرُ جهالة حاله، مع مخالفته لمن رواه عن شعبةَ موقوفًا، وأين كان أصحابُ عبد الصمد الثقات كابنه عبد الوارث حتى يأتي هذا الرجلُ غير المعروف فيُحَدِّثُ عن عبد الصمد عن شعبةَ بذلك؟!

الطريق الثاني: أخرجه ابنُ السنيِّ في (عمل اليوم والليلة ٣١)، والبيهقيُّ في (الدعوات الكبير ٥٩) كلاهما من طريقين عن المسيب بن واضح ثنا يوسف بن أسباط عن سفيان عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي سعيد الخدري به مرفوعًا.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه المسيبُ بنُ وَاضحٍ، قال عنه أبو حاتم: «صدوقٌ، كان يخطئُ كثيرًا، فإذا قيلَ له لم يَقْبَلْ» (الجرح والتعديل ٨/ ٢٩٤).

وفيه أيضًا: يوسفُ بنُ أَسْباطٍ؛ قال عنه البخاريُّ: «قال صدقةُ: دفنَ يوسفُ كُتُبَهُ فكان بعد يقلب عليه فلا يجيء به كما ينبغي» (التاريخ الكبير ٨/ ٣٨٥).

وقد خولف؛ خالفه ابنُ المباركِ ووكيعٌ وابنُ مَهديٍّ، فرووه عن سفيانَ به موقوفًا كما تَقَدَّمَ.

ولا شَكَّ أن قولَ هؤلاءِ هو الصوابُ.

الطريق الثالث: رواه قيسُ بنُ الربيعِ، واختُلِفَ عليه على ثلاثةِ أوجهٍ:

الوجه الأول: أخرجه الطبرانيُّ في (الدعاء ٣٨٨) عن الحضرمي - يعني محمدَ بنَ عبدِ اللهِ - ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني ثنا قيس بن الربيع عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

مرفوعًا به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه:

يحيى بن عبد الحميد الحماني، قال عنه الحافظُ: «حافظٌ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث» (التقريب ٧٥٩١).

وقد خولف، وهو الوجه الثاني: فرواه مكرم البزاز في (فوائده) قال: حدثنا يحيى بن أبي طالب: أخبرنا يزيد - يعني ابنَ هارونَ - أخبرنا قيس، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن أبي سعيد الخدري به.

فأَسْقَطَ من سندِهِ قيسُ بنُ عَبَّادٍ، فيكونُ منقطعًا، فإن أبا مجلز لاحق بن حميد يرويه عن قيس بن عباد عن أبي سعيد، إلا أن يكون ثم سقط، فمعظم مَن رَوى الحديثَ يرويه بإثباتِ قيس بن عباد، أو يكون من تخاليطِ قيسِ بنِ الربيعِ فقد كان سيئَ الحفظِ، وقد قال عنه الحافظُ: «صدوقٌ تَغَيَّرَ لما كبر، وأدخلَ عليه ابنُهُ ما ليسَ من حديثِهِ فحَدَّثَ به» (تقريب ٥٥٧٣).

وقد رواه على وجهٍ ثالثٍ وهو:

الطريق الرابع: أخرجه الخطيبُ في (تاريخه) عن الحسن بن أبي بكر قال: أخبرنا عبد الصمد بن علي بن محمد بن مكرم البزاز، حدثنا أبو علي الحسين بن بشار الخياط، حدثنا أبو بلال، حدثنا قيس بن أبي سعيد الجزري عن الربيع عن أبي هاشم الرماني عن أبي مِجْلَز السَّدوسي عن قيس بن أبي حازم البجلي عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا به.

وهذا الإسنادُ فيه بعضُ الأخطاءِ كما هو واضحٌ، وهذه الأخطاءُ إما أنها أخطاء مطبعية كما ذَكرَ الشيخُ الألبانيُّ؛ فقال: «وقعَ في سندِهِ بعضُ الأخطاءِ المطبعيةِ» (السلسلة الصحيحة ٢٦٥١)، أو أنه تصحيفٌ أو وهمٌ من الرواةِ

أو النَّاسخِ، والله أعلم.

قلنا: ومن هذه الأخطاء: ذِكرُ قيس بن أبي سعيد الجزري، بدل قيس بن الربيع. وهذا خطأٌ أو تصحيفٌ، ومما يُقوي كونه قيس بن الربيع: أن مَنَ الرواةِ عنه أبو بلال الأشعري، ومن شيوخه أبو هاشم الرماني.

فإن كان هو قيس بن الربيع فهو ضعيفٌ كما سبقَ، وخالف الجميع في ذكر قيس بن أبي حازم.

وأما أبو بلال الأشعريُّ فضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ انظر (اللسان ٨/ ٢٧ و ٩/ ٣٢).

الطريق الخامس: أخرجه الطبرانيُّ في (الدعاء ٣٨٩) عن محمد بن صالح بن الوليد النَّرْسي، ثنا الحسن بن يحيى الأَرُزِّيُّ، ثنا عمرو بن عاصم الكلابي، ثنا الوليد بن مروان عن أبي هاشم الرماني عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعًا به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: الوليدُ بنُ مروان، قال عنه أبو حاتم: «مجهولٌ» (الجرح والتعديل ٩/ ١٨).

وقد خالفه الثوريُّ وشعبةُ في وقفِ الحديثِ كما سبقَ.

الطريق السادس: أخرجه أبو إسحاقَ المزكي في (المزكيات) أخبرنا ابن الأزهر، ثنا إسماعيل بن بشر بن منصور، ثنا عيسى بن شعيب، أخبرنا روح بن القاسم عن أبي هاشم به مرفوعًا.

قال الدارقطنيُّ: «غريبٌ عن روح بن القاسم، تفرَّدَ به عيسى بن شعيب» (المزكيات ١/ ١٢٨).

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير ابن الأزهر، وهو أحمد بن محمد بن الأزهر؛

قال ابنُ حِبَّانَ: «كان ممن يتعاطى حفظ الحديث ويجري مع أهل الصناعة فيه، ولا يكادُ يُذْكَرُ له بابٌ إلا وأغربَ فيه عنِ الثقاتِ، ويأتي عنِ الأثباتِ بما لا يتابَعُ عليه، ذاكرتُهُ بأشياءَ كثيرة فأغربَ عليَّ فيها فطالبتُهُ على الانبساط فأخرجَ إليَّ أصول أحاديث».

وقال ابنُ عديٍّ: «حَدَّثَ بمناكيرَ».

وقال الدارقطنيُّ في (غرائب مالك): «الأزهريُّ ضعيفُ الحديثِ» (لسان الميزان ١/ ٥٨٨).

وعيسى بن شعيب بن إبراهيم النحوي قال عنه الحافظ: «صدوقٌ له أوهام» (التقريب ٥٢٩٨).

فهو حسن الحديث ما لم يخالف.

وقد خالفه الثوريُّ - وكفى به - وشعبةُ وهشيمٌ، فرووه عن أبي هاشم به موقوفًا، وهو الصوابُ.

ومما سبقَ يتضحُ لنا أن الراجحَ في الحديثِ وَقْفُهُ، ولكن له حكمُ الرفعِ؛ لأنه لا يُقالُ بالرأيِّ، فمثله له حكمُ الرفعِ.

قال الحافظُ: «إسنادُهُ صحيحٌ وهو موقوفٌ، لكن له حُكمُ المرفوعِ لأن مِثْلَهُ لا يُقالُ بالرأيِّ» (النكت على ابن الصلاح ٢/ ٧٣٨)، وانظر له أيضًا: (نتائج الأفكار ١/ ٢٤٦)، و(النكت الظراف ٣/ ٤٤٧).

وقال المباركفوريُّ: «واختُلِفَ في رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، والمرفوعُ ضعيفٌ، وأما

الموقوفُ فهو صحيحٌ كما حَقق ذلك الحافظُ في (التلخيص)» (تحفة الأحوذي ١/ ١٥١).

وقال الألبانيُّ: «وخلاصةُ القولِ: أن الحديثَ صحيحٌ؛ لأنه وإن كان الأرجحُ سندًا الوقف، فلا يخفى أنَّ مِثْلَهُ لا يُقالُ بالرأيِّ ، فله حكمُ الرفعِ، والله أعلم» (الصحيحة ٦/ ١٥٠).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن صَحَّحَ الحديثَ بمجموعِ طرقه: «والموقوفُ لا يخالفه - أي: المرفوع - لأنه لا يُقالُ بمجردِ الرأيِّ كما تَقَدَّمَ عنِ الحافظِ» (الصحيحة ٥/ ٤٤٠).

وللحديثِ شاهد من حديث عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما سيأتي، ولكنه ضعيفٌ معلولٌ.

❁ ❁ ❁

[١٤٠٦ط] حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ فَفَرَغَ مِنْ وُضُوئِهِ ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ؛ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِطَابَعٍ (خُتِمَتْ بِخَاتَمٍ) ثُمَّ رُفِعَتْ (وُضِعَتْ) تَحْتَ العَرْشِ فَلَمْ تُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ».

۞ **الحكم:** صحيحٌ موقوفٌ، وله حكمُ الرفعِ. وصَحَّحَهُ موقوفًا: النسائيُّ، والدارقطنيُّ، والحاكمُ، والذهبيُّ، وابنُ حَجرٍ، وابنُ الملقنِ، والألبانيُّ... وغيرُهم.

التخريج:

﴿كن ١٠٠٢٠، ١٠٠٢١ "واللفظ له" / ك ٢١٠٠ / عب ٧٣٨ "والرواية الثانية له ولغيره"، ٦١٠٣ / ش ١٩ "والرواية الأُولى له"، ٣٠٥١٣ / علحج ٢١٥٣ / سي ٨٢، ٨٣ / طع ٣٩١ / شعب ٢٤٩٩ / حرب (طهارة ٢٠٢) / فكر (١/ ٢٤٦، ١/ ٢٥٤) / فضائل القرآن لأبي ذر (لمحات الأنوار للغافقي ١٠١٩)﴾.

التحقيق

انظر الرواية السابقة، فقد ذكرنا فيها أسانيد هذه الرواية الموقوفة.

۞ ۞ ۞

[١٤٠٧ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ يُسْبِغُ الوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ؛ إِلَّا رُفِعَتْ وَخُتِمَتْ وَجُعِلَتْ تَحتَ العَرْشِ فَلَا تُفْتَحُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ بما سبقَ، وهذا الشاهدُ إسنادُهُ ضعيفٌ معلولٌ.**

التخريج:

[بشن ٧٣٦].

السند:

قال ابن بشران في (أماليه): أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن طاهر العلوي بالمدينة، ثنا محمد بن الحسن بن نصر البغدادي المعروف بالمقدسي، ثنا محمد بن حسان الأزرق، ثنا وكيع بن الجراح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عبد الله بن محمد بن طاهر العلويُّ، ومحمد بن الحسن بن نصر البغدادي، لم نجدْ لهما ترجمة.

لذلك قال الألبانيُّ: «والمقدسيُّ لم أعرفه، ولم أَرَهُ في «تاريخ بغداد»، وهو من شرطه. والعلويُّ لم أعرفه أيضًا» (الصحيحة ٥/ ٤٤٠).

ومع جهالتِهِ هذه فقد انفردَ به عن محمد بن حسان الأزرق وهو ثقةٌ عن وكيع عن هشام بن عروة به، فأين كان أصحابُ وكيعٍ؛ كأبي بكر بن

أبي شيبة وغيره من المعروفين بالرواية عن وكيع؟! وأين كان أصحابُ هشام المعروفون كالزهريِّ وغيرِهِ، حتى يأتيَ هؤلاءُ المجاهيل بسند غاية في الصحة على شرط الشيخين من فوق الأزرق إلى عائشة ولا يُروى إلا مِن جهتهم؟! فمثل هذا لا يَتوقفُ الناقدُ في تخطئة سندِهِ وتوهيمِهِ.

وقد سبقَ الحديثُ عن وكيعٍ بغيرِ هذا السندِ، وهو ما رواه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ١٩) عنه عن سفيان عن أبي هاشم الواسطي عن أبي مِجْلَز عن قيس بن عباد عن أبي سعيد به موقوفًا كما سبقَ.

فلعلَّ ذلك السندُ هو المحفوظُ عن وكيعٍ، ويكون الخطأُ في روايتنا هذه من أحدِ هذين المجهولَين، والله أعلم.

[١٤٠٨ط] حَدِيثُ أَبِي مُوسَى:

عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِوَضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ. قَالَ: (فَسَمِعْتُهُ يَدْعُو يَقُولُ): «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي وَوَسِّعْ لِي فِي دَارِي وَبَارِكْ لِي فِي رِزْقِي**» [قَالَ: فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَقَدْ سَمِعْتُكَ تَدْعُو بِكَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «**وَهَلْ تَرَكْنَ مِنْ شَيْءٍ؟**»].

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفه:** ابنُ حَجرٍ - **وأقرَّهُ** السيوطيُّ - والألبانيُّ.

والدعاءُ المذكورُ له شواهدُ يُحَسَّنُ بها غيرَ مُقَيَّد بوضوءٍ أو صلاةٍ.

التخريج:

[كن ١٠٠١٨ "والزيادة والرواية له ولغيره" / عل ٧٢٧٣ "واللفظ له" / مش (خيرة ٥٨١/ ٢، ٦٢٦٠/ ١) / ...].

وسبقَ بتخريجُهُ كاملًا مع بقية رواياتِهِ وتحقيقها تحت باب «الذكر أثناء الوضوء».

۞ ۞ ۞

[١٤٠٩ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا عَلِيُّ، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَسْأَلُكَ تَمَامَ الوُضُوءِ وَتَمَامَ الصَّلَاةِ وَتَمَامَ رِضْوَانِكَ وَتَمَامَ مَغْفِرَتِكَ؛ فَهَذَا زَكَاةُ الوُضُوءِ**».

۞ **الحكم: باطلٌ موضوعٌ، حَكَمَ عليه بالوضعِ** البيهقيُّ. **وضَعَّفَهُ** البوصيريُّ. **وضَعَّفَهُ** الحافظُ جدًّا، والسيوطيُّ.

التخريج:

﴿حث ٧٨ "واللفظ له"، ٤٦٩ "مطولا جدًّا"﴾.

السند:

قال الحارث في (مسنده): حدثنا عبد الرحيم بن واقد، ثنا حماد بن عمرو، ثنا السري بن خالد بن شداد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي به.

التحقيق

هذا إسنادٌ مسلسلٌ بالضعفاءِ والمجاهيلِ والوضاعين:

١ - فيه عبد الرحيم بن واقد، قال عنه الخطيبُ: «في حديثِهِ غرائبُ ومناكيرُ لأنها عن الضعفاءِ والمجاهيلِ» (تاريخ بغداد ١٢/ ٣٧٠).

٢- وفيه أيضًا حماد بن عمرو النصيبي، وهو آفةُ الحديثِ، قال الجوزجانيُّ: «كان يكذبُ»، وقال البخاريُّ، وأبو حاتم، وابنُ الجارودِ: «منكرُ الحديثِ»، وقال النسائيُّ: «متروكُ الحديثِ»، وقال ابنُ مَعينٍ: «ليس بشيءٍ»، وقال أيضًا: «مِنَ المعروفينَ بالكذبِ ووَضْعِ الحديثِ»، وقال

أبو زرعةَ: «واهي الحديث»، وقال الحاكمُ: «يروي عن جماعةٍ منَ الثقاتِ أحاديث موضوعة، وهو ساقطٌ بمرة»، وقال أبو سعيدٍ النقاشُ: «يَروي الموضوعات عن الثقات» (لسان الميزان ٣/ ٢٧٤).

ولذا قال المتقي الهندي: «وفيه حماد بن عمرو النصيبي كان يضعُ الحديثَ» (كنز العمال ٢٦٩٩٣).

وقال الحافظُ: «هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا» (المطالب العالية ٢/ ٢٥٢).

٣ - وفيه السري بن خالد، قال عنه الذهبيُّ: «مدنيٌّ لا يُعرفُ. قال الأزديُّ: لا يُحتجُّ به» (ميزان الاعتدال ٢/ ١١٧).

والحديثُ ذَكَرَهُ السيوطيُّ في (اللآلئ) وقال: «أخرجَ البيهقيُّ أوله في (الدلائل) ثم قال: وهو حديثٌ طويلٌ في الرغائب والآداب. قال: وهو حديثٌ موضوعٌ» (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٢/ ٣١٢).

وتساهلَ البوصيريُّ فقال: «وهو حديثٌ ضعيفٌ؛ السريُّ وحمادٌ وعبدُ الرحيمِ ضعفاء» (إتحاف الخيرة ١/ ٣٢٨).

وقال في موضع آخر: «هذا إسنادٌ مسلسلٌ بالضعفاءِ؛ السري وحماد وعبد الرحيم ضعفاء» (إتحاف الخيرة ٣/ ٤١٣).

وقال الحوينيُّ: «حديثٌ باطلٌ موضوعٌ» (الفتاوى الحديثية ١/ ٤٩٦).

[١٤١٠ط] حَدِيثُ سَمُرَةَ:

عَنِ الحَسَنِ بنِ أَبِي الحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى المَسْجِدِ فَقَالَ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ: بِاسْمِ اللهِ** ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ **إِلَّا هَدَاهُ اللهُ لِأَصْوَبِ الأَعْمَالِ،** ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ﴾ **إِلَّا أَطْعَمَهُ اللهُ مِنْ طَعَامِ الجَنَّةِ وَسَقَاهُ مِنْ شَرَابِ الجَنَّةِ،** ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ **إِلَّا جَعَلَ اللهُ مَرَضَهُ ذَلِكَ كَفَارَةً لِذُنُوبِهِ،** ﴿وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ **إِلَّا أَمَاتَهُ اللهُ مَوْتَةَ الشُّهَدَاءِ وَأَحْيَاهُ حَيَاةَ السُّعَدَاءِ،** ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾ **إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ زَبَدِ البَحْرِ،** ﴿رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿٨٣﴾﴾ **إِلَّا وَهَبَ اللهُ لَهُ حُكْمًا وَأَلْحَقَهُ بِصَالِحِ مَنْ مَضَى وَصَالِحِ مَنْ بَقِيَ،** ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾ **إِلَّا كُتِبَ فِي وَرَقَةٍ بَيْضَاءَ: إِنَّ فُلَانَ بنَ فُلَانَةٍ مِنَ الصَّادِقِينَ (كَتَبَهُ اللهُ صِدِّيقًا)، فَلَا يُوَفَّقْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا بِصِدْقِهِ،** ﴿وَٱجْعَلْنِى مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ﴾ **إِلَّا أَعْطَاهُ اللهُ القُصُورَ وَالمَنَازِلَ فِي الجَنَّةِ**».

فَقَالَ الحَسَنُ: «يَا سَمُرَةَ، لَوْ كَانَ لِحَدِيثِكَ هَذَا قُرْآنًا نَاطِقًا، كَانَ أَفْضَلَ».

قَالَ: فَغَضِبَ وَقَالَ: «يَا حَسَنُ، إِنْ كُنْتَ لَا تُصَدِّقُ إِلَّا بِمَا فِي القُرْآنِ فَلَا تُصَدِّقَنَّ بِهِ أَبَدًا، وَاللهِ لَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ وَلَا ثَلَاثَةٍ - حَتَّى ذَكَرَ عَشْرَ مَرَّاتٍ - وَلَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ مَوْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَيَذْكُرُهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَتَّى عَدَّ عَشَرَةً، وَلَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ يَذْكُرُ أَنَّهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا اثْنَتَيْنِ حَتَّى عَدَّ عَشَرَةً، فَإِنْ شِئْتَ فَصَدِّقْ، وَإِنْ

شِئْتَ فَلَا تُصَدِّقْ بِهِ أَبَدًا»[(١)].

قَالَ: «يَا سَمُرَةَ، بَلْ قَوْلُكَ حَقٌّ وَحَدِيثُكَ صِدْقٌ».

قَالَ: فَكَانَ الحَسَنُ يَقُولُهَا كُلَّمَا خَرَجَ، وَزَادَ فِيهِ الحَسَنُ: «وَاغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا».

۞ **الحكم: منكرٌ، واستنكره** ابنُ عَديٍّ، وقال الذهبيُّ: «موضوعٌ»، **والحكم بوضعه هو مقتضى صنيع** السيوطي والفتني وابن عراق والشوكاني.

التخريج:

﴿عد (٢/ ٤٥٥ - ٤٥٦) "واللفظ له" / الثواب لأبي الشيخ (ذيل اللآلئ ٤٨٢) "والرواية له" / سبكي (ص ٦٣٠، ٦٣١)﴾.

السند:

رواه ابن عدي في (الكامل ٢/ ٤٥٥) عن محمد بن الحسن النخاس، ثنا رزق الله بن موسى، ثنا سلم بن سالم البلخي، ثنا أبو شيبة عن بُكَيْر بن شهاب عن الحسن بن أبي الحسن عن سمرة به.

وتوبع عليه رزق الله بن موسى:

فرواه أبو الشيخ في (الثواب) عن عبد الله بن أحمد التاجر، حدثنا محمد بن بسام، حدثنا مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، حدثنا معاذ بن عبد الله النيسابوري عن سلم بن سالم به[(٢)].

---

(١) هكذا جاء رفع الحديث عند ابن عدي بعد ذكر المتن، وعند أبي الشيخ نصَّ على الرفع في أوله وآخره، وعند السبكي ذكر الرفع في أوله فقط.

(٢) وسقط منه الحسن، والظاهر أنه سقط من الناسخ، يدل عليه قوله عقب الحديث: «وكان الحسن يَزيدُ فيه: واغفر لوالدي كما ربياني صغيرًا»، وأيضًا فالحديث =

هكذا نقله السيوطيُّ عن أبي الشيخ في (الذيل ٤٨٢)، وقد رواه تاجُ الدينِ السبكيُّ في (معجم الشيوخ / ص ٦٣٠) من طريق أبي الشيخ قال: حدثنا أبو العباس الوليد بن أبان قال: حدثنا عمران بن عبد الرحيم قال: حدثنا مروان بن جعفر به.

فإما أن يكون الحديثُ عند أبي الشيخ إلى مروان من الوجهين، فاقتصرَ السبكيُّ على ذكر أحد الوجهين، واقتصرَ السيوطيُّ على ذكر الوجه الآخر. وإما أن تكون روايةُ أبي الشيخ التي ذكرها السبكيُّ في موضع آخر، أو في كتابٍ آخر لأبي الشيخ غير كتاب الثواب، والله أعلم.

التحقيق

إسنادُهُ وَاهٍ جدًّا، فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: بُكير بنُ شهابٍ، وهو الدامغانيُّ، قال فيه ابنُ عَديٍّ: «منكرُ الحديثِ»، وروى له هذا الحديث وغيره ثم قال: «وبُكيرُ بنُ شهابٍ هذا هو قليلُ الروايةِ، ولم أجدْ (للمتقدمين فيه كلامًا)[(١)]، ومقدار ما يرويه فيه نظر، وله غير ما ذكرت، ولم أجد له أنكر من الذي ذكرته... وبُكير هذا إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق» (الكامل ٢/ ٤٥٧).

وفي ترجمتِهِ ذكرَ الذهبيُّ هذا الحديثَ ثم قال: «وهو موضوعٌ» (الميزان ١/ ٣٥٠).

الثانيةُ: أبو شيبة شيخ سلم، لا يُعرفُ مَن هو، وأشارَ السبكيُّ إلى جهالتِهِ،

= عند السبكي من طريق أبي الشيخ وفيه ذكر الحسن.

(١) في المطبوع من (الكامل/ ط. دار الفكر): «ولم أجد في المتقدمين فيه كلامًا»!، والتصويبُ من طبعة دار الكتب العلمية (٢/ ٢٠٦) مع (ذخيرة الحفاظ ٥٢٣٠).

فقال: «هذا الحديثُ لم يخرجه أحدٌ مِن أصحابِ الكتبِ الستةِ، وأبو شيبةَ لم يذكرْهُ الحاكمُ في كتابِهِ الأسامي والكنى» (معجم الشيوخ ٦٣١)؛ ولذا قال الذهبيُّ في تلاميذِ بُكيرِ بنِ شهابٍ: «وأبو شيبة، شيخٌ لسلم بن سالم البلخي» (تاريخ الإسلام ١٠/ ٩٥ = ٤/ ٣١٧).

الثالثة: سلْم بن سالم البلخي، ضَعَّفه ابنُ معين وعامةُ النقادِ؛ ولذا قال الخليليُّ: «أجمعوا على ضَعْفِهِ»، وقال ابنُ الجوزيِّ: «اتفقَ المحدثونَ على تضعيفِ رواياتِهِ» (اللسان ٤/ ١٠٧).

قلنا: وقد تُكلِّم في صدقِهِ أيضًا، فقال ابنُ حبانَ: «كان ابنُ المباركِ يُكذبه» (المجروحين ١/ ٤٣٧)، وقال أحمد بن سيار الحافظ: «كان يَروي أحاديث ليستْ لها خُطُم ولا أَزِمة، شبيهةٌ بالموضوعِ، ذُكر لنا أن ابن المبارك دفع إليه حديثًا، وقيل له: «روى عنك سلم بن سالم»، فرَمَاهُ بالكذبِ، فأرادوه على الكَفِّ، فقال: فإلى متى؟» (تاريخ بغداد ٤٧٥٥ = ٤٧٠٨)، وقال أبو زرعةَ: «لا يُكتبُ حديثُهُ، كان مرجئًا وكان لا - وأومأ بيده إلى فيه -» قال ابنُ أبي حَاتمٍ: يعني: لا يصدقُ. (الجرح والتعديل ٤/ ٢٦٦).

ولذا ذكرَ السيوطيُّ هذا الحديثَ في (الزيادات على الموضوعات ٤٨٢) وقال: «سلم بن سالم البلخيُّ ليسَ بشيءٍ، وهو صاحبُ حديث العدس»، هكذا لم يعله إلا بسلم، وتبعه ابن طاهر الفتني في (تذكرة الموضوعات / صـ ٣٧)، وابن عراق في (تنزيه الشريعة ٢/ ١١٨)، والشوكاني في (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٤٢).

تنبيه:

قال السيوطيُّ في (الدر المنثور ١١/ ٢٧٠): «وأخرجَ ابن أبي الدنيا في

الذكر، وابن مردويه من طريق الحسن عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا تَوَضَّأَ العَبدُ لِصَلاَةٍ مَكْتُوبَةٍ فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ بَابِ دَارِهِ يُرِيدُ المَسْجِدَ، فَقَالَ حِينَ يَخْرُجُ...**» الحديث.

ولم يذكرْ لنا سنَدَهُ عندهما لننظرَ فيه، والأقربُ أنه من نفسِ الطريقِ التي ذكرها ابنُ عديٍّ وأبو الشيخِ، والله أعلم.

٢٢١- بَابُ فَضْلِ الوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ عَقِبَهُ

[١٤١١ط] حَدِيثُ عُثْمَانَ:

عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ دَعَا بِإِنَاءٍ (بِوَضُوءٍ)[١] فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَّيْهِ [مِنْ إِنَائِهِ][١] ثَلَاثَ مِرَارٍ فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ في الإِنَاءِ فَمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ [وَاسْتَنْثَرَ][٢] ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ إلى المِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مِرَارٍ (غَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَى إِلَى المَرْفِقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُسْرَى إِلَى المَرْفِقِ ثَلَاثًا)[٢] ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ (كُلَّ رِجْلٍ)[٣] ثَلَاثَ مِرَارٍ إلى الكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: [رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوئِي هَذَا، ثُمَّ][٣] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ [بِشَيْءٍ، إِلَّا][٤] غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»**.

۞ **الحكم:** متفق عليه (خ، م).

الفوائد:

١ - قال النووي: «إنما قال ﷺ: **«نَحْوَ وُضُوئِي»** ولم يقلْ: «مِثْلَ» لأن حقيقةَ مماثلته ﷺ لا يقدرُ عليها غيرُهُ» (شرح صحيح مسلم ٣/ ١٠٨).

وتعقبه الحافظ بقولِهِ: «لكن ثَبَتَ التعبيرُ بها في روايةِ المصنِّف في الرِّقَاقِ من طريقِ معاذِ بنِ عبدِ الرحمنِ عن حُمْرَانَ عن عثمانَ... وعلى هذا فالتعبيرُ

بـ(نحو) من تَصَرُّفِ الرُّواةِ لأنها تطلقُ على المثليةِ مجازًا. ولأن (مِثْلَ) وإن كانتْ تقتضي المساواة ظاهرًا لكنها تطلقُ على الغالبِ. فبهذا تلتئمُ الروايتان ويكون المتروكُ بحيث لا يخل بالمقصود، والله - تعالى - أعلم» (فتح الباري ١/ ٢٦٠).

٢ - قوله ﷺ: «**ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ**» قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «فيه استحبابُ صلاة ركعتين عقب الوضوء» (فتح الباري ١/ ٢٦٠).

٣ - قوله ﷺ: «**لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ**» **معناه كما قال النوويُّ:** «المرادُ لَا يُحَدِّثُ بشيءٍ من أمورِ الدنيا وما لا يتعلقُ بالصلاةِ. ولو عَرَضَ له حديثٌ فأعرضَ عنه بمجردِ عروضه عُفي عن ذلك وحصلتْ له هذه الفضيلة إن شاء الله تعالى لأنَّ هذا ليسَ من فِعْلِهِ، وقد عُفي لهذه الأُمةِ عنِ الخَواطرِ التي تعرضُ ولا تستقرُ» (شرح صحيح مسلم ٣/ ١٠٨).

وقال الحافظ ابن حجر - بعد نقله لكلامِ النوويِّ -: «نعم، مَنِ اتفقَ أن يحصلَ له عدمُ حديثِ النفسِ أصلًا أعلى درجةً بلا ريب» (فتح الباري ١/ ٢٦٠).

وقال الشيخُ تقيُّ الدينِ ابنُ دقيقِ العيدِ:

٤ - «قوله: «**غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**» ظاهره العموم في جميع الذنوب، وقد خصوا مثله بالصغائر وقالوا: إن الكبائرَ إنما تكفر بالتوبةِ. وكأنَّ المستند في ذلك أنه وَرَدَ مُقيدًا في مواضع كقوله ﷺ: «**الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ وَالجُمُعَةُ إِلَى الجُمُعَةِ وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ - كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتُنِبَتِ الكَبَائِرُ**» فجعلوا هذا القيدَ في هذه الأمورِ مُقَيِّدًا للمطلقِ في غيرها» (الإحكام ١/ ٣٢).

٥ - قوله: «**فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ**» فيه استحبابُ غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناءِ في ابتداءِ الوضوءِ مُطلقًا.

٦ - قوله: «**عَلَى يَدَيْهِ**» يؤخذُ منه: الإفراغ عليهما معًا، وقد تَبَيَّنَ في روايةٍ أُخرَى: «أنه أفرغَ بيدِهِ اليُمْنَى على اليُسْرَى ثم غَسلهما» (الإحكام ١/ ٢٨).

٧ - **قَالَ ابنُ خُزيمةَ:** «فِي هَذَا الخَبَرِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الكَعْبَيْنِ هُمَا العَظْمَانِ النَّاتِئَانِ فِي جَانِبَي القَدَمِ إِذْ لَوْ كَانَ العَظْمُ النَّاتِئُ عَلَى ظَهَرِ القَدَمِ لَكَانَ لِلرِّجْلِ اليُمْنَى كَعْبٌ وَاحِدٌ لَا كَعْبَانِ» (صحيح ابن خزيمة ١٥٨).

التخريج:

[خ ١٥٩ "واللفظ له"، ١٦٤ "والزيادة الأُولى والثانية والرواية الأُولى والثالثة له ولغيره"، ١٩٣٤ "والزيادة الثالثة والرابعة والرواية الثانية له ولغيره" / م ٢٢٦ / د ١٠٦ / ن ٨٨، ١٢١، ٨٦٨ / كن ١٠٧، ١٤٦، ٢٢١، ١٠١٧ / حم ٤١٨، ٤٢١ / مي ٧١١ / خز ٣ / حب ١٠٥٣، ١٠٥٥ / عه ٧٢١ - ٧٢٥، ٢١٥٠ / عب ١٣٩، ١٤٠ / بز ٤٢٩ - ٤٣١ / طش ٣٠٧١ / قط ٢٧١، ٢٧٤ / هق ٢١٩ - ٢٢٢، ٢٤٦، ٣٢٠، ٣٨٦ / هقع ٦٩٧ / هقخ ٢٧٨ / هقغ ٩٤ / شعب ٢٤٦٦، ٢٤٧١ / جا ٦٦ / مسن ٥٣٩، ٥٤٠ / منذ ٤١٧ / بغ ٢٢١ / بغت (٣/ ٢٣) / طهور ١، ٢ / هقش (١/ ١٢٢) / نبغ ٤٨١ / غيب ١٩٨٧ / جاني٢٦ / همذ ٣ / سلفي (النهاوندي ٢٦) / مؤيد ٣ / بكع ٣ / سلسلة ١٤١ / فاداني (١/ ٤٦)].

السند:

رواه البخاريُّ (١٥٩) قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي قال: حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب، أن عطاء بن يزيد أخبره أن حُمْرَانَ

مولى عثمان أخبره أنه رأى عثمان بن عفان. . . فذكره.

ورواه أيضًا (١٦٤) قال: حدثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب.

ورواه أيضًا (١٩٣٤) قال: حدثنا عبدان، أخبرنا عبد الله، أخبرنا معمر.

كلاهما (شعيب، ومعمر) عن الزهري به.

وقال مسلم: حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن سَرْح، وحرملة بن يحيى التُّجِيبي، قالا: أخبرنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب. . . به.

قال: وحدثني زهير بن حرب، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا أبي، عن ابن شهاب به.

وللحديث روايات كثيرة سيأتي ذكرها - إن شاء الله - فيما يلي.

١- رِوَايَةُ: «بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالَّتِي تَلِيهَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ حُمْرَانَ قَالَ: [سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَهُوَ بِفِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ عِنْدَ الْعَصْرِ فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ][١] فَلَمَّا تَوَضَّأَ عُثْمَانُ قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا لَوْلَا آيَةٌ [فِي كِتَابِ اللَّهِ][٢] مَا حَدَّثْتُكُمُوهُ؟ [إِنِّي][٣] سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ [مُسْلِمٌ فَـ][٤]يُحْسِنُ وُضُوءَهُ وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ [الْمَكْتُوبَةَ][٥] إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ [الَّتِي تَلِيهَا][٦] حَتَّى يُصَلِّيَهَا**».

قال عُرْوَةُ: الآيَةُ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ [وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾][٧].

۞ **الحكم:** **متفق عليه** (خ، م)، إلا أن الزيادات لمسلم وغيره دون البخاري.

التخريج:

[خ ١٦٠ "واللفظ له" / م ٢٢٧ "والزيادات له" / ن ١٥١ / كن ١٨١ / طا ٦٥ / حم ٤٠٠ / زمب ٩٠٤ / مب ٣٧ / حميد ٣٥ / بز ٤٢٧ / تعظ ١٠٠ / معر ١٤١٩ / مطغ ٧٦٧ / ش ٤٦ / خز ٢ / حب ١٠٣٧ / عه ٦٧٧ - ٦٨٠ / عب ١٤١ / ش ٤٦، ٧٧٢٧، ٧٧٣٠ / حمد ٣٥ / صحا ٤١٠٣ / هق ٢٩٤ / هقع ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٣٤ / شعب ٢٤٧٣، ٢٤٧٤ / هقش (١/ ١١٩) / معص (١/ ١٨٥) / علم ١٢٢ / بغ ١٥٣ / بغت (٣/ ٢٦) / مسن ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٦ / فضش ٣٠ / استذ (٢/ ١٨٩) / عمدة ٣١ / جزء فيه من منتخب حديث أبي بكر الزهري (١/ ٤١١) / الجزء الخامس من مسند حديث مالك بن أنس ٣٨ / المجلس التاسع من أمالي الشيخ

أبي محمد بن النحاس ٥٣٢ / أحاديث وحكايات انتخبها السلفي من أصول كتب الطبري ٥ ﷺ.

السند:

قال البخاريُّ: وعن إبراهيم - (أي بالإسناد السابق) - قال: قال صالح بن كَيْسان: قال ابن شهاب: ولكن عروة يحدث عن حمران: فَلَمَّا تَوَضَّأَ قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا لَوْلَا آيَةٌ مَا حَدَّثْتُكُمُوهُ؟... الحديث.

وقال مسلم: حدثنا قتيبة بن سعيد، وعثمان بن محمد بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، - واللفظ لقتيبة، قال إسحاق: أخبرنا. وقال الآخران: - حدثنا جرير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن حمران مولى عثمان، قال: سمعتُ عثمان بن عفان به.

وحدثنا أبو كريب، حدثنا أبو أسامة (ح)، وحدثنا زهير بن حرب وأبو كريب، قالا: حدثنا وكيع (ح)، حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، جميعًا عن هشام بهذا الإسناد، وفي حديث أبي أسامة: «**فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ ثُمَّ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ**».

وحدثنا زهير بن حرب، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا أبي، عن صالح، قال ابن شهاب: ولكن عروة يحدِّثُ عن حمران به.

٢- رِوَايَةُ: «لَا تَغْتَرُّوا»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِطَهُورٍ وهو جَالِسٌ على المَقَاعِدِ، فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَهُوَ فِي هَذَا المَجْلِسِ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الوُضُوءِ ثُمَّ أَتَى المَسْجِدَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**».

قَالَ: وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا تَغْتَرُّوا**».

۞ الحكم: صحيح (خ).

الفوائد:

قال أبو جعفرٍ الطحاويُّ: «وأما معنى قول رسول الله ﷺ: «**لَا تَغْتَرُّوا**»، فذلك عندنا - والله أعلم - أي: ولا تغتروا فتذنبوا، ثم تعملوا على أن تأتوا المسجد فتركعوا فيه ركعتين ليغفر لكم فيغفر لكم؛ لأنه قد يجوز أن يقطعهم عن ذلك الموت الذي يقطع عن مثل ذلك. والله نسأله التوفيق» (شرح مشكل الآثار ٢٥٠٦).

وقال ابن حجر: «قول النبي ﷺ: «**لَا تَغْتَرُّوا**» أي: فتستكثروا من الأعمال السيئة بناء على أن الصلاة تكفرها فإن الصلاةَ التي تُكَفَّر بها الخطايا هي التي يقبلها الله، وأنى للعبد بالاطلاع على ذلك؟!» (فتح الباري ١/ ٢٦١).

التخريج:

﴿خ ٦٤٣٣ "واللفظ له" / جه ٢٨٦ / حم ٤٥٩، ٤٧٨ / حب ٣٦٠ / بز ٤٣٦ / طهور ٣ / مشكل ٢٥٠٥، ٢٥٠٦ / شعب ٢٤٦٧ / فحيم ٤٠ / من حديث أبي الدحداح وأحمد التميمي وشعيب بن أبي حمزة ٤٢ / مرجى (١/ ٨٠)﴾.

السند:

قال البخاري: حدثنا سعد بن حفص، حدثنا شيبان عن يحيى عن محمد بن إبراهيم القرشي قال: أخبرني معاذ بن عبد الرحمن أن ابن أبان أخبره قال: أتيتُ عثمان بن عفان بطهور... وساقَ الحديث.

وابن أبان هو حمران مولى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣- رِوَايَةُ: «إِلَّا بِخَيْرٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي [هَذَا]»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا إِلَّا بِخَيْرٍ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ دونَ قولِهِ: «إِلَّا بِخَيْرٍ»، فمنكرٌ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، والمحفوظُ في متنه: «لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا بِشَيْءٍ».

التخريج:

﴿طس ٤٩٧٢ "واللفظ له" / طص ٧٥٥ "والزيادة له"﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (الأوسط، والصغير) عن القاسم بن عبد الله بن مهدي عن عمِّه محمد بن مهدي عن يزيد بن يونس بن يزيد عن أبيه عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن حمران - مولى عثمان - عن عثمان

به. ثم قال: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن يزيد بن يونس إلا محمد بن مهدي الإخميمي».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ تفرَّد به القاسم بن عبد الله بن مهدي الإخميمي، وهو ضعيفٌ متهمٌ؛ «روى له الدارقطنيُّ حديثَ النضح، وقال: متهمٌ بوضعِ الحديثِ» (اللسان ٤/ ٤٦١).

وفي سؤالات السهمي (٤٠٠، ٣٩٩) قال: سألتُ الدارقطنيَّ عن أبي الطاهر القاسم بن عبد الله بن مهدي روى نسخة ليزيد بن يونس بن يزيد، ثقة؟ قال: كان لينًا. قال: وله أحاديث منكرة غير النسخة. وقال: ليسَ هو بشيءٍ.

وعَمُّهُ محمد بن مهدي لا يُعرف. قال الدارقطنيُّ: «ليسَ هو بمعروفٍ ولم يحدِّثْ عنه أحدٌ» (سؤالات السهمي ٣٩٩، ٤٠٠).

ويزيد بن يونس بن يزيد الأيليُّ ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٩/ ٢٧٤)، وقال: «يَروي عن أبيه، روى عنه محمد بن مهدي الإخميمى نسخة مستقيمة»!!

٤- رِوَايَةُ: «لَا يَنْهَزُهُ إلا الصَّلَاةُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عن حُمْرَانَ قال: تَوَضَّأَ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ يَوْمًا وُضُوءًا حَسَنًا ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا ثُمَّ خَرَجَ إِلَى المَسْجِدِ، لَا يَنْهَزُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ؛ غُفِرَ لَهُ مَا خَلَا مِنْ ذَنْبِهِ**».

۞ **الحكم:** صحيح (م).

التخريج:

〚م (٢٣٢/ ١٢) "واللفظ له" / عه ١٢٨٢ / مسن ٥٤٩ / حداد ٢٥٩〛.

السند:

قال مسلم: حدثنا هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب قال: وأخبرني مَخْرَمة بن بُكير عن أبيه عن حمران مولى عثمان قال: ... فذكره.

٥- رِوَايَةُ: «ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّلَاةِ المَكْتُوبَةِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عن عُثْمَان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّلَاةِ المَكْتُوبَةِ، فَصَلَّاهَا مَعَ النَّاسِ أَوْ مَعَ الجَمَاعَةِ أَوْ فِي المَسْجِدِ غَفَرَ اللهُ لَهُ ذُنُوبَهُ**».

۞ الحكم: صحيح (م).

التخريج:

[م (٢٣٢/ ١٣) "واللفظ له" / ن ٨٦٨ / كن ١٠١٧ / حم ٤٨٣، ٥١٦ / خز ١٥٧٨ / عه ١٥٧٢ / بز ٤٣٧ / مسن ٥٥٠ / هق ٣٨٦ / شعب ٢٤٧١ / معكر ١٤٥٥ / منذ ١٩١١ / متفق ٨٣٨ / حداد ٥٨٣ / كلابي (رواية ابن مرده ٩) / الفضائل لابن زنجويه (مغلطاي ٥/ ٢٦)].

السند:

قال مسلم: وحدثني أبو الطاهر ويونس بن عبد الأعلى، قالا: أخبرنا عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، أن الحكيم بن عبد الله القرشي حَدَّثَهُ أن نافع بن جبير وعبد الله بن أبي سلمة حَدَّثاه أن معاذ بن عبد الرحمن حدَّثهما عن حمرانَ مولى عثمان بن عفان، عن عثمان بن عفان به.

ورواه أحمد عن حجاج الأعور، ويونس المؤدب، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الله بن أبي سلمة، ونافع بن جبير بن مطعم، به مختصرًا بلفظ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ، ثُمَّ مَشَى إِلَى صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَصَلَّاهَا؛ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ**».

٦- رِوَايَةُ: «وَمَشْيُهُ إِلَى المَسْجِدِ نَافِلَةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ؛ قَالَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحَادِيثَ لَا أَدْرِي مَا هِيَ؟ إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى المَسْجِدِ نَافِلَةً**».

۞ الحكم: صحيح (م).

الفوائد:

* قوله ﷺ: «**وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى المَسْجِدِ نَافِلَةً**» **قال ابن الجوزي:** «أي أن الغفران قد حصل له بالوضوء، فثواب صلاته ومشيه زيادة في الفضل» (كشف المشكل ١/ ١٦٠ - ١٦١).

قال أبو العباس القرطبي: «قوله: «**وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى المَسْجِدِ نَافِلَةً**»، يعني: أن الوضوءَ لم يُبْقِ عليه ذَنبًا، فلمَّا فعل بعده الصلاة كان ثوابها زيادة له على المغفرة المتقدمة.

و«**النَّفْل**»: الزيادة، ومنه: نفل الغنيمة، وهو ما يعطيه الإمام من الخمس بعد القَسْم.

وهذا الحديثُ يقتضي أن الوضوءَ بانفراده يستقل بالتكفير، وكذلك حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فإنه قال فيه: «**إِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ المُسْلِمُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ**»، وهكذا إلى أن قال: «**حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ**».

وهذا بخلافِ أحاديث عثمان المتقدمة؛ إذ مضمونها أن التكفيرَ إنما يحصل بالوضوءِ إذا صلَّى به صلاة مكتوبة يُتم ركوعها وخشوعها.

والتلفيق من وجهين:

أحدهما: أن يُرَد مطلق هذه الأحاديث إلى مُقيَّدها.

والثاني: أن نقولَ: إن ذلك يختلف بحسَب اختلاف أحوال الأشخاص؛ فلا بُعْدَ في أن يكون بعض المتوضئين يحصل له من الحضور ومراعاة الآداب المكملة ما يستقل بسببها وضوءه بالتكفير. ورُب متوضئ لا يحصل له مثل ذلك، فيُكَفَّر عنه بمجموع الوضوء والصلاة» (المفهم ١/ ٤٩٠ - ٤٩١)

التخريج:

﴿م ٢٢٩ "واللفظ له" / عه ٦٠٢ / بز ٤٣٢ / شعب ٢٤٦٨ / مسن ٥٤٤ / قطان ٢٦ / المجلد الأول من ثبت عمر بن أحمد بن علي الشماع - (١/ ١٨١)﴾.

السند:

قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا قتيبة بن سعيد وأحمد بن عبدة الضبي قالا: حدثنا عبد العزيز - وهو الدراوردي - عن زيد بن أسلم عن حمران مولى عثمان قال: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَالَ: ... فذكره.

٧- رِوَايَةُ: «الصَّلَوَاتِ الخَمْس»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ أَبِي صَخْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ قَالَ: كُنْتُ أَضَعُ لِعُثْمَانَ طَهُورَهُ، فَمَا أَتَى عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ يُفِيضُ عَلَيْهِ نُطْفَةً وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عِنْدَ انْصِرَافِنَا مِنْ صَلَاتِنَا هَذِهِ - قَالَ مِسْعَرٌ: أُرَاهَا العَصْرَ - فَقَالَ: «**مَا أَدْرِي أُحَدِّثُكُمْ بِشَيْءٍ أَوْ أَسْكُتُ؟**» فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ كَانَ خَيْرًا فَحَدِّثْنَا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَاللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَطَهَّرُ، فَيُتِمُّ الطُّهُورَ الَّذِي كَتَبَ اللهُ عَلَيْهِ، فَيُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَاتٍ لِمَا بَيْنَهَا**».

۞ الحكم: صحيح (م).

التخريج:

[م ٢٣١ "واللفظ له" / عه ٦١٣ / بز ٤١٧ / شعب٢٤٧٠، ٢٥٥٩ / معض ٣٢ / حل (٥/ ٦٥)، (٧/ ٢٣٣)].

السند:

قال مسلم: حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء وإسحاق بن إبراهيم جميعًا عن وكيع، قال أبو كريب: حدثنا وكيع عن مسعر عن جامع بن شداد أبي صخرة قال: سمعتُ حمرانَ بنَ أبانَ قال: كُنْتُ أَضَعُ لِعُثْمَانَ طَهُورَهُ فَمَا أَتَى عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ يُفِيضُ عَلَيْهِ نُطْفَةً وقال عثمانُ: حَدَّثَنَا رسولُ اللهِ ﷺ: ... فذكره.

تنبيه:

تصحف (أبو صخرة) إلى (أبي شجرة) عند أبي نعيم في (الحلية ٥/ ٦٥).

٨- رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ يُحَدِّثُ أَبَا بُرْدَةَ فِي هَذَا المَسْجِدِ فِي إِمَارَةِ بِشْرٍ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ أَتَمَّ الوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَالصَّلَوَاتُ المَكْتُوبَاتُ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ**».

۞ **الحكم:** صحيح (م).

التخريج:

﴿م ٢٣١ "واللفظ له" / ن ١٥٠ / كن ١٨٠ / جه ٤٦٢ / حم ٤٠٦، ٤٧٣، ٥٠٣ / حب ١٠٣٩ / عه ٦٨١، ٦٨٥، ٧٣٦ / بز ٤١٦ / طي ٧٥ / حميد ٥٨ / شعب ٢٤٦٩ / جعد ٤٧٢ / مسن ٥٤٧، ٥٤٨ / بغ ١٥٤ / خط ٨٣ / كر (١٥/ ١٧٣) (٣٧٢٠) / فضش ٣١ / غيب٢٠٧٠ / معص (صـ٨٧، ٨٨) / نعال ١٨ / حثيث (مخطوط ق٢ / ب) / علائي (مغنية ١/ ٣٤٤) / خط (٢/ ٦٩) / كر (١٥/ ١٧٣) / جوزى (تبصرة ٢/ ٢٠٦)﴾.

السند:

قال مسلم: حدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي (ح) وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار قالا: حدثنا محمد بن جعفر قالا جميعًا: حدثنا شعبة عن جامع بن شداد قال: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بنَ أَبَانَ، يُحَدِّثُ أَبَا بُرْدَةَ فِي هَذَا المَسْجِدِ فِي إِمَارَةِ بِشْرٍ أَنَّ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ قال... فذكره مرفوعًا.

٩- رِوَايَةُ: «حَتَّى تَخْرُجَ مِن تَحْتِ أَظْفَارِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ [وَأَسْبَغَهُ وَأَتَمَّهُ] خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِن تَحْتِ أَظْفَارِهِ».

۞ **الحكم:** **صحيح** (م) دون الزيادة وهي صحيحة.

التخريج:

﴿م ٢٤٥ "واللفظ له" / حم ٤٧٦ / ش ٤٩ "والزيادة له" / عه ٦٨٦، ٦٨٧ / بز ٤٣٣ / مسن ٥٧٦ / شعب ٢٤٧٥ / هقع ٦٩٣ / هقش (١/ ١٢١) / فكه ٨٨ / حديث أبي الحسين بن العالي ١٢﴾.

السند:

قال مسلم رحمه الله: حدثنا محمد بن معمر بن رَبْعي القيسي، حدثنا أبو هشام المخزومي عن عبد الواحد (وهو ابن زياد) حدثنا عثمان بن حكيم حدثنا محمد بن المنكدر عن حمران عن عثمان بن عفان به.

تحقيق الزيادة:

أخرجها ابن أبي شيبة في (مصنفه) قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن عثمان بن حكيم، عن محمد بن المنكدر، عن حمران، قال: سمعت عثمان به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ.

١٠- رِوَايَةُ: «مَا لَمْ يُؤْتِ كَبِيرَةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَا مِن امْرِئٍ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ، مَا لَمْ يُؤْتِ كَبِيرَةً، وَذَلِكَ الدَّهْرَ كُلَّهُ».

۞ **الحكم:** صحيح (م).

الفوائد:

قال القاضي عياض: «هذا المذكورُ في الحديثِ من غفران الذنوب ما لم تؤتَ كبيرة هو مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ، وأن الكبائرَ إنما تكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى وفضله، والله أعلم».

وقال النوويُّ: «قوله ﷺ: «**كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يُؤْتِ كَبِيرَةٌ وَذَلِكَ الدَّهْرَ كُلَّهُ**» معناه أن الذنوبَ كلها تُغفر، إلا الكبائر فإنها لا تُغفر وليس المراد أن الذنوب تغفر مالم تكن كبيرة، فإن كانت لا يغفر شيء من الصغائر فإن هذا وإن كان محتملًا فسياق الأحاديث يأباه . . .

وقوله ﷺ: «**وَذَلِكَ الدَّهْرَ كُلَّهُ**» أي: ذلك مستمر في جميع الأزمان» (شرح مسلم ٣/ ١١٢).

التخريج:

[م ٢٢٨ / حميد ٥٧ / عه ١٣٥٦ / بز ٤١١ / حب ١٠٤٠ / مسن ٥٤٥ / غيب، ١٨٩٣، ١٩٨٦، ٢٠٦٧ / هق ٣٦٢٦، ٢٠٧٩٤ / هقغ ٨٧٧ / شعب ٢٨٤٤ / تخ (١/ ٣٩١) / كر (٤٦/ ٢٩) / كما (٢٢/ ٤٠) / مسافر (بلدان ٣) / دبيثي (٤/ ٢٤٧) / متاع (١/ ٢٠)].

السند:

قال مسلم ﵀: حدثنا عبد بن حميد، وحجاج بن الشاعر، كلاهما عن أبي الوليد، - قال عبدٌ: حدثني أبو الوليد -، حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، حدثني أبي، عن أبيه، قال: كُنْتُ عندَ عُثْمَانَ... فذكره.

قال البزارُ: «ولا نعلمُ روى عمرو بن سعيد عن عثمانَ إلَّا هذا الحديث» (المسند ٢/ ٦٨).

تنبيه:

قال الإمام علي بن المديني: «رواه رجلٌ من قريشٍ كان بالكوفةِ من ولدِ سعيد بن العاص، وإنما لقيه من لقيه بالكوفة، وهذا إسنادٌ مدنيٌّ، ولم يَرْوِ أهل المدينة عنه شيئًا» (العلل ١٦٢).

وهذا الوصفُ الذي ذكره ابن المديني للرجل المشار إليه - ينطبقُ على سعيد بن عمرو كما ينطبقُ على ابنِهِ إسحاقَ، وكلاهما ثقة من رجال الشيخين، وسعيدٌ هو المرادُ، بدلالةِ قولِهِ: «وهذا إسنادٌ مدنيٌّ»، أي أن مخرجه مدني، فعمرو بن سعيد بن العاص مدني، وكذلك شيخه، فكأنه يريدُ أن يقولَ: لو رُئي سعيد بن عمرو بالمدينة لروى عنه بعض أهلها، فكيف لرجلٍ لم يدخلِ المدينةَ، يروي حديثًا عن مدنيٍّ، ولا يتابَعُ عليه؟!

والجوابُ أن هذا المدني هو أبوه، فلا يمتنع تفرده عنه، كما أن حديثه هذا يشهدُ له الرواية الآتية:

١١- رِوَايَةُ: «مَا لَمْ يُصِبْ مَقْتَلَةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «...مَنْ تَوَضَّأَ هَذَا الوُضُوءَ، فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلاةِ، فَأَتَمَّ رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا، كَفَّرَتْ عَنْهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلاةِ الأُخْرَى، مَا لَمْ يُصِبْ مَقْتَلَةً». يَعْنِي: كَبِيرَةً.

۞ **الحكم: صحيح.**

التخريج:

[حم ٤٨٤ / طي ٧٦، ٧٧ / شعب ٢٤٧٣].

التحقيق

قد رُوي من طريقين عن حمران مولى عثمان:

الأول: رواه أحمد في (المسند) قال: حدثنا عفان، حدثنا أبو عوانة، عن عاصم، عن المسيب، عن موسى بن طلحة، عن حمران به، وفيه قصة.

وهذا إسنادٌ حسنٌ، عاصمٌ وهو ابنُ أبي النَّجُودِ روى له البخاريُّ ومسلمٌ مقرونًا بغيرِهِ، واحتجَّ به أصحابُ السننِ، وقال ابنُ حَجرٍ رَحِمَهُ اللهُ: «صدوقٌ له أوهامٌ» (التقريب ٣٠٥٤).

الثاني: رواه الطيالسيُّ في (مسنده) - ومن طريقه البيهقيُّ في (الشعب) - قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن حمران بن أبان، بنحو حديث عاصم.

وإسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ. ويشهدُ له رواية مسلم المتقدمة.

١٢- رِوَايَةُ: «مِنْ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ وَرَأْسِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ بِالمَقَاعِدِ [فَغَسَلَ] ثَلَاثًا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ وُضُوئِي هَذَا** [**ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ**] **خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ** [**وَرَأْسِهِ**]».

۞ **الحكم: صحيحٌ، وصَحَّحَهُ** البغويُّ وأبو سعدٍ النيسابوريُّ وأحمد شاكر.

التخريج:

[حم ٤٩٣ "والزيادات له" / أم ٧٨ "واللفظ له" / شف ٧٥ / طس ٣٠٢ / هقع ٦٨٦ / هقش (١/ ١١٨) / بغ ١٥٢ / بغت (٣/ ٢٥) / الأربعين لأبي سعد النيسابوري ٣].

التحقيق

أخرجه الشافعيُّ في (مسنده، والأم) - ومن طريقه البيهقيُّ في (المعرفة)، و(بيان من أخطأ على الشافعي)، والبغوي في (شرح السنة)، والنيسابوري في (الأربعين) -، ورواه أحمدُ في (مسنده)، قالا: ثنا سفيان بن عيينة عن هشام عن أبيه عن حمران مولى عثمان أن عثمان به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتُ رجالِ الشيخينِ؛ **ولذا صَحَّحَهُ البغويُّ فقال:** «هذا حديثٌ صحيحٌ» (شرح السنة ١٥٢).

وقال أبو سعدٍ النيسابوريُّ: «هذا حديثٌ صحيحٌ من حديثِ حمرانَ بنِ أبانَ ابنِ عثمانَ، عن جدِّه.

أخرجه مسلمٌ في (الصحيح) عنِ ابنِ أبي عمرَ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ».

قلنا: ولكن لم يَسُقْ مسلمٌ لفظ حديث ابنِ أبي عمرَ.

وقال العلامةُ أبو الأشبال أحمد شاكر: «إسنادُهُ صحيحٌ» (المسند/ ح ٤٩٣).

ولكن البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ قد أشارَ في (معرفة السنن) إلى أن الشافعيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قد خُولِفَ في لفظِهِ فَقَالَ: «وأما الحديثُ الثاني - أي: حديث سفيان هذا - فقد وقعَ في مَتْنِهِ في ثوابِ الوضوءِ ما يخالفه فيه غيره عن سفيانَ، فرواه أحمدُ بنُ حَنبلٍ والحميديُّ وابنُ أبي عمرَ وغيرُهُم، عن سفيانَ بنِ عيينةَ، فقالوا في الحديثِ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَتَوَضَّأُ. ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**مَا مِنْ رَجُلٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحسِنُ الوُضُوءَ ثُمَّ يُصَلِّي، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الأُخْرَى**».

وبهذا المعنى رواه مالك بن أنس، وعمرو بن الحارث، وأبو أسامة، ووكيع، وعبدة بن سليمان، وغيرهم - عن هشام بن عروة في ثواب الوضوء. وكذلك رواه الزهريُّ عن عروةَ.

ورواه الشافعيُّ في كتاب (اختلاف الأحاديث) مختصرًا دون هذه اللفظة. فيحتمل أن يكون ذلك في كتاب الطهارة خطأ من الكاتب، ويحتمل أن يكون ابن عيينة ذكرها هكذا مرَّة. فقد روى معناه من وجه آخر في حديث حمران، عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ**»» (معرفة السنن ١/ ٢٩٣ - ٢٩٤).

قلنا: قد مَرَّ أن أحمدَ رواه أيضًا كما رواه الشافعيُّ.

وقد بَيَّنَ البيهقيُّ أن ثَمَّ اختلافًا وقعَ في ألفاظِ الثوابِ الواردةِ في الوضوءِ من حديثِ حُمْرانَ، ورَجَّحَ أن كلَّ ذلك محفوظٌ، وذلك بعد أن أسندَ روايةَ عطاء بن يزيد في ذِكْرِ صفةِ الوضوءِ وفضله التي أخرجها الشيخان وقد

سبقتْ، فقال: «رواه الشافعيُّ في (سنن حرملة)، عن عبد المجيد بن عبد العزيز، عنِ ابنِ جُريجٍ، وبمعناه رواه يونس بن يزيد، ومعمر بن راشد، وإبراهيم بن راشد، وإبراهيم بن سعد، وشعيب بن أبي حمزة، عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن حُمْرانَ عن عثمانَ عنِ النبيِّ ﷺ في ثوابِ الوُضوءِ، وجميعُ ذلك محفوظٌ عنِ النبيِّ ﷺ مع ما هو مذكورٌ في غيرِ هذا الموضعِ، وهو محفوظٌ عن حُمْرانَ عن عثمانَ، وأدَّى كلُّ واحدٍ منَ الرُّواةِ عن حُمْرانَ ما حفظه، والله أعلم» (بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ١/ ١٢٢).

هذا، وقد رُوي عنِ ابنِ عيينةَ على وجهٍ آخر:

فرواه الطبرانيُّ في (الأوسط) قال: حدثنا أحمد بن رشدين قال: نا حامد بن يحيى البلخي قال: نا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن حمران بن أبان عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «**مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوئِي هَذَا، خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ**».

ثم قال: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن ابن عجلان إلا سفيان، تفرَّدَ به حامد بن يحيى».

وإسنادُهُ ضعيفٌ، فيه أحمد بن رشدين، وهو ضعيفٌ، كما تَقَدَّمَ مِرارًا وانظر (الكامل ١/ ٣٢٦).

١٣- رِوايَةُ: «إِنَّ العَبْدَ إِذَا تَوضَّأَ فَأَتَمَّ وُضُوءَهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَبَانَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُثْمَانَ بن عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ وُضُوئِهِ تَبَسَّمَ فَقَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مِمَّا ضَحِكْتُ؟ قَالَ: [قُلْنَا: لَا]، فَقَالَ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَّا تَوَضَّأْتُ ثُمَّ تَبَسَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «**هَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ضَحِكْتُ؟**» قَالَ: قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَتَمَّ وُضُوءَهُ ثُمَّ دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ، فَأَتَمَّ صَلَاتَهُ خَرَجَ مِنْ صَلَاتِهِ كَمَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ**».

۞ **الحكم:** صحيحٌ لغيرِه، وصَحَّحَهُ أحمد شاكر.

التخريج:

[حم ٤٣٠ "واللفظ له" / بز ٤٣٥ / حميد ٥٩ / كر (٥٩/ ٣١٣) / صحا ٢٨٣].

السند:

أخرجه أحمد في (المسند) قال: ثنا إسحاق بن يوسف، ثنا عوف الأعرابي عن معبد الجهني عن حمران بن أبان عن عثمان به.

ومداره عند الجميع على عَوفٍ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ من أجل مَعْبَدٍ الجُهَنِيِّ؛ قال أبو حاتم: «كان صدوقًا في الحديثِ، وكان أوَّلَ مَن تكلَّمَ في القَدَرِ بالبصرةِ، وكان رأسًا في القدرِ، قَدِمَ المدينةَ فأفسدَ بها ناسًا» (الجرح والتعديل ٨/ ٢٨٠)، وذكره أبو زرعة في (أسامي الضعفاء ومَن تُكلِّم فيهم) (١/ ٣٦٤) وقال عنه يحيى بن معين: «ثقة» وذكره محمد بن سعد في الطبقة الثانية من تابعي أهل البصرة، قال

الدارقطني: «حديثُهُ صالحٌ، ومذهبُهُ رَديءٌ» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٦).
وقال الحافظ: «صدوقٌ مبتدعٌ، وهو أوَّلُ مَن أظهرَ القَدَرَ بالبصرةِ» (التقريب ٦٧٧٧).

وبقيةُ رجالِ أحمدَ ثقاتٌ من رجالِ الشيخينِ.

إسحاق بن يوسف هو الأزرق، وعوف الأعرابي هو ابن أبي جميلة.

وله شاهد من حديث عمرو بن عبسة عند مسلمٍ، وسيأتي تخريجُهُ.

ويشهدُ لمتنه - أيضًا - روايةُ الشيخينِ المذكورة أول الباب بلفظ: «**غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**».

وقال أحمد شاكر: «إسنادُهُ صحيحٌ» (المسند / ح ٤٣٠).

١٤- رِوَايَةُ: «إِنَّ العَبْدَ إِذَا دَعَا بوَضُوءٍ فَغَسل وجْهَهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ مُطَوَّلًا بِلَفْظِ: أَنَّهُ دَعَا بِمَاءٍ فَتَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وجْهَهُ ثَلَاثًا وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَظَهْرِ قَدَمْيهِ ثُمَّ ضَحِكَ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَلَّا تَسْأَلُونِي مَا أَضْحَكَنِي؟ فَقَالُوا: مَا أَضْحَكَكَ يَا أَمِيرَ المؤْمِنِينَ؟ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَعَا بِمَاءٍ قَرِيبًا مِنْ هَذِهِ البُقْعَةِ فَتَوَضَّأَ كَمَا تَوَضَّأْتُ ثُمَّ ضَحِكَ، فَقَالَ: «**أَلَّا تَسْأَلُونِي مَا أَضْحَكَنِي؟**» فَقَالُوا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا دَعَا بِوَضُوءٍ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، حَطَّ اللهُ عَنْهُ كُلَّ خَطِيئَةٍ أَصَابَهَا بِوَجْهِهِ، فَإِذَا غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ كَانَ كَذَلِكَ. وَإِنْ مَسَحَ بِرَأْسِهِ كَانَ كَذَلِكَ. وَإِذَا طَهَّرَ قَدَمَيْهِ كَانَ كَذَلِكَ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ،** صَحَّ بنحوه من حديثِ أبي هريرةَ عند مسلمٍ، وأصلُ هذه الروايةِ من حديثِ عثمانَ تقدَّمَتْ عند مسلمٍ مجملة بلا تفصيل. **وهذا السياقُ من حديثِ عثمانَ إسنادُهُ ضعيفٌ، وقد صَحَّحَهُ** أبو نُعيمٍ والمنذريُّ والهيثميُّ والبوصيريُّ ومغلطايُ. وَصَحَّحَهُ الألبانيُّ لغيرِهِ.

التخريج:

﴿حم ٤١٥ "واللفظ له" / عم ٥٥٣ / عل (مقصد ١٣٣)، (خيرة ٥٢٨/ ١) / بز ٤١٩ - ٤٢١ / طس ٦٧٨٣ "مختصرًا جدًّا" / طش ٢٦٩٢ / ش ٥٦ "مختصرًا" / طهور ٧٩ "واختصر متنه" / حل (٢/ ٢٩٧) / عثم (مغلطاي ٢/ ٤٧٩)﴾.

التحقيق

هذه الرواية من حديث عثمان مدارها على قتادة، واختُلِفَ عليه على ثلاثةِ أوجهٍ:

الوجه الأول:

أخرجه أحمدُ في (مسنده) قال: ثنا محمد بن جعفر ثنا سعيد عن قتادة عن مسلم بن يسار عن حمران بن أبان عن عثمان بن عفان به.

وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف) عن محمد بن بشر.

وأخرجه عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في (زوائده على المسند ٥٥٣)، والبزارُ في (المسند ٤١٩)، وأبو يعلى في (مسنده)، وأبو نُعيمٍ في (الحلية)، وأحمدُ ابنُ عليٍّ القاضي في (مسند عثمان)، خمستُهُم من طريقِ يزيدَ بنِ زُريعٍ، عن سعيدٍ به.

وأخرجه البزارُ في (المسند) من طريقِ ابنِ أبي عَديٍّ، عن سعيدٍ به.

ثلاثتُهُم (محمد بن بشر ويزيد وابن أبي عدي) عن سعيدٍ به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيح، عدا مسلم بن يسار البصري؛ فمن رجال السنن عدا الترمذي، وهو ثقةٌ كما في (التقريب ٦٦٥٢).

وسعيدٌ هو ابنُ أبي عروبةَ، إمامٌ كبيرٌ، مِن أثبتِ الناسِ في قتادةَ، وهو وإن كان قدِ اختلطَ بأَخَرَةٍ، إلا أن سماعَ يزيد بن زريع منه قبل الاختلاطِ، بل هو من أَثْبتِ الناسِ فيه. انظر (الكواكب النيرات ٢٥).

ولكن مع ثقةِ رجالِهِ فيه عِلةٌ تَحُولُ دون تصحيحه، ألا وهي:

انقطاعه؛ فإن قتادةَ لم يسمعْ من مسلم بن يسار فيما قاله يحيى القطان. انظر (جامع التحصيل ٦٣٣)، وكذا قالَ ابنُ مَعينٍ فيما ذكره عنه الحَافظُ في (تهذيب التهذيب ٨/ ٦ ٣٥).

ولم يتنبه لهذه العلةِ جماعةٌ مِنَ العُلماءِ، فصححوا إسنادَهُ:

فقال أبو نُعيمٍ عقب إخراجه في (الحلية ٢/ ٢٩٧) من طريقِ ابنِ زُريعٍ: «هذا حديثٌ صحيحٌ متفقٌ عليه من حديثِ حُمرانَ، رواه عنه مَن لا يُحصَون كثرة... إلى أنْ قال: «وهذا حديثٌ رواه أعلامُ التابعين عن التابعين، فإن قتادةَ تابعيٌّ، ومسلم بن يسار تابعي، وحمران تابعي».

قلنا: في هذا الكلامِ - بغَضِّ النظرِ عن علةِ الانقطاعِ - نظرٌ عَريضٌ؛ لأن هذا الحديثَ بهذا السياقِ لم يخرجْهُ الشيخان، وإنما أخرجَ مسلمٌ أَصْلَ هذه الرواية - مجملة كما سبق - بلفظ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ**»، وفي (المسند وغيره) بلفظ: «**خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ [وَرَأْسِهِ]**»، وأما هذا السياق فأخرجَ مسلمٌ نحوه من حديثِ أبي هريرةَ.

ولعلَّ أبا نُعَيمٍ عَنَى بقولِهِ: «هذا أصل حديث عثمان» (وهو صفة الوضوء وتكفيره للذنوب)، فيكون في كلامه تجوز، والله أعلم.

وقال المنذريُّ: «رواه أحمدُ بإسنادٍ جيدٍ... ورواه البزارُ بإسنادٍ صحيحٍ» (الترغيب والترهيب ١/ ٩٢).

وبمثل ذلك قال البوصيريُّ في (الإتحاف ١/ ٣١٤)، ولعلَّه أخذَهُ مِنَ المنذريِّ.

وقال الهيثميُّ: «هو في الصحيحِ باختصارٍ، وقد رواه أحمدُ وأبو يعلى، ورجالُه ثقاتٌ» (مجمع الزوائد ١/ ٢٢٤).

وقال أيضًا: «رواه البزارُ، ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ، وهو في الصحيحِ باختصارٍ» (مجمع الزوائد ١/ ٢٢٩).

وقال مغلطاي: «وسندُهُ صحيحٌ» (شرح سنن ابن ماجه ٢/ ٤٧٩).

قلنا: وقد خُولِفَ فيه سعيدُ بنُ أبي عَروبةَ كما تَراه فيما يلي:

الوجه الثاني:

أخرجه البزارُ في (المسند) من طريقِ هشام الدَّسْتُوائي.

وأخرجه أبو عبيد في (كتاب الطهور ٧٩) من طريقِ أيوب بن أبي مسكين.

كلاهما عن قتادةَ عن حُمْرانَ عن عثمانَ به.

لم يذكرا بين قتادةَ وحُمْرانَ «مسلم بن يسار».

قال الدارقطنيُّ: «والقولُ قولُ سعيدِ بنِ أبي عَروبةَ» (العلل ٣/ ٢٤).

وذلك لأنَّ ابنَ أبي عَروبةَ مِن أثبتِ الناسِ في قتادةَ، وقد تابعه مَجَاعَةُ بنُ الزُّبَيْرِ كما ذكره الدارقطنيُّ في (العلل ٣/ ٢٤).

الوجه الثالث:

أخرجه الطبرانيُّ في (مسند الشاميين) وعنه - أبو نعيم في (الحلية) - من طريقِ مروان بن محمد الطاطَري ثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي قِلابةَ عن مسلم بن يسار عن حُمْرانَ عن عثمان به.

وقال الطبرانيُّ: «لم يُدخل في هذا الحديث بين قتادة وبين مسلم بن يسار أبا قِلَابةَ إلا سعيد بن بشير، تفرَّدَ به مروان بن محمد الطاطري».

قلنا: الطاطريُّ ثقةٌ، وإنما العلة في شيخِهِ سعيد بن بشير؛ فإنه «ضعيف» كما في (التقريب ٢٢٧٦)، ولاسيما في حديثِهِ عن قتادةَ؛ فإنه يأتي عنه بالمناكير. انظر (تهذيب التهذيب ٤/ ١٠)، وقد انفردَ بزيادتِهِ أبا قلابة في سندِ هذا الحديث، ولم يذكرها الثبت ابن أبي عروبة، فهي من أوهام سعيد

هذا.

ومع ذلك فروايةُ قتادةَ عن أبي قِلابةَ منقطعةٌ أيضًا؛ لأنه لم يسمعْ منه كما قال ابنُ مَعينٍ. انظر (جامع التحصيل ٦٣٣).

وقد أَوردَ الدارقطنيُّ هذا الخِلافَ، ورَجَّحَ فيه قول سعيد بن أبي عروبة ومَن تابعه، كما تَقَدَّمَ (العلل ٣/ ٢٣).

والحديثُ يشهدُ لمتنِهِ حديث أبي هريرةَ الذي رواه مسلمٌ في (صحيحه ٢٤٤) بنحو هذا اللفظ، وسبقَ تخريجُهُ في (باب ذَهاب الذنوب بماء الوضوء)، **ولذا قالَ الألبانيُّ** معلقًا على حديث عثمان رضي الله عنه: «صحيحٌ لغيرِهِ» (صحيح الترغيب والترهيب ١٨٤).

١٥- رِوَايَةُ: «مَنْ تَطَهَّرَ كَمَا أُمِرَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «...**مَنْ تَطَهَّرَ كَمَا أُمِرَ وصَلَّى كما أُمِرَ، كُفِّرَتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ**» فاسْتَشْهَدَ على ذَلِكَ أَرْبَعَةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَشَهِدُوا لَهُ بِذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

۞ **الحكم: مرفوعُهُ صحيحُ المعنى، وإسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ.**

التخريج:

〔حم ٤٨٦〕.

السند:

قال أحمد: ثنا عفان ثنا أبو عوانة عن إبراهيم بن المهاجر عن عكرمة بن خالد عن رجلٍ من أهلِ المدينةِ: أَنَّ المُؤَذِّنَ أَذَّنَ لِصَلَاةِ العَصْرِ. قَالَ: فَدَعَا عُثْمَانُ بِطَهُورٍ فَتَطَهَّرَ... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: إبراهيمُ بنُ مهاجر؛ قال عنه الحافظُ: «صدوقٌ لينُ الحفظِ» (التقريب ٢٥٤).

الثانيةُ: جهالةُ شيخِ عكرمةَ بن خالد الذي لَمْ يُسَمِّهِ.

وبه أعلَّه الهيثميُّ بقولِهِ: «رواه أحمدُ، وحديثُ عثمانَ في الصحيحِ نحوه ومعناه، وفيه: رجلٌ لَمْ يُسَمَّ» (مجمع الزوائد ١/ ٢٢٤).

ولذا قال أحمد شاكر: «إسنادُهُ ضعيفٌ» (تحقيق المسند ٤٨٦).

ولكن يشهد لمتْنِهِ رواية الشيخين المذكورة أول الباب بلفظ: «**غُفِرَ لَهُ مَا**

تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

١٦- رِوَايَةُ: «كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ كَمَا أُمِرَ، وَصَلَّى كَمَا أُمِرَ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».

الحكم: صحيحُ المعنى، وإسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ.

التخريج:

〚طب (١٤٩) "واللفظ له" / حل (٥/ ٨)〛.

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير) - وعنه أبو نعيم في (الحلية) -: قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ومحمد بن عبد الله الحضرمي قالا: ثنا زكريا بن يحيى زحمويه ثنا زياد بن عبد الله البَكَّائي ثنا محمد بن سُوقة عن عمرو بن ميمون قال: سمعتُ عثمانَ... فذكره.

وأخرجه أبو نُعيمٍ في (الحلية) - أيضًا - من طرقٍ عن زياد بن عبد الله البكائي به.

ومدارُهُ عندهم على زيادٍ البكائيِّ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: زياد بن عبد الله البكائي، قال عنه الحافظ: «صدوقٌ ثبتٌ في المغازي، وفي حديثِهِ عن غيرِ ابنِ إسحاقَ لينٌ». اهـ.

(التقريب ٢٠٨٥).

وقال أبو نُعَيمٍ في (الحلية ٥/ ٨): «هذا حديثٌ تفرَّدَ به زيادٌ عن محمدٍ».

قلنا: وهذا الحديثُ من روايتِهِ عن غيرِ ابنِ إسحاقَ.

وفي سماعِ محمدِ بنِ سُوقَةَ من عمرِو بنِ مَيْمُونٍ نظرٌ؛ فقد قالَ ابنُ حِبَّانَ في ترجمةِ ابنِ سُوقَةَ من (الثقات ٧/ ٤٠٤): «قيلَ: إنَّه رَأى أَنسًا وأبا الطفيل»، فمَرَّضَ القولَ في ذلك، وهذا يعني أن روايتَهُ عن أنسٍ منقطعةٌ عنده (تهذيب التهذيب ٩/ ٢١٠)، فكيفَ بروايتِهِ عن عمرو بن ميمون الأودي الذي ماتَ قبل أنس بنحو من عشرين سنة؟! فيبدو أن سندَهُ منقطعٌ أيضًا، والله أعلم.

ولكن يشهدُ لمتنِهِ رواية أحمد السابقة بلفظ: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَتَمَّ وُضُوءَهُ، ثُمَّ دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ فَأَتَمَّ صَلاتَهُ، خَرَجَ مِنْ صَلَاتِهِ كَمَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ**». وشاهد عمرو بن عبسة عند مسلمٍ، وقد سبقَ تخريجُهُ.

١٧- رِوَايَةُ: «وَبَيْنَ صَلَاتِهِ بِالأَمْسِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «...**مَنْ تَوَضَّأَ كَمَا تَوَضَّأْتُ، ثُمَّ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ صَلَاتِهِ بِالأَمْسِ**».

الحكم: منكرٌ بهذا اللفظِ.

التخريج:

[حم ٤٨٩].

السند:

قال أحمد في (المسند): حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن ابن إسحاق حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي عن حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان قال: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَعَا بِوَضُوءٍ... فَذَكَرَهُ.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير محمد بن إسحاق بن يسار «صدوقٌ مدلسٌ» كما في (التقريب ٥٧٢٥)، وقد صَرَّحَ بالتحديثِ كما عند أحمدَ، غير أنه قدِ انفردَ بهذا اللفظ.

وقد قال الذهبيُّ: «ما انفردَ به ففيه نكارةٌ» (ميزان الاعتدال ٣/ ٤٧٥).
وقال عنه أيضًا: «وأما في أحاديثِ الأحكامِ، فينحطُّ حديثُهُ فيها عن رتبةِ الصحةِ إلى رتبةِ الحسنِ، إلا فيما شَذَّ فيه، فإنه يُعدُّ منكرًا» (سير أعلام النبلاء ٧/ ٤١).

وقد خُولِفَ، خالفه يحيى بنُ أبي كَثيرٍ كما عندَ البخاريِّ في (صحيحه

٦٤٣٣) وغيرِهِ مختصرًا، ولفظه: «**مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الوُضُوءِ، ثُمَّ أَتَى المَسْجِدَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**» وقد سبقَ وليسَ فيه التَّقْييدُ المذكورُ.

وقد توبعَ التيميُّ شيخ ابن إسحاق من هذا الوجه كما عند مسلمٍ في (صحيحه ٢٣٢)، وغيرِهِ من طريقِ الحُكَيْمِ بنِ عَبْدِ اللهِ القُرَشِيِّ أنَّ نافعَ بنَ جُبيرٍ، وعبدَ اللهِ بنَ أبي سلمةَ، حَدَّثَاهُ أن معاذَ بنَ عبد الرحمن، حدَّثهما عن حُمْرانَ، مولى عثمان بن عفان، عن عثمان بن عفان، قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّلَاةِ المَكْتُوبَةِ، فَصَلَّاهَا مَعَ النَّاسِ أَوْ مَعَ الجَمَاعَةِ أَوْ فِي المَسْجِدِ، غَفَرَ اللهُ لَهُ ذُنُوبَهُ**». وقد سبقَ.

وقد ذَكَرَ الحافظُ في (فتح الباري) أن ذِكْرَ الغفرانِ جاءَ مُقَيَّدًا مِن روايةِ هشامِ بنِ عروةَ عن أبيه عن حمرانَ - بالصلاةِ التي تليها فقال: «...وفي زيادةٍ: «**إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا**» أي التي سبقتها. قال: وفيه تقييد لما أُطلقَ في قولِهِ في الروايةِ الأُخرى: «**غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**» وإن التقدم خاص بالزمان الذي بين الصلاتين. وقال: وأَصْرَحُ منه في رواية أبي صخرة عن حمران عند مسلم أيضًا: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَطَهَّرُ فَيُتِمُّ الطَّهُورَ الَّذِي كُتِبَ عَلَيْهِ فَيُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهُنَّ**». وتقدَّمَ من طريق عروة عن حمران: «**إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَلَّاةِ حَتَّى يُصَلِيهَا...**»» انظر (فتح الباري ١١/ ٢٥١ بتصرف).

فلو كانتْ هذه اللفظةُ محفوظةٌ لبينها الحافظُ وجَمَعَ بينها وبينَ الأحاديثِ كما فعلَ في بقيةِ الألفاظِ، والله أعلم.

تنبيه:

عزاه السيوطيُّ في (جمع الجوامع ١٦/ ٨١٨) وتبعه صاحب (كنز العمال ٢٦٨٠٤) لابن بشران في (أماليه)، ولم نقفْ عليه في المطبوعِ منه.

١٨- رِوَايَةُ: «ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى صَلاةَ الظُّهْرِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الحَارِثِ مَوْلَى عُثْمَانَ قَالَ: جَلَسَ عُثْمَانُ يَوْمًا وَجَلَسْنَا مَعَهُ، فَجَاءَهُ المُؤَذِّنُ فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ أَظُنُّهُ سَيَكُونُ فِيهِ مُدٌّ، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وُضُوئِي ثُمَّ قَالَ: «**وَمَنْ تَوَضَّأَ وُضُوئِي ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى صَلَاةَ الظُّهْرِ غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصُّبْحِ، ثُمَّ صَلَّى العَصْرَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، ثُمَّ صَلَّى المَغْرِبَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ صَلَاةِ العَصْرِ، ثُمَّ صَلَّى العِشَاءَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ صَلَاةِ المَغْرِبِ، ثُمَّ لَعَلَّهُ أَنْ يَبِيتَ يَتَمَرَّغُ لَيْلَتَهُ، ثُمَّ إِنْ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى الصُّبْحَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ صَلَاةِ العِشَاءِ، وَهُنَّ الحَسَنَاتُ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ**» قَالُوا: هَذِهِ الحَسَنَاتُ، فَمَا البَاقِيَاتُ يَا عُثْمَانُ؟ قَالَ: هُنَّ: لَا إِلَهَ الا الله وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ الا بِاللَّهِ.

۞ **الحكم:** إسنادُهُ حسنٌ.

وصَحَّحَهُ: الضياءُ المقدسيُّ، والهيثميُّ، والسيوطيُّ، وأحمد شاكر.

وحَسَّنَهُ: المنذريُّ، والبوصيريُّ، وابنُ حَجرٍ، والألبانيُّ.

وقد سبقَ حديثُ حُمْرانَ مولى عثمانَ أن الوضوء مع الصلوات تغفر ما

بينها من الذنوب على الإجمال، وقوله: «وهن الحسنات يُذهبن السيئات» له شاهد من حديث ابن مسعود في الصحيحين. وفقرة «الباقيات» لها شواهد عدة في أسانيدها ضعف.

التخريج:

〚حم ٥١٣ "واللفظ له" / بز ٤٠٥ / عل (مقصد ١٨٣)، (خيرة ٥١٩/ ١، ٧٦٠) / طهور ١٠٩ / شعب ٢٥٦٠ / طبر (١٢/ ٦١٥، ٦١٦) / حا ١١٢٧٢ / وسيط ٤٦١ / ضيا (١/ ٤٤٩ - ٤٥١/ ٣٢٣، ٤٢٤) / عدني (خيرة (٥١٩/ ١) / الذكر للفريابي (مطل ١/ ١١٠) / مطل (١/ ١١٠) / غافل ٣٦٧〛.

السند:

أخرجه أحمد في (المسند) - ومن طريقه الضياء في (المختارة) - قال: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، حدثنا حيوة، أنبأنا أبو عقيل أنه سمع الحارث - مولى عثمان - يقول: ... فذكره.

وأخرجه البزارُ في (مسنده) من طريق سعيد بن أبي أيوب قال: حدثني أبو عقيل به.

فمدارُ إسنادِ الجميعِ على أبي عقيل زُهْرة بن مَعْبَد به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ غير الحارث - مولى عثمان بن عفان - يُكنى بأبي صالح، وسمَّاهُ البخاريُّ وابنُ حِبَّانَ - في أحد قوليه - «بركان»، وجَزَمَ الدارقطنيُّ والرامهرمزيُّ وابنُ حِبانَ بأن اسمَهُ الحارثُ. (تهذيب التهذيب ٦١٩).

وروى له الترمذيُّ والنسائيُّ، وترجَمَ له البخاريُّ في (التاريخ ٢/ ١٤٨)، وابنُ أبي حَاتمٍ في (الجرح والتعديل ٣/ ٩٥) ولم يذكرا فيه جَرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٤/ ١٣٦)، ولم يذكروا راويًا عنه سوى زهرة بن معبد. ولكن قال العجليُّ: «روى عنه زهرةُ بنُ مَعْبَد وأهلُ مصرَ، ثقةٌ» (معرفة الثقات وغيرهم ٢١٧٧). وقال الحافظُ: «مقبولٌ» (التقريب ٨١٧٤) يعني عند المتابعة، وإلا فلين.

قلنا: الذي يبدو - لنا - أنه لا ينزلُ حديثُهُ عن مرتبةِ الحسنِ، فهو «صدوقٌ على أقلِ حالاتِهِ»، كما قال صاحب (تكميل النفع صـ ٢٨).

وقد صَحَّحَ حديثَهُ هذا جماعةٌ منَ العلماءِ، وحَسَّنَهُ آخرون، ومنهم الحافظُ نفسه!!

فقال المنذريُّ: «رواه أحمدُ بإسنادٍ حسنٍ، وأبو يعلى والبزارُ» (الترغيب والترهيب ٥٤٠).

وأخرجه الضياءُ المقدسيُّ في (المختارة ٣٢٣)، وهذا يعني أنه عنده صحيحٌ أو حسنٌ.

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ وأبو يعلى والبزارُ ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ غير الحارث بن عبد الله - مولى عثمان بن عفان - وهو ثقةٌ» (مجمع الزوائد ١٦٤٩).

وقال البوصيريُّ: «رواه أحمدُ بنُ حَنبلٍ في (مسنده) بإسنادٍ حسنٍ، والبزارُ» (إتحاف الخيرة ١/ ٢٠٨).

وقال الحافظُ: «هذا حديثُ حسنٌ، ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ» (الأمالي ١/ ١١٠).

وقال السيوطيُّ: «سندُهُ صحيحٌ» (الدر المنثور ٨/ ١٥٧).

وقال أحمد شاكر: «إسنادُهُ صحيحٌ» (تحقيق المسند ١/ ٣٨٣).

وقال الألبانيُّ: «حسنٌ لغيرِهِ» (صحيح الترغيب والترهيب ٣٦٦).

قلنا: قد رُوي عن عثمانَ بنِ عفانَ من طُرُقٍ كثيرةٍ صحيحةٍ بدون هذا اللفظ، وقد سبقَ ذِكْرُهَا. وقوله: «**وَهُنَّ الحَسَنَاتُ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ**» له شاهدٌ من حديثِ ابنِ مسعودٍ في الصحيحين وسيأتي. وقوله: «**البَاقِيَاتُ**» له شاهدٌ من حديثِ أبي هريرةَ مرفوعًا عندَ النسائيِّ وغيرِهِ وفيه ضعفٌ، ومن حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ مرفوعًا عند أحمدَ وغيرِهِ من روايةِ دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عنه وهي ضعيفةٌ، وأُخرى عن أنسٍ والنعمان بن بشير وغيرهم وفي أسانيدها ضَعْفٌ. وسيأتي تخريجُ ذلك وتحقيقُهُ في «موسوعة الأذكار والدعاء»، إن شاء الله.

١٩- رِوَايَةُ: «يَتَوَضَّأُ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «...مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ، ثُمَّ يُصَلِّي كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ؛ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، إِلَّا كَفَّرَتْ مَا قَبْلَهَا مِنْ ذَنْبٍ».

الحكم: إسناده صحيح.

التخريج:

〚حميد٦١〛.

السند:

رواه عبد بن حميد في (مسنده) قال: أخبرنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن عثمان بن موهب، قال: قال حُمْرانَ بنُ أبانَ: كُنْتُ مَعَ عُثْمَانَ... فَذَكَرَهُ.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ، إسرائيلُ هو ابنُ يونسَ، وشيخُهُ هو عثمانُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ موهبٍ.

٢٠- رِوَايَةُ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «...مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، وَصَلَّى فَأَحْسَنَ الصَّلَاةَ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ البوصيريُّ.

التخريج:

﴿طس ٥٦٥٩ / حث ٧٣﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال: نا أحمد بن محمد بن سعيد التبعي قال: نا القاسم بن الحكم العُرَني قال: ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر قال: سمعت أبي يحدث عن حمران - أو أبان بن عثمان - قال: دَعَا عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ بِوَضُوءٍ... فذكره.

وقال الطبرانيُّ: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن إبراهيم بن مهاجر إلا ابنه، تفرَّدَ به القاسم بن الحكم».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، مسلسلٌ بالضعفاءِ:

الأول: إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، ضَعَّفَهُ ابنُ مَعينٍ والنسائيُّ وغيرُهُما، وقال البخاريُّ والساجيُّ: «فيه نظر». (تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٩).

الثاني: أبوه إبراهيم بن المهاجر، قال ابن حجر: «صدوقٌ لَيِّنُ الحفظِ» (التقريب ٢٥٤).

الثالث: القاسمُ بنُ الحَكَمِ: «صدوقٌ فيه لينٌ» (التقريب ٥٤٥٥).

وقد رُوِيَ بإسنادٍ آخر:

رواه الحارثُ في (مسنده) قال: حدثنا عبد العزيز بن أبان، ثنا إسماعيل ابن إبراهيم بن مهاجر، حدثني أبي، عن مجاهد، عن حُمْرانَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بِوَضُوءٍ... فذكره.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه مَن تَقَدَّمَ، وعبد العزيز بن أبان: «متروكٌ وكذَّبَهُ ابنُ مَعينٍ وغيرُهُ» (التقريب ٤٠٨٣).

والحديثُ ضَعَّفَهُ البوصيريُّ بقوله: «هذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لضعفِ إسماعيلَ ابنِ إبراهيمَ» (إتحاف الخيرة ١/ ٣١٨).

٢١- رِوَايَةُ: «إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عن حُمْرَانَ مَولَى عُثْمَانَ، قَالَ: دَعَا عُثْمَانُ بِوَضُوءٍ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ الخُرُوجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَجِئْتُهُ بِمَاءٍ فَأَكْثَرَ ترداد المَاءِ عَلَى وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، فَقُلْتُ: حَسْبُكَ، قَدْ أَسْبَغْتَ الوُضُوءَ، وَاللَّيْلَةُ شَدِيدَةُ البَرْدِ، فَقَالَ: فإني سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «**لَا يُسْبِغُ عَبْدٌ الوُضُوءَ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ**».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، دونَ قولِهِ: «وَمَا تَأَخَّرَ» فمنكرٌ، أنكره ابنُ حَجرٍ، والألبانيُّ.

التخريج:

]ش (معرفة الخصال المكفرة للذنوب لابن حجر صـ١٩) "واللفظ له" / مش (معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة لابن حجر صـ١٩) / بز ٤٢٢ / مث ١٥٠ / عثم (معرفة الخصال المكفرة للذنوب صـ١٩)[.

التحقيق

رُوي هذا الحديث من طريقين عن حمران عن عثمان به:

الطريق الأول:

أخرجه ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني) قال: حدثنا كامل بن طلحة، نا الليث بن سعد، حدثني يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن أبي سلمة ونافع بن جبير بن مطعم عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي عن حمران مولى عثمان عن عثمان بن عفان رضي الله عنه به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ عدا كامل بن طلحة، فهو «صدوقٌ» كما قالَ ابنُ حَجرٍ في (التقريب ٥٦٠٣).

وقال الهيثميُّ: «رواه البزارُ، ورجالُهُ موثَّقُونَ، والحديثُ حسنٌ إن شاء الله» (مجمع الزوائد ١/ ٥٤٢).

قلنا: ولكن قوله: «**وَمَا تَأَخَّرَ**» منكرٌ، تفرَّدَ بذكره كامل بن طلحة عن الليث بن سعد، وخالفه جماعةٌ منَ الثقاتِ، وهم: حَجاج بن محمد، ويونس بن محمد، وسعدويه الحافظ، وشعيب بن الليث، وعبد الله بن عبد الحكم، وغيرهم، عن الليث بن سعد به بلفظ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ مَشَى إِلَى صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَصَلَّاهَا، غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ**»، ليس فيه: «**وَمَا تَأَخَّرَ**»، أخرجه أحمدُ وابنُ خُزيمةَ وابنُ المنذرِ وغيرُهُم، كما تَقَدَّمَ قريبًا.

وكذلك رواه الحكيم بن عبد الله القرشي عن نافع بن جبير وعبد الله بن أبي سلمة... بنحوه، أخرجه مسلم وغيره، وقد سبق.

وكذا رواه محمد بن إبراهيم عن معاذ بن عبد الرحمن عن حمران، بنحوه كما عند البخاريِّ وغيره، ليس فيه: «**وَمَا تَأَخَّرَ**».

ورواه أصحابُ حُمْرانَ كـ: (عطاء بن يزيد، وشقيق بن سلمة، وعمرو بن سعيد بن العاص، وزيد بن أسلم، وبُكير بن عبد الرحمن الأشج، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم). كلُّهم عن حُمْرانَ بدونها، وقد سبقَ تخريجُ أحاديثهم.

الطريق الثاني:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنَّفه، والمسند) - ومن طريقه أحمد بن سعيد المروزيُّ في (مسند عثمان) - قال: حدثنا خالد بن مَخْلَد، ثنا إسحاق بن

حازم، سمعت محمد بن كعب القرظي يقول: حدَّثني حمران بن أبان مولى عثمان، قال: «دَعَا عُثْمَانُ بوَضُوءٍ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ، وهو يُرِيدُ الخُرُوجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَجِئْتُهُ بِمَاءٍ فأَكْثَرَ ترداد المَاءِ عَلَى وَجْهِهِ وَيَدَيهِ، فَقُلْتُ: حَسْبُكَ، قَدْ أَسْبَغْتَ الوُضُوءَ، وَاللَّيْلَةُ شَدِيدَةُ البَرْدِ، فَقَالَ: فإني سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «لَا يُسْبِغُ عَبْدٌ الوُضُوءَ إِلَّا غَفرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ». فقال: صُب؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ...فذكره.

ورواه البزارُ في (مسنده): عن محمد بن سعيد التُّسْتَري عن خالد بن مَخْلَد به.

قال البزارُ: «ولا نعلمُ أسندَ محمد بن كعب عن حُمْرانَ إلا هذا الحديث».

قلنا: ومحمد بن كعب، قال الذهبيُّ: «يُرسلُ كثيرًا، ويَروي عمَّن لم يَلْقَهُم» (السير ٥/ ٦٦).

وقد ذكر في هذا الإسنادِ أنَّه سَمِعَهُ مِن حُمْرانَ، وقال ابنُ حَجرٍ: «حُمْرانُ تابعيٌّ مِن أَهلِ المدينةِ، ثم تحوَّلَ إلى البَصْرةِ في خِلَافَةِ عُثْمَانَ فَسَكَنَهَا إلى أنْ مَاتَ ... وسماعُ محمد بن كعب منه ممكنٌ، إلا أنه تابعيٌّ أَدْرَكَ مَن هو أكبر منه مِنَ الصحابةِ وغيرِهِم» (الخصال المكفرة صـ ٢١).

ولكن رواه بعضُ الضعفاءِ فجعلَ بَيْنَهُ وبينَ حُمْرانَ واسطةً، ولم يذكرْ فيه قولَهُ: «**وَمَا تَأَخَّرَ**».

فرواه ابنُ المباركِ في (مسنده ٣٧) - ومن طريقه ابن نصر في (الصلاة ١٠٠)، وأبو نعيم في (المعرفة ٤١٠٣) -، ورواه البيهقيُّ في (الشعب ٢٤٧٢) من طريق محمد بن أبي معشر ومحمد بن بكار، ورواه الصيداويُّ في (معجمه صـ ١٥٨) من طريقِ الليثِ بنِ سَعْدٍ، كلُّهم عن أبي معشر

المدني، حدَّثني محمد بن كعب القرظي، حدَّثني عبد الله بن دارة مولى عثمان بن عفان، عن حُمْرانَ مولى عثمانَ، قال: مَرَّتْ عَلَى عُثْمَانَ فَخَّارَةٌ مِنْ مَاءٍ فَدَعَا بِهِ فَتَوَضَّأَ، فَأَسْبَغَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَا تَوَضَّأَ عَبْدٌ فَأَسْبَغَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ؛ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الأُخْرَى**».

وابن دارة هذا لا تُعْلَمُ حاله، وعَدَّهُ بعضُهم في الصحابةِ، ولا يَثْبُتُ. وأبو معشر المدنيُّ ضعيفٌ، أَسَنَّ واختلطَ، ومع ذلك فروايتُهُ أقربُ إلى الصوابِ.

فأما روايةُ إسحاقَ بنِ حَازمٍ، فيرويها عنه خالدُ بنُ مَخْلَدٍ القَطَوَانِيُّ، وهو إن كان من رجال الصحيحين إلا أن له مناكير، قال أحمد: «له أحاديثُ مناكيرُ» (العلل ومعرفة الرجال ١٤٠٣). وقال فيه جماعةٌ: «مُنْكَرُ الحَدِيثِ».

وقد علَّقَ ابنُ حَجرٍ عَلَى قولِ أحمدَ: «له مناكيرُ»، فقالَ: «قد تتبعها أبو أحمد ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل)، وليسَ فيها هذا الحديثُ» (الخصال المكفرة صـ ٢٢).

قلنا: ذكر له ابن عدي في (الكامل ٤/ ٣١٢) نحوًا من عشرةِ أحاديث منكرة، ثم قال: «ولم أجدْ في كتبه أنكر مما ذكرته، فلعلَّه توهمٌ منه، أو حملٌ على الحفظِ، وهو عندي إن شاء الله لا بأس به».

وكونُهُ لم يجدْ أنكرَ مما ذكره، لا يعني عدم وجود غيرها مما خفت نكارته، ولعلَّ هذا الحديث منها؛ فإنه في «الصحيحين» وغيرهما من طرقٍ كثيرةٍ جدًّا عن حمران به نحوه، وليس فيه قوله: «**وَمَا تَأَخَّرَ**».

ومع ذلك قال المنذريُّ: «رواه البزارُ بإسنادٍ حسنٍ» (الترغيب والترهيب ٢٩١).

وقال ابنُ رَجبٍ: «إسنادُهُ لا بأسَ به» (اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى صـ ٥٠).

وقال الهيثميُّ: «رواه البزارُ، ورجالُهُ مُوثَّقُونَ، والحديثُ حسنٌ إنْ شَاءَ اللهُ» (المجمع ١/ ٢٣٧).

وقد أَشَارَ ابنُ حَجرٍ إلى نَكارتِهِ، فَقَالَ: «أصلُ الحديثِ في فضلِ الوضوءِ من طريقِ حمرانَ عن عثمانَ - في (الصحيحين) بألفَاظٍ من أوجهٍ عن حمرانَ، وليسَ في شيءٍ منها زيادةُ: «**وَمَا تَأَخَّرَ**» ولمسلمٍ من طريقِ زيدِ بنِ أَسْلَمَ عن حمرانَ بلفظِ: «**مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**»، وللبخاريِّ من طريقِ معاذِ بنِ عبدِ الرحمنِ عن حُمْرَانَ قَالَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بِطَهُورٍ فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الوُضُوءِ ثُمَّ أَتَى المَسْجِدَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**»، ولهما سوى ذلك بألفاظٍ مختلفةٍ وليسَ في شيءٍ منها قولُهُ: «**مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ**»» (معرفة الخصال المكفرة صـ ٢٠ - ٢١).

لذا حَكَمَ عليه الألبانيُّ بالنكارةِ وتَعَقَّبَ مَن حَسَّنَهُ بقولِهِ: «وعلى هذا؛ فقولُ المنذريِّ (١/ ٩٥): «رواه البزارُ بإسنادٍ حسنٍ»! وقولُ الهيثميِّ: «رواه البزارُ، ورجالُهُ موثَّقُونَ، والحديثُ حسنٌ إن شَاءَ اللهُ»!! وَمِثْلُهُ قولُ الحافظِ ابنِ رَجَبٍ في (اختيار الأَوْلَى): «وإسنادُهُ لا بأسَ به»!! إنما هو جريًا منهم جَميعًا على ظَاهرِ الإسنادِ، دونَ النظرِ إلى ما في مَتْنِهِ من النَّكارةِ التي ذكرتُها. وقولُ الهيثميِّ أبعد عنِ الصوابِ؛ لأنَّه صَرَّحَ بتحسينِ متنِ الحديثِ وسندِهِ» (الضعيفة ٥٠٣٦)، و(ضعيف الترغيب والترهيب ١٣٢).

[١٤١٢ط] حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ:

عن عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ عَلَيْنَا رِعَايَةُ الإِبِلِ، فَجَاءَتْ نَوْبَتِي فَرَوَّحْتُهَا بِعَشِيٍّ، فَأَدْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا يُحَدِّثُ النَاسَ فَأَدْرَكْتُ مِنْ قَوْلِهِ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ، إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ** [وَغُفِرَ لَهُ]».

۞ الحكم: صحيح (م).

التخريج:

[م ٢٣٤ "واللفظ له" / د ١٦٩ "والزيادة له"، ٩٠٦ / ن ١٥٣، ١٥٦/ ...].

وقد تقدَّمَ الحديثُ بطولِهِ وتخريجه كاملًا مع ذكرِ بعضِ رواياته تحت باب «فضل الوضوء والذكر بعده».

١- رِوَايَةُ: «انْفَتَلَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ مِنَ الخَطَايَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عُقْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا نَتَنَاوَبُ الرَّعِيَّةَ، فَلَمَّا كَانَتْ نَوْبَتِي سَرَّحْتُ إِبِلِي، ثُمَّ رَجَعْتُ فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُسْبِغُ الوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُومُ فِي صَلَاتِهِ فَيَعْلَمُ مَا يَقُولُ** [فِيهَا][1] [حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ][2] **إِلَّا** [انْصَرَفَ أَوْ][3] **انْفَتَلَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ مِنَ الخَطَايَا لَيْسَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ** ...» الحديث.

۞ **الحكم:** صحيحُ المتنِ، وصَحَّحَهُ الحَاكمُ، والألبانيُّ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿ك ٣٥٥٤ "واللفظ له" / طب (١٧/ ٣٤٧/ ٩٥٦) "والزيادة الأُولى له ولغيره" / عب ١٤٢ "والزيادة الثانية له ولغيره" / ني ٢٥١ "والزيادة الثالثة له ولغيره" / معقر ٦١٥، ٦١٦ / تمهيد (١/ ٥١) / مزكي ٣٩ / أصبهان (٢/ ١٣٧) "مختصرًا" / خلدف ١١٢ / شعب ٢٩٧٦ / فاخرج ٤٧ "مختصرًا" / رائب ١٨ / مقدص ٣٠ / غيب ١٥٩٧ / مديني (لطائف ٧١٩)﴾.

السند:

رواه الحاكمُ - وعنه البيهقيُّ في (الشعب) - قال: حدَّثني علي بن عيسى الحيري، ثنا مُسَدِّد بن قَطَن، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة به.

ومداره عندهم على أبي إسحاق، وهو السَّبيعيُّ، منهم مَن طَوَّله ومنهم من اختصره.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ؛ كما بيَّنَاهُ في تحقيقنا لبعضِ رواياتِ حديث عمر المخرجة تحت باب «فضل الوضوء والذكر بعده».

وانظر ما سطرناه هناك.

تنبيه:

جاءَ الحديثُ في مطبوعِ (المعجم الكبير للطبراني ١٧/ ٣٤٧/ ٩٥٦) بلفظ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُسَبِّحُ، ثُمَّ يَقُومُ فِي صَلَاتِهِ** ...» إلخ.

كذا وقعَ في المطبوعِ: «فَيُسَبِّحُ»، وهو تحريفٌ، والصوابُ: «فَيُسْبِغُ»، كما وجَدْنَاهُ في نسخة الظاهرية (٩ / ق ٧٤ / أ)، وكذا رواه المدينيُّ في (اللطائف) من طريق الطبرانيِّ، وكذا في بقية المراجع.

٢- رِوَايَةُ: «يَحْفَظُهَا وَيَعْقِلُهَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى صَلَاةً [مَكْتُوبَةً[1]، يَحْفَظُهَا وَ] يَعْقِلُهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا؛ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ خَطَايَاهُ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿طي ١١٠١ "والزيادة له" / طب (١٧/ ٣٣٩/ ٩٣٧) "واللفظ له"﴾.

التحقيق

لهذا السياق طريقان:

الطريق الأول:

أخرجه الطيالسيُّ في (مسنده) عن حماد بن سلمة عن زياد بن مخراق عن شهر بن حوشب عن عقبة بن عامر به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: شهرُ بنُ حَوشَبٍ، قال ابن حجر: «صدوقٌ كثيرُ الإرسالِ والأوهامِ» (التقريب ٢٨٣٠).

الثانيةُ: زيادُ بنُ مِخْرَاقٍ لم يسمعه مِن شَهْرٍ، فقد سَأَلَ شعبة عنه زياد بن مخراق، فقال: «حدَّثني رجلٌ، عن شهر بن حوشب» (التاريخ الكبير للبخاري ٥/ ١٦٥) و(الجرح والتعديل ١/ ١٦٧) و(المعرفة للفسوي ٢/ ٤٢٥).

ورُوي أن شهرًا لم يسمعه من عقبة بن عامر. انظر (المجروحين ١/ ٣٢)،

(١) في طبعة هجر: «المكتوبة»، والمثبت أليق بالسياق.

و(الحلية ٧/ ١٤٨)، و(الرحلة في طلب الحديث ٦٠)، وقد سبقَ تفصيلُ ذلك تحتَ رواية الحاكم لحديث عمر في الباب السابق.

الطريق الثاني:

أخرجه الطبراني في (الكبير ١٧/ ٣٣٩/ ٩٣٧) قال: حدثنا محمد بن يحيى بن منده ثنا أبو كُرَيْب ثنا محمد بن فضيل عن الأحوص بن حكيم عن أبيه عن عقبة بن عامر به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: الأحوص بن حكيم، قال فيه الحافظ: «ضعيفُ الحفظِ» (التقريب ٢٩٠).

وبقيةُ رجالِهِ ثقاتٌ عدا حكيم بن عمير والد الأحوص، فهو صدوقٌ (الكاشف ١٢٠٤).

والحديثُ يَصحُّ بما سبقَ من طرقٍ وشواهدَ. وتقييد الصلاة بالمكتوبة قد ثَبَتَ في بعضِ روايات حديث عثمان عند مسلمٍ وغيره كما مَرَّ قريبًا.

٣- رِوَايَةُ: «مَنْ تَوَضَّأَ وُضُوءَهُ كَامِلًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: جِئْتُ فِي اثْنَيْ عَشَرَ رَاكِبًا حَتَّى ظَلَّلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَصْحَابِي: تَرْعَى إِبِلَنَا وَنَنْطَلِقُ فَنَقْتَبِسُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا رُحْنَا اقْتَبَسْنَاكَ مِمَّا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفَعَلْتُ ذَلِكَ أَيَّامًا، ثُمَّ إِنِّي فَكَّرْتُ فِي نَفْسِي فَقُلْتُ: لَعَلِّي مَغْبُونٌ، يَسْمَعُ أَصْحَابِي مَا لَمْ أَسْمَعْ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا لَمْ أَتَعَلَّمْ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَحَضَرْتُ يَوْمًا فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ وُضُوءَهُ كَامِلًا ثُمَّ قَامَ إِلَى صَلَاتِهِ، كَانَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».

۞ **الحكم:** صحيحُ المتن، وإسناده حسن، قال الدارقطني: «ليس به باس».

التخريج:

﴿طب (١٧/ ٣٣٦/ ٩٢٩) "واللفظ له" / طس ٧٩٤٧ / طش ١٤٠٨ / حل (٩/ ٣٠٧) / كر (٤٠/ ٤٩٥)، (٥١/ ٧٤)﴾.

التحقيق

رواه الطبرانيُّ في (الكبير) قال: حدثنا موسى بن سهل أبو عمران الجوني، ثنا هشام بن عمار، ثنا يحيى بن حمزة، ثنا يزيد بن أبي مريم عن القاسم أبي عبد الرحمن عن عقبة بن عامر به.

ورواه الطبرانيُّ في (مسند الشاميين ١٤٠٨) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق٥١/ ٧٤) - عن محمد بن عبدوس بن جرير الصوري ثنا هشام بن عمار به.

وهذا إسنادٌ حسنٌ؛ رجالُهُ من هشامٍ فصاعدًا ثقات رجال الصحيح سوى القاسم بن عبد الرحمن أبي عبد الرحمن الشامي؛ فمختلفٌ فيه، وقال عنه

الحافظ: «صدوقٌ يغربُ كثيرًا» (التقريب ٥٤٧٠).

فهو حسنُ الحديثِ ما لم يخالفْ، وحديثُهُ هذا له متابعاتٌ وشواهدُ، وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا.

وقد ثبتَ سماعُهُ من عقبةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما عند النسائيِّ في (الكبرى ٧٩٩٣) بسندٍ صحيحٍ.

فأما ما ذكره ابن عساكر في (تاريخه ٤٩/ ١٠١) في ترجمة القاسم من أنه يرسلُ عن عقبةَ بنِ عامرٍ، فلا مستندَ له؛ فإن القاسمَ كما قال يحيى بن الحارث عنه: إنه أدرك مائة صحابي، وذكر غيرُهُ أربعينَ بدريًّا، وقد ماتَ عقبةُ في آخرِ خِلَافةِ معاويةَ، أي: ما يقاربُ سنةَ ستين، فعلى ذلك يكونُ القاسمُ أدركه، فلا وجهَ لردِّ الروايةِ بمجردِ الاحتمالِ، والله أعلم.

لذلك قال الدارقطنيُّ: «وحديثُ يحيى بن حمزة، عن يزيد بن أبي مريم، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن عقبة - ليس به بأسٌ» (العلل ١/ ١٥٩).

وقد رواه أحدُ الضعفاءِ فجعلَهُ عن يحيى بن حمزة عن الوضين بن عطاء عن القاسم.

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط ٧٩٤٧) - وعنه أبو نعيم في (الحلية ٩/ ٣٠٧) - قال: حدثنا موسى بن عيسى بن المنذر نا محمد بن المبارك الصوري نا يحيى بن حمزة عن الوضين بن عطاء عن القاسم أبي عبد الرحمن عن عقبة به.

فجعله عن الوضين بدلًا من يزيد بن أبي مريم، والوضينُ مختلفٌ فيه، ولكن موسى بن عيسى شيخ الطبراني ضَعَّفَهُ النسائيُّ فقال: «حمصيٌّ، لا أحدثُ عنه شيئًا، ليسَ هو شيئًا» (اللسان ٦/ ١٢٦).

٤- رِوَايَةُ: «غَزْوَةِ تَبُوكَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يُحَدِّثُ أَصْحَابَهُ فَقَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ** [**قَامَ فَـ**]**ـصَلَّى رَكْعَتَيْنِ** [**يُقْبِلُ فِيهِمَا عَلَيْهِ لَا يَشْغَلُهُ شَيْءٌ؛**] [**كَفَّرْنَ خَطَايَاهُ، و**] **كَانَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَهَيْئَتِهِ**(١) **يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**». فَقُلْتُ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي أَسْمَعُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

۞ **الحكم: صحيحٌ بطرقه وشواهده.**

التخريج:

﴿بز ٢٤٢ "والزيادة الأولى والثالثة له" / طب (١٧/ ٣٣١/ ٩١٥) "واللفظ له"، (١٧/ ٣٤٣/ ٩٤٤) "والزيادة الثانية له"﴾.

التحقيق

له بهذه السياقة ثلاثة طرق:

الطريقُ الأولُ:

أخرجه البزارُ في (مسنده) قال: حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا عبد الله بن يزيد قال: حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال: حدثنا أبو عقيل أن ابنَ عمِّه أخي(٢) أبيه حدَّثه أن عقبةَ بنَ عامرٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ أنه خَرَجَ مع

---

(١) في المطبوع من (المعجم الكبير): (كهيئة)، والصوابُ ما أثبتناه من المخطوطة والسياق يقتضيها.

(٢) في المطبوع: (أخا)، وهي بذلك تكون على لغة القصر في إعراب الأسماء الستة، وهي أن تلزم الألف في جميع حالات إعرابها، وتعرب بحركات مقدرة على الألف. إلا أن الأفصح في إعراب الأسماء الستة أن تعرب على لغة التمام، أي: تعرب =

رسولِ اللهِ ﷺ في غَزوةِ تَبُوكَ فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يومًا يُحَدِّثُ أَصْحَابَهُ فَقَالَ: . . . الحديث.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لإبهامِ ابنِ عَمِّ أبي عقيل، وانظر تحقيقنا لحديث عمر في (باب فضل الوضوء والذكر بعده).

الطريق الثاني:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ١٧/ ٣٣١/ ٩١٥) قال: حدثنا بشر بن موسى، ثنا يحيى بن إسحاق السيلحيني، ثنا ابن لهيعة، عن أبي عقيل، حدَّثني عَمِّي، ثنا عقبة بن عامر به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ وقد أخطأَ فيه ابنُ لهيعةَ كما بَيَّنَّاهُ ضمنَ تحقيقنا لحديثِ عمرَ في البابِ المذكورِ آنفًا.

الطريق الثالث:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ١٧/ ٣٤٣/ ٩٤٤) قال: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا سعيد بن عبد الجبار الكرابيسي ثنا إبراهيم بن محمد بن ثابت الحَجَبي حدَّثني أبي عن عقبة بن عامر الجهني، أنه خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَكَانَ الرَّعْيُ عَلَيَّ وَعَلَى صَاحِبٍ لِي، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَالِيًا وَقَدِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: اكْفِنِي حَتَّى أَجْلِسَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَسْمَعَ مِنْهُ، فَجِئْتُ إِلَيْهِ فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: . . الحديث بالزيادة الثانية، وفيه: «**خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».

= بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا. وعلى ذلك فالأفصح أن تكون (أخي)؛ لأنها بدل من (عمه)، وهكذا جاء في نسختين خطيتين، الأولى (مخطوطة مكتبة محب الله شاه الباكستاني ق٩٤)، والثانية (مخطوطة مكتبة أبي عبد العزيز ق٢١).

وهذا إسنادٌ غريبٌ، وفيه لينٌ؛ فإبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ ثابتٍ الحجبيُّ ترجَمَ له البخاريُّ في (التاريخ ١/ ٣٢٠)، وذَكرَ له حَديثًا أعلَّهُ بالإرسالِ، وقال عنه أبو حاتم: «صدوقٌ» (الجرح ٢/ ١٢٥)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٦/ ٥)، بينما قَالَ ابنُ بَشْكُوَالَ: «لم يعرفه أحمد، ولا يعرفه محمد بن وضاح»، ثم نقلَ قولَ أبي حاتم (شيوخ ابن وهب / صـ ٥٠)، وقال الذهبيُّ: «صالحُ الحديثِ وله مناكيرُ» (التاريخ ٤/ ٨٠٤)، وأقرَّه السخاويُّ في (التحفة ١١٥).

وأبوه محمد بن ثابت بن شرحبيل الحجبيُّ ذكره البخاريُّ في (التاريخ الكبير ١/ ٥٠)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٧/ ٢١٥) ولم يذكرا فيه جَرحًا ولا تَعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٥/ ٣٥٨)، ونقلَ المزيُّ في (التهذيب ٢٤/ ٥٥٢) عن عمر بن عبد العزيز أنه رضيه، وقال ابنُ حَجرٍ: «مقبولٌ» (التقريب ٥٧٦٩)، بينما وَثَّقَهُ السخاويُّ في (التحفة اللطيفة ٣٧٠١)، وقال الألبانيُّ: «صدوقٌ» (الصحيحة ٣١٥١).

فأما سعيد بن عبد الجبار الكرابيسيُّ؛ فقال عنه الحافظُ: «صدوقٌ» (التقريب ٢٣٤٢).

والحسينُ بنُ إسحاقَ التستريُّ ثقةٌ حافظٌ.

ويشهدُ لهذه الروايةِ أيضًا ما سبقها من رواياتٍ وشواهدَ بمعناها.

٥- رِوَايَةُ: «مَنْ قَامَ إِذَا اسْتَقَلَّتِ الشَّمْسُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يُحَدِّثُ أَصْحَابَهُ فَقَالَ: «**مَنْ قَامَ إِذَا اسْتَقَلَّتِ الشَّمْسُ فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، غُفِرَ لَهُ خَطَايَاهُ فَكَانَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ...**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دونَ قولِهِ: «إِذَا اسْتَقَلَّتِ الشَّمْسُ»، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ.**

وضَعَّفَهُ: المنذريُّ، وابنُ دَقيقِ العيدِ، وابنُ حَجرٍ، والعينيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

〔حم ١٢١ "واللفظ له" / مي ٧٤٣/ ...〕.

سبقَ تخريجُها وتحقيقها تحت باب «فضل الوضوء والذكر بعده».

٦- رِوَايَةُ: «غَيْرَ سَاهٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى [صَلَاةً] غَيْرَ سَاهٍ وَلَا لَاهٍ (ثم صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يَسْهُو فِيهِمَا) غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». قال الإمامُ أحمدُ: وَقَالَ يَحْيَى مَرَّةً: «غُفِرَ مَا كَانَ قَبْلَهَا مِنْ سَيِّئَةٍ».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ. وضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ.

التخريج:

[حم ١٧٤٤٨ "واللفظ له"، (٤/ ١٥٨) = ١٧٤٤٩ "والزيادة له" / ك ٤٥٨ "والرواية له ولغيره" / طب (١٧/ ٣٢٦ - ٣٢٧/ ٩٠٢، ٩٠٣) / ني ٢٦٩ / مصر (صـ ٣٢٣) / مب ٥٢ / زمب ١١٤٥ / نصروي (ق ١٤٤ / أ)].

التحقيق

لهذه السياقة طريقان:

الأول:

أخرجه ابنُ المباركِ في (المسند) و(الزهد) - ومن طريقه أحمد في (المسند ١٧٤٤٩) - عن ابن لهيعة حدَّثني بكر بن سوادة أن رَجلًا حدَّثه عن ربيعة بن قيس حدَّثه أنه سمع عقبة بن عامر الجهني به، إلا أنه وقعَ فيه: «كُفِّرَ عَنْهُ مَا كَانَ قَبْلَهَا مِنْ شَيْءٍ»، ويحتمل أن كلمة «شيء» تصحيف، وأن صوابها: «مِنْ سَيِّئَةٍ» كما في عِدَّةِ مراجع.

ورواه أحمدُ في (المسند ١٧٤٤٨): عن يحيى - وهو ابنُ إسحاقَ السيلحينيُّ - أنا ابن لهيعة عن بكر به، كما أثبتناه في الرواية.

واختُلف فيه على ابنِ لهيعةَ:

فرواه الطبرانيُّ في (الكبير ١٧/ ٣٢٦/ ٩٠٢) عن خير بن عرفة المصري، ثنا عبد الله بن عبد الحكم، أنا ابن لهيعة عن بكر بن سوادة عن ربيعة به، بلفظ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ صَلَّى غَيْرَ سَاهٍ؛ كُفِّرَ عَنْهُ مَا كَانَ قَبْلَهَا مِنْ سَيِّئَةٍ**[1]».

وكذلك علَّقه عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين في (فتوح مصر) عنِ ابنِ لهيعةَ، وقال: «لا أحفظُ من حدَّثناه عنِ ابنِ لهيعةَ». فلعلَّه تحمله عن أبيه ونسي.

ففي هذه الرواية أسقط ابن لهيعة من سندِهِ ذلك الرجل المبهم الذي رواه عن ربيعة، وهذا من تخاليط ابن لهيعة.

والصوابُ رواية ابن المبارك ويحيى عنه، فقد توبع ابن لهيعة على هذا الوجه:

فأخرجه الرويانيُّ في (مسنده ٢٦٩)، والطبراني في (الكبير ١٧/ ٣٢٧/ ٩٠٣) من طريقِ ابنِ وهبٍ عن عمرو بن الحارث عن بكر بن سوادة عن رجلٍ حدَّثه، عن ربيعة بن قيس، به بلفظ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ صَلَّى [صَلَاةً] غَيْرَ سَاهٍ وَلَا لَاهٍ؛ كُفِّرَ عَنْهُ مَا كَانَ قَبْلَهَا [مِنْ سَيِّئَةٍ]**». والزيادات للروياني.

وعليه، فإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لإبهامِ الرجلِ الذي روى عنه بكر بن سوادة.

وفيه أيضًا: ربيعةُ بنُ قَيسٍ؛ ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٣/ ٢٨٧)،

---

(١) تحرَّفَ في المطبوع من المعجم إلى: «سَنَتِهِ»! وجاءَ على الصوابِ في (فتوح مصر) بنفسِ الإسنادِ.

وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٣/ ٤٧٥ - ٤٧٦)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٤/ ٢٣١) على عادتِهِ في توثيقِ المجاهيلِ.

الطريق الثاني:

رواه الحاكمُ (٤٥٨)، وأبو سعدٍ النصرويي النيسابوريُّ في (جزء من أماليه ق ٤٤ / أ) من طريق [عبد الحميد] بن صالح[١] [البرجمي] عن محمد بن أبان الجُعْفي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عقبة به، بلفظ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يَسْهُو فِيهِمَا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ معلولٌ، فمحمد بن أبان ضَعَّفَهُ أبو داود وابنُ مَعينٍ. وقال البخاريُّ: «ليسَ بالقويِّ»، وقال النسائيُّ: «محمد بن أبان بن صالح كوفيٌّ ليسَ بثقةٍ». وقَالَ ابنُ حِبَّانَ: «ضعيفٌ». وقال أحمدُ: «أما إنه لم يكن ممن يكذب». وقال ابنُ أبي حَاتمٍ: «سألتُ أَبي عنه فَقَالَ: ليسَ هو بقويٍّ في الحديثِ، يُكتبُ حديثُهُ على المجازِ، ولا يُحتجُّ به». وقال الساجيُّ: «كان من دُعَاةِ المرجئة». وقال البخاريُّ في (التاريخ): «يتكلمون في حفظه لا يُعتمدُ عليه» (لسان الميزان ٦/ ٤٨٨).

وعبدُ الحميدِ بنُ صالحٍ صدوقٌ مُوثَّقٌ، ولكن اختُلفَ عليه في سندِهِ:

فرواه عنه الفضل بن محمد الحَاسِبُ كما سبقَ، والفضلُ هذا ثقةٌ جليلٌ (تاريخ بغداد ٦٧٧٠).

---

(١) لم يظهرْ من اسمه عند الحاكم سوى هذا، وما قبله سقط من النسخ، واستدركناه من المصدر الآخر.

بينما رواه ابنُ قَانع في (معجمه ١/ ٢٢٤) عن حسين بن جعفر (القَتَّاتِ)، نا عبد الحميد بن صالح، نا محمد بن أبان، بسنده وجعله من حديث زيدِ بنِ خالدٍ الجُهنيِّ.

والقَتَّاتُ هذا صدوقٌ، وقد توبعَ شيخه على هذا الوجهِ:

فرواه الطبرانيُّ في (الكبير ٥٢٤٤) من طريق أبي الوليد الطيالسيِّ.

وابنُ شاهينَ في (الخامس من الأفراد ٦٨) من طريق محمد بن عبد الوهاب الحارثي[(١)].

كلاهما عن محمد بن أبان به.

وهذا هو المحفوظُ عن زيدٍ؛ فقد رواه عنه هشامُ بنُ سعدٍ كما عند أبي داود (٩٠٥)، وغيره عن عطاء بن يسار، عن زيدِ بنِ خالدٍ الجُهنيِّ به مرفوعًا، وهشامُ بنُ سعدٍ وإن كان فيه ضَعْفٌ غير أنه من أثبتِ النَّاسِ في زيدِ بنِ أسلمَ، وقد توبعَ، وسيأتي تخريجُهُ قريبًا.

وقد حملَ الحاكمُ فيه على محمد بن أبان، فقال عقب تخريجه لحديثِ الجُهنيِّ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ، ولا أحفظُ له علة توهنه، ولم يخرجاه، وقد وَهِمَ محمد بن أبان على زيد بن أسلم في إسنادِ هذا الحديثِ»، ثم أسندَهُ من طريقِهِ كما سبقَ، ثم قال: «هذا وهمٌ من محمد بن أبان، وهو واهي الحديث غيرُ محتجٍّ به، وقدِ احتجَّ مسلمٌ بهشام بن سعد» (المستدرك ٤٥٦).

يريدُ أن يقولَ: إن روايةَ هشامِ بنِ سعدٍ المحتجّ به أَوْلى من روايةِ ابنِ أَبانَ

---

(١) وزاد فيه الحارثي زيادة منكرة كما سيأتي في موضعه.

الواهي، وهو كذلك، ولكن في قولِهِ: «احتجَّ مسلمٌ بهشام» نظرٌ؛ فقدِ استشهدَ مسلمٌ بروايتِهِ عن زيد بن أسلم، ولم يَرْوِ له شيئًا في الأصولِ، وقد قَالَ الحاكمُ نفسُهُ في هشامٍ: أخرجَ له مسلمٌ في الشواهدِ» (تهذيب التهذيب ١١/ ٤).

ثم إن كانتْ روايةُ ابنِ قانع عنِ القتَّاتِ محفوظةً، فقد برئَ ابنُ أبانَ من عُهْدتِهِ، إلا أن يكونَ قدِ اضطربَ فيه، فرواه مَرَّةً هكذا ومَرَّةً هكذا، ومما يُؤيدُ ذلك - إن صَحَّ - أن الدارقطنيَّ ذكرَ أنَّ ابنَ أَبانَ رواه عن زيدٍ عن عطاءٍ عن أبي هريرةَ، فهذا وجهٌ ثالثٌ عنه! ثم قال الدارقطنيُّ: «وقال قائلٌ: عن زيدِ بنِ أَسلمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن عُقْبةَ بنِ عَامرٍ، ووهمَ وهمًا قبيحًا»، ثم قال: «وليسَ الحديثُ بثابتٍ» (العلل ١٦١١).

ولعلَّه يعني ليسَ بثابتٍ من حديثِ أبي هريرةَ، فهو المسئولُ عنه في (العلل ١٦١١).

وعلى كُلٍّ، فقد تَقَدَّمَ في بعضِ رواياتِ حديثِ عثمانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ما يشهدُ لمتنِ هذه الروايةِ، ويشهدُ له أيضًا حديثُ زيدِ بنِ خَالدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المذكور آنفًا، وسيأتي تخريجُهُ قريبًا إن شاء الله تعالى.

٧- رِوَايَةُ: «يريد بهما وجه الله»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: قَدِمَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ عَلَى مُعَاوِيَةَ وَهُوَ بِإِيلِيَاءَ، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ فَطُلِبَ فَلَمْ يُوجَدْ - أَوْ قَالَ: طَلَبْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْهُ - فَاتَّبَعْنَاهُ فَإِذَا هُوَ يُصَلِّي بِبَرَازٍ مِنَ الأَرْضِ. قَالَ: فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكُمْ؟ قَالُوا: جِئْنَا لِنُحْدِثَ بِكَ عَهْدًا - أَوْ: نَقْضِيَ مِنْ حَقِّكَ -. قَالَ: فَعِنْدِي جَائِزَتُكُمْ، كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ وَكَانَ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَّا رِعَايَةُ الإِبِلِ يَوْمًا، فَكَانَ يَوْمِي الَّذِي أَرْعَى فِيهِ. قَالَ: فَرَوَّحْتُ الإِبِلَ فَانْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَطَافَ بِهِ أَصْحَابُهُ وَهُوَ يُحَدِّثُ. قَالَ: فَأَهْمَلْتُ الإِبِلَ وَتَوَجَّهْتُ نَحْوَهُ فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ يُرِيدُ بِهِمَا وَجْهَ اللَّهِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا كَانَ قَبْلَهُمَا**» فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ!! قَالَ: فَضَرَبَ رَجُلٌ عَلَى كَتِفِي فَالتَفَتُّ فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ قَالَ: يَا بْنَ عَامِرٍ مَا كَانَ قَبْلَهَا أَفْضَلُ! قُلْتُ: مَا كَانَ قَبْلَهَا؟ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُصَدِّقُ قَلْبُهُ لِسَانَهُ، دَخَلَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الجَنَّةِ شَاءَ**».

۞ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ، والمحفوظُ أن الذي أجابَ عقبةَ بذكرِ باقي الحديثِ هو عمرُ بنُ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجعَلَهُ في الشهادتين بعدَ الوُضوءِ.

التخريج:

﴿عل ٧٢ "واللفظ له" / ني ٢٥٧ / فة (٢/ ٥٠٤) "مختصرًا"﴾.

السند:

أخرجه أبو يعلى في (مسنده) قال: حدثنا العباس بن الوليد النَّرْسي، حدثنا عمر بن علي، حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم قال: سمعتُ مالك

ابنَ قَيسٍ يُحَدِّثُ قَالَ: قَدِمَ عقبةُ بنُ عَامرٍ على مُعَاوِيةَ وهو بِإِيلِيَاءَ . . . فذكره.

ومداره - عندهم - على عبد الرحمن بن زياد بن أنعم به.

التحقيق

هذا الحَديثُ منكرٌ بهذا اللفظِ؛ لِتَفَرُّدِ عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي به؛ وهو «ضعيفٌ في حفظِهِ» كما في (التقريب ٣٨٦٢).

وبه أعلَّه الهيثميُّ فَقَالَ: «رواه أبو يعلى، ومالك بن قيس لم أَجدْ مَن ذَكَرَهُ. وفيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وفيه كلامٌ كثيرٌ وقد وَثَّقَهُ بعضُ النَّاسِ» (المجمع ٣٥١٥).

وإنما المحفوظُ ذِكْرُ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما تَقَدَّمَ وليسَ أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لذلك قال الهيثميُّ: «لا يخفى على مُحَدِّثٍ أن هذا غير الذي في الصحيح، وفي هذا أبو بكر، وفي ذاك عمر» (المقصد العلي ١/ ١٧٧).

❁ ❁ ❁

[١٤١٣ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ عُقْبَةَ:

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الجُهَنِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**إِذَا تَطَهَّرَ الرَّجُلُ** (تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ)، [ثُمَّ جَمَعَ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ،] **ثُمَّ مَرَّ إِلَى المَسْجِدِ يَرْعَى الصَّلَاةَ، كَتَبَ لَهُ كَاتِبُهُ، - أَوْ: كَاتِبَاهُ - بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَى المَسْجِدِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَالقَاعِدُ يَرْعَى لِلصَّلَاةِ كَالقَانِتِ** (لَمْ يَزَلْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ)، **وَيُكْتَبُ مِنَ المُصَلِّينَ، مِنْ حَيْثُ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ حَتَّى يَرْجِعَ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ. وصَحَّحَهُ:** ابنُ خُزيمةَ، وابنُ حِبَّانَ، والحَاكمُ، والهيثميُّ، والمنذريُّ، والألبانيُّ. وقال الذهبيُّ: «إسنادُهُ صالحٌ».

الفوائد:

قال المنذريُّ: «القنوتُ يطلقُ بإزاءِ مَعانٍ، منها: السكوتُ، والدعاءُ، والطاعةُ، والتواضعُ، وإدامةُ الحَجِّ، وإدامةُ الغَزْوِ، والقيامُ في الصلاةِ، وهو المرادُ في هذا الحديثِ، والله أعلم» (الترغيب والترهيب ١/ ٨٧).

التخريج:

﴿حم ١٧٤٤٠، ١٧٤٥٩ - ١٧٤٦١ "دون ذكر التطهر" / خز ١٥٨١ "واللفظ له" / حب ٢٠٣٦ "دون ذكر التطهر"، ٢٠٤٣ "مختصرًا" / ك ٨٦١ / عل ١٧٤٧ "دون ذكر التطهر" / طب (١٧/ ٣٠١/ ٨٣١)، (١٧/ ٣٠٥/ ٨٤٢) / طس ١٨٥ "والروايتان والزيادة له" / ني ٢٣١، ٢٣٨ "دون ذكر التطهر" / مصر (١/ ٣٢١) / هق ٥٠٣٨ / شعب ٢٦٣٢ / بغ ٤٧٤ "دون ذكر التطهر" / غيب ١٩٩٦ "دون ذكر التطهر" / زمب ٤١٠ "دون ذكر التطهر" / خط (٣/ ١٥) "دون ذكر التطهر"﴾.

السند:

رواه ابنُ خُزيمةَ في (صحيحه) قال: نا يونس بن عبد الأعلى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن أبي عُشَّانة، أنه سمع عقبة بن عامر الجهني به.

ورواه ابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ - ومن طريقه البيهقيُّ في (الكبرى)، و(الشعب) -، والطبرانيُّ في (الكبير ٨٣١)، والرويانيُّ في (مسنده) من طرقٍ عنِ ابنِ وهبٍ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُه ثقاتٌ، أبو عشانة هو حَيُّ بنُ يُؤْمِنَ المعافريُّ المصريُّ، ثقةٌ، مشهورٌ بكنيته؛ وَثَّقَهُ أحمدُ وابنُ مَعينٍ ويعقوبُ بنُ سفيانَ وابنُ حِبَّانَ، وقال أبو حاتم: «صالحُ الحديثِ». انظر (تهذيب التهذيب ٣/ ٧٢). وقال الحافظ: «ثقةٌ» (التقريب ١٦٠٣).

وبقية رجاله ثقات من رجال الصحيح.

وقد توبع عليه ابن وهب:

فرواه ابنُ أَعَيْنَ في (فتوح مصر ١/ ٣٢١) عن سعيد بن أبي مريم، ورواه الطبرانيُّ في (الكبير ١٧ / ح ٨٣١)، و(الأوسط ١٨٥) من طريقِ سعيدٍ، عن يحيى بن أيوب، عن عمرو بن الحارث، به، بلفظ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَـ[أَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ] جَمَعَ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى المَسْجِدِ؛ كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَلَمْ يَزَلْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، وَكُتِبَ مِنَ المُصَلِّينَ...**» إلخ.

والزيادةُ لـ(الأوسط)، وفي (الكبير): «**وَالمَرْءُ فِي صَلَاةٍ...**» إلخ.

وسعيدٌ وشيخُهُ من رجالِ الصحيحينِ أيضًا.

وتابعهما ابنُ لهيعةَ عندَ أحمدَ (١٧٤٦٠)، إلا أنه اضطربَ في سندِهِ كما سَنُبَيِّنُهُ فيما بعد.

والحديثُ صَحَّحَهُ ابنُ خُزيمةَ وابنُ حِبَّانَ.

وقال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ، ولم يخرجاه».

وقال المنذريُّ: «رواه أحمدُ، وأبو يعلى، والطبرانيُّ في (الكبير والأوسط)، وبعضُ طُرُقِهِ صحيحٌ، وابنُ خُزيمةَ في (صحيحه)، ورواه ابنُ حِبَّانَ في (صحيحه) مُفَرَّقًا في موضعين» (الترغيب والترهيب ٤٦٢).

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ، وأبو يعلى، والطبرانيُّ في (الكبير والأوسط)، وفي بعض طرقه ابن لهيعة وبعضها صحيح، وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ» (مجمع الزوائد ٢٠٧٠).

وقال الذهبيُّ: «إسنادُهُ صالحٌ» (المهذب ٢/ ٩٩٤).

وصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح الترغيب والترهيب ٢٩٨).

وله شاهدٌ في (الصحيحين) من حديثِ أبي هريرةَ، خَرَّجْنَاهُ في بابِ (فضل الوضوء مع الصلوات المكتوبة).

١- وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ كَالصَّائِمِ القَانِتِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**إِذَا تَوَضَّأَ الرَّجُلُ، فَأَتَى المَسْجِدَ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ، فَإِذَا صَلَّى فِي المَسْجِدِ، ثُمَّ قَعَدَ فِيهِ، كَانَ كَالصَّائِمِ القَانِتِ حَتَّى يَرْجِعَ**».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ بما سبقَ دونَ قولِه: «كَالصَّائِمِ»، وإسنادُهُ ضعيفٌ بهذا اللفظِ.

التخريج:

[حم ١٧٤٥٦ / عقبة ١٦٨].

السند:

رواه أحمدُ - ومن طريقه ابنُ قُطْلُوبُغَا في (مسند عقبة) - قال: حدثنا يحيى بن إسحاق، أخبرنا ابن لهيعة، عن شيخٍ من معافر، قال: سمعتُ عقبةَ ابنَ عَامرٍ الجهنيَّ، يقولُ... فذكره مرفوعًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأجلِ ابنِ لهيعةَ، فهو سيءُ الحفظِ، وقد اضطربَ فيه:

فرواه مَرَّةً هكذا عن شَيْخٍ مِنْ مَعَافِرَ - لَمْ يُسَمِّهِ - عن عقبةَ!

ورواه مَرَّةً ثانية عن أبي عشانة عن عقبة، خرجه أحمد (١٧٤٤٠) عن الحسن الأشيب عنه.

ورواه مرة ثالثة عن أبي قَبيل عن أبي عُشَّانَةَ عن عقبةَ، خرَّجه أحمدُ (١٧٤٥٩) عن الأشيب أيضًا. وكذا رواه ابنُ المباركِ في (الزهد ٤١٠) - ومن طريقه أحمدُ (١٧٤٦١) وغيرُهُ - عن ابنِ لهيعةَ، وتابعه المقرئُ عندَ

أبي يعلى (١٧٤٧)، فهذا الوجه اتفقَ عليه اثنان منَ العبادلةِ.

بينما رواه ابنُ وهبٍ عنه عن أبي قَبيل عن عُقْبَةَ، أسقط منه أبا عُشَّانَةَ، خرَّجه الرويانيُّ (٢٣٨).

فهذا وجهٌ رابعٌ، وهو لأحدِ العبادلةِ أيضًا!

ورواه مَرَّةً خامسة عن عمرِو بنِ الحارثِ، عن أبي عُشَّانَةَ، خرَّجه أحمدُ (١٧٤٦٠) عن إسحاقَ بنِ عيسى عنه. فعادَ الحديثُ إلى عمرٍو!

ومتنُ الحديثِ في هذه الوجوهِ بنحو الروايةِ السابقةِ، إلا أنَّ بعضَهم لم يذكرْ فيه التطهر أو الوضوء، وكلُّهم لم يذكرْ فيه قوله: «**كَالصَّائِمِ**»، وكذا لم يذكرْهُ عمرو بن الحارث في حديثِهِ كما سبقَ.

فالحديثُ صَحَّ من طريقِ ابنِ وَهبٍ والغَافقيِّ عن عَمرٍو دونَ هذه اللفظةِ.

[١٤١٤ط] حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ زَيْدِ بنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ (سَجْدَتَيْنِ) لَا يَسْهُو فِيهِمَا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**».

۞ **الحكم**: صحيحٌ. وصَحَّحَهُ الحَاكِمُ. وحَسَّنَهُ ابنُ شَاهينَ، والألبانيُّ.

فائدة:

قال العظيمُ آبادي: «قولُهُ: «**لَا يَسْهُو فِيهِمَا**» أي: لا يغفلُ فيهما. قال الطيبيُّ: أي: يكونُ حاضر القلب أو يعبد الله كأنَّه يَراهُ. كذا في المرقاةِ.

قلت: روى مسلمٌ عن حُمْرانَ مولى عثمانَ أنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِإِنَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ... الحديث، وفيه: ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**» فلو أريد بقوله: «**لَا يَسْهُو فِيهِمَا**» أي: لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ لكانَ أَوْلى، والأحاديثُ يفسرُ بعضُها بعضًا، وحينئذٍ يظهرُ مطابقةَ الحديثِ أَتمَّ ظُهورٍ.

قال النوويُّ: «المرادُ بقولِهِ: «**لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ**» أي: لَا يُحَدِّثُ بشيءٍ مِنْ أمورِ الدنيا وما لا يتعلقُ بالصَّلاةِ، ولو عرضَ له حَديثٌ فأعرضَ عنه لمجردِ عروضه، عُفي عنه ذلك وحصلتْ له هذه الفضيلةُ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ لأنَّ هذا ليسَ مِن فعلِهِ، وقد عُفي لهذه الأُمةِ عنِ الخَواطرِ التي تعرضُ ولا تستقرُّ» (عون المعبود ٣/ ١٢٢).

التخريج:

﴿د ٩٠٥ "واللفظ له" / حم ١٧٠٥٤، ٢١٦٩١ "والرواية له" / ك ٤٥٦، ٤٥٧ / طب (٥/ ٢٤٩/ ٥٢٤٢ - ٥٢٤٤) / حميد ٢٨٠ / بغ ١٠١٣ / طهور١٠ / معر ١٥٩٦ / عد (٦/ ٣١) / كر (١٧/ ١١١) / قا (١/ ٢٢٤) / مزكي ٩٢ / فقط (أطراف ٢١١٠)﴾.

السند:

أخرجه أحمد (١٧٠٥٤) - ومن طريقه أبو داود، والبغويُّ في (شرح السنة) - قال: حدثنا أبو عامر (عبد الملك بن عمرو)، حدثنا هشامٌ - يعني ابنَ سعدٍ -، عن زيدٍ - يعني ابنَ أَسْلَمَ -، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن زيدِ بنِ خالدٍ الجهنيِّ، به.

ومداره عندهم على زيدِ بنِ أسلَمَ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ عدا هشام بن سعد؛ روى له البخاريُّ تعليقًا واستشهدَ به مسلمٌ، وتُكلِّمَ فيه من قِبلِ حفظه، وقال عنه الحافظُ: «صدوقٌ له أوهامٌ» (التقريب ٧٢٩٤).

ولكن هشام وإن كان له أوهام - كما قال الحافظُ -، إلا أنه ثقةٌ في زيد بن أسلم خاصة؛ فقد قال عنه الإمام أبو داود: «هشامُ بنُ سعدٍ أثبتُ الناسِ في زيدِ بنِ أسلَمَ» (تهذيب التهذيب ١١/ ٣٧).

ولذا قال الحاكمُ: «حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ، ولا أحفظُ له علةً توهنه» (المستدرك ٤٥٦).

وقال الألبانيُّ: «إسنادُهُ حسنٌ، وهو على شرطِ مسلمٍ» (صحيح أبي داود

٨٤٠).

وكأنه نزلَ به إلى الحسنِ لأجلِ ما قيلَ في هشامٍ، وقد علمتَ جوابه.

وقد وردتْ عدةُ متابعات لهشامِ بنِ سَعْدٍ، لا تخلو مِن نظرٍ:

فرواه أبو عبيدٍ في (الطهور ١٠) عن حسان بن عبد الله عن الليث بن سعد عن زيد بن أسلم به.

ولكن حسان بن عبد الله المصري قد خُولِفَ؛ خالفه عبد الله بن صالح، فرواه عن الليثِ عن هشامِ بنِ سعدٍ عن زيدِ بنِ أسلمَ به. أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ٥٢٤٢).

فهذا يدلُّ على أن حسان بن عبد الله قد أسقط هشام بن سعد منَ الإسنادِ.

وقد ذكرَ الحافظُ في ترجمةِ حسان أنه «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ١٢٠٢).

ورواه الدارقطنيُّ في (المزكيات ٩٢) قال: أخبرنا إبراهيم قال: أنبأ أحمد بن محمد بن الأزهر، ثنا محمد بن يوسف أبو يوسف - يُعرف بأبي حمة -، ثنا أبو قرة عن سفيان، عن زيد بن أسلم، به.

لكن أحمد بن محمد بن الأزهر ضعيفٌ منكرُ الحديثِ. انظر (ميزان الاعتدال ١/ ١٣٢).

وقال الدارقطنيُّ: «غريبٌ عنِ الثوريِّ، لا أعلمُ رواه غير موسى بن طارق» (المزكيات صـ ١٨٨).

ورواه الطبرانيُّ في (الكبير ٥٢٤٤)، وابنُ قَانِعٍ في (معجمه ١/ ٢٢٤)، من طريق محمد بن أبان الجعفي عن زيد بن أسلم، به.

ولكن ابن أبان ضعيفٌ، وقد سبقَ الكلامُ عنه قريبًا، ومع ذلك فقد رواه ابنُ شَاهينَ من طريقه، وحَسَّنَهُ كما سنذكره في الروايةِ التاليةِ.

وثَمَّ متابعاتٌ أُخرَى واهيةٌ أيضًا.

ويشهدُ للحديثِ حديثُ عثمانَ بنِ عَفَّانَ عندَ البخاريِّ (١٩٣٤)، ومسلمٍ (٢٢٦) ولفظُهُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ وُضُوئِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**».

ولذا قال الألبانيُّ: «حسنٌ صحيحٌ» (صحيح الترغيب والترهيب ٢٢٨).

ويشهدُ له أيضًا حديثُ عُقْبَةَ بنِ عَامرٍ المخرج في الباب.

١- رِوَايَةُ: «وَمَا تَأَخَّرَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ زاد في آخره: «...**وَمَا تَأَخَّرَ**».

الحكم: منكرٌ بهذه اللفظةِ.

التخريج:

[شاهين (أفراد ٦٨)].

السند:

رواه ابن شاهين في (الخامس من الأفراد) قال: حدثنا البغوي قال: حدثنا محمد بن عبد الوهاب الحارثي قال: حدثنا محمد بن أبان الجعفي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد الجهني به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه محمد بن أبان، وهو ضعيفٌ من قِبَلِ حِفْظِهِ كما مَرَّ قريبًا.

ومحمد بن عبد الوهاب الحارثيُّ ثقةٌ يُخطئُ، وله غرائبُ، فلعلَّ هذه الزيادةَ من غَرائبِهِ، فقدِ انفردَ بذكرِ هذه الزيادةِ عنِ ابنِ أَبانَ، وخَالَفَهُ أبو الوليد الطيالسيُّ كما عندَ الطبرانيِّ في (الكبير ٥٢٤٤)، وعبد الحميد بن صالح كما عند ابن قانع في (معجمه ١/ ٢٢٤) فروياه عنِ ابنِ أَبانَ ولم يذكرْاها.

ومع ذلك قال ابن شاهين عقبه: «هذا حديثٌ غريبٌ حسنٌ عَالي الإسنادِ، وهو غريبٌ من جهةِ محمدِ بنِ أَبانَ هذا، والمشهورُ حديثُ هشامِ بنِ سَعدٍ عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ» (الخامس من الأفراد ١/ ٢٦٦).

[١٤١٥ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ زَيْدِ بنِ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يَسْهُو فِيهِمَا، غُفِرَ لَهُ**».

الحكم: صحيحٌ من حديث زيدِ بنِ خالدٍ الجهنيِّ.

التخريج:

[بز ٨٧١٧].

السند:

أخرجه البزارُ في (مسنده) قال: حدثنا عبيد بن أسباط بن محمد، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، أو زيد بن خالد به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ شيخُ البزارِ: عُبيدُ بنُ أَسْبَاطٍ، قال الحافظُ: «صدوقٌ» (التقريب ٤٣٥٨).

وأبوه أسباط بن محمد ثقةٌ ضُعِّفَ في الثوريِّ كما قال ابنُ حَجرٍ في (التقريب٣٢٠)، غير أنه قد شَكَّ في راويه، هل هو أبو هريرة؟ أم زيد؟

وقد رواه عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَمْرٍو كما عند أحمدَ وأبي داودَ.

وعبدُ العزيزِ بنُ أبي حَازمٍ كما عند الحَاكمِ.

وزيدُ بنُ الحُبَابِ كما عندَ الطبرانيِّ في (الكبير)، وغيرهم - عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد به، بلا شَكٍّ، كما سبقَ.

وهذا هو الصوابُ؛ لكثرةِ عددهم؛ ولذا لما سُئِلَ الدارقطنيُّ عن حديثِ أبي هريرةَ هذا، ذَكَرَ الخلافَ فيه، ثُمَّ قَالَ: «وليسَ الحديثُ بثَابتٍ» (العلل ٤/ ٢٦٥).

والأقربُ أنه يَنْفِي ثُبُوتَهُ عن أبي هريرةَ، والله أعلم.

وحَمَلَ البزارُ فيه على هشامٍ، فقال عقبه: «هذا الحديثُ قد رواه غير هشام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد» (المسند ١٥/ ٢٥٤).

قلنا: ليسَ الخطأُ من هشامٍ؛ فإن مُعْظَمَ أصحابِهِ رووه عنه عن زيدِ بنِ أَسلمَ عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن زيدِ بنِ خَالدٍ.

ولذا قال ابنُ كَثيرٍ بعدَ أن ذَكَرَهُ من طريقِ أحمدَ في (المسند): «ورواه بعضُهم عن هشامِ بنِ سعدٍ، عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ عن عطاءٍ عن زيدِ بنِ خَالدٍ أو أبي هريرةَ» (جامع المسانيد ٣/ ٢٠٨).

❁ ❁ ❁

[١٤١٦ط] حَدِيثُ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ وَعُقْبَةَ:

عَنْ عَاصِمِ بنِ سُفْيَانَ: أَنَّهُمْ غَزَوْا غَزْوَةَ السَّلَاسِلِ، فَفَاتَهُمُ الغَزْوُ فَرَابَطُوا، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَعِنْدَهُ أَبُو أَيُّوبَ وَعُقْبَةُ بنُ عَامِرٍ، فَقَالَ عَاصِمٌ: يَا أَبَا أَيُّوبَ، فَاتَنَا الغَزْوُ العَامَ، وَقَدْ أُخْبِرْنَا أَنَّهُ مَنْ صَلَّى فِي المَسَاجِدِ الأَرْبَعَةِ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ. فَقَالَ: يَا بْنَ أَخِي، أَدُلُّكَ عَلَى أَيْسَرَ مِنْ ذَلِكَ؟ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ كَمَا أُمِرَ وَصَلَّى كَمَا أُمِرَ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ عَمَلٍ** (من ذَنْبِهِ)». أَكَذَلِكَ يَا عُقْبَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

۞ **الحكم: المرفوعُ منه صحيحٌ بشَواهِدِه. وهذا الشاهدُ إسنادُهُ حسنٌ في الشواهدِ. وَصَحَّحَهُ** ابنُ حِبَّانَ. **وَحَسَّنَهُ** الألبانيُّ.

التخريج:

﴿ن ١٤٩ "واللفظ له" / كن ١٧٩ / جه ١٣٧٦ / حم ٢٣٥٩٥ / مي ٧٤٤ / حب ١٠٤٢ "والرواية له ولغيره" / حميد ٢٢٧ / طب (٤/ ١٥٦/ ٣٩٩٤، ٣٩٩٥) / زبير ٩٠، ١٢٢، ١٢٣ / خلع٩٤٢ / شا ١١٣١ / طهور ٥ / كر (٢٥/ ٢٥٠ - ٢٥١) / دائم ٧١ / آجر (أربعين ٢٢) / مهندس (ق٤/ أ) / مديني (لطائف ٤٠٩) / مرجي (١/ ٣٤٩) / كما (١١/ ١٧٢) / دبيثي (٤/ ٢٣٣)﴾.

التحقيق

الحديثُ مدارُ إسنادِهِ على أبي الزُّبيرِ، وقدِ اختُلفَ عنه على وجهين:

الأول:

رواه النسائيُّ قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا الليث عن أبي الزبير

عن سفيان بن عبد الرحمن عن عاصم بن سفيان الثقفي به.

وكذا رواه جماعةٌ من أصحابِ الليثِ عنه، وخالفهم ابنُ رُمْحٍ:

فرواه ابنُ مَاجه (١٣٧٦) عن محمد بن رمح قال: أنبأنا الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سفيان بن عبد الله، أَظُنُّه عن عاصم بن سفيان الثقفي، به.

وكذا رواه ابنُ عساكر من طَريقِ عَلَّانٍ عنِ ابنِ رُمْحٍ به، ثم قالَ: «وخالفه يونس وحُجَيْن وقتيبة، فرووه عن الليث فقالوا: عن سفيان بن عبد الرحمن. وهو الصوابُ، ولم يَشُكُّوا أنه عن عاصمٍ كما شَكَّ ابنُ رُمْحٍ» (التاريخ ٢٥/ ٢٥٠).

قلنا: وروايةُ قتيبةَ تقدمتْ، فأما روايةُ يونسَ المؤدب وحُجَيْن بن المثنى، فأخرجها أحمدُ (٢٣٥٩٥).

وتابعهم أيضًا أحمد بن يونس عندَ ابنِ حُميدٍ (٢٢٧) وغيرِهِ، وعبد الله بن صالح عند أبي عُبيدٍ وغيرِهِ.

وهذا إسنادٌ لينٌ؛ سفيانُ بنُ عبدِ الرحمنِ - وهو حفيدُ عاصم بن سفيان - قد روى عنه اثنان، وترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٤/ ٩٣)، وابنُ أَبي حَاتمٍ في (الجرح والتعديل ٤/ ٢٢١)، ولم يذكرا فيه جَرحًا ولا تَعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٦/ ٤٠١)، على عادتِهِ، وأوردَ حَديثَهُ هذا في (صحيحه ١٠٤٢)، ولذا قَالَ الذهبيُّ: «وُثِّقَ» (الكاشف ١٩٩٨)، وقال الحافظُ: «مقبولٌ» (التقريب ٢٤٤٧) أي: إذا تُوبعَ وإلا فلَيِّنٌ.

وجَدُّهُ عاصم بن سفيان الثقفي، ذكره البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٦/ ٤٨٩)، وابنُ أبي حَاتمٍ في (الجرح والتعديل ٦/ ٣٤٤)، ولم يذكرا فيه

جرحًا ولا تعديلًا. بينما ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٥/ ٢٣٦)، وأخرجَ له في (صحيحه)، وكذا أبو علي الطوسيُّ كما في (الإكمال ٧/ ١٠٣)، وقال ابنُ حَجرٍ: «صدوقٌ» (التقريب ٣٠٥٩).

وقد حَسَّنَهُ الألبانيُّ في (التعليقات الحسان ٢/ ٣٤١)، و(صحيح الجامع ٦١٧٢)، و(صحيح الترغيب والترهيب) وغيرها من كتبِهِ.

الوجه الثاني عن أبي الزبير:

رواه أبو الشيخ في (أحاديث أبي الزبير عن غير جابر) قال: حدثنا محمد بن نصير، حدثنا أبو أيوب سليمان بن داود، حدثنا عبد العزيز الدراوردي، حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع، عن أبي الزبير، عن علقمة بن سفيان بن عبد الله الثقفي، قال: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ الأَنْصَارِيَّ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الجُهَنِيُّ جَالِسٌ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ كَمَا أُمِرَ وَصَلَّى كَمَا أُمِرَ، غُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ**» أَكَذَاكَ يَا عُقْبَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

ورواه الطبرانيُّ في (الكبير ٣٩٩٥) من طريقِ الدراورديِّ به.

غير أنَّهُ وَقَعَ فيه: «عن عليِّ بنِ إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ»، ونَرَاهُ خطأً، وأن لفظةَ «علي» قد أُقْحِمَتْ في السَّنَدِ، والصحيحُ ما جاءَ عندَ أبي الشيخ عنِ الداروردِيِّ، يَدلُّ على ذلك قولُ المزيِّ: «رواه الدراورديُّ: عن إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ بنِ مُجمِّعٍ، عن أبي الزُّبيرِ، عن علقمةَ بنِ سفيانَ بنِ عبدِ اللهِ الثقفيِّ، عن أبي أيُّوبَ» (التحفة ٣/ ٩١).

ويُؤيده أيضًا: متابعة عبد العزيز بن أبي حازم للدراورديِّ:

فقد قال البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٧/ ٤٢): قال أبو ثابت: نا عبد العزيز بن أبي حازم عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي الزبير عن رَجُلٍ من

أهلِ الطَّائِفِ يُقَالُ لَهُ: علقمةُ بنُ سفيانَ بن عبد الله قال: لَقِيَنِي أَبُو أَيُّوبَ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: ... فذكره مختصرًا.

وكذلك رواه حاتمُ بنُ إسماعيلَ موافقًا للداروردِيِّ، وعبدُ العزيزِ بنُ أبي حَازمٍ، كما عندَ الخُلَعِيِّ في (الخلعيات) فرواه من طريقِ عليِّ بنِ المدينيِّ عن حَاتمِ بنِ إسماعيلَ عن إبراهيمَ بنِ مجمعٍ به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ مُجَمِّعٍ؛ قال عنه الذهبيُّ: «ضَعَّفُوهُ» (الكاشف ١١٦).

الثانيةُ: مخالفةُ ابنِ مُجَمِّعٍ لمن هو أوثقُ وأحفظُ منه؛ فقد خالفه الليثُ بنُ سَعْدٍ فرواه عن أبي الزُّبيرِ عن سفيانَ بنِ عبدِ الرحمنِ عن عاصمِ بنِ سفيانَ الثقفيِّ به كما تَقَدَّمَ.

ولا شَكَّ أنَّ روايةَ الليثِ هي المحفوظةُ؛ ولذا قال ابنُ عساكر: «والمحفوظُ هو الأولُ، وإبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ مُجَمِّعٍ يُضعفُ» (تاريخ دمشق ٢٥/ ٢٥١).

ويعني بالأولِ رواية الليث.

ويَشْهَدُ لمتنِ الحديثِ ما سبقَ عندَ ابنِ حُميدٍ (٦١) بسندٍ صحيح عن عثمانَ رضي الله عنه، رَفَعَهُ: «**مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ، ثُمَّ يُصَلِّي كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، إِلَّا كَفَّرَتْ مَا قَبْلَهَا مِنْ ذَنْبٍ**».

وفي روايةٍ عند مسلم (٢٣١) بلفظ: «**مَنْ أَتَمَّ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَالصَّلَوَاتُ الْمَكْتُوبَاتُ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ**».

وأصلُهُ في (الصحيحين) بلفظ: «**مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**».

[١٤١٧ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَمْ يَسْهُ فِيهِنَّ، غُفِرَ لَهُ**».

۞ **الحكم:** **إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ** الهيثميُّ وابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

[بز ٢٣٨٩].

السند:

أخرجه البزارُ في (مسنده) قال: حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني قال: أخبرنا سعيد بن سليمان قال: أخبرنا يمان بن المغيرة عن عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ عبد الكريم بن أبي المخارق «مُجْمَعٌ على ضَعْفِهِ» (تهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٧).

وبه أعلَّهُ الهيثميُّ فقال: «رواه البزارُ، وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيفٌ» (مجمع الزوائد ٣٦٦٤). **وأقرَّهُ الحافظُ** في (مختصر زوائد البزار ٤٧٩).

والراوي عنه - وهو يمانُ بنُ المغيرةِ - قال عنه يحيى بن معين: «ليسَ حديثُهُ بشَيءٍ»، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ»، وقال الجوزجانيُّ: «لا يَحْمَدُ الناسُ حديثَهُ»، وقال أبو زرعةَ: «ضعيفُ الحديثِ»، وقال أبو حاتم: «ضعيفُ الحديثِ، منكرُ الحديثِ»، وقال النسائيُّ: «ضعيفٌ». وقال في

موضعٍ آخرَ: «ليسَ بثقةٍ» (تهذيب الكمال ٣٢/ ٤٠٧).

وضَعَّفَهُ الحافظُ في (التقريب ٧٨٤٥).

❁ ❁ ❁

[١٤١٨ط] حَدِيثُ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ ثَعْلَبَةَ بنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَا أَدْرِي كَمْ حَدَّثَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَزْوَاجًا وَأَفْرَادًا، قَالَ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ يَتَوَضَّأُ فيُحْسِنُ الوُضُوءَ فيغْسِلُ بِوَجْهِهِ حَتَّى يَسِيلَ المَاءُ عَلَى ذَقْنِهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى يَسِيلَ المَاءُ عَلَى مِرْفَقَيْهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ حَتَّى يَسِيلَ المَاءُ مِنْ كَعْبَيْهِ، ثُمَّ يَقُومُ فيُصَلِّي؛ إِلَّا غَفَرَ لَهُ اللهُ مَا سَلَفَ مِنْ ذَنْبِهِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ، غير أن مغفرةَ الذنوبِ بحُسنِ الوضوءِ والصلاة بعده قد ثَبَتَ من غيرِ وَجْهٍ كما تَقَدَّمَ؛ ولذا صَحَّحَهُ لغيرِه** الألبانيُّ.

التخريج:

﴿عب ١٥٦ / طب (جامع ٥٦٧٣) "واللفظ له" / طح (١/ ٣٧) / طحق ٤٩ / قا (٢/ ١٩١) "مختصرًا" / صحا ٤٨٦١﴾.

السند:

أخرجه عبد الرزاق في (المصنَّف) - ومن طريقِهِ الطبرانيُّ في (الكبير)، وأبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة) - عن قيس بن الربيع عن الأسود بن قيس عن ثعلبة بن عمارة عن أبيه به.

هكذا وَقَعَ عندَ عبدِ الرزاقِ: «ثعلبة بن عمارة»، وفي بقية المصادر: «ثعلبة بن عباد»، وهو الصوابُ، وما في (المصنَّف) من أوهامِ الدبريِّ راويه، وقد نَصَّ على ذلك الطبرانيُّ، فَقَالَ: «هكذا رواه إسحاقُ الدبريُّ عن عبدِ الرزاقِ، ووهم في اسمه، والصوابُ ثَعْلَبَةُ بنُ عِبَادٍ[(١)]» (مجمع

(١) قال الحافظ ابن ماكولا في (الإكمال ٦/ ٦١): «عباد بكسر العين وفتح الباء =

١١٣٤). ونقله أبو نعيمٍ عنِ الطبرانيِّ وأقرَّهُ.

ومدارُ إسنَادِهِ عندهم على قيسِ بنِ الربيعِ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ قيسُ بنُ الربيعِ؛ قال عنه الحافظُ: «صدوقٌ تَغَيَّرَ لما كَبر، وأَدْخَلَ عليه ابنُهُ ما ليسَ من حديثِهِ فَحَدَّثَ به» (التقريب ٥٥٧٣).

ومع ضَعْفِهِ فقد تَفَرَّدَ به كما قالَ ابنُ السَّكَنِ (الإصابة ٥/ ٥٦٢).

وثَعْلَبَةُ بنُ عِبَادٍ؛ قال عنه الحافظُ: «مقبولٌ» (التقريب ٨٤٣).

ولذا قال المنذريُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير) بإسنادٍ لينٍ» (الترغيب والترهيب ٣٠١).

ولكن مغفرة الذنوب بحسن الوضوء والصلاة بعده قد ثَبَتَتْ من غيرِ وجهٍ كما تَقَدَّمَ.

ولذا قال الألبانيُّ: «صحيحٌ لغيرِهِ» (صحيح الترغيب ١٨٨).

❁ ❁ ❁

= وتخفيفها فهو عباد والد ثعلبة بن عباد»، وقال الحافظ ابن حجر في (التقريب ٨٤٣): «بكسر المهملة وتخفيف الموحدة العبدي».

[١٤١٩ط] حَدِيثُ الصُّنَابِحِيِّ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (وَقِيلَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ) الصُّنَابِحِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ المُؤْمِنُ فَتَمَضْمَضَ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ فِيهِ، فَإِذَا اسْتَنْثَرَ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ أَنْفِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إِلَى المَسْجِدِ وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً لَهُ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دونَ قولِه: «حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ»**، فالصحيحُ ما في مسلمٍ من حديثِ عمرِو بنِ عَبَسَةَ: «**إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ مَعَ المَاءِ**».

وهذا إسنادٌ مختلفٌ فيه:

فرَجَّحَ إرسالَهُ: البخاريُّ، والترمذيُّ، وابنُ عبدِ البرِّ، والقابسيُّ، وأبو عمرٍو الدانيُّ، وابنُ العربيِّ، وعبدُ الحقِّ الإشبيليُّ، والزيلعيُّ، والقاضي أبو طالب، والقرطبيُّ، والذهبيُّ.

وصَحَّحَهُ: الحاكمُ، والمنذريُّ، وابنُ القطانِ الفاسيُّ، والبُلْقينيُّ، ومالَ إليه العراقيُّ، وابنُ حجرٍ.

وصَحَّحَهُ لغيرِهِ: الألبانيُّ.

التخريج:

[ن ١٠٧ "واللفظ له" / كن ١٣١ / جه ٢٨٣ / طا ٦٦/ . . .].

وسبق بتخريجُهُ كاملًا وتحقيقه في (باب ذَهاب الذنوب بماء الوضوء).

❁ ❁ ❁

[١٤٢٠ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الخَصْلَةَ الصَّالِحَةَ [الوَاحِدَةَ] تَكُونُ فِي الرَّجُلِ [المُسْلِمِ]، فَيُصْلِحُ اللهُ بِهَا عَمَلَهُ كُلَّهُ، وَطَهُورُ الرَّجُلِ لِصَلَاتِهِ يُكَفِرُ اللهُ بِطَهُورِهِ ذُنُوبَهُ، وَتَبْقَى صَلَاتُهُ لَهُ نَافِلَةً**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ، وأَنْكَرَهُ:** ابنُ حِبَّانَ، وابنُ عَدِيٍّ، وابنُ القيسرانيِّ، والألبانيُّ. وقوله: «**وَطُهُورُ الرَّجُلِ لِصَلَاتِهِ...**» إلخ صَحَّ نحوه من حديثِ عثمانَ.

التخريج:

﴿عل ٣٢٩٧ "واللفظ له" / بز ٧٠٠٠ / طس ٢٠٠٦، ٧١٠٢ / تخ (٢/ ١٢٩ - ١٣٠) / مجر (١/ ٢١٨) / شعب ٤٥٩١ / عد (٢/ ٤٢٧) / تجر (صـ ٤٨٩) "مقتصرًا على شطره الأول، والزيادتان له" / دبيثي (٣/ ١٧٣) / قيام (صـ ٣٤)﴾.

السند:

أخرجه أبو يعلى في (مسنده) - ومن طريقه الطبرانيُّ في (الأوسط ٢٠٠٦)، وابنُ عَدِيٍّ في (كامله)، وغيرهما - قال: حدثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، حدثنا بشار بن الحكم، حدثنا ثابت البُناني عن أنس به.

وأخرجه البزارُ من طريق معلى بن أسد، عن بشار بن الحكم، به.

وأخرجه السهميُّ في (تاريخ جرجان) من طريق عبيد بن واقد، عن بشار، به.

ومداره عند الجميع على بشار بن الحكم به.

قال البزارُ عقبه: «وحديث بشارِ بنِ الحَكَمِ لا نعلمُ رواه غيرُهُ، عن

ثابتٍ».

وقال الطبرانيُّ: «لا يُروى هذا الحديث عن رسول الله إلا بهذا الإسنادِ، ولَمْ يُحَدِّثْ بِهِ عن ثابتٍ إلا بشار بن الحكم» (الأوسط ٢٠٠٦).

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه بشارُ بنُ الحَكَمِ؛ قال عنه أبو زرعة: «منكرُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٢/ ٤١٦).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «منكرُ الحديثِ جدًّا، ينفردُ عن ثابتٍ بأشياءَ ليسَ مِن حديثِهِ كأنَّهُ ثابتٌ آخرُ، لا يُكتبُ حديثُهُ إلى على جهةِ التعجبِ. روى عن ثابتٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ عن النبيِّ ﷺ، قال: «**طَهُورُ الرَّجلِ لِصَلَاتِهِ يُكَفِّرُ ذُنُوبَهُ، وَتَبْقَى صَلَاتُهُ لَهُ نَافِلَةً**». فيما يشبه هذا» (المجروحين ١/ ٢١٨).

وقال ابنُ عَديٍّ: «منكرُ الحديثِ عن ثابتٍ البُنانيِّ، وغيرِهِ»، ثم أسندَ له هذا الحديثَ وآخر، ثم قال: «ولبشار بن الحكم هذا غير ما ذكرتُ عن ثابتٍ وغيرِهِ ما لا يرويه غيرُهُ، وأحاديثُهُ عن ثابتٍ إفرادات، وأرجو أنه لا بأسَ به»! (الكامل ٢/ ٤٢٧ - ٤٢٨).

وأعلَّه به أيضًا ابنُ القيسرانيِّ، فقال: «وبشارٌ منكرُ الحديثِ» (ذخيرة الحفاظ ٨٧٠).

وأشارَ إلى هذه العلةِ المنذريُّ فقال: «رواه أبو يعلى والبزارُ والطبرانيُّ في (الأوسط) من رواية بشار بن الحكم» (الترغيب والترهيب ٢٩٢).

بينما قال الهيثميُّ: «رواه أبو يعلى والبزارُ والطبرانيُّ في (الأوسط)، وفيه: بشار بن الحكم، ضَعَّفَهُ أبو زرعة وابن حبان. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به» (المجمع ١١٣٩).

وتبعه السيوطيُّ فرمزَ لحُسْنِهِ في (الجامع الصغير١٩٦٥)، **وقال المُناويُّ:** «إسنادٌ حسنٌ» (التيسير ١/ ٢٨١).

وتعقب الألبانيُّ الهيثميَّ فقال: «وأما قولُ ابن عدي في آخرِ ترجمتِهِ: (أرجو أنه لا بأسَ به)، فإنما يعني في غيرِ ما تفرَّدَ به وأُنْكِرَ عليه، أقولُ هذا توفيقًا بين قولِهِ المتقدمِ: (منكر الحديث)؛ وهذا. فلا تَغْتَرَّ بقولِ الهيثميِّ - بعد أن عزاه لبعضِ مَن ذكرنا -: (وفيه بشار بن الحكم، ضَعَّفَهُ أبو زرعة وابنُ حِبانَ، وقال ابنُ عديٍّ: أرجو أنه لا بأسَ به)، أقولُ: لا تَغْتَرَّ بهذا؛ فإن الأمرَ كما قلتُ لكَ؛ فإن الضَّعْفَ الذي عزاه لأبي زرعة وابن حبان، إنما أَخَذَهُ من قولهما في بشارٍ: «منكر الحديث». وإذا عرفتَ أن ابنَ عديٍّ وافقهما على ذلك - كما تَقَدَّمَ - تَبَيَّنَ لكَ أنه معهما في تضعيفه، فتنبه ولا تكن مِنَ الغافلين.

نعم، الشطرُ الثاني مِنَ الحديثِ له شواهدُ تدفع عنه النكارة وترفعه إلى مرتبةِ الصحةِ» (الضعيفة ٢٩٩٩).

وضَعَّفه الألبانيُّ في (ضعيف الجامع ١٤٣٨).

قلنا: يشهدُ للفقرةِ المشارِ إليها حديثُ عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في (مسلم) وحديثُ عمرِو بنِ عَبَسَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحديثُ الصُّنَابحي المتقدم وغيرهما.

١- رِوَايَةُ: «كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ مَقْبُولَةٌ»:

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «مَنْ قَامَ إِلَى وُضُوءِ الصَّلَاةِ لَمْ يَقَعْ وَضُوؤُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ إِلَّا تَنَاثَرَتْ خَطَايَاهُ كَمَا يَتَنَاثَرُ وَقْعُ القَطْرِ، فَإِنْ صَلَّى كُتِبَ لَهُ أَجْرُهُ وَتَضْعِيفُهُ، وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ مَقْبُولَةٌ».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[طش ٣٣٧٣].

السند:

قال الطبرانيُّ في (مسند الشاميين): حدثنا الحسين بن إسحاق، ثنا شيبان بن فروخ، ثنا حكيم بن خِذام عن العلاء بن كثير عن مكحول عن أنس بن مالك به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: العلاءُ بنُ كَثيرٍ، وهو الدمشقيُّ الليثيُّ، قال ابنُ عَدِيٍّ: «وللعلاء بن كثير عن مكحول عن الصحابة عنِ النبيِّ ﷺ نسخٌ كلُّها غيرُ محفوظةٍ، وهو منكرُ الحديثِ» (الكامل ٨/ ١٦٦). وقال عنه الحافظُ: «متروكٌ، رَمَاه ابنُ حِبَّانَ بالوضعِ» (التقريب ٥٢٥٤).

والراوي عنه: حكيم بن خذام أَبُو سُمَيرٍ؛ قال عنه البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ» (التاريخ الكبير ٣/ ١٨)، وقال أبو حاتم: «متروكُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٣/ ٢٠٣)، وقال ابنُ حِبَّانَ: «في أحاديثِهِ مناكيرُ كثيرةٌ، كأنَّهُ ليس من أحاديث الثقات، ضَعَّفَهُ أحمدُ بنُ حَنبلٍ» (المجروحين ١/ ٣٠٠).

وفي الحديثِ علةٌ أُخرَى، بَيَّنَهَا ابنُ حِبانَ فقال في ترجمةِ حَكيمٍ: «وربما روى عن مكحول ولم يره» (المجروحين ١/ ٣٠٠).

وعليه يكون الحديثُ منقطعًا.

[١٤٢١ط] حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ:

عَنْ يُوسُفَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ سَلَامٍ، قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، فَقَالَ لِي: يَا بْنَ أَخِي، مَا أَعْمَدَكَ إِلَى هَذَا البَلَدِ - أَوْ: مَا جَاءَ بِكَ؟ - قَالَ: قُلْتُ: لَا، إِلَّا صِلَةُ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ وَالِدِي عَبْدِ اللَّهِ بنِ سَلَامٍ. فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: [«افْتَحُوا البَابَ»، فَدَخَلَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «خُذْ بِيَدِي. فَأَقْعِدْنِي»، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، فَأَقْعَدْتُهُ،] [١] [وَقَعَدْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ، وَتَسَانَدَ إِلَيَّ، ثُمَّ قَالَ:] [٢] بِئْسَ سَاعَةُ الكَذِبِ هَذِهِ(١)، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا - شَكَّ سَهْلٌ - [مَكْتُوبَةٍ أَوْ غَيْرِ مَكْتُوبَةٍ]** [٣] **يُحْسِنُ فِيهِمَا الذِّكْرَ وَالخُشُوعَ (يُحْسِنُ فِيهَا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ) ثُمَّ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ﷻ غُفِرَ لَهُ**».

الحكم: إسنادُهُ حسنٌ. وحَسَّنَهُ: المنذريُّ، والهيثميُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿حم ٢٧٥٤٦ "واللفظ له" / عم ٢٧٥٤٦ / مث ٢٠٤٠ "والزيادة الأُولى والرواية له" / عل (مط ٥٧٢) / طع ١٨٤٨ "والزيادة الثانية والثالثة له" / طس ٥٠٢٦﴾.

---

(١) قوله: (بِئْسَ سَاعَةُ الكَذِبِ هَذِهِ): أي: ما أعظمَ الكذبَ في ساعتي هذه وقد دنوتُ منَ الموتِ، فإن الكذبَ قبل هذه الساعة قبيحٌ وهو في ساعتي هذه أقبح، يريدُ تأكيدَ صِدْقِهِ في روايتِهِ عنِ النبيِّ ﷺ، فما أشدَّ ورع الصحابةِ، وما أصدقهم، وما أضل من أعرض عنهم!!

السند:

رواه أحمدُ في (المسند) فقال: حدثنا أحمد بن عبد الملك، حدثني سهل بن أبي صدقة قال: حدَّثني كثير أبو الفضلِ الطُّفاويُّ، حدَّثني يوسف بن عبد الله بن سلام قال: أَتَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاء في مرضِهِ الذي قُبِضَ فيه... فذكره.

قال عبد الله بن أحمد عقبه: وحدَّثناه سعيد بن أبي الربيع السمانُ قال: حدثنا صدقة بن أبي سهل الهُنائيُّ.

قال عبد الله: «وأحمد بن عبد الملك وَهِم في اسم الشيخ فقال: (سهل بن أبي صدقة) وإنما هو صدقة بن أبي سهل الهنائي».

قلنا: وقد تابع سعيدَ بنَ أبي الربيعِ السَّمانَ على ذلك كلٌّ من:

* أبو كامل الفضلُ بنُ الحسينِ، عندَ ابنِ أبي عاصمٍ في (الأحاد والمثاني ٢٠٤٠).

* وعبدُ الواحدِ الحدادُ عندَ أبي يعلى.

* وخَالِدُ بنُ خِدَاشٍ، ومسلمُ بنُ إبراهيمَ، عندَ الطبرانيِّ في (الدعاء ١٨٤٨).

فمدرُاهُ عندهم على: صدقةَ بنِ أبي سَهْلٍ، عن كثيرٍ الطفاويِّ، عن يوسف بن عبد الله بن سلام، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ صدقةُ بنُ أبي سهلٍ أبو سَهْلٍ الهنائيُّ - وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ (الجرح والتعديل ٤/ ٤٣١) وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٦/ ٤٦٨).

وشيخُهُ: كثيرُ بنُ يَسارٍ أبو الفضلِ الطفاويُّ - روى عنه جمعٌ، وذكره البخاريُّ في (التاريخ ٧/ ٢١٣)، وروى عن سعيد بن عامر أنه أَثْنَى عليه خيرًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٥/ ٣٣١، ٧/ ٣٥٠) وقال في الموضعين: «روى عنه حماد بن زيد والبصريون»، وقال الذهبيُّ: «لم يضعف» (تاريخ الإسلام ٦/ ٩٥٤).

ولكن قال ابن القطان: «حالُهُ غيرُ معروفةٍ» (بيان الوهم والإيهام ٤/ ٤٩٠). وتَعَقَّبَهُ الحافظُ فقال: «بل هو معروفٌ»، وسَرَدَ رواية جماعة عنه، ثم قال: «فهؤلاء عشرة أنفس رووا عنه مع ثناء سعيد بن عامر، فكيف لا يكون معروفًا؟!» (لسان الميزان ٦/ ٤٠٦).

وترجَمَ له الحسينيُّ في (الإكمال ٧٣٦) باسم (كثير بن الفضل)، وقال: «مجهولٌ».

وتَعَقَّبَهُ الحافظُ فقال: «قلتُ: بل هو معروفٌ، ولكن وَقَعَ فيه تصحيفٌ نَشَأَ عنه هذا الغلط، والصوابُ كثير أبو الفضل فالفضلُ كنيته لا اسم أبيه، وأما أبوه فاسمه يسار، بتحتانية ثم مهملة» (تعجيل المنفعة ٢/ ١٤٦).

قلنا: فمثلُه لا ينزلُ حديثُهُ عن مرتبةِ الحسنِ، لا سيَّما وحديثُهُ هذا له شواهدُ تَقَدَّمَ ذِكرُها، وسيأتي من طريقٍ آخرَ بنحوه، فهو متابَع أيضًا.

ولذا حَسَّنَهُ المنذريُّ في (الترغيب والترهيب ٥٧٣)، **وتَبِعَهُ الألبانيُّ** في (صحيح الترغيب والترهيب ٣٩٣). وَصَحَّحَ إسنادَهُ في (الصحيحة ٧/ ١١٧٩).

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ والطبرانيُّ في (الكبير) وإسنادُهُ حسنٌ» (مجمع الزوائد ٣٦٦٧).

وكأنَّ الهيثميَّ نَسِيَ تحسينه هذا للحديثِ، فقال في موضع آخر: «تَفَرَّدَ به صدقةُ بنُ أبي سَهْلٍ، قلتُ: ولم أجدْ مَن ذكره» (مجمع الزوائد ١٦٧٣). وقال في موضع آخر: «رواه أحمدُ، وفيه مَن لم أعرفه» (مجمع الزوائد ١٧٥٧٢). يشيرُ إلى صدقةِ بنِ أبي سَهْلٍ.

تنبيه:

وَقَعَ في روايةِ الطبرانيِّ في (الأوسط ٥٠٢٦): «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ...**» الحديث.

وذِكْرُ الذَّنْبِ في أولِهِ تَفَرَّدَ به خَالِدُ بنُ خِدَاشٍ، وهو صدوقٌ يُخطئُ (التقريب ١٦٢٣).

ولم يذكرْ هذه الزيادة سعيد بن أبي الربيع، ومسلم بن إبراهيم، وأبو كامل الفضل بن حسين، ولكن آخر الحديث يشهدُ لمعناها، كما أنَّ لها شواهدُ، منها حديث أبي أمامة المخرج من عند مسلمٍ في البابِ الذي يليه، وانظر (باب الوضوء والصلاة بعد الذنب توبة).

١- رِوَايَةُ: «أَعْطَاهُ اللهُ مَا سَأَلَ مُعَجِّلًا أَوْ مُؤَخِّرًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ يُوسُفَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ سَلَامٍ قَالَ: صَحِبْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ أَتَعَلَّمُ مِنْهُ، فَلَمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ قَالَ: آذِنِ النَّاسَ بِمَوْتِي. فَآذَنْتُ النَّاسَ بِمَوْتِهِ، فَجِئْتُ وَقَدْ مُلِئَ الدَّارُ وَمَا سِوَاهُ. قَالَ: فَقُلْتُ: قَدْ آذَنْتُ النَّاسَ بِمَوْتِكَ وَقَدْ مُلِئَ الدَّارُ وَمَا سِوَاهُ، قَالَ: أَخْرِجُونِي. فَأَخْرَجْنَاهُ. قَالَ: أَجْلِسُونِي. قَالَ: فَأَجْلَسْنَاهُ. قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ يُتِمُّهُمَا، أَعْطَاهُ اللهُ مَا سَأَلَ مُعَجِّلًا أَوْ مُؤَخَّرًا**».
قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِيَّاكُمْ وَالِالْتِفَاتَ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِلْمُلْتَفِتِ، فَإِنْ غُلِبْتُمْ فِي التَّطَوُّعِ فَلَا تُغْلَبُنَّ فِي الفَرِيضَةِ».

❁ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذه السياقةِ، واستغربه** الدارقطنيُّ، وأَشَارَ المنذريُّ لضعفه. **وضَعَّفَهُ** الهيثميُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿حم٢٧٤٩٧ "واللفظ له" / طب (مجمع ٢٤٣١، ٣٦٦٦)، (فكر ٥/ ١٥٠) / لي (رواية ابن البيع ٧١) / فقط (أطراف ٤٦١٧) / غيب ١٩٠٦ / مقدص ١ / فكر (٥/ ١٥٠)﴾.

السند:

قال أحمدُ في (المسند): حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا ميمون - يعني أبا محمد المرئي التميمي - قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال: صَحِبْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ أَتَعَلَّمُ مِنْهُ، ... الحديث.

ومداره عندهم على محمد بن بكر، وهو البُرْسانيُّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: ميمون أبو محمد المرئي؛ قال عنه ابن معين: «لا أعرفه»، قال ابن عدي: «وإذا لم يعرفه يحيى يكون مجهولًا» (الكامل ٩/ ٧٠٠).

وقال الدارقطنيُّ: «غريبٌ من حديث يحيى بن أبي كثير، تَفَرَّدَ به ميمونُ بنُ مُوسَى المرئي، ولا أعلمُ حَدَّثَ به غير محمد بن بكر البرساني» (أطراف الغرائب والأفراد ٤٦١٧).

قلنا: هكذا سَمَّاهُ الدارقطنيُّ: «ميمون بن موسى»، وميمون بن موسى المرئي معروفٌ، من رجالِ التهذيبِ، إلا أن كنيته أبو موسى، وهو بصريٌّ، وقد ذَكَرَ المزيُّ في الرواة عنه محمد بن بكر (التهذيب ٢٩/ ٢٢٨)، وقال عنه الحافظُ: «صدوقٌ مدلِّسٌ» (التقريب ٧٠٥٠).

وقد فَرَّق ابنُ عَدِيٍّ بَيْنَهُ وبينَ ميمون أبي محمد المرئي هذا، فذكر ميمونًا أبا موسى البصري قبل أبي محمد هذا بترجمة، وقال فيه: «عزيزُ الحديثِ وإذا قال: (حدثنا) فهو صدوقٌ لأنه كانَ مُتَّهمًا في التدليسِ» (الكامل ٩/ ٦٩٩). ثم ذكر بعده بترجمة ميمونًا أبا محمد، وروَى عن عثمانَ بنِ سعيدٍ أنه قال: قلتُ ليحيى بنِ مَعينٍ: شيخٌ يروي عنه البرساني يقالُ له: ميمون أبو محمد، تعرفه؟ قال: «لا أعرفه».

وهذا هو ما اعتمده الذهبيُّ مع تردد فيه، فقد ذكره في (الميزان) وقال فيه: «لا يُعْرَفُ، أو هو المرئي» (الميزان ٤/ ٢٣٦).

واعتمدَ الهيثميُّ منه قوله الأول، فقال: «رواه أحمدُ والطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه ميمون أبو محمد، قال الذهبيُّ: لا يُعْرَفُ» (مجمع الزوائد

٣٦٦٦).

وعلى هذا فالظاهرُ أنَّ أبا محمد صاحب هذا الحديث رجلٌ آخرُ غير أبي موسى، فلا أدري ما وجه الجمع بينه وبين تسمية الدارقطنيِّ له بابنِ موسى، إلا أن يكونَ الدارقطنيُّ يذهبُ إلى كونهما واحدًا، أو أن ذلك وهم أو سبقُ قَلَمٍ، واللهُ أعلمُ.

العلة الثانية: يحيى بنُ أبي كَثيرٍ، كان حافظًا مشهورًا، ولكنه كان كثيرَ الإرسالِ ويقالُ: لم يَصِحَّ له سماعٌ من صحابيٍّ. ووصفه النسائيُّ بالتدليسِ (طبقات المدلسين ١/ ٣٦)، وقد عنعنَ في روايتنا هذه، واحتمالُ عدم سماعه من يوسفَ هذا موجودٌ، فقد عَدَّهُ ابنُ حَجرٍ من صغارِ الصحابةِ (التقريب ٧٨٧٠).

والحديثُ ضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (الصحيحة ٣٣٩٨)، و(تمام المنة صـ ٢٦٠) بميمون أبي محمد، واعتمد فيه قول ابن عدي.

وأما الحافظُ ابنُ حَجرٍ فقال - بعد أن أَسندَ طريقَ يحيى بنِ أبي كثيرٍ هذا -: «هذا حديثٌ حسنٌ»، ثم ذكرَ روايةَ أحمدَ وغيرِهِ المتقدمة من طريقِ صدقةَ متابعة لها، فقال: «أخرجه أحمدُ أيضًا، والبخاريُّ في (التاريخ) مِن وجهٍ آخرَ عن يوسفَ بنحوِهِ» (نتائج الأفكار ٥/ ١٥٠).

فظهرَ أنه يُحَسِنُهُ لأجلِ طريقِ صدقةَ، وليسَ هذا، والله أعلم.

وللحديثِ طريقٌ آخرُ أشارَ إليه الهيثميُّ؛ فقال - في موضعٍ آخرَ -: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه عطاءُ بنُ عجلانَ، وهو ضعيفٌ» (مجمع الزوائد ٢٤٣١).

قلنا: بل وَاهٍ؛ فقد قال عنه الحافظُ: «متروكٌ، بل أَطلقَ عليه ابنُ مَعينٍ

والفَلَّاسُ وغيرُهُما الكذبَ» (التقريب ٤٥٩٤).

ولذا ضَعَّفَهُ ابنُ حَجَرٍ فَقَالَ: «وأخرجه الطبرانيُّ من وجهٍ ثالثٍ عنه أتم منه، لكنْ سندُهُ أضعفُ» (نتائج الأفكار ٥/ ١٥٠).

وأشارَ لضَعْفِهِ المنذريُّ فقال: «ورُوِيَ عن أبي الدرداءِ . . .» فذكره ثم عَزَاهُ للطبرانيِّ في (الكبير)، (الترغيب والترهيب ٧٩٢).

تنبيه:

جاءَ في المطبوعِ من (الأمالي) للمحاملي: «يحيى بن أبي هيثم»، وهو تصحيفٌ، والصوابُ ما جاءَ عندَ أحمدَ والدارقطنيِّ وغيرِهِما «يحيى بن أبي كثير»، وقد رواه قوامُ السُّنَّةِ في (الترغيب والترهيب ١٩٠٦) من طريقِ المحامليِّ على الصوابِ.

[١٤٢٢ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الفَجْرِ: «**يَا بِلَالُ، حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ، [عِنْدَكَ] فِي الإِسْلَامِ [مَنْفَعَةً]، فَإِنِّي سَمِعْتُ [اللَّيْلَةَ] دَفَّ نَعْلَيْكَ (خَشْفَ نَعْلَيْكَ) بَيْنَ يَدَيَّ فِي الجَنَّةِ**». قَالَ [بِلَالٌ]: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا [فِي الإِسْلَامِ] أَرْجَى عِنْدِي [مَنْفَعَةً، مِنْ] أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طُهُورًا [تَامًّا]، فِي سَاعَةٍ [مِنْ] لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ».

❁ **الحكم**: متفق عليه (خ، م).

اللغة:

قوله: «**دَفَّ**» يعني: تحريك. وبهذا فَسَّرَهُ البخاريُّ، **قال الخليلُ**: «دَفَّ الطَّائِرُ: إذا حرَّكَ جَناحيه وهو قائمٌ على رجليه» وقال الحميديُّ: «الدَّفُّ: الحركةُ الخفيفةُ والسيرُ اللينُ»، ووقع في رواية مسلم: «خَشْفَ» بفتح الخاء وسكون الشين المعجمتين وتخفيف الفاء، قال أبو عبيد وغيره: «الخشف: الحركةُ الخفيفةُ» (الفتح ٣/ ٣٤).

الفوائد:

بوَّبَ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الحديثِ بقولِهِ: «باب فضل الطهور بالليل والنهار، وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار»، فأخذَ منه العلماءُ فضيلةَ الوضوءِ والصلاةِ عقبه، **قال ابنُ الملقنِ**: «وفيه: فضيلةُ الوضوءِ والصلاة عقبها؛ لئلا يبقى الوضوء خاليًا عن مقصودِهِ، وإنما فعلَ ذلك بلالٌ لأنه عَلِمَ أنَّ الصلاةَ أفضلُ الأَعمالِ بعدَ الإيمانِ كما سلفَ» (التوضيح ٩/ ١١٧).

التخريج:

﴿خ ١١٤٩ "واللفظ له" / م ٢٤٥٨ "والزيادات والرواية له ولغيره" / كن ٨٣٧٦ / نض ١٣٢ / حم ٨٤٠٣، ٩٦٧٢ / خز ١٢٨٠ / حب ٧١٢٧ / عل ٦١٠٤ / حق ١٧٤ / منذ ٢٧٤٧ / عه (مهرة ٢٠٣٢٩) / بلا ٤٩١ / شعب ٢٤٦٠ / محلى (٢/ ٢٥٢) / بغ ١٠١١ / طاهر (تصوف ٨٨) / كر (١٠/ ٤٥٢ - ٤٥٤) / حداد ٧٠٠ / حبش (صـ ١٣١) / قوام (صـ ٢٨٥)﴾.

السند:

رواه البخاريُّ في (صحيحه ١١٤٩) قال: حدثنا إسحاق بن نصر، حدثنا أبو أسامة، عن أبي حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة به.

وأبو أسامة هو حماد بن أسامة. وإسحاق هو ابن إبراهيم بن نصر السعدي، نُسب لجده، وقد توبع هو وشيخه:

فرواه مسلمٌ في (صحيحه ٢٤٥٨)، قال: حدثنا عُبيد بن يعيش، ومحمد بن العلاء الهمداني، قالا: حدثنا أبو أسامة، عن أبي حيان (ح) وحدثنا محمد بن عبد الله بن نُمير - واللفظ له - حدثنا أبي، حدثنا أبو حيان التيمي يحيى بن سعيد، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ لِبِلَالٍ: عِنْدَ صَلَاةِ الغَدَاةِ... الحديث، بالزياداتِ.

ورواه أحمدُ (٨٤٠٣) عنِ ابنِ نُميرٍ به.

ورواه أحمدُ (٩٦٧٢)، وغيرُهُ عن محمد بن بشر. ورواه أبو يعلى (٦١٠٤)، وغيره من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، كلاهما عن أبي حيان به.

وأبو حيان هو يحيى بن سعيد بن حيان التيمي. وأبو زرعة هو ابن عمرو بن

جرير بن عبد الله البجلي. وهما ثقتان، روى لهما الجماعة.

وخولف فيه أبو حيان:

فرواه أحمدُ في (الفضائل ١٧٣٢) عن هُشيمٍ قال: أنا مغيرة، عن الحارثِ، عن أبي زرعةَ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: ... فَذَكَرَهُ مُرْسَلًا!

والحارثُ هو العكليُّ، ثقةٌ فقيهٌ. ومغيرة هو ابن مِقسم الضبي، ثقةٌ متقنٌ، لكنه مدلِّسٌ وقد عنعنَ. وقد ذكرَ هذا الخلافَ الدارقطنيُّ، ثم قال: «وحديثُ أبي حيانَ صحيحٌ» (العلل ١٦٣٩).

[١٤٢٣ط] حَدِيثُ بُرَيْدَةَ:

عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «**سَمِعْتُ خَشْخَشَةً أَمَامِي، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: بِلَالٌ**»، فَأَخْبَرَهُ، [وَ] قَالَ: «**بِمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الجَنَّةِ؟**» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَحْدَثْتُ إِلَّا تَوَضَّأْتُ، وَلَا تَوَضَّأْتُ إِلَّا رَأَيْتُ أَنَّ لِلَّهِ عَلَيَّ رَكْعَتَيْنِ أُصَلِّيهِمَا قَالَ ﷺ: «**بِهَا**».

وَفِي رِوَايَةٍ: ... فَقَالَ بِلَالٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَذَّنْتُ قَطُّ إِلَّا صَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ، وَمَا أَصَابَنِي حَدَثٌ قَطُّ إِلَّا تَوَضَّأْتُ عِنْدَهَا وَرَأَيْتُ أَنَّ لِلَّهِ عَلَيَّ رَكْعَتَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بِهِمَا**».

۞ **الحكم: صحيحٌ، وصَحَّحَهُ:** الترمذيُّ - **وأقرَّه** عبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ، وابنُ تيميةَ، وابنُ دَقيقٍ، وابنُ عبدِ الهادي، والعراقيُّ -، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ، والألبانيُّ. وذَكَرَهُ البغويُّ في قسم الحسان من (المصابيح).

وأصلُهُ في (الصحيحين) من حديثِ أبي هريرةَ دونَ قولِهِ: «**مَا أَحْدَثْتُ إِلَّا تَوَضَّأْتُ**».

الفوائد:

١ - **قال ابنُ الأثيرِ:** «الخشخشةُ: حركة لها صوت كصوت السلاح» (غريب الحديث).

٢ - **قال الترمذيُّ:** «معنى هذا الحديث: «**أَنِّي دَخَلْتُ البَارِحَةَ الجَنَّةَ**» يعني: رَأَيْتُ فِي المَنَامِ كَأَنِّي دَخَلْتُ الجَنَّةَ، هكذا رُوي في بعضِ الحديثِ. ويُروى عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، أنه قال: «رُؤْيَا الأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ».

التخريج:

تخريج السياق الأول: [حب ٧٠٨٧ "والزيادتان له" / ش ٣٣٠٠١ "واللفظ له" / ...].

تخريج السياق الثاني: [ت ٣٩٩٣ "واللفظ له" / حم ٢٢٩٩٦ "والزيادتان له ولغيره"، ٢٣٠٤٠ / حب ٧٠٨٦ / ك ١١٧٩ "مختصرًا"، ٥٣٣٥/ ...].

تَقَدَّمَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ مع رواياتِهِ تحتَ (باب المحافظة على الوضوء).

[١٤٢٤ط] حَدِيثُ أَبِي زُرْعَةَ مُرْسَلًا:

عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَا دَخَلْتُ الجَنَّةَ إِلَّا سَمِعْتُ خَشْفَةَ بِلَالٍ بَيْنَ يَدَيَّ**» فَقِيلَ لِبِلَالٍ فِي ذَلِكَ، قِيلَ: بِمَ أَدْرَكْتَ ذَاكَ؟ قَالَ: إِنِّي لَمْ أَتَوَضَّأْ قَطُّ إِلَّا صَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ.

۞ **الحكم:** صحيحُ المتنِ. وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لإرسالِه.

التخريج:

[فحم ١٧٣٢].

السند:

رواه أحمدُ في (فضائل الصحابة) قال: حدثنا عبدُ اللهِ قال: حدَّثني أبي، قثنا هشيمٌ قال: أنا مغيرة، عنِ الحارثِ، عن أبي زرعةَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ، الحارثُ هو ابنُ يزيدَ العكلي، كان ثقةً فقيهًا كما قالَ ابنُ حَجرٍ في (التقريب ١٠٥٨)، غير أنه قد خُولِفَ، خالفه أبو حيانَ التيميُّ يحيى بن سعيد بن حيان، وكان ثقةً ثبتًا كما قال النسائيُّ (تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٥)، فرواه عن أبي زرعةَ عن أبي هريرةَ مرفوعًا، وهو الصحيحُ، وقد تَقَدَّمَ قريبًا.

قال الدارقطنيُّ: «اختُلفَ فيه على أبي زرعةَ؛ فرواه أبو حيانَ التيميُّ، عن أبي زرعةَ، عن أبي هريرةَ. قال ذلك ابنُ نُميرٍ، وأبو أسامةَ عنه. وتابعهم أحمد بن حنبل، عن محمد بن بشر. وأرسله عبدة الصفار، عن محمد بن بشر، عن أبي حيان، عن أبي زرعة. ولم يذكرْ أبا هريرة. وكذلك رواه

مغيرة عن الحارث العكلي، عن أبي زرعة، عنِ النبيِّ ﷺ مرسلًا. وحديثُ أبي حيانَ صحيحٌ» (العلل ١٦٣٩).

٢٢٢- بَابُ فَضْلِ الوُضُوءِ مَعَ الصَّلَوَاتِ المَكْتُوبَةِ

[١٤٢٥ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ (تَزِيدُ) عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَ[صَلَاتِهِ][١] فِي سُوقِهِ - خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا (دَرَجَةً)، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ، فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى المَسْجِدِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ؛ لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ [حَتَّى يَدخُلَ المَسجِدَ][٢]، فَإِذَا صَلَّى، لَمْ تَزَلِ المَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ (فِي مَجلِسِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ) [يَقُولُونَ][٣]: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ (اللَّهُمَّ اغْفِر لَهُ)، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، [اللهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ][٤] [ما لَمْ يُحْدِثْ فيهِ، مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ» وَقَالَ:][٥] «وَلَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلَاةَ».

۞ **الحكم:** متفق عليه (خ، م).

التخريج:

[خ ٤٧٧ "والروايات والزيادة الأولى والثانية له ولغيره"، ٦٤٧ "واللفظ له"، ٢١١٩ "والزيادة الخامسة له ولغيره" / م (٦٤٩/ ٢٧٢) "والزيادة الثالثة والرابعة له ولغيره" / د ٥٥٩ / ت ٦٠٧ / تحفة الأشراف ٩/ ٣٧٦ / كن ٩٠٠ / جه ٢٨٢، ٧٦٤ / حم٧٤٣٠ / خز ١٥٧٩، ١٥٩٣ / حب

٢٠٤١ / عه ١١٩٤ / عل ٦٦٣٧ / بز ٩٢١٦ / منذ ١٩١٢ / طي ٢٥٣٦ / بغ ٤٧١ / هق ٥٠٣٠ / هقغ ٤٩٢ / شعب ٢٥٧٣ / غيب ١٩٩٨ / حداد ٥٩٩ / تمهيد (١٦/ ٢٠٢) / حل (٥/ ٦٠)، (٧/ ٢٠٢) / تعظ ١٠٣ / مسن ١٤٧٩، ١٤٨٠ / مرجي (١/ ٣٧٩، ٣٩٠ - ٣٩١، ٤٠٩ - ٤١٠) / هشام (مظفر ق١٥٩ / ب)].

السند:

قال البخاريُّ (٤٧٧): حدثنا مسدد قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**صَلَاةُ الجَمِيعِ تَزِيدُ** ...» الحديث بنحوه.

ورواه أيضًا (٦٤٧) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا عبد الواحد، قال: حدثنا الأعمش، قال: سمعتُ أبا صَالحٍ يقولُ: سَمعْتُ أبا هريرةَ يَقُولُ ... فذكره.

ورواه أيضًا (٢١١٩) قال: حدثنا قتيبة، حدثنا جرير، عن الأعمش، به.

ورواه مسلمٌ في (صحيحه ٦٤٩) قال: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، جميعًا عن أبي معاوية. قال أبو كريب: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش به.

وقال مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي، أخبرنا عبثر (ح) وحدثني محمد بن بكار بن الريان، قال: حدثنا إسماعيل بن زكرياء (ح) وحدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، كلهم عن الأعمش، في هذا الإسناد بمثل معناه.

وللحديثِ مواضع أخرى في (الصحيحين) وغيرهما مقتصرة على فضل

صلاة الجماعة على صلاة الفرد، وقد ذُكرت مع كثيرٍ من رواياتِهِ في (موسوعة الصلاة).

١- رِوَايَةُ: «مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: **«مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مَنْ بُيُوتِ اللهِ لِيَقْضِيَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللهِ، كَانَتْ خَطْوَتَاهُ أحداهُمَا تَحُطُّ خَطِيئَةً وَالأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً»**.

۞ **الحكم:** صحيح (م).

التخريج:

﴿م ٦٦٦ / حب ٢٠٤٢ / حق ١٩٧ / عل ٦٦٣٧ / عه ١١٩٨ / مسن ١٤٩٢ / هق ٥٠٣١ / شعب ٢٦٢٠ / فضش ٨٨ / سراج ٦٠٨، ١٢٥٧ / سرج ٥١٤، ٢٠٢٦ / مخلص ١٥ / غيب ١٩٧٦ / مقرب ٢٢ / حداد ٥٨٢ / معكر ١٢٣٥ / جماعة (١/ ٤٢٦) / جوزى (تبصرة ١/ ١٣٥) / تد (٣١٤ - ٣١٥) / دبيثي (٢/ ٥١٢، ٤/ ٢٧، ٥٣٤) / تذ (١/ ١٧٧)﴾.

السند:

أخرجه مسلمٌ في (صحيحه) قال: حدَّثني إسحاق بن منصور، أخبرنا زكرياء بن عدي، أخبرنا عبيد الله - يعني ابنَ عمرٍو -، عن زيد بن أبي أُنيسة، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم الأشجعي، عن أبي هريرة به.

[١٤٢٦ط] حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ:

عَنْ عَبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ غَدًا مُسْلِمًا فَلْيُحَافِظْ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ؛ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ؛ فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَنَ الهُدَى، وَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الهُدَى، وَلَوْ أَنَّكُمْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيوتِكُمْ كَمَا يُصَلِّي هَذَا المُتَخَلِّفُ فِي بَيْتِهِ لَتَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ ثُمَّ يَعْمِدُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ هَذِهِ المَسَاجِدِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَسَنَةً، ويَرْفَعُهُ بِهَا دَرَجَةً، وَيَحُطُّ عَنْهُ بِهَا سَيِّئَةً [وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا نُقَارِبُ بَيْنَ الخُطَى]، وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ، مَعْلُومُ النِّفَاقِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يُهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ».

الحكم: صحيح (م)، والزيادةُ صحيحةٌ.

التخريج:

[م ٦٥٤ "واللفظ له دون الزيادة" / ن ٨٦١ "والزيادة له ولغيره" / كن ١٠١٠ / جه ٧٤٢ / حم ٣٦٢٣، ٣٩٣٦ / عه ١٣٠٦ / طي ٣١١ / عب ١٩٩٥، ١٩٩٦ / ش ٧٤٨٣ "مختصرًا" / طب ٨٥٩٦، ٨٥٩٧، ٨٥٩٨، ٨٦٠٠، ٨٦٠٣، ٨٦٠٤، ٨٦٠٧، ٨٦١١) / معر ٧٩، ٢١٧ / هق ٥٠١٥ / هقغ ٥٠١، ٥٠٢ / شعب ٢٦٠٥ / حل (١/ ٢٣٥) / نو ٢٦ / تمهيد (١٨/ ٣٣٥ - ٣٣٦) / مسن ١٤٦٢ / شا ٧٠٦ - ٧٠٨، ٩٠٢ / مش ٣٥٣ / سرج ٨٥٦ / حداد ٥٨٨ / حرف (رواية الأنصاري ٤٥) / مرجي (١/ ٤١٢ - ٤١٣) / جوهري (ثلاثة ق١٨٦ب) / تذ (١/ ٢٩١) / وسيط (١/ ٣٥٠)].

السند:

رواه مسلم في (صحيحه) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا الفضل بن دُكَيْن عن أبي العُمَيْس عن علي بن الأقمر عن أبي الأحوص عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حكم الزيادة:

هذه الزيادةُ رُويتْ من عِدَّةِ طُرُقٍ عنِ ابنِ مسعودٍ، وبيانُها كالتالي،

الطريق الأول:

عن أبي الأحوص عن ابن مسعود به.

* رواه أبو داود الطيالسيُّ في (مسنده ٣١١)،

* والنسائيُّ في (الصغرى ٨٦١، والكبرى ١٠١٠) من طريق عبد الله بن المبارك،

* وابنُ أبي شيبةَ في (مصنَّفه ٧٤٨٣) عن وكيعٍ،

* والسَّراجُ في (حديثه ٨٥٦) من طريقِ أبي قَطَن.

أربعتُهم (أبو داود الطيالسي، ووكيع، وعبد الله بن المبارك، وأبو قطن) عنِ المسعوديِّ عن علي بن الأقمر عن أبي الأحوص به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، وهو أصحُّ ما وردتْ به الزيادةُ. والمسعوديُّ وإن كانَ قدِ اختلطَ، غير أن وكيعًا قد روى عنه قبل الاختلاط. ذكره أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ (العلل ٥٧٥).

وقد توبع ابن الأقمر، كما رواه أحمد في (المسند ٣٦٢٣)، وعبد الرزاق في (المصنَّف ١٩٩٥)، والطبرانيُّ في (الكبير ٨٥٩٦، ٨٥٩٧) والواحديُّ

في (الوسيط) والنسويُّ في (الأربعين ٢٦)، وغيرُهُم، من طُرُقٍ عن إبراهيم بن مسلم الهَجَريِّ عن أبي الأحوص به.

غير أنَّ سندَهُ ضعيفٌ، مداره على إبراهيمَ الهجريِّ، لينُ الحديثِ؛ رَفَعَ موقوفاتٍ (التقريب ٢٥٢).

وقد جمعَ شريكُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي نَمرٍ بَيْنَهُ وبينَ ابنِ الأقْمرِ، فقال: عن عليِّ بنِ الأَقمرِ، وإبراهيمَ بنِ مسلمٍ الهجريِّ، عن أبي الأحوصِ ... فذكره. غير أنَّ شَريكًا ربما أَخطأَ.

وتابعهما كذلك - أي: ابن الأقمر، والهجري - أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ، كما عندَ الطبرانيِّ في (الكبير ٨٦٠٧)، ولكن سنده ضعيف، فيه يونس بن أبي إسحاق، متكلمٌ فيه، وضَعَّفَ أحمدُ حديثَهُ عن أبيه (الضعفاء للعقيلي ٤/ ٣١٠)، والراوي عنه عامر بن مدرك، قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «لين الحديث» (التقريب ٣١٠٨).

الطريق الثاني:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ٨٤٨٢) قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي حُصَيْن، عن أبي الأحوص، قال: قال عبد الله... فذكره مختصرًا. وسندُهُ صحيحٌ.

الطريق الثالث:

رواه الشاشيُّ في (مسنده ٩٠٢) من طريقِ ابنِ عجلانَ عن عونِ بنِ عبدِ اللهِ أنَّ ابنَ مسعود كان يقولُ ... فذكره.

ورجالُهُ ثقاتٌ، غير أنه منقطعٌ، عونُ بنُ عبدِ اللهِ روايتُهُ عنِ ابنِ مَسعودٍ مرسلةٌ (تهذيب الكمال ٢٢/ ٤٥٣ - ٤٥٦).

الطريق الرابع:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٨٦١١) من طريقِ كهمس بن الحسن عن هارون بن الأصم عنِ ابنِ مسعودٍ بنحوه.

وسندُهُ ضعيفٌ؛ فيه داهر بن نوح، قال الدارقطنيُّ في (العلل): شيخٌ لأهلِ الأهوازِ ليس بقويٍّ في الحديثِ. وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقاتِ) وقال: «ربما أَخطأَ» (لسان الميزان ٣/ ٣٨٩).

وسُئِلَ عنه الدارقطنيُّ في موطنٍ آخرَ، فقال: «لا بأسَ به» (سؤالات البرقاني ١٤٤).

والراوي عنِ ابنِ مسعودٍ: هارونُ الأَصمُّ، تَرجَمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٨/ ٢٢٠)، وابنُ أبي حَاتمٍ في (الجرح والتعديل ٩/ ٩٩) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، بينما ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٥/ ٥٠٨) وقد نَصَّ أبو حاتم على أنَّ روايتَهُ عن عمرَ مرسلةٌ.

فلا ندري هل سَمِعَ ابنَ مسعودٍ أم لا، ولم نقفْ على أحدٍ منَ العلماءِ ذكره فيمن يَروي عن ابنِ مسعودٍ. والله أعلم.

الطريق الخامس:

رواه المشرف بن المرجي في (فضائل بيت المقدس) لكنَّهُ تالفٌ.

فجملةُ القولِ أنَّها صحيحةٌ، وصَحَّحَ الألبانيُّ الحديثَ بالزيادةِ (صحيح النسائي ٨٤٨).

وقد جاءَ بنحوه عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما رواه العقيليُّ في (الضعفاء ٢/ ٢٨٥) قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا حجاج قال: حدثنا حماد بن

سلمة، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: «**مَشَيْتُ مَعَ أَنَسِ بن مَالِكٍ إِلَى الصَّلَاةِ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَكَانَ يُقَرِّبُ بَيْنَ الخُطَى، فَقَالَ لِي: أَتَدْرِي لِمَ أَفْعَلُ هَذَا؟ فَقُلْتُ: وَلِمَ تَفْعَلُهُ؟ قَالَ: كَذَا فَعَلَ بِي زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ لِيَكُونَ أَكْثَرَ لِخَطْوِنَا**» وسندُهُ صحيحٌ.

ورواه عبدُ الرزاقِ في (المصنَّف ١٩٩٩، ٣٤٤٧) عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس بنحوه، وابنُ أبي شيبةَ في (المصنَّف ٧٤٨٤) عن وكيع، قال: حدثنا جعفر بن حيان أبو الأشهب، عن ثابتٍ البُنانيِّ بنحوه أيضًا.

وقد جاءَ ما يشهدُ لمعناه مرفوعًا، وهو ما أخرجه البخاريُّ في (صحيحه ٩٠٨)، ومسلمٌ (٦٠٢) من حديثِ أبي هريرة قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وَأْتُوهَا تَمْشُونَ، عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا**».

وسيأتي الحديثُ برواياتِهِ وشواهدِهِ بتوسعٍ في «موسوعة الصلاة، باب ترك الجماعة من علامات النفاق، وباب المحافظة على صلاة الجماعة من سنن الهدى». فانظره هناك.

❁ ❁ ❁

[١٤٢٧ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى المَسْجِدِ لَا يَنْزِعُهُ [إِلَى المَسْجِدِ] إِلَّا الصَّلَاةُ، لَمْ تَزَلْ رِجْلُهُ اليُسْرَى تَمْحُو [عَنْهُ] سَيِّئَةً وَتَكْتُبُ [لَهُ] الأُخْرَى (اليُمْنَى) حَسَنَةً حَتَّى يَدْخُلَ المَسْجِدَ، [وَلَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي العَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا]».

۞ **الحكم:** صحيحُ المتنِ. وإسنادُهُ حسنٌ. وصَحَّحَهُ الحَاكمُ، والسيوطيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿ك ٨٨٦ "والرواية والزيادات له عدا الزيادة الأخيرة" / طب ١٣٣٢٨ "واللفظ له" / شعب ٢٦٢٤ "والزيادة الأخيرة له ولغيره" / فضش ٤٠ / مرجي (١/ ٣٨٥ - ٣٨٦)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا العباس بن الفضل (الأسفاطي) ثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله (المدني) ثنا عبد العزيز بن محمد عن كثير بن زيد عن أبي عبد الله القَرَّاظ عن ابن عمر به.

ورواه الحاكمُ من طريقِ سليمان بن بلال، ورواه البيهقيُّ في (الشعب ٢٨٨٤)، وابنُ شاهينَ في (فضائل الأعمال٤٠) من طريقِ أنس بن عياض، كلاهما عن كثير بن زيد به.

فمدارُ إسنادِهِ على كثيرِ بنِ زيدٍ.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأجلِ كثير بن زيد، لخَّصَ الحافظُ حالَهُ فقال: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ٥٦١١).

وقال الحاكمُ: «كثير بن زيد وأبو عبد الله القراظ مدنيان، لا نعرفهما إلا بالصدق، وهذا حديثٌ صحيحٌ، ولم يخرجاه»، وأقرَّهُ الذهبيُّ.

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، ورجالُهُ مُوثَّقُونَ». (مجمع الزوائد ٢٠٧٤).

ورمز السيوطيُّ لصحته في (الجامع الصغير ٥٣٥).

وقال الألبانيُّ - بعد أن ذكرَ كلامَ الحاكمِ السابقِ -: «بل هو إسنادٌ حسنٌ، أبو عبد الله القراظ - واسمه دينار - ثقةٌ من رجالِ مسلم. وكثيرُ بنُ زيدٍ قال الحافظُ: «صدوقٌ يُخطئُ»، وقال الذهبيُّ: «صدوقٌ فيه لين». نعم، الحديثُ صحيحٌ لغيرِهِ؛ فإنه له شواهدُ في (الصحيحين)، وغيرهما (الصحيحة ١٢٩٦)، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ أيضًا في (صحيح الجامع: ٤٤١).

وانظر (موسوعة الصلاة - صلاة الجماعة والإمامة - باب فضل كثرة الخطى إلى المساجد).

❁ ❁ ❁

[١٤٢٨ط] حَدِيثُ عُثْمَانَ:

عَنْ حُمْرَانَ قَالَ: [سَمِعْتُ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ وَهُوَ بِفِنَاءِ المَسْجِدِ، فَجَاءَهُ المُؤَذِّنُ عِنْدَ العَصْرِ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ] [١] **فَلَمَّا تَوَضَّأَ عُثْمَانُ قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا لَوْلَا آيَةٌ** [فِي كِتَابِ اللَّهِ] [٢] **مَا حَدَّثْتُكُمُوهُ،** [إِنِّي] [٣] **سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ** [مُسْلِمٌ فَـ] [٤] **يُحْسِنُ وُضُوءَهُ وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ** [المَكْتُوبَةَ] [٥] **إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ** [الَّتِي تَلِيهَا] [٦] **حَتَّى يُصَلِّيَهَا».**

قَالَ عُرْوَةُ: الآيَةُ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ [وَٱلۡهُدَىٰ﴾ إِلَى قَوۡلِهِ: ﴿. . . ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]] [٧] .

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ، م)، إلا أن الزيادات لمسلم وغيره دون البخاري.

التخريج:

[خ ١٦٠ "واللفظ له" / م ٢٢٧ "والزيادات له" / ن ١٥١ . . .].

تَقَدَّمَ الحديثُ بتخريجه وذِكْرِ رواياتِهِ في باب «فضل الوضوء والصلاة عقبه».

۞ ۞ ۞

[١٤٢٩ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي المَسْجِدِ وَنَحْنُ قُعُودٌ مَعَهُ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ! فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَعَادَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ! فَسَكَتَ عَنْهُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَمَّا انْصَرَفَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَبُو أُمَامَةَ: فَاتَّبَعَ الرَّجُلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ انْصَرَفَ وَاتَّبَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْظُرُ مَا يَرُدُّ عَلَى الرَّجُلِ، فَلَحِقَ الرَّجُلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ! قَالَ أَبُو أُمَامَةَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَرَأَيْتَ حِينَ خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ، أَلَيْسَ قَدْ تَوَضَّأْتَ فَأَحْسَنْتَ الْوُضُوءَ؟**» قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «**ثُمَّ شَهِدْتَ الصَّلَاةَ مَعَنَا؟**» فَقَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ حَدَّكَ - أَوْ قَالَ - ذَنْبَكَ**».

۞ **الحكم:** صحيح (م).

الفوائد:

قوله: «أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ»، **قال النوويُّ:** «هذا الحدُّ معناه معصيةٌ منَ المعاصي الموجبةِ للتعزيرِ، وهي هنا منَ الصغائرِ لأنَّها كفرتها الصَّلاةُ. ولو كانتْ كبيرةً موجبةً لحَدٍّ أو غيرِ موجبةٍ له لم تسقطْ بالصلاةِ، فقد أجمعَ العلماءُ على أنَّ المعاصي الموجبةَ للحدودِ لا تسقطُ حدودُهَا بالصلاةِ، هذا هو الصحيحُ في تفسيرِ هذا الحديثِ.

وحكى القاضي عن بعضِهم أن المرادَ بالحَدِّ: المعروف. قال: وإنما لم يحده لأنه لم يفسرْ موجب الحَدِّ ولم يستفسره النبيُّ ﷺ عنه إيثارًا للسترِ بل

اسْتَحَبَّ تلقين الرجوع عنِ الإقرارِ بموجبِ الحَدِّ صريحًا» (شرح صحيح مسلم ١٧/ ٨١).

قال ابنُ حَجرٍ: «قدِ اختَلَفَ نظرُ العلماءِ في هذا الحكمِ:

فظاهرُ ترجمةِ البخاريِّ حَمْله على من أقرَّ بحَدٍّ ولم يفسره فإنه لا يجبُ على الإمامِ أن يقيمَهُ عليه إذا تابَ.

وحمله الخطابيُّ على أنه يجوزُ أن يكونَ النبيُّ ﷺ اطَّلعَ بالوحيِّ على أنَّ اللهَ قد غَفَرَ له لكونها واقعة عين، وإلا لكانَ يَسْتَفْسِرُهُ عنِ الحَدِّ ويقيمه عليه. وقال أيضًا: في هذا الحديثِ أنه لا يُكشفُ عنِ الحدودِ بل يُدفعُ مهما أمكنَ، وهذا الرجلُ لم يُفصحْ بأمرٍ يلزمه به إقامة الحد عليه، فلعلَّه أصابَ صغيرةً ظَنَّهَا كبيرةً تُوجبُ الحدَّ، فلم يَكْشِفْهُ النبيُّ ﷺ عن ذلك؛ لأن موجبَ الحَدِّ لا يثبتُ بالاحتمالِ. وإنما لم يَسْتَفْسِرْهُ إما لأنَّ ذلك قد يدخلُ في التَّجْسِيسِ المنهيِّ عنه وإما إيثارًا للستر، ورأى أن في تعرضه لإقامةِ الحَدِّ عليه نَدمًا ورجوعًا، وقدِ اسْتَحَبَّ العلماءُ تلقينَ مَن أقرَّ بموجبِ الحدِّ بالرجوعِ عنه إمَّا بالتعريضِ وإمَّا بأوضح منه لِيَدْرَأَ عنه الحَدَّ.

وجزمَ النوويُّ وجماعةٌ أنَّ الذنبَ الذي فَعَلَهُ كان منَ الصغائرِ، بدليلِ أن في بقيةِ الخبرِ أنه كَفَّرَتْهُ الصَّلَاةُ بناءً على أن الذي تُكَفِّرُهُ الصَّلَاةُ منَ الذنوبِ الصغائر لا الكبائر. وهذا هو الأكثرُ الأغلبُ، وقد تُكَفِّرُ الصَّلَاةُ بعضَ الكبائرِ كمن كَثُرَ تَطَوُّعُهُ مثلًا بحيثُ صلح لأن يُكَفِّرَ عَدَدًا كَثِيرًا مِنَ الصَّغَائِرِ ولم يكنْ عليه من الصغائرِ شيءٌ أصلًا أو شيءٌ يسيرٌ وعليه كبيرةٌ واحدةٌ مثلًا فإنها تُكَفِّرُ عنه ذلك؛ لأن اللهَ لا يُضيعُ أجرَ من أحسنَ عملًا» (فتح الباري ١٢/ ١٣٤).

التخريج:

﴿م ٢٧٦٥ "واللفظ له" / د ٤٣٨١ / كن ٧٤٧١ - ٧٤٧٥ / حم ٢٢١٦٣، ٢٢٢٦٦، ٢٢٢٨٦ / خز ٣٣٥ / طب (٨/ ١٣٨/ ٧٦٢٣، ٧٦٢٤)، (٢٢/ ٦٧/ ١٦٣) / مش (خيرة ٣٥٤٨) / شعب ٦٦٨٠ / ني ١٢٥٢ / كر (٢٢/ ٤١٩) / معكر ٦٠٢ / زاهر (سباعيات ق٥ / أ) / وسيط (٢/ ٥٩٤ - ٥٩٥) / خيرون (ق٢٢ب)﴾.

السند:

قال مسلمٌ: حدثنا نصر بن علي الجهضمي وزهير بن حرب، واللفظ لزهير، قالا: حدثنا عمر بن يونس حدثنا عكرمة بن عمار حدثنا شداد حدثنا أبو أمامة قال: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي المَسْجِدِ وَنَحْنُ قُعُودٌ مَعَهُ... فذكره.

وتوبع عليه عكرمة:

فرواه أحمدُ وأبو داود وغيرُهُما من طريقِ الأوزاعيِّ، حدَّثني أبو عمار شداد، حدَّثني أبو أمامة به.

١- رِوَايَةُ: «وَصَلَّيْتَ مَعَنَا العِشَاءَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: . . . ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ: «**أَيْنَ القَائِلُ: أَقِمْ فِيَّ حَدَّ اللَّهِ؟**» قَالَ: أَنَا ذَا. قَالَ: «**أَتْمَمْتَ الوُضُوءَ وَصَلَّيْتَ مَعَنَا العِشَاءَ؟**» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «**فَإِنَّكَ مِنْ خَطِيئَتِكَ كَمَا وَلَدَتْكَ أُمُّكَ فَلا تَعُدْ**». وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾.

❁ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ.**

التخريج:

[طب (٨/ ١٦٠/ ٧٦٧٥) "واللفظ له" / طش ١٨٤٠ / طبر (١٢/ ٦٢٣) / مردويه (در ٨/ ١٥٢)].

السند:

قال الطبراني: حدثنا عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زِبْرِيق الحمصي، ثنا أبي (ح) وحدثنا عُمارة بن وَثيمة المصري وعبد الرحمن بن معاوية العتبي المصري قالا: ثنا إسحاق بن إبراهيم بن زبريق الحمصي، ثنا عمرو بن الحارث ثنا عبد الله بن سالم عن الزبيدي ثنا سليم بن عامر أنه سمع أبا أمامة يقولُ: . . . فذكره.

والزبيديُّ هو محمد بن الوليد الحمصيُّ.

ومدارُ إسنادِهِ عندَ الجميعِ على إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ زِبْرِيقٍ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ زِبْرِيقٍ، قال عنه الحافظُ:

«صدوقٌ يهمُ كثيرًا، وأطلقَ محمدُ بنُ عوفٍ أنه يكذبُ» (تقريب ٣٣٠).

وفيه أيضًا عمرو بن الحارث بن الضحاك الزبيدي؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٦/ ٣٢١)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٦/ ٢٢٦) ولم يذكرْ فيه جَرحًا ولا تَعديلًا، ولذا قال عنه الذهبيُّ: «عن عبد الله بن سالم الأشعريِّ فقط، وله عنه نسخةٌ، تفرَّدَ بالروايةِ عنه إسحاقُ بنُ إبراهيمَ زِبْرِيقٌ، ومولاةٌ له اسمها عَلْوَةُ، فهو غيرُ معروفِ العدالةِ، وابنُ زِبْرِيقٍ ضعيفٌ» (ميزان الاعتدال ٣/ ٢٥١).

وقال ابنُ حَجرٍ في عمرٍو: «مقبولٌ» (التقريب ٥٠٠١).

[١٤٣٠ط] حَدِيثٌ آخَرُ لِأَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**مَا مِن امْرِئٍ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ فَيَقُومُ فَيَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الوُضُوءَ، وَيُصَلِّي فَيُحْسِنُ الصَّلَاةَ، إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ بِهَا مَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ التِّي كَانَتْ قَبْلَهَا مِنْ ذُنُوبِهِ، ثُمَّ يَحْضُرُ صَلَاةً مَكْتُوبَةً فَيُصَلِّي فَيُحْسِنُ الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَهَا مِنْ ذُنُوبِهِ، ثُمَّ يَحْضُرُ صَلَاةً مَكْتُوبَةً فَيُصَلِّي فَيُحْسِنُ الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَهَا مِنْ ذُنُوبِهِ**».

❁ الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ لينٌ.

التخريج:

〚حم ٢٢٢٣٧ "واللفظ له" / طب (٨/ ٢٦٦/ ٨٠٣١) "مختصرًا" / عل (خيرة ٥١٨/ ٧) / ني ١٢٧٧ / غطر ٧ / نبلا (١٤/ ٢٠٤) / ثحب (٤/ ٣٥٩) / علائي (الفوائد ١٥٣) / نجاد (حمامي ٩٨ / ب) "مختصرًا"〛.

السند:

قال أحمدُ: حدثنا رَوْحٌ حدثنا عمر بن ذر حدثنا أبو الرَّصَافة - رَجُلٌ من أهل الشام، من باهلة، أعرابي - عن أبي أمامة به.

ومدارُ إسنادِهِ على عمر بن ذر به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير أبي الرصافة الباهلي، اسمه شبيب كما جاءَ مُصرَّحًا

به فِي رواية أبي يعلى وابن حبان.

وقال ابن منده: «أبو الرصافة الباهليُّ - صاحبُ أبي أمامة - اسمه شبيبُ ابنُ دَيْسَم» (فتح الباب في الكنى والألقاب ٢٨٨٦).

وأوردَهُ ابنُ أبي حَاتمٍ في (الجرح والتعديل ٤/ ٣٥٨)، وقال: «روى عن أبي أُمامةَ الباهليِّ، روى عنه جعفر بن برقان وعمر بن ذر وعلي بن نفيل - جد النفيلي -» (الجرح ١٥٦٦).

وذكره الحسينيُّ في (الإكمال ١٠٧٤)، وابنُ حَجرٍ في (تعجيل المنفعة ١٢٧١) وقالا: شامي عن أبي أُمامةَ في الغفران بين الصلاتين المكتوبتين. وعنه عمر بن ذر.

قلنا: وكلُّ ذلك مما يشيرُ إلى جهالتِهِ عندهم.

ولذا قال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ والطبرانيُّ في (الكبير)، وأبو الرصافة لم أرَ فيه جرحًا ولا تعديلًا» (مجمع ١٦٥٤).

ولكن حديثُهُ هذا يشهدُ له حديثُ عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلمٍ (٢٣١) بلفظ: «**مَنْ أَتَمَّ الوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَالصَّلَوَاتُ المَكْتُوبَاتُ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ**»، وأصلُهُ في (الصحيحين)، وقد سبقَ برواياتِهِ.

وله شواهدُ أُخرَى أيضًا تَقَدَّمَ بعضُها، وبعضُها سَيُخرج في (موسوعة الصلاة)؛ كحديثِ أبي هريرةَ عند أحمدَ (٧١٢٩) وغيرِهِ. وحديثِ أبي أيوبَ عند أحمدَ (٢٣٥٠٣) وغيرِهِ.

❁ ❁ ❁

[١٤٣١ط] حَدِيثُ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ:

عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ. قَالَ: فَأَعْرَضَ عَنْهُ. ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ. ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**هَلْ تَوَضَّأْتَ حِينَ أَقْبَلْتَ؟**» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «**صَلَّيْتَ مَعَنَا؟**» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «**فَاذْهَبْ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿حم ١٦٠١٤ / كن ٧٤٧١ / حب ١٧٢٣ "واللفظ له" / طب (٢٢/ ٦٧/ ١٦٢)، (٢٢/ ٧٧/ ١٩١) / طس ٤٧٦٢ / محلى (١١/ ١٢٧) / نجاد (حمامي ق٩٥ب) / صحا ٦٤٨٤﴾.

التحقيق

للحديث طريقان:

الأول:

أخرجه أحمدُ في (المسند ١٦٠١٤)، والطبرانيُّ في (الكبير ١٩١) و(الأوسط ٤٧٦٢)، وأبو نعيم في (معرفة الصحابة ٥/ ٢٧١٥)، وابنُ حَزمٍ في (المحلى ١٢/ ١٦) كلُّهم من طريقِ شيبان بن عبد الرحمن عن ليث بن أبي سليم عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي مَلِيح بن أسامة عن واثلةَ به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ غير الليث بن أبي سليم؛ صدوقٌ

اختلطَ جدًّا ولم يتميزْ حديثُهُ فتُرِكَ (التقريب ٥٦٨٥).

الطريق الثاني:

أخرجه النسائيُّ في (الكبرى ٧٤٧١)، وابنُ حِبَّانَ في (صحيحه ١٧٢٣) من طريق الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، حدثني شداد أبو عمار، حدثني واثلة بن الأسقع به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ رجالُ الصحيحِ غير أن النسائيَّ أعلَّهُ بقولِهِ: «لا نعلمُ أنَّ أحدًا تابعَ الوليدَ على قولِهِ عن واثلةَ، والصوابُ عندي[1] عن أبي أمامةَ، واللهُ أعلمُ» (الكبرى ٧٤٧١).

قلنا: بل تابعه محمد بن كثير المِصيصي كما عند الطبرانيِّ في (الكبير ٢٢/ ٦٧/ ١٦٢).

ولكنها متابعةٌ لا يُفرحُ بمثلها؛ فمحمدُ بنُ كَثيرٍ المصيصيُّ قال عنه الحافظُ: «صدوقٌ كثيرُ الغلط» (التقريب ٦٢٥١). وقال عنه ابنُ عَدِيٍّ: «ومحمد بنُ كثير له رواياتٌ عن معمرٍ والأوزاعيِّ خاصة أحاديث عداد مما لا يتابعه أحدٌ عليه» (الكامل ٩/ ٣٥١). وهذا الحديثُ من روايتِهِ عنِ الأوزاعيِّ.

والصحيحُ عنِ الأوزاعيِّ ما رواه أبو داود في (سننه ٤٣٨١) من طريقِ

(١) وقع تصحيفٌ في نسخةِ العلميةِ، حيثُ جاءَ الكلامُ هكذا: والصوابُ أبو هانئ عن أبي أمامة، وليس لأبي هانئ ذِكرٌ في الرواية، بينما جاءَ في ط. الرسالة ما نصه: «والصوابُ أبو عمار، عن أبي أُمامَةَ» وهو الموافقُ لروايةِ مسلمٍ وغيرِهِ حيثُ رواه من طريق شداد أبي عمار عن أبي أمامة، ولكن أثبتنا ما في نسخة التأصيل لموافقتها ما جاءَ في (تحفة الأشراف)، والله أعلم.

عمر بن عبد الواحد، والنسائيُّ في (الكبرى ٧٤٧٣) من طريقِ الوليدِ بنِ مَزْيَدٍ.

وأحمدُ (٢٢٢٨٦) وغيره عن أبي المغيرة.

والطبرانيُّ في (الكبير ٧٦٢٣) من طريق يحيى بن عبد الله البابلتي.

خمستُهُم (عمر بن عبد الواحد، معمر، الوليد بن مزيد، أبو المغيرة، البابلتي) عنِ الأوزاعيِّ عن شداد بن عبد الله أبي عمار عن أبي أمامة به. وقد تَقَدَّمَ.

وروايةُ الجماعةِ أصحُّ لكثرتهم وتَقَدُّمِ رجالهم في الأوزاعيِّ، ففيهم الوَلِيدُ ابنُ مَزْيَدٍ كان من أثبتِ أصحابِ الأوزاعيِّ، قال النسائيُّ: «الوَلِيدُ بنُ مَزْيَدٍ أحبُّ إلينا في الأوزاعيِّ منَ الوليدِ بنِ مسلمٍ، لا يُخطئُ ولا يُدلسُ».

وقال الحافظُ أبو القاسمِ: «ذكرَ أبو بكر محمد بن يوسف بن عيسى ابن الطباع العسكري أن الوَلِيدَ بنَ مَزْيَدٍ أثبتُ أصحابِ الأوزاعيِّ» (تهذيب الكمال ٣١/ ٨٣).

وكذلك عمر بن عبد الواحد؛ قال مروان بن محمد الطاطري: «نظرنا في كتب أصحاب الأوزاعي فما رأينا أحدًا أصح حديثًا عن الأوزاعي من عمر بن عبد الواحد» (تهذيب الكمال ٢١/ ٤٥٠)، ومعمرٌ مَن هو؟!

وقد جاءَ عنِ الوليدِ بنِ مُسلمٍ ما يوافقُ روايةَ هؤلاءِ، كما عندَ ابنِ خُزيمةَ في (صحيحه ٣٣٥) عن محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني - وكان صدوقًا ثقةً -، والطبرانيِّ في (الكبير ٢٢/ ٦٧/ ١٦٣) من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، فروياه عنِ الأوزاعي عن شداد بنحو رواية من سبق.

ولذا خَطَّأَ أبو حاتم روايةَ الوليدِ عنِ الأوزاعيِّ بذكر واثلة فقال: «وروى

عمر بن عبد الواحد، عن الأوزاعيِّ، عن شداد، عن أبي أمامة؛ فقدِ اتفقتْ رواية عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعيِّ مع رواية عكرمة بن عمار، والوليد بن مسلم كثير الوهم، والذي عندي أن الحديثَ عن أبي أمامة أشبه، وأن الوليد وهم في ذلك» (العلل ٢/ ٤٣٧ - ٧٣٨).

فالحديثُ صحيحٌ من حديثِ أبي أمامةَ وقد سبقَ عند مسلمٍ، والقصةُ المذكورةُ فيه جاءتْ من حديثِ أنسٍ عندَ البخاريِّ (٦٨٢٣) ولكن ليسَ فيها ذكرُ الوضوءِ.

[١٤٣٢ط] حَدِيثُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ:

عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ قَاعِدًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَصَابَ مِنِ امْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ فَلَم يَدَعْ شيئًا يُصِيبُهُ الرَّجُلُ مِنِ امْرَأَتِهِ إِلَّا قَدْ أَصَابَهُ مِنْهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُجَامِعْهَا؟ فَقَالَ: «**تَوَضَّأْ وُضوءًا حَسَنًا ثُمَّ قُمْ فَصَلِّ**»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ﴾ فَقَالَ مُعَاذٌ: أَهِيَ لَهُ خَاصَّةً أَمْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً؟ فَقَالَ: «**بَلْ هِيَ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ:** الترمذيُّ، والبيهقيُّ، وابنُ عبدِ البرِّ، وابنُ دقيقِ العيدِ، والذهبيُّ، والزيلعيُّ، وابنُ كَثيرٍ، وابنُ حَجرٍ، والشوكانيُّ، والألبانيُّ. وأصلُ هذه القصةِ في (الصحيحين) من حديثِ ابنِ مسعودٍ بغيرِ هذا اللفظِ.

الفوائد:

هذا الحديثُ يَحتجُّ به مَن يقولُ بوجوبِ الوُضوءِ من لمسِ المرأةِ. وهو قولُ الشافعيِّ. ولا حجةَ لهم فيه لنكارةِ الأمرِ فيه بالوضوءِ والصلاةِ.

ولو صَحَّ لما كان لهم فيه حجة أيضًا؛ **قال الحافظُ:** «وتُعُقب بأنَّ الأمرَ بالوضوءِ فيه للتبركِ، بدليلِ حديثِ: «**اكْتُمْ الخَطِيئَةَ وَتَوَضَّأْ وُضُوءًا حَسَنًا ثمَّ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ**»» (الدراية ١/ ٤٣).

وقال العلامةُ الألبانيُّ: «لا يحسنُ الاستدلالُ بالحديثِ على أنَّ لمسَ النساءِ ينقضُ الوُضوءَ، كما فعلَ ابنُ الجوزيِّ في (التحقيق) وذلك لأمور:

أولًا: أن الحديثَ ضعيفٌ لا تَنْهَضُ به حجةٌ.

ثانيًا: أنه لو صَحَّ سندُهُ، فليسَ فيه أن الأمرَ بالوُضوءِ إنما كان من أجلِ اللمسِ، بل ليسَ فيه أن الرجلَ كان متوضِّئًا قبلَ الأمرِ حتَّى يُقالَ: انتقضَ باللمسِ! بل يحتمل أن الأمرَ إنما كان من أجلِ المعصيةِ تحقيقًا للحديثِ الآخرِ الصحيحِ بلفظ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ إِلَّا غُفِرَ لَهُ**». أخرجه أصحابُ السننِ وغيرُهُم وصَحَّحَهُ جمعٌ، كما بيَّنتُهُ في (تخريج المختارة / رقم ٧).

ثالثًا: هَبْ أن الأمرَ إنما كانَ من أجلِ اللمسِ، فيحتملُ أنه من أجلِ لمسٍ خَاصٍّ؛ لأن الحالةَ التي وصفها هي مظنةُ خُروجِ المذيِّ الذي هو ناقضٌ للوُضوءِ، لا من أجلِ مطلقِ اللمسِ. ومع الاحتمالِ يسقطُ الاستدلالُ.

والحَقُّ أن لمسَ المرأةِ وكذا تقبيلها لا ينقضُ الوُضوءَ، سواءٌ كانَ بشهوةٍ أو بغيرِ شهوةٍ؛ وذلك لعدمِ قيامِ دليلٍ صحيحٍ على ذلك، بل ثَبَتَ أنه ﷺ كان يُقبلُ بعضَ أزواجِهِ ثم يُصلِّي ولا يَتوضَّأُ. أخرجه أبو داود وغيرُهُ، وله عشرةُ طُرُقٍ، بعضُها صحيحٌ كما بيَّنتُهُ في (صحيح أبي داود / رقم ١٧٠ - ١٧٣)، وتقبيلُ المرأةِ إنما يكونُ مقرونًا بالشهوةِ عادةً، والله أعلم» (الضعيفة ١٠٠٠).

التخريج:

﴿ت ٣٣٧١ / حم ٢٢١١٢ / طب (٢٠/ ١٣٦، ١٣٧/ ٢٧٧، ٢٧٨) / ك ٤٧٦ / حميد ١١٠ / قط ٣٨٣ "واللفظ له" / هق٦١٣ / هقخ٤٣٤ / تعظ ٧٧، ٧٨ / طبر (١٢/ ٦٢٢) / نبلا (٧/ ٣٧٨) / تذ (١/ ١٥٩) / تحقيق ١٦٧ / وسيط (٢/ ٥٩٤) / حد (صـ ٢٦٨) / مديني (لطائف ٦٢٧) / مردويه (الدر المنثور ٨/ ١٥٢) / طوسي (عمدة القاري ٥/ ١١)﴾.

السند:

أخرجه عبدُ بنُ حُميدٍ - ومن طريقه الترمذيُّ - عن حسين الجُعْفي - وهو ابنُ عَليٍّ - عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل به.

ومدارُ الإسنادِ عندهم على عبد الملك بن عمير به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: الانقطاعُ؛ قال ابنُ المدينيِّ: «عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمعْ من معاذ بن جبل»، وكذا قال الترمذيُّ وابنُ خزيمةَ كما في (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦١).

وفي (علل الدارقطني ٣/ ٣٩): «قيل له: فَصَحَّ سماعُ عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ. قال: فيه نظر؛ لأن معاذًا قديمُ الوفاةِ، ماتَ في طاعون عمواس، وله نيف وثلاثون سنة».

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «ابنُ أبي ليلى لم يَلْقَ معاذًا ولا أدركه ولا رَآه» (الاستذكار ٣/ ٥٦).

ولذا قال الترمذيُّ عقب الحديث: «هذا حديثٌ ليسَ إسنادُهُ بمتصلٍ؛ عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمعْ من معاذٍ، ومعاذُ بنُ جَبلٍ ماتَ في خلافةِ عمرَ، وقُتِلَ عمرُ وعبدُ الرحمنِ بنُ أبي ليلى غلامٌ صغيرٌ ابنُ سِتِّ سِنينَ وقد رَوى عن عمرَ [ورآه][(١)]».

---

(١) سقطتْ هذه اللفظة من نسخة الشيخ أحمد شاكر، وأثبتها محققو ط. دار الغرب الإسلامي (٥/ ١٩٠).

وقال ابنُ دَقيقِ العيدِ مُتعقبًا الحاكمُ تخريجه له في (المستدرك): «ومن العَجبِ تخريجه في (المستدرك على الشيخين) مع انقطاعِهِ!» (الإمام ٢/ ٢٤٠).

وبهذا أعلَّه البيهقيُّ في (الكبرى ١/ ٣٧٣)، **وابنُ كَثيرٍ** في (تفسيره ٢/ ٣١٦)، **والذهبيُّ** في (السير ٧/ ٣٤٧)، **والزيلعيُّ** في (نصب الراية ١/ ٧٠، وتخريج أحاديث الكشاف ٢/ ١٤٥)، **والحافظُ ابنُ حَجرٍ** في (الدراية ١/ ٤٣)، **ومغلطايُ** في (شرح سنن ابن ماجه ٢/ ٩٥)، **والشوكانيُّ** في (فتح القدير ١/ ٧٥٢ ط. الوفاء).

الثانية: قدِ اختُلفَ على عبدِ الملكِ بنِ عُميرٍ في وصلِهِ وإرسالِهِ:

فرواه جريرُ بنُ عبدِ الحميدِ كما عند: محمدِ بنِ نصرٍ المروزيِّ في (تعظيم قدر الصلاة ٧٧)، والطبريّ في (تفسيره ١٢/ ٦٢٢)، والحاكم في (المستدرك ٤٧٦)، والطبراني في (المعجم الكبير ٢٠/ ١٣٧/ ٢٧٨) وغيرهم.

وزائدةُ بنُ قُدامةَ كما عندَ أحمدَ في (المسند ٢٢١١٢)، والترمذيِّ في (جامعه ٣١١٣)، وغيرهم. كلاهما عن عبد الملك بن عمير به متصلًا.

وخالفهما شعبةُ بنُ الحَجاجِ كما عندَ الطبريِّ في (تفسيره ١٢/ ٦٢٢)، والنسائيِّ في (الكبرى ٧٤٨٧ ط. التأصيل[1])، فرواه عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسلًا.

---

(١) وقعَ في ط. العلمية خطأٌ في الروايةِ، حيثُ جاءَ فيه: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذٍ أن رجلًا. وهو خطأٌ، والصوابُ ما أثبتناه من ط. التأصيل، وعزاه إليه المزيُّ في (تحفة الأشراف ٨/ ٤٠٩)، وابنُ كثيرٍ في (جامع المسانيد ٧/ ٥١١) على الإرسالِ.

وأشارَ الترمذيُّ أيضًا إلى هذه العلةِ فقال: «وروى شعبةُ هذا الحديثَ عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن النبيِّ ﷺ مرسلًا». اهـ.

وقال الدارقطنيُّ: «فوصله زائدة، وجرير بن عبد الحميد، عن عبد الملك بن عمير، عن ابن أبي ليلى، عن معاذ. وأرسله شعبة، ولم يذكرْ مُعاذًا فيه» (العلل ٩٧٧).

وقال الذهبيُّ: «وعِلَّتُهُ أن شعبةَ رواه عن عبدِ الملكِ، فأرسلَهُ، لم يذكرْ مُعاذًا» (السير ٧/ ٣٧٨).

قلنا: لا نَرى هذا الاختلاف إلا من قِبَلِ عبد الملك بن عمير، وإن كان من رجالِ (الصحيحين)، فقد قال أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ فيه: «مضطربُ الحديثِ جدًّا مع قِلَّةِ روايتِهِ، ما أرى له خمس مئة حديث، وقد غَلِطَ في كثيرٍ منها» وقال في موضعٍ آخر: «وذلك أن عبدَ الملكِ يختلفُ عليه الحفاظ» وقال يحيى بنُ معين: «مخلط» (تهذيب الكمال ١٨/ ٣٧٣).

وفي (سؤالات المروذي لأحمد) قال فيه: «مضطربُ الحديثِ، قَلَّ مَن رَوى عنه إلا اختلف عليه» (السؤالات ١٩٧).

وفي (علل الدارقطني) أمثلة لأحاديث حكم الدارقطني باضطراب عبد الملك فيها. انظر على سبيل المثال (العلل٢/ ١٢٥ و ٤/ ٣٠٣).

والحديثُ ضَعَّفَهُ الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ٧٠)، **والشوكانيُّ** في (نيل الأوطار ١/ ٢٤٤)، **والألبانيُّ** في (الضعيفة ١٠٠٠).

وبما سبقَ يُتعقبُ على الدارقطنيِّ والحاكمِ؛ إذ صححا هذا الحديث عقب إخراجهما له، وكذلك قول أبي موسى المديني عقب تخريجه: «هذا حديثٌ مشهورٌ له طرقٌ» (اللطائف من دقائق المعارف ١/ ٣١٣).

ولعلَّه أرادَ أصلَ القصةِ، فقد أخرجَ البخاريُّ في (صحيحه) في غير ما موضع، منها (٥٢٦، ٤٦٨٧)، ومسلمٌ في (صحيحه ٢٧٦٣) من حديثِ ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنِ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذلكَ له فأُنزلتْ عليه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾﴾، قال الرجلُ: أَلِيَ هذه؟ قال: «**لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي**».

فهذا القدرُ هو الذي يصحُّ منَ الحديثِ، وما عَدَاهُ فلا يَثبتُ.

❁ ❁ ❁

[١٤٣٣ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي أُمَامَةَ وَهُوَ يَتَفَلَّى فِي المَسْجِدِ وَيَدْفِنُ القَمْلَ فِي الحَصَى، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا أُمَامَةَ، إِنَّ رَجُلًا حَدَّثَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ المَفْرُوضَةِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ فِي ذَلِكَ اليَوْمِ مَا مَشَتْ إِلَيْهِ رِجْلُهُ وَقَبَضَتْ عَلَيْهِ يَدَاهُ وَسَمِعَتْ إِلَيْهِ أُذُنَاهُ وَنَظَرَتْ إِلَيْهِ عَيْنَاهُ وَحَدَّثَ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ سُوءٍ**» قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ مَا لَا أُحْصِيهِ.

۞ **الحكم:** منكرٌ بهذا السياقِ. وإسنادُهُ ضعيفٌ. وضَعَّفَهُ الألبانيُّ.

التخريج:

﴿حم ٢٢٢٧٢ "واللفظ له" / طب (٨/ ٢٦٦) (٨٠٣٢) / منيع (خيرة ٥١٨/ ٥) / شعب ٢٤٨١ / فضش ٢٨ "والرواية له"، ٢٩ "وفيه قصة" / كر (٦٧/ ٢٢٣)﴾.

السند:

أخرجه: أحمدُ وابنُ مَنيعٍ، كلاهما عن أبي أحمد الزبيري، حدثنا أبان بن عبد الله بن أبي حازم عن أبي مسلم الثعلبي قال: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي أُمَامَةَ... فذكره.

ومدارُ إسنادِهِ عندَ الجميعِ على أبان بن عبد الله بن أبي حازم به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ لجهالةِ أبي مسلم الثعلبيِّ؛ ذكره البخاريُّ في (الكنى

٦٢٩)، وابنُ أبي حَاتمٍ في (الجرح والتعديل ٩/ ٤٣٦) ولم يذكرا فيه جَرحًا ولا تَعديلًا، ولم يذكرا في الرواةِ عنه غير أبان بن عبد الله بن أبي حازم.

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير) من رواية أبي مسلم الثعلبي ولم أَرَ مَن ذكرَه، وبقية رجاله مُوثَّقُون» (مجمع الزوائد ١٦٦٦).

قلنا: ترجمَ له البخاريُّ وابنُ أبي حاتمٍ كما تَقَدَّمَ، إلا إن أرادَ مَن ذكره بجرحٍ أو توثيق فنعم.

وفيه أيضًا: أبان بن عبد الله بن أبي حازم؛ قال عنه الحافظُ: «صدوقٌ، في حفظه لين» (التقريب ١٤٠).

ومع ذلك قال المنذريُّ: «رواه أحمدُ، والغالبُ على سندِهِ الحسن، وتَقَدَّمَ له شواهدُ في الوضوء، والله أعلم» (الترغيب والترهيب ٥٣٢).

قلنا: ليسَ الأمرُ كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ فالسندُ فيه راوٍ مجهول لا يُعرفُ، فكيفَ يكون الغالب عليه الحسن؟! بل الغالبُ عليه الضعف.

والحديثُ وإن كان غالب متنه في الصحيح إلا أنَّ فيه لفظة منكرة تخالف الأحاديث الصحيحة.

قال الألبانيُّ: «قوله في آخر الحديث: «وَحَدَّثَ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ سُوءٍ»، مخالف للأحاديثِ الصحيحة؛ كقوله عليه الصلاة والسلام: «**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا؛ مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ**». وقال ﷺ في الحديثِ القدسي: «... **وَإِذَا هَمَّ [عَبْدِي] بِسَيِّئَةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا؛ لَمْ أَكْتُبْهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا؛ كَتَبْتُهَا سَيِّئَةً وَاحِدَةً**».

فقد فرَّقتْ هذه الأحاديثُ بين ما يعمله العبد من السيئات - فهي ذنبٌ يؤاخذه الله عليه إلا أن يغفره -، وبينَ ما حَدَّثَ به نفسه ولم يعمله - فهو لا

يؤاخذُ عليه -، بينما حديث الترجمة سَوَّى بين الأمرين، وجعلَ حديثَ النفس ذَنْبًا يؤاخذُ عليه كسائر الأعمال . . . فكانَ منكرًا من ناحيةِ المتنِ أيضًا» (الضعيفة ١٤/ ٤٦٩، ٤٦٨).

قلنا: وكذا زادَ فيه ذكر الأذنين، وذَهاب الإثم منهما، وقد جاءَ الحديثُ من طُرُقٍ عِدَّة بألفاظٍ كثيرةٍ عن أبي أمامةَ، وليس فيها ذلك، وكذلك أصله وهو حديثُ عمرو بن عَبَسةَ، الذي رواه عنه أبو أمامة - ليس فيه ذلك أيضًا، وقد تَقَدَّمَ تخريجهما تحت باب «ذَهاب الذنوب بماء الوضوء»، وفيه هناك بقية روايات حديث أبي أمامة.

❀ ❀ ❀

[١٤٣٤ط] حَدِيثُ سَلْمَانَ:

عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ سَلْمَانَ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَأَخَذَ مِنْهَا غُصْنًا يَابِسًا فَهَزَّهُ حَتَّى تَحَاتَّ وَرَقُهُ. قَالَ: أَمَا تَسْأَلُنِي لِمَ أَفْعَلُ هَذَا؟ قُلْتُ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَهُ؟ قَالَ: هَكَذَا فَعَلَ بِي رَسُولُ اللهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ المُسْلِمَ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ وَصَلَّى الخَمْسَ تَحَاتَّتْ ذُنُوبُهُ كَمَا تَحَاتَّ هَذَا الوَرَقُ**» ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ١١٤﴾.

۞ **الحكم:** حسنٌ لشواهدِهِ. وإسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ البوصيريُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

[حم ٢٣٧٠٧، ٢٣٧١٦ "مقتصرًا على الصلاة" / مي ٧٣٧ "واللفظ له" / عل (خيرة ٥١٧/ ٣) / بز ٢٥٠٨ / طب (٦/ ٢٥٧/ ٦١٥١، ٦١٥٢) / طس (مجمع ١٦٥١) / ش ٥٢ "مقتصرًا على الوضوء" / طي ٦٨٧ / مش ٤٥٦ "مقتصرًا على الوضوء" / طهر ٥٣ / شعب ٢٤٨٢ "مقتصرًا على الوضوء" / تعظ ٨٣ / تجر (صـ١٣٨) / طهور ١١ "مقتصرًا على الوضوء" / طبر (١٢/ ٦٢١، ٦١٤) / فضش ٣٧ / صبغ ١٤٩٠، ١٤٩١ / وسيط (٢/ ٥٩٥) / مخلص ٢٨١٤، ٣١٤٧ / نجار (٢٠/ ٤٧) "مقتصرًا على الصلاة"].

التحقيق

هذا الحديثُ مدارُهُ على أبي عثمانَ النهدي، وروي عنه من ثلاثِ طُرُقٍ:

الأول: أخرجه أحمدُ (المسند ٢٣٧٠٧)، والدارميُّ (السنن ٧٣٧)، والطيالسيُّ (المسند ٦٨٧)، وغيرُهُم؛ كلُّهم من طريقِ عليِّ بنِ زيدِ بنِ جُدْعانَ

عن أبي عثمانَ به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ قال البوصيريُّ: «مدارُ هذا الحديث على عليِّ بنِ زيدِ ابنِ جُدْعانَ، وهو ضعيفٌ» (إتحاف الخيرة ٥١٧/ ٣).

الثاني: أخرجه البزارُ في (المسند ٢٥٠٨) عن بشر بن آدم قال: أخبرنا أشعث بن أشعث عن عمران القطان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه أشعثُ بنُ أشعثَ، قال أبو حاتم: «أشعثُ مجهولٌ لا يُعرفُ» (العلل ٣٤٢). بينما ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٨/ ١٢٨ - ١٢٩): وقال: «يُغْرِبُ»، وقال البزارُ: «ليسَ به بأسٌ، حَدَّثَ عنه أصحابُنَا: بشر بن آدم، وأحمد بن عمر بن عبيدة، وغيرهما» (لسان ٢/ ١٩٩).

وفيه أيضًا: عمرانُ بنُ دَوَّار العميُّ القطانُ، قال عنه الدارقطنيُّ: «كان كثيرَ الوهمِ والمخالفةِ» (سؤالات الحاكم للدارقطني ٤٤٥).

قال الألبانيُّ: «وأنا أَخشى أن يكونَ في المطبوعةِ سقطٌ؛ فإنَّ هذا اللفظَ إنما هو من حديث علي بن زيد عن أبي عثمان النهدي عن سلمان، كما رواه أحمد (٥/ ٤٣٧ - ٤٣٩) وغيره مثل ابن نصر في (تعظيم قدر الصلاة ١/ ١٥٠/ ٨٣)؛ أو هو من أوهام البزار نفسه» (الصحيحة ٣٤٠٢).

الثالث: أَخرجه البيهقيُّ (الشعب ٢٤٨٢) عن أبي الحسين بن بشران، أنا إسماعيل بن محمد الصفار، ثنا محمد بن غالب، ثنا عبد الرحمن بن المبارك، ثنا صالح أبو عمر البزار، ثنا يونس عن أبي عثمان به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ صالح أبو عمر البزار لم نعرفه، ويونسُ لم نَتَبَيَّنْهُ، لكن رَوَى البغويُّ في (معجم الصحابة ١٤٩١)، والطبرانيُّ في (الكبير

٦١٥٢)، والمخلص في (المخلصيات ٢٨١٤) هذا الحديثُ من طريقِ يونس بن عبيد عن علي بن زيد عن أبي عثمان به.

ولذا قال الألبانيُّ: «أخرجَ الحديثَ الطبرانيُّ بالتتمةِ من طريقينِ عن عليِّ بنِ زيدٍ: أحدهما: عن يونس بن عبيد. فألقى في النفسِ أن (يونس) المذكور في الطريق الأولى عند البيهقيِّ لعلَّه (يونس بن عبيد) هذا، ويكون قد سقط بينه وبين أبي عثمان: (علي بن زيد)؛ لسوءِ الطبعةِ. واللهُ سبحانه وتعالى أعلمُ» (الضعيفة ٦٩٨٤).

وعلى هذا فقد عادَ الحديثُ إلى عليِّ بنِ زيدٍ، وهو ضعيفٌ سيئُ الحفظِ كما تَقَدَّمَ.

ولكن الحديث قد سبق ما يشهدُ لمعناه من حديث عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيره؛ **ولذا قال الألبانيُّ:** «حسنٌ لغيرِهِ» (صحيح الترغيب والترهيب ٣٦٣).

❁ ❁ ❁

[١٤٣٥ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُتَطَهِّرًا إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الحَاجِّ المُحْرِمِ، وَمَنْ خَرَجَ إِلَى تَسْبِيحِ الضُّحَى لَا يُنْصِبُهُ إِلَا إِيَّاهُ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ المُعْتَمِرِ، وَصَلَاةٌ عَلَى إِثْرِ صَلَاةٍ لَا لَغْوَ بَيْنَهُمَا كِتَابٌ فِي عِلِّيِّينَ**».

۞ **الحكم:** **إسنادُهُ محتملٌ للتحسينِ. وحَسَّنَهُ** النوويُّ، والسيوطيُّ، والألبانيُّ.

الفوائد:

قوله ﷺ: «**إِلَى تَسْبِيحِ الضُّحَى**»؛ **قال البغويُّ:** «يريد: صلاة الضحى، وكل صلاة يتطوع بها فهي تسبيح وسبحة» (شرح السنة ٤٧٢).

التخريج:

〚د ٥٥٨ "واللفظ له" / حم ٢٢٣٠٤ / طب (٨/ ١٧٦/ ٧٧٣٤، ٧٧٣٥)، (٨/ ١٨٢/ ٧٧٥٥)، (٨/ ١٨٤/ ٧٧٦٤) / طس ٣٢٦٢ / طش ٨٧٨ / ني ١٢٠٤ / هق ٤٩٧٣، ٥٠٣٧ / بغ ٤٧٢ / بغت (٦/ ٥٠) / مرجى (صـ ٤٢٧) / مرداس (ق ٢ / أ) / مخلدي (ق٢٤٦ب)〛.

السند:

أخرجه أبو داود - ومن طريقه البيهقيُّ في (الكبرى٤٩٧٣)، والبغويُّ في (شرح السنة) - قال: حدثنا أبو توبة ثنا الهيثم بن حميد عن يحيى بن الحارث عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة به.

وأبو توبة: هو الربيع بن نافع، ورواه من طريقه الروياني وغيره.

وقد توبع الربيع:

فرواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٧٣٤)، و(الأوسط ٣٢٦٢) من طريقِ عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي عن الهيثم به،

وقال الطبرانيُّ في (الأوسط): «لم يَرْوِ هذا الحديث عن يحيى بن الحارث بهذا التمام إلا الهيثم بن حميد»!

قلنا: كلا؛ فقد تابعه جماعة:

منهم: محمد بن شعيب بن شابور عند الطبرانيِّ نفسه! في (الكبير ٧٧٥٥).

وتابعه أيضًا: صدقة بن خالد القرشي عند البيهقيِّ في (الكبرى ٤٩٧٣).

وإسماعيل بن عياش عند أحمد (٢٢٣٠٤).

والوليد بن مسلم عند الطبرانيِّ في (الكبير ٧٧٣٥، ٧٧٦٤).

وسويد بن عبد العزيز عند الطبرانيِّ في (مسند الشاميين ٨٧٨).

فالحديثُ مدارُهُ بهذه السياقةِ على يحيى بن الحارث عن القاسم بن عبد الرحمن، أبي عبد الرحمن الشامي، اللَّهم إلا اختلافًا حصلَ على الوليدِ سيأتي ذِكْرُهُ.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ فالقاسمُ أبو عبد الرحمن مختلفٌ فيه، والراجحُ فيه أنه صدوقٌ لا بأسَ به، وإنما أتت المناكير في روايته من قِبلِ الرواةِ الضعفاءِ عنه، كما نصَّ على ذلك ابنُ مَعينٍ والبخاريُّ وأبو حَاتمٍ وغيرُهُم. وانظر ما سطرناه في ترجمتِهِ تحتَ حديثِ أبي أمامةَ في باب «إعفاء اللحية».

والراوي عنه هنا يحيى بن الحارث الذِّماري، ثقةٌ، **وَثَّقَهُ**: ابنُ مَعينٍ،

ودُحَيمٌ، وأبو حَاتمٍ، وأبو داودَ، وغيرُهُم. انظر (تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٣).

ولذا قال النوويُّ: «رواه أبو داود بإسنادٍ حسنٍ أو صحيحٍ» (الخلاصة ٩١٢).

ورمزَ السيوطيُّ لحُسْنِهِ في (جامعه ٥١٠٣).

وحَسَّنَهُ الألبانيُّ في (صحيح أبي داود ٥٦٧).

وتوبع عليه يحيى بن الحارث:

فقد رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٧٣٥، ٧٧٦٤)، و(الأوسط ٤٧٧ مختصرًا)، من طريقِ دُحَيْمٍ عن الوليدِ بنِ مسلمٍ عن يحيى وحفص بن غيلان، كلاهما عن القاسم به، واختُلِفَ عليه في ذلك:

فرواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٧٦٣) و(مسند الشاميين ٥٩٣) من طريقِ هشامِ بنِ عمارٍ - قرنه في (الكبير) بدُحَيمٍ، قالا -: ثنا الوليد بن مسلم، ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وأبو معيد حفص بن غيلان، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن رسول الله ﷺ قال: «**صَلَاةٌ عَلَى إِثْرِ صَلَاةٍ، لَا لَغْوَ بَيْنَهُمَا - كِتَابٌ فِي عِلِّيِّينَ**». هكذا مختصرًا.

ولعلَّه حمل رواية دُحَيْمٍ على رواية هشامٍ، فقد مَرَّ عنده من طريقِ دُحَيْمٍ بذكر يحيى بن الحارث بدلًا من ابنِ جابرٍ!

ورواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٥٧٨) و(مسند الشاميين ١٥٤٨) عن إسحاق بن خالويه الواسطي، ثنا علي بن بحر، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا حفص بن غيلان، عن مكحول، عن أبي أمامة مرفوعًا: «**مَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فِي الجَمَاعَةِ فَهِي كَحجَّةٍ، وَمَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةِ تَطَوُّعٍ فَهِي كَعُمْرَةٍ تَامَّةٍ**».

وكذا رواه في (الكبير ٧٥٨٢) و(المسند ١٥٤٩) من طريقِ زهيرِ بنِ حَربٍ، ثنا الوليد بن مسلم، حدَّثني حفص بن غيلان، عن مكحولٍ، به مقتصرًا على قوله: «**صَلَاةٌ عَلَى إِثْرِ صَلَاةٍ، لَا لَغْوٌ بَيْنَهُمَا - كِتَابٌ فِي عِلِّيِّينَ**».

وهذا منقطعٌ، قال أبو حاتم: «لا يصحُّ لمكحولٍ سماعٌ من أبي أمامةَ»، وقال أيضًا: «مكحولٌ لم يرَ أبا أمامةَ» (المراسيل ٧٩١، ٧٩٦).

والحديثُ له مواضع أخرى عند أبي داود (١٢٨٨)، وأحمدَ في (المسند ٢٢٢٧٣) وغيرهما مقتصرًا على قوله: «**صَلَاةٌ عَلَى إِثْرِ صَلَاةٍ،...**» إلخ، وبعضُهم ساقَهُ بلفظِ مكحولٍ: «**مَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ...**» إلخ، ولم يذكرْ فيه التطهر، وسيأتي تخريجُهُ في (موسوعة الصلاة).

وللحديثِ رواية أخرى من طريق آخر عن القاسم تَقَدَّمَ تخريجُها في بابِ «ذَهاب الذنوب بماء الوضوء».

١- رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الوُضُوءَ ثُمَّ يُصَلِّي المَكْتُوبَةَ إِلَّا كَانَتْ لَهُ كَحَجَّةٍ، وَإِنْ صَلَّى تَطَوُّعًا كَانَتْ لَهُ كَعُمْرَةٍ».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[طب (٨/ ٢٤٢/ ٧٩٤٤)].

السند:

قال الطبرانيُّ في (الكبير): حدثنا علي بن عبد العزيز، وأبو مسلم الكَشِّي، قالا: ثنا حجاج بن المنهال، ثنا حماد بن سلمة عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه جعفر بن الزبير الحنفيُّ، قال عنه البخاريُّ: «تركوه» (التاريخ الكبير ٢/ ١٩٢).

ولذا رَمَزَ السيوطيُّ لضَعْفِهِ في (جامعه ٩٠٤٧)، وانظر الرواية السابقةَ.

[١٤٣٦ط] حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ:

عَنْ سَعيدِ بنِ المُسَيِّبِ قَالَ: حَضَرَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ المَوتُ، [فَقَالَ: لأَهْلِهِ: مَنْ فِي البَيْتِ؟ قَالُوا: أَهْلُكَ، وَإِخْوَانُكَ، وَجُلَسَاؤُكَ. فَقَالَ: ارْفَعُونِي. فَأَسْنَدَهُ ابْنُهُ إِلَى صَدْرِهِ فَفَتَحَ - أَحْسَبُهُ قَالَ: عَيْنَيْهِ - فَسَلَّمَ عَلَى القَوْمِ، قَالَ: فَرَدُّوا عَلَيْهِ، وَقَالُوا لَهُ خَيْرًا][١] فَقَالَ: إِنِّي مُحَدِّثُكُم حَدِيثًا [مَا حَدَّثْتُهُ أَحَدًا مُنْذُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ][٢] مَا أُحَدِّثُكُمُوهُ [اليَوْمَ][٣] إِلَّا احْتِسَابًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُم [فِي بَيْتِهِ][٤] فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، (إِلَى المَسْجِدِ)[١]، [فَصَلَّى فِي جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ][٥]، لَمْ يَرْفَعْ قَدَمَهُ اليُمْنَى إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ عز وجل لَهُ [بِهَا][٦] حَسَنَةً، وَلَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ اليُسْرَى إِلَّا حَطَّ اللَّهُ عز وجل عَنْهُ [بِهَا][٧] سَيِّئَةً (خَطِيئَةً)[٢]، [حَتَّى يَأْتِيَ المَسْجِدَ][٨] فَلْيُقَرِّبْ أَحَدُكُمْ أَوْ لِيُبَعِّدْ، فَإِنْ أَتَى المَسْجِدَ فَصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ [انْصَرَفَ وَقَدْ][٩] غُفِرَ لَهُ، فَإِنْ أَتَى المَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا بَعْضًا وَبَقِيَ بَعْضٌ، صَلَّى مَا أَدْرَكَ وَأَتَمَّ مَا بَقِيَ، كَانَ كَذَلِكَ، فَإِنْ أَتَى المَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا، فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ [رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا][١٠]، كَانَ كَذَلِكَ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ. ولبعضِ فقراتِهِ شواهد.**

التخريج:

﴿د ٥٦٣ "واللفظ له" / هق ٥٠٧٥ / شعب ٢٦٣٣ / عل (خيرة ٩٨٦/ ١) "والزيادات دون العاشرة والرواية الأُولى والثانية له ولغيره" / مفا ١١٢ / تعظ ١٠٦ "والزيادة العاشرة له" / مشكل ٢٣٢٢ / فضش ٦٠ / زمبن ٢٢٥ / كما (٢٨/ ٢٣٩) / تمهيد (٧/ ٦٨)﴾.

السند:

رواه أبو داود في (سننه) - ومن طريقه البيهقي في (الكبرى) - قال: حدثنا محمد بن معاذ بن عباد العنبري، ثنا أبو عوانة عن يعلى بن عطاء عن معبد بن هرمز عن سعيد بن المسيب به.

ومدارُ إسنادِهِ عندَ الجميعِ على أبي عَوانةَ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه مَعْبَدُ بنُ هُرْمُزَ، قال عنه الحافظُ: «مجهولٌ» (التقريب ٦٧٨٢).

وبه أعلَّه عبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ فقال: «مَعْبَدُ بنُ هُرْمُزَ لا أعلمُ روى عنه إلا يعلى بن عطاء» (الأحكام الكبرى ٢/ ١٠).

وقال فيه مغلطايُ: «مجهولُ الحالِ، لم يَرْوِ عنه غير يعلى بن عطاء فيما رأيتُ» (شرح ابن ماجه ٥/ ٢٧).

وقد سَكَتَ عنه عبدُ الحَقِّ في (الأحكام الوسطى ١/ ٢٨١)، وقد ذكرَ في مقدمة كتابِهِ أن سكوتَهُ على الحديثِ يعني صِحَّتَهُ عنده.

فَتَعَقَّبَهُ ابنُ القطانِ، معللًا إيَّاهُ بعلةٍ أُخرى فقال: «وقد تمادَى به هذا إلى تصحيحِ ما لا يجوزُ تصحيحه، وهي أحاديثُ عن رجالٍ لم يُسَمَّوْا، ولا قال الرواةُ عنهم: إنهم صحابة، وهم لا ينبغي أن يُقبلَ منهم تعديلهم أنفسهم لو عَدَّلوها، والذين يزعمون الرؤية والسماع أكثر. فمن ذلك ما ذكر عن سعيد بن المسيب . . .»، فذكرَ الحديثَ، ثم قال: «وسَكَتَ عنه، ولم يرمه بإرسالٍ ولا غيره» (بيان الوهم ٢/ ٦٠٣). وانظر (بيان الوهم ٢/ ٥٩٤).

ولكلِّ فقرةٍ من الحديثِ ما يشهدُ لها:

فقوله ﷺ: «**إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ الوُضوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، لَمْ يَرْفَعْ قَدَمَهُ اليُمْنى إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ** ﷻ **لَهُ حَسَنَةً، وَلَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ اليُسْرَى إِلَّا حَطَّ اللَّهُ** ﷻ **عَنْهُ سَيِّئَةً، فَلْيُقَرِّبْ أَحَدُكُم أَوْ لِيُبَعِّدْ**».

يشهدُ له حديثُ أبي هريرةَ المخرج آنفًا في أول البابِ.

وقوله ﷺ: «**فَإِنْ أَتَى المَسْجِدَ فَصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ غُفِرَ لَهُ**».

يشهدُ له حديثُ عثمانَ بنِ عفانَ رضي الله عنه، وقد سبقَ تخريجُهُ تحتَ باب: «فضل الوضوء والصلاة عقبه».

وقوله ﷺ: «**فَإِنْ أَتَى المَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا بَعْضًا وَبَقِيَ بَعْضٌ، صَلَّى مَا أَدْرَكَ وَأَتَمَّ ما بَقِيَ، كانَ كَذَلِكَ، فَإِنْ أَتَى المَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا، فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ، كَانَ كَذَلِكَ**».

يشهدُ له حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا، أَعْطَاهُ اللهُ** ﷻ **مِثْلَ أَجْرِ مَنْ صَلَّاهَا وَحَضَرَهَا، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْئًا**» رواه أبو داود وغيرُهُ وفي سندِهِ ضَعْفٌ، ولكنه صالحٌ في الشواهدِ، وهو الحديثُ التالي.

ولذا قال الألبانيُّ: «صحيحٌ لغيرِهِ» (صحيح أبي داود ٣/ ٩٨).

❁ ❁ ❁

[١٤٣٧ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ رَاحَ** [عَامِدًا إِلَى الْمَسْجِدِ] **فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا، أَعْطَاهُ اللهُ** ﷻ **مِثْلَ أَجْرِ مَنْ صَلَّاهَا وَحَضَرَهَا، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْئًا**».

❁ **الحكم:** حسنٌ لشواهِدِهِ.

وَصَحَّحَهُ: الحاكمُ. **وحَسَّنَهُ:** النوويُّ. **وجَوَّدَ إسنادَهُ:** مغلطايُ. **وقَوَّاهُ:** ابنُ حَجرٍ. **وَصَحَّحَهُ لغيرِه:** الألبانيُّ.

التخريج:

﴿د ٥٦٤ "واللفظ له" / ن ٨٦٧ "والزيادة له" / كن ١٠١٦ / حم ٨٩٤٧ / تخ (٨/ ٦٤) / ك ٧٥٤ / حميد ١٤٥٥ / هق ٥٠٧٤ / هقغ ٥٨٣ / شعب ٢٦٣٤ / بغ ٨٤٩ / بز ٨١٨٠ / منذ ٢٠٨٩ / تمهيد (٧/ ٦٧ - ٦٨) / كما (٢٥/ ٤٠٩)﴾.

السند:

رواه أبو داود - ومن طريقِهِ البيهقيُّ في (الكبرى، والصغرى) - قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، ثنا عبد العزيز - يعني ابنَ محمد - عن محمد - يعني ابنَ طَحْلَاءَ - عن محصن بن علي عن عوف بن الحارث عن أبي هريرة به.

ومدارُ إسنادِهِ عندَ الجميعِ على عبد العزيز بن محمد الدراورديِّ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، محصن بن علي الفهري ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ

الكبير ٨/ ٤٦)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٨/ ٤٣٢) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، بينما ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٥/ ٤٥٨) وقال: «يروي المراسيل»، وقال ابنُ القطانِ: «مجهولٌ» (بيان الوهم والإيهام ٤/ ١٤٣)، وقال ابنُ حَجرٍ: «مستورٌ» (التقريب ٦٥٠٦)، أي مجهولُ الحالِ.

والراوي عنه عوف بن الحارث، مقبولٌ كما في (التقريب ٥٢١٦)، يعني عند المتابعة.

فمثلُهُ لا بأسَ بتحسينه مع شاهدِهِ السابقِ من حديثِ سعيدِ بنِ المسيبِ عن رجلٍ منَ الأنصارِ.

وعليه يُحملُ تحسين النوويِّ له في (خلاصة الأحكام ٢/ ٦٦٣)، **ومغلطاي** في (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٤/ ١٣).

وقال الحافظُ: «وإسنادُهُ قويٌّ» (الفتح ٦/ ١٣٧).

بينما قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ، ولم يخرجاه».

ولم يتعقبه الذهبيُّ بشيءٍ، فتعقبهما الألبانيُّ قائلًا: «وهو من أوهامهما؛ فقد علمتَ مما ذكرنا أن في الإسناد راويين ليسا من رجال الصحيح، وأن أحدهما مجهول الحال، باعتراف الذهبي نفسه! لكن الحديث عندي صحيح؛ فإنه يشهد له حديث سعيد بن المسيب الذي قبل هذا . . . ويشهدُ له أيضًا عموم قوله عليه الصلاة والسلام: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٌ مَا نَوَى**»» (صحيح أبي داود ٥٧٣).

❁ ❁ ❁

[١٤٣٨ط] حَدِيثُ ثَالِثٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَفِيهِ صِفَةُ «التَبَشْبُشَ»:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِّي ﷺ قال: **«لَا يَتَوَضَّأُ أَحَدُكُمْ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ وَيُسْبِغُهُ، ثُمَّ يَأْتِي المَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ فِيهِ؛ إِلَّا تَبَشْبَشَ اللَّهُ بِهِ، كَمَا يَتَبَشْبَشُ أَهْلُ الغَائِبِ بِطَلْعَتِهِ»**.

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ** الدارقطنيُّ.

التخريج:

〚حم ٨٠٦٥ "واللفظ له"، ٨٤٨٧ / خز ١٥٨٠ / حث ١٢٨ / ك ٨٦٧ / بشر (صـ ٨٨٧) / هقس ٩٩٨ / بشن ٧٨ / كك (٢/ ١٦٩) / قطغ (لسان ٥/ ٢٢٤) / مديني (لطائف ٦١٤) / حيد ٧٥١ / جوزي (تبصرة ١/ ١٣٥)〛.

التحقيق

مدارُ هذا الحديثِ على سعيدٍ المقبريِّ، واختُلِفَ عليه:

فرواه عنه الليثُ بنُ سعدٍ، واختُلِفَ عليه أيضًا على وجهين:

الوجه الأول: عن الليث، عن سعيد المقبري، عن أبي عبيدة، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة به.

رواه أحمدُ في (مسنده ٨٠٦٥) - ومن طريقه: ابنُ بِشْرَانَ في (الأمالي ٧٨)، وابنُ الجوزيِّ في (التبصرة ١/ ١٣٥) - عن هاشمِ بنِ القاسمِ.

ورواه أحمدُ أيضًا (٨٤٨٧) عن يونسَ بنِ محمدٍ المؤدبِ، وحجَّاجِ بنِ محمدٍ المصيصيِّ.

ورواه عثمانُ الدارميُّ في (الرد على بشر المريسي، صـ ٨٨٧) عن عبد الله بن صالح.

ورواه ابنُ خُزيمةَ في (الصحيح ١٥٨٠) من طريقِ شعيبٍ عنِ الليثِ.

ورواه الحاكمُ في (المستدرك ٨٦٧)، والبيهقيُّ في (الأسماء والصفات ٩٩٨) من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان، عن يحيى بن بكير.

خمستُهم: (هاشم، ويونس، وحجاج، وشعيب، وابن بُكيرٍ) عن الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أبي عبيدة[1]، عن سعيد بن يسار، أنه سمع أبا هريرة، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ أبو عبيدةَ الراوي عن سعيدٍ: «مجهولٌ»، كما قال الدارقطنيُّ في (العلل ٢٠٨٦).

ومع هذا صَحَّحَهُ الشيخُ أحمد شاكر في (تحقيقه للمسند ٨٠٥١) فقال: «إسنادُهُ صحيحٌ، أبو عبيدة: لم أستطعْ تعيينَ مَن هو؟ ولكنه على كلِّ حالٍ منَ التابعين. فهو يروي هنا عن تابعيٍّ كبيرٍ، وهو سعيدُ بنُ يسارٍ، ويروي عنه تابعيٌّ آخرُ، وهو سعيدُ المقبريُّ». اهـ.

كأنه يرى أن جهالةَ التابعيِّ لا تضرُّ.

قلنا: هذه كلامٌ غريبٌ، مخالفٌ لما عليه أئمة الحديث في اشتراطِ ضبطِ وعدالةِ الرواةِ في كلِّ طبقاتِ السندِ، نعم، قد يتجوزُ بعضُهم في كبارِ التابعين إذا روى عنه جَمْعٌ، ولم يأتِ بما يُستنكرُ. وأما مجهولُ العينِ

---

(١) تحرَّف عندَ ابنِ بِشْرَانَ إلى: «ابن عبيدة»، وهو على الصواب في (المسند)، وبقية المصادر.

والحالِ كأبي عبيدة هذا، فلا[١].

وَصَحَّحَهُ أيضًا الشيخُ الألبانيُّ في (صحيح الترغيب والترهيب ٣٠٣).

ولكن لا ندري على أي شيءٍ اعتمدَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

الوجه الثاني: عن الليثِ، عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ، عن سعيدِ بنِ يَسارٍ، عن أبي هريرةَ به، بإسقاطِ (أبي عبيدة).

رواه الحارثُ بنُ أبي أسامةَ في (مسنده)، كما في (البغية ١٢٨)، ومن طريقِهِ أبو موسى المدينيُّ في (اللطائف ٦١٤): عن أبي النضر.

ورواه ابنُ منده في (التوحيد ٧٥١) من طريقِ يحيى بن أيوب وأحمد بن إبراهيم. كلاهما: عن يحيى بن بُكير.

وعلَّقه الدارقطنيُّ في (العلل ٥/ ٢٦٩) عن قتيبةَ بنِ سعيدٍ.

ثلاثتُهُم (أبو النضر، وابن بُكير، وقتيبةُ): عن الليث، عن سعيد المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة به، بإسقاط (أبي عبيدة المجهول.

ولذا قال أبو موسى المدينيُّ عقبه: «هذا إسنادٌ صحيحٌ، أخرجَ مسلمٌ في (صحيحه) بهذا الإسنادِ حديثًا، وهذا الحديثُ وأمثالُهُ يُرْوَى من غيرِ إنكارٍ ولا تأويلٍ، اقتداءً بالسلفِ الصالحِ فيه» (اللطائف عقب رقم ٦١٤).

ولكن هذه الرواية خطأٌ، والمحفوظُ عن الليثِ بإثباتِ (أبي عبيدةَ) في سندِهِ، كذا رواه جماعةٌ منَ الثقاتِ الأثباتِ عنه.

---

(١) وللشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ - مع فضله وعلمه - مثل هذا كثير يخالف به أئمة الحديث في الحكم على عشرات الرواة والأحاديث، فليُنتبه لذلك؛ فالحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَع.

ولذا قال الدارقطنيُّ: «ورواه الليث بن سعد، عن المقبري، عن ابن عبيدة، أو أبي عبيدة، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، وزاد في الإسناد رجلًا مجهولًا.

ورواه قتيبة بن سعيد، عن ليث، عن المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، ولم يذكر بينهما أحدًا. والصحيحُ عن الليثِ القولُ الأولُ» (العلل ٢٠٨٦).

وقد خولف الليثُ في سندِهِ ومَتْنِهِ:

فقد رواه ابنُ أبي ذِئْبٍ وابنُ عَجْلانَ - في روايةٍ -، عنِ المقبريِّ، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعًا بلفظ: «**لَا يُوَطِّنُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ المَسَاجِدَ لِلصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ، إِلَّا تَبَشْبَشَ اللَّهُ بِهِ حَتَّى يَخْرُجَ، كَمَا يَتَبَشْبَشُ أَهْلُ الغَائِبِ بِغَائِبِهِمْ، إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِمْ**». فجعلاه في فضل المساجد دون الوضوء، وأسقطا من سنده (أبا عبيدة).

ومالَ الدارقطنيُّ إلى ترجيحِ رواية الليث؛ بزيادة راوٍ مجهول في إسناده، فقال: «ويشبه أن يكون الليثُ قد حفظه منَ المقبريِّ» (العلل ٢٠٨٦).

وهذا ظاهرُ صنيعِ الإمامِ أحمدَ أيضًا؛ حيثُ أسندَ روايةَ الليثِ (بذكر أبي عبيدة)، عقب رواية ابن أبي ذئب؛ فقال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا ليث، قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي عبيدة، عن سعيد بن يسار، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ... فذكر نحوه. (المسند ٩٨٤٢). كأنه يشيرُ إلى إعلالِ هذه بتلك.

وسيأتي مزيدُ كلامٍ على هذه الروايةِ في «كتاب المساجد» من «موسوعة الصلاة»، إن شاء الله.

وقد رواه بعضُهم عن المقبريِّ عن أبي هريرة، بإسقاط (أبي عبيدة، وسعيد بن يسار)، وجعله في فضل الوضوء.

أخرجه أبو أحمدَ الحاكمُ في (الكنى ٢/ ١٦٩)، والدارقطنيُّ في (غرائب مالك) - كما في (لسان الميزان ٥/ ٢٢٤) -: من طريق عبد العظيم بن حبيب، عن مالك بن أنس، حدثنا سعيد المقبري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ وَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى مَسْجِدًا مِنْ مَسَاجِدِ اللهِ...**» الحديث.

ولكن هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عبد العظيم بن حبيب، قال عنه الدارقطنيُّ: «ليسَ بثقةٍ، كثير الغلط» (العلل ٤/ ٤٣٦).

وقال الدارقطنيُّ في (غرائب مالك) - عقب هذا الحديث -: «هذا حديثٌ غريبٌ تفرَّدَ به عبد العظيم بن حبيب يكنى أبا بكر، ويعرفُ بابنِ رغبان، ولم يكن بالقويِّ في الحديثِ» (لسان الميزان ٥/ ٢٢٤).

وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «منكرُ الحديثِ»، وأسندَ له هذا الحديثَ (الكنى ٢/ ١٦٩).

واتَّهمه الذهبيُّ حيثُ قالَ: «ومن بَلَايَاهُ...»، وذكر له حديثًا منكرًا، (ميزان الاعتدال ٥١٤٣). ولذا ذكره سبطُ ابنُ العجميِّ في (الكشف الحثيث عمن رُمي بوضعِ الحديثِ ٤٤٩).

٢٢٣- بَابٌ: الوُضُوءُ وَالصَّلَاةُ بَعْدَ الذَّنْبِ تَوْبَةٌ

[١٤٣٩ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ:

عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا، نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ. وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَا مِنْ رَجُلٍ (عَبْدٍ)** [١] **[مُؤْمِنٍ]** [١] **يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ (فَيَتَوَضَّأُ)** [٢] **[فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ]** [٢]، **ثُمَّ يُصَلِّي، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ [لِذَلِكَ الذَّنْبِ]** [٣]، **إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ**»، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥] إِلَى آخِرِ الآيَةِ.

۞ **الحكم: المرفوعُ منه صحيحٌ بشواهِدِه.**

وصَحَّحَهُ: ابنُ حِبَّانَ، والضياءُ المقدسيُّ، والمزيُّ، وأحمد شاكر، والألبانيُّ.

وَحسَّنَهُ: الترمذيُّ، وموسى بنُ هارونَ الحَمَّالُ، وابنُ العربيِّ المالكيُّ، وابنُ عَدِيٍّ، وابنُ كثيرٍ، والذهبيُّ.

والحديثُ إسنادُهُ ضعيفٌ. وقصةُ الاستحلافِ أنكرَهُ البخاريُّ، - **وأقرَّهُ** العقيليُّ وغيرُهُ -، والبزارُ.

التخريج:

﴿د ١٥٢١ "والرواية الأُولى، والزيادة الثانية له ولغيره" / ت ٤٠٧ "واللفظ له"، ٣٢٤٧ / كن ١٠٣٥٧ "والرواية الثانية له ولغيره" - ١٠٣٥٤ "والزيادة الأولى له ولغيره"، ١١١٨٨ / جه ١٣٧٥ / حم ٢ ٥٦ / حب٦٢١ "والزيادة الثالثة له" / بز ٩ - ١١، (١/ ١٨٧ - ١٨٨)[(١)] / عل ١، ١١ - ١٢، ١٥ / طس ٥٨٤ / ش ٧٧٢٤ / طي ٢ / حمد ١، ٤ / تمنذ ٩٣٥ / عق (١/ ٢٧٢) / سي ٤١٤ - ٤١٧ / عد (٢/ ٣٧٧) / مشكل ٦٠٣٨ - ٦٠٤٠، ٦٠٤٣ - ٦٠٤٤، ٦٠٤٧ - ٦٠٤٨ / بشن ٦٧٨ / ضيا (١/ ٨٢ - ٨٧/ ٧، ٨، ١٠، ١١) / شعب ٦٦٧٦ / هقت ١٦٩ / طيو ٦٣٧ / معقر ٥٨٠ / فضش ١٧٥ / فحم ١٤٢ / فحم (زوائد القطيعي ٦٤٢) / طع ١٨٤٢، ١٨٤٥ - ١٨٤٧ / زمب (زوائد الحسين المروزي ١٠٨٨) / تمام ١٤٠٨ / بكر ٩، ١١ / فاداني (١/ ١٩) / أسد (٣/ ٣٣٠) / خطك (١/ ٢٧، ٢٨) / عيل (٢/ ٦٩٧) / أصبهان (١/ ١٧٨) / بغ ١٠١٥ / ضح ٤٢٤ / حا ٥٩٤٧ / بغت (٢/ ١٠٨) / أجر (ثمانون ٦) / طبر (٦/ ٦٤) / حلب (٢/ ٧٤٤ - ٧٤٥)، (٤/ ١٦٠٤ - ١٦٠٦) / طوسي ٣٨٩، ٣٩٠ / كك (٤/ ٧٢) / خلع (٢/ ١٠٧) / تمنذ ٩٣٥ / ثوري ٢٠٩ / مالين (١/ ٢٠٤ - ٢٠٥) / مناقب ٤٨ / عقيلة صـ ١٥٦ / عشاري ٣٠ / مرجي (١/ ٩٠ - ٩١) / خسرج ٢٨ / عساكر (بلدانية صـ ٥٢ - ٥٣) / صدف (صـ ٣١ - ٣٢) / سلسلة (صـ ١٩٣ - ١٩٤)﴾.

---

(١) كذا كرر هذا الحديث - وغيره - بطرقه في آخرِ مسندِ أبي بكر، مع اختلافٍ يسيرٍ في تعليق البزار على الأحاديثِ.

التحقيق

قال أحمدُ: حدثنا وكيع قال: حدثنا مِسعر وسفيان عن عثمان بن المغيرة الثقفي عن علي بن ربيعة الوالبي عن أسماء بن الحكم الفَزاري عن علي به.

ورواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم من طرقٍ عن عثمانَ به.

قال ابنُ عديٍّ: «هذا الحديثُ مدارُهُ على عثمانَ بنِ المغيرةِ، رواه عنه غيرُ مَن ذكرتُ: الثوريُّ، وشعبةُ، وزائدةُ، وإسرائيلُ، وغيرُهُم، وقد رُوِيَ عن غيرِ عثمانَ بنِ المغيرةِ عن عليِّ بنِ ربيعةَ: حدثناه عبد الله بن أبي داود، حدثني أيوب الوزان، حدثنا مروان، حدثنا معاوية بن أبي العباس القيسي عن علي بن ربيعة الأسدي عن أسماء بن الحكم الفزاري، ...» فذكره (الكامل ٢/ ٢٧٨).

قال مكيُّ بنُ هارونَ الزنجانيُّ: «أسماءُ بنُ الحكمِ الفَزاريُّ لا يُعرفُ إلا بهذا الحديثِ ... وعندَ الحُفَّاظِ أجمع وأهل المعرفة بهذا الشأنِ أنه لم يَرْوِه عن عليِّ بنِ ربيعةَ غير عثمان لأن عليه المدار، وقد تابعه معاوية بن أبي العباس القيسي، وهو طريقٌ غريبٌ عجيبٌ» (تاريخ حلب ٤/ ١٦٠٦).

قلنا: معاويةُ هذا رُمِيَ بسرقةِ أحاديثِ الثوريِّ. وقيل: بل هو القصارُ الصدوقُ (اللسان ٧٨١٣).

وعلى كلٍّ، فالحديثُ حديثُ أسماءَ، والمحفوظُ والمشهورُ أنه من رواية عثمان عن علي بن ربيعة عنه.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ أسماءُ بنُ الحكمِ الفزاريُّ؛ قال يحيى بنُ معين: «هذا رجلٌ لا يُعرفُ»، وقال البخاريُّ: «لم يُرْوَ عنه إلا هذا الحديث وحديث

آخر، ولم يُتابَعْ عليه» (التاريخ الكبير ٢/ ٥٤)، وتابعه أبو أحمدَ الحاكمُ في (الأسامي والكنى ٤/ ٧٢)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل٢/ ٣٧٦ - ٣٧٨)، وقال ابنُ سعدٍ «كان قليلَ الحديثِ» (٦/ ٢٢٥)، وذكرَهُ ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٤/ ٥٩) وقال: «يُخطئُ»، وَضَعَّفَهُ العقيليُّ في (الضعفاء ١/ ٢٧٢)، وقال أبو بكر البزارُ: «مجهولٌ» (المسند ١/ ٦٤)، وَذَكَرَهُ ابنُ الجارودِ في «جملة الضعفاء» كما في (إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٥)، ولَيَّنَ الذهبيُّ تَوثيقَهُ بقولِهِ: «قد وُثِّقَ، وما له سوى هذا الحديث» (الميزان ١/ ٢٥٦).

بينما وَثَّقَهُ العجليُّ في (الثقات١/ ٢٢٣)، وقال الحافظُ: «صدوقٌ» (التقريب ٤٠٨).

وهذا فيه نظر؛ فالرجلُ جَهَّلَهُ ابنُ مَعينٍ والبزارُ، وأنكرَ حديثَهُ البخاريُّ، وتابعه العقيليُّ وذَكَرَهُ في (الضعفاء) له.

وقال موسى بنُ هارونَ: «ليسَ بمجهولٍ لأنه رَوى عنه عليُّ بنُ ربيعةَ، والرُّكَيْنُ بنُ الربيعِ. وعليُّ بنُ ربيعةَ قد سمعَ من عليٍّ، فلولا أن أسماءَ بنَ الحَكمِ عنده مَرْضيًّا ما أدخله بينه وبينه في هذا الحديثِ» (تهذيب التهذيب ٥٠٤).

قلنا: نعم، إذا روى عنه ثقتان على الأقلِ فإنه تُرفع عنه جهالة العين، ولكن تبقى جهالة الحال، وقوله: «لولا أنه عنده مَرْضِيًّا ما أدخله بينه وبينه»، ليسَ هذا شرطًا في الروايةِ، وإلا ما رَوى أحدٌ من حديثِ الضعاف والمجاهيل شيئًا.

ثم إن في صنيعِ ابنِ حِبَّانَ نظرٌ أيضًا؛ فقد ذكرَ معظمُ النُّقادِ أن أسماءَ ليسَ له إلا هذا الحديث، فعلى هذا يكونُ الرجلُ قد أَخطأَ في هذا الحديثِ

الواحدِ الذي رَواه! حسب قول ابن حبان بأنه «يُخطئُ»، ومع ذلك خرَّجَهُ ابنُ حِبَّانَ في (صحيحه)!

فإن قيلَ: ولكن قال البخاريُّ: «لم يُرْوَ عنه إلا هذا الحديث وحديث آخر، ولم يتابَعْ عليه»، فأثبتَ له حديثًا آخر لم يتابعْ عليه، فلعلَّ هذا هو الذي عَنَاهُ ابنُ حِبَّانَ بقولِهِ: «يُخطئُ».

قلنا: قوله: «هذا الحديث» عائدٌ على الأثرِ الموقوفِ في قصةِ الاستحلافِ، فهو المذكورُ قبله، وهو ما تعرَّضَ له البخاريُّ بعدُ بالاستنكارِ كما سيأتي، بينما لم يذكرِ المتنَ المرفوعَ، فالأقربُ أن البخاريَّ عَنَى بالحديثِ الآخرِ الحديثَ المرفوعَ، ويؤيده أن عامةَ النقاد وفيهم الترمذي - وهو تلميذُ البخاريِّ - وابنُ عَدِيٍّ وغيرهما - ذكروا أنه لا يُعرفُ إلا بهذا الحديثِ، وبالفعل لا يوجد له فيما بين أيدينا من الكتبِ المسندةِ سوى هذا الحديث.

ولو سَلَّمنا بأنَّ له حديثًا آخرَ، فكيفَ لرجلٍ أن يكون ثقةً، وقد أخطأَ في نصفِ ما رَوى؟!

فإذا كان كلُّ ما رواه حديثين فقط! وأخطأَ في أحدهما، فهذا دليلٌ على غفلةٍ كبيرةٍ وسوءِ حفظٍ.

ثم إن قولَ البخاريِّ: «ولم يتابَعْ عليه» ليسَ صريحًا في أنه عَنَى به ذاك الحديث الآخر؛ ولذا تردد فيه الحافظ كما سيأتي، فإنه يحتمل أن المرادَ به حديثنا هذا وليس الآخر، وهذا ما ذكره العقيليُّ حيثُ رَوى عنِ البخاريِّ أنه قال: «لم يُرْوَ عن أسماء بن الحكم إلا هذا وحديث آخر، وقد رَوى عليٌّ عن عمرَ ولم يستحلفْهُ، وهذا حديثُ لم يتابَعْ عليه»، فجعلَ عدم المتابعة لحديثنا هذا. وهو ما فهمه المزيُّ من كلامِ البخاريِّ وتعقبه - كما سيأتي - بأنه رُوي

من طرقٍ أخرى دون ذكر الاستحلاف. فتعقبه الحافظُ قائلًا: «لعلَّ البخاريَّ إنما أرادَ بعدم المتابعة في الاستحلاف، أو الحديث الآخر الذي أشارَ إليه» (تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٨).

قلنا: الأولُ هو الظاهرُ من كلامِ البخاريِّ، وهو الذي جزمَ به البزارُ فقال: «وقولُ عليٍّ: (كُنْتُ امْرَأً إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا...) إنما رواه أسماءُ بنُ الحَكَمِ، وأسماءُ مجهولٌ لم يحدثْ بغيرِ هذا الحديث، ولم يحدثْ عنه إلا علي بن ربيعة، والكلام فلم يُرْوَ عن عليٍّ إلا من هذا الوجهِ» (المسند ١/ ٦٤).

ولا بدَّ من ذكرِ كلامِ البخاريِّ كاملًا، والوقوفُ معه لنعطي حُكمًا صَائبًا على حديثِ أسماءَ هذا، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أسماءُ بنُ الحكمِ الفَزاري سمع عليًّا، روى عنه عليّ بن ربيعة، يُعدُّ في الكوفيين، قال: كُنْتُ إِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَلَّفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ. ولم يُرْوَ عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد وحديث آخر ولم يتابعْ عليه، وقد روى أصحابُ النبيِّ ﷺ بعضُهم عن بعضٍ فلم يُحلِّفْ بعضُهم بعضًا. وقال بعض الفَزاريين: أن أسماءَ السُّلميَّ ليس بفزاري».

فأعلَّ البخاريُّ الحديثَ بأمورٍ:

الأول: التفرُّدُ وعدمُ المتابعِ، وذلك بقولِهِ: «ولم يُرْوَ عن أسماءَ بنِ الحَكَمِ إلا هذا الواحد، وحديث آخر، ولم يُتابَعْ عليه»، وأقرَّه على ذلك العقيليُّ في (الضعفاء ١/ ٢٧٢)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل٢/ ٣٧٦)، وأبو أحمدَ الحاكمُ في (الكنى ٤/ ٧٢، ٧٣)، والذهبيُّ في (الميزان ١/ ٢٥٦).

وكذا قال البزارُ - بعد أن ساقَ المتنَ المرفوعَ من طريقِ أحدِ المتروكين،

ثم رواه من طريقِ أسماءَ -: «وهذا الكلامُ لا نعلمه يُروى عن أبي بكر، عنِ النبيِّ ﷺ إلا من هذين الوجهين، وقولُ عليٍّ: (كُنْتُ امْرَأً إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا...) إنما رواه أسماءُ بنُ الحَكَمِ، وأسماءُ مجهولٌ لم يحدثْ بغيرِ هذا الحديثِ، ولم يحدثْ عنه إلا علي بن ربيعة، والكلامُ فلم يُرْوَ عن عليٍّ إلا من هذا الوجه» (المسند ١/ ٦٤).

ومن أشارَ إلى تفرُّدِه: الترمذيُّ، حيثُ قال: «حديث عليٍّ حديثٌ حسنٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجهِ» (الجامع ٢/ ٢٥٨).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «ولا نَعْرفُ لأسماءَ بنِ الحكمِ حديثًا إلا هذا» (الجامع ٥/ ٢٢٨).

وتعقب المزيُّ كلامَ البخاريِّ هذا فقال: «ما ذكره البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لا يقدحُ في صحةِ هذا الحديثِ، ولا يُوجبُ ضَعْفَهُ، أما كونه لم يتابَعْ عليه، فليسَ شرطًا في صحةِ كُلِّ حديثٍ صحيحٍ أن يكونَ لراويه متابَعٌ عليه، وفي الصحيح عدةُ أحاديث لا تُعرفُ إلا من وجهٍ واحدٍ، نحو حديث: «**الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ**»، الذي أجمعَ أهلُ العلمِ على صِحَّتِهِ وتَلَقِّيه بالقبولِ وغير ذلك... إلى أن قال: «على أن هذا الحديثَ له متابعٌ، رواه عبد الله بن نافع الصائغ، عن سليمان بن يزيد الكعبي عن المقبري، عن أبي هريرة، عن عليٍّ. ورواه حجاج بن نصير، عن المُعَارِكِ بنِ عَبَّادٍ، عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده، عن عليٍّ. ورواه داود بن مهران الدباغ، عن عمر بن يزيد عن أبي إسحاق، عن عَبْدِ خَيْرٍ، عن عليٍّ، ولم يذكروا قصةَ الاستحلافِ. والله أعلم» (تهذيب الكمال ٢/ ٥٣٤).

قلنا: كلامُهُ هذا عليه مؤاخذاتٌ:

أولها: قولُهُ: «أما كونُهُ لم يتابعْ عليه، فليسَ شرطًا في صحةِ كُلِّ حديثٍ

صحيحٍ أن يكون لراويه متابع عليه، وفي الصحيح عدة أحاديث لا تُعرفُ إلا من وجهٍ واحدٍ، نحو حديث: «**الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ**»، الذي أجمعَ أهلُ العلمِ على صِحَّتِهِ وتلقيه بالقَبولِ وغير ذلك».

قلنا: نعم، ليس شرطًا في صحةِ كلِّ حديثٍ صحيحٍ أن يكونَ لراويه متابَع، ولكن مَن هو الراوي الذي إذا انفردَ لا يحتاجُ لمتابعٍ؟

وقد أجابَ مغلطايُ على ذلك فقال: «ومسلمٌ وغيرُهُ يشترطُ أن يكونَ المنفردُ حافظًا ضابطًا ثقةً، أما إذا كان بمثل أسماء فيحتاج إلى متابِعين» (إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٨).

الثانية: قولُهُ: «على أنَّ هذا الحديثَ له متابعٌ «قد ذكر معظمها الدارقطنيُّ في (علله) ثم قال: «وأحسنُهَا إسنادًا وأصحُّهَا ما رواه الثوريُّ ومِسْعرٌ ومَن تابعهما عن عثمانَ بنِ المغيرةِ» (العلل ١/ ١٨٠).

وَتَعَقَّبَ ابنُ حَجرٍ قولَ المزيِّ فقال: «والمتابعاتُ التي ذكرها لا تشدُّ هذا الحديث شيئًا لأنها ضعيفةٌ جدًّا» (تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٨).

قلنا: وإليكَ بيانُ هذه المتابعاتِ وشدة ضَعْفِها كما ذهبَ إليه الحافظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

الأُولى: متابعةُ أبي سعيدٍ المقبريِّ، أخرجَ الحميديُّ في (مسنده ٥)، والبزارُ في (مسنده ٦، ٧)، والطبرانيُّ في (الدعاء ١٨٤٦)، وغيرُهُم، من طريقِ عن عبد الله بن سعيد عن جده أبي سعيدٍ المقبريِّ أنه سمعَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ يقولُ... فذكره بنحوه وفيه بعض الزيادات.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري؛ قال عنه الحافظ: «متروكٌ» (التقريب ٣٣٥٦).

وقال البزارُ: «وأما عبدُ اللهِ بنُ سعيدٍ فرجلٌ منكرُ الحديثِ، لا يختلفُ

أهلُ العلمِ بالنقلِ في ضَعْفِ حديثِهِ، فلا يجبُ أن يُتَّخَذَ حجة فيما ينفردُ به، وما يشاركه الثقات فقدِ استغنينا برواية الثقات عن روايته» (١/ ١٨٨).

قلنا: وقد توبع عبد الله بن سعيد على روايتِهِ هذه.

فأخرجَ البيهقيُّ في (الشعب ٦٦٧٧) من طريقِ إسماعيل بن أبي أويس نا عبد الله بن نافع الصائغ المكي عن أبي المثنى المازني سليمان بن يزيد عن المقبريِّ عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ مسلسلٌ بالعللِ:

فإسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، وإن كان من رجالِ الشيخين إلا أن الحافظَ قال عنه: «صدوقٌ أخطأَ في أحاديثَ من حِفْظِهِ» (تقريب ٤٦٠). وقال عنه أيضًا: «وأما الشيخان فلا يُظَنُّ بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثِهِ الذي شاركَ فيه الثقات» (تهذيب التهذيب ٥٦٨).

وشيخُهُ عبد الله بن نافع الصائغ في حفظه لِينٌ (التقريب ٣٦٥٩).

وفيه أيضًا: أبو المثنى سليمان بن يزيد المازني؛ قال أبو حاتم: «منكرُ الحديثِ ليس بقويٍّ». وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، وذكره في (الضعفاء) في الكنى فقال: «أبو المثنى شيخٌ يخالفُ الثقات في الرواياتِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به ولا الرواية عنه إلا للاعتبار». فَتَعَقَّبَهُ الدارقطنيُّ في (حواشيه) فقال: «أبو المثنى هذا هو سليمانُ بنُ يزيدَ الكلبيُّ مدنيٌّ»، وقال في (العلل): «سليمانُ بنُ يزيدَ ضعيفٌ» (تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٢١)، وقال الحافظُ: «ضعيفٌ» (التقريب ٨٣٤٠).

ومع ضعفِ أبي المثنى هذا فقدِ اضطربَ في إسنادِهِ:

فرواه مرَّةً عنِ المقبريِّ عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما تَقَدَّمَ.

ورواه مرَّةً عنِ المقبريِّ عن أبي هريرةَ عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأَدخلَ في السندِ أبا هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا الوجهُ الآخيرُ أخرجه الطبرانيُّ في (الدعاء ١٨٤٥) من طريقِ مسلم بن عمرو الحذاء المديني، ثنا عبد الله بن نافع عن سليمان بن يزيد الكعبي عن المقبريِّ عن أبي هريرة عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ لضعفِ سليمانَ بنِ يزيدَ الكعبيِّ واضطرابِهِ كما هو واضحٌ.

قلنا: وقد توبع أبو المثنى على هذا الوجه، ولكنها متابعةٌ واهيةٌ.

أخرجها علمُ الدينِ الفادانيُّ في (العجالة في الأحاديث المسلسلة ١/ ١٩)، وغيرُهُ، من طريقِ أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن أبي فروة عن محمد بن إسماعيل بن جعفر بن إبراهيم عن عبد الله بن سلمة بن أسلم الزرقي عن أبيه سلمة وسعيد بن أبي سعيد المقبري، كلاهما عن أبي سعيد المقبري - قائلًا كلٌّ منَ الرواةِ: والله إنه لحَقٌّ إن شاءَ اللهِ؛ عن أبي هريرة، وقال: إنه لحَقٌّ إن شاءَ اللهُ؛ عن علي بن أبي طالب أنه قال: ما حَدَّثَنِي رجلٌ عن رسولِ اللهِ إلَّا سَأَلتُهُ أن يُقْسِمَ لي... فذكره.

وإسنادُهُ ساقطٌ؛ إسحاق بن محمد بن أبي فروة، قال الحافظُ: «صدوقٌ، كُفَّ فسَاءَ حِفْظُهُ» (التقريب ٣٨١)، وشيخُهُ محمد بن إسماعيل بن جعفر بن إبراهيم هو الجعفريُّ، قال أبو حاتم: «منكرُ الحديثِ، يتكلمونَ فيه»، وقال أبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ: «متروكٌ». وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات) وقال: «روى عنه أحمد بن سعيد الدارميُّ والناسُ، يُغْرِبُ» (لسان الميزان ٦/ ٥٦٨).

وعبد الله بن سلمة بن أسلم، ضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ وغيرُهُ. وقال أبو نُعيمٍ:

«متروكٌ» (لسان الميزان ٤/ ٤٨٨)، وأبوه لم نقفْ له على ترجمةٍ.

قلنا: وقد روى أبو المثنى الحديثَ على وجهٍ ثالثٍ مما يدلُّ على اضطرابِهِ فيه، وهو ما ذكره الدارقطنيُّ في (العلل ١/ ١٥) فقال: «وروى هذا الحديث أبو المثنى سليمان بن يزيد، واختُلفَ عنه؛ فحَدَّثَ به عبد الله بن حمزة الزبيريُّ، عن عبد الله بن نافع الصائغ، عن أبي المثنى، عن المغيرة بن علي، عن عليٍّ، عن أبي بكر، وَوَهِمَ فيه، وإنما رواه أبو المثنى عن المقبريِّ». اهـ.

ولم نقفْ على روايتِهِ هذه مسندة، ولكن إلحاق الوهم بأبي المثنى أجدرُ فقد رواه على غيرِ وجهٍ كما تَقَدَّمَ.

المتابعة الثانية: رواها أبو إسحاقَ السبيعيُّ، واختُلِفَ عليه فيها:

فروى الطبرانيُّ في (الدعاء ١٨٤٧)، وابنُ مردويه في (تفسيره كما عند ابن كثير ٢/ ٤٠٩)، من طريقِ داود بن مهران الدباغ ثنا عمر بن يزيد عن أبي إسحاق عن عَبْدِ خَيْرٍ عن عليٍّ عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النبيِّ ﷺ به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: عمرُ بنُ يزيدَ الأزديُّ المدائنيُّ؛ قال عنه ابنُ عَدِيٍّ: «منكرُ الحديثِ» (الكامل ٧/ ٣٤٨).

قلنا: وقد خُولِفَ عمر بن يزيد فيه، خالفه أبان بن أبي عياش.

فرواه الدراقطنيُّ في (العلل ١/ ١٢٢) فقال: «فرواه عبدُ الوهابِ بنُ الضَّحاكِ العرضي، عن إسماعيل بن عياش، عن أبان بن أبي عياش، عن أبي إسحاق الهمداني، قال: سمعتُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ، عن أبي بكرٍ.

فأسقطَ الواسطةَ بينَ أبي إسحاقَ وعليٍّ رضي لله عنه، ثم قال الدارقطنيُّ: «وخالفه عبد الوهاب بن نجدة، عن إسماعيل، فقال فيه: عن أبي إسحاق،

عن الحارث، أو غيره عن علي، عن أبي بكر».

قلنا: كلا الطريقين ضعيفٌ جدًّا، مدارهما على إسماعيل بن عياش، كان صدوقًا في روايته عن أهلِ بلدِهِ مخلطٌ في غيرِهِم، كما قال الحافظُ في (التقريب ٤٧٣).

وشيخُهُ هنا بصريٌّ، وهو أبانُ بنُ أبي عياشٍ، متروكُ الحديثِ كما في (التقريب ١٤٢).

المتابعة الثالثة:

رواها الطبرانيُّ في (الدعاء ١٨٤٣) حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا أصبغ بن الفرج، ثنا ابن وهب، عن علي بن عابس، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ قال: قال عليٌّ... فذكره

وهذا إسنادٌ منكرٌ، وعليُّ بنُ عَابسٍ الأسديُّ الأزرقُ «ضعيفٌ» (التقريب ٤٧٥٧)،

ومع ضَعْفِهِ فقد خالفَ الجماعةَ الثقات الذين رووه عن عثمانَ بنِ المغيرةِ؛ كسفيان ومِسعر وشعبة وأبي عوانة، وغيرهم، فجعلوه عن عثمانَ عن عليٍّ الوالبيِّ عن أسماءَ بنِ الحكمِ به.

فخالفهم عليُّ بنُ عَابسٍ هذا، فجعله عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ عن عليٍّ به.

ولذا قال السراجُ - فيما نقله عنه ابنُ العديم -: «رواه عليُّ بنُ عَابسٍ عن عثمانَ بنِ المغيرةِ عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجذ عن علي بن أبي طالب. ووهم عليُّ بنُ عَابسٍ في ذلك، والله أعلم» (تاريخ حلب ٤/ ١٦٠٦).

قلنا: ولعليِّ بنِ عَابسٍ فيه وهم آخر، قال الدارقطنيُّ: «ورواه عبيد الله بن يوسف الجبيري، عن علي بن عابس، عن عثمان، عن رجلٍ، عن عليٍّ».

فأبهم شيخ عثمان، ورواه عن هذا الرجل المجهول عن عليٍّ مباشرة، ورواية الجماعة المُتقدِم ذِكرهم أَوْلى بالصوابِ من علي بن عابس هذا.

قلنا: بعد سردِ هذه المتابعات: وجدناها لا تخلو من ضعفٍ شديدٍ أو اضطرابٍ في أسانيدِهَا.

ولذا قال الدارقطنيُّ - بعد عَرضِ طرقِ الحديثِ -: «وأحسنُهَا إسنادًا وأصحُّها ما رواه الثوريُّ، ومِسعرٌ، ومَن تابعهما عن عثمانَ بنِ المغيرةِ» (العلل ١/ ١٢٣).

كأنَّهُ يغمزُ بذلك كلَّ الطرقِ المتقدمةِ. وعليه فلا يصحُّ استدرَاكُ المزيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ على البخاريِّ بقولِهِ: «على أن هذا الحديثَ له متابع» فقد تَبيَّنَ من عَرضِ الطُرُقِ أن هذه المتابعاتِ لا تَثْبُتُ، وما هي إلا أخطاءٌ من رجالٍ شديدي الضعفِ لا يتقوَّى بها حديثُ أسماءَ بنِ الحَكمِ، ولا يُقالُ فيها متابعاتٌ، ويبقى قولُ البخاريِّ هو العمدةُ، والله أعلم.

قلنا: ومما أعلَّ به البخاريُّ حديثَ أسماءَ المتقدم: قولُهُ: «وقد رَوى أصحابُ النبيِّ ﷺ بعضُهم عن بعضٍ فلم يُحَلِّفْ بعضُهم بعضًا».

وأَقَرَّهُ العقيليُّ، وزادَ فيه عنِ البخاريِّ: «وقد رَوى عليٌّ عن عمرَ ولم يستحلفْه».

فَتَعَقَّبَ المزيُّ البخاريَّ فقال: «وأما ما أنكره منَ الاستحلافِ، فليسَ فيه أنَّ كلَّ واحدٍ من الصحابةِ كان يستحلفُ مَن حَدَّثَهُ عنِ النبيِّ ﷺ، بل فيه أن عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يفعلُ ذلك، وليسَ ذلك بمنكرٍ أن يحتاطَ في حديثِ النبيِّ ﷺ،

كما فعلَ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في سؤالِهِ البينةَ بعضَ مَن كان يَروي له شيئًا عنِ النبيِّ ﷺ، كما هو مشهورٌ عنه، والاستحلافُ أيسرُ من سؤالِ البينةِ، وقد رُوي الاستحلافُ عن غيرِهِ أيضًا».

قلنا: البخاريُّ لم ينكرْ مطلقَ الاستحلافِ، وإنما أنكرَ كونَ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانَ يُكثرُ من ذلك ويعتاده، مع ما ثبتَ من روايةِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وليسَ فيها ذكرُ الاستحلافِ كما ذكرَ البخاريُّ في كلامِهِ المتقدمِ عندَ العقيليِّ، ولم يثبتْ من وجهٍ آخرَ أن صحابيًّا آخرَ كان يفعلُهُ، وكون عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يسألُ البَيِّنَةَ فهذا مذهبٌ لعمرَ مشهورٌ، وله ملابسات خاصة ووقائع محدودة، وقد أجابَ عنها أهلُ العلمِ.

وقد أجابَ مغلطايُ عن تَعَقُّبِ المزيِّ؛ فقال: «قولُهُ: (وقد رُوي الاستحلافُ عن غيرِهِ أيضًا) **مردودٌ بأمرين:**

الأول: مَن هو هذا الذي رُوي عنه ذلك؟ ومَن ذكره؟ وفي أيِّ موضعٍ هو؟ بل لقائلٍ أن يقولَ: لو كانَ رَآه لذكره كما ذكرَ المتابع، وليسَ قولُهُ بأَوْلَى من قولِ البخاريِّ النافي، وليستْ مسألةُ النافي والمثبت؛ لعدمِ التساوي.

الثاني: على تقديرِ وجودِ واحدٍ أو اثنين لا يَقْدَحُ في عموم قولِ البخاريِّ؛ لاحتمال أن يكون من صغارِ الصحابةِ فَعَلَهُ اقْتِدَاءً بعليٍّ وتقليدًا له».

وقال: «قوله: (ليس فيه - يعني في الحديث - أن كلَّ واحدٍ منَ الصحابةِ كانَ يستحلفُ مَن حَدَّثَهُ) مردودٌ بأن البخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى لم يقلْهُ ولا هو موجودٌ في كلامِهِ أيضًا، ولو أرادَهُ لما أطاقه؛ لعدمِ الإحاطةِ بكلِّ فردٍ، واللهُ تعالى أعلمُ بالصوابِ» (إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٣٧).

قلنا: وفي الحديثِ علةٌ أُخرَى أشارَ إليها الترمذيُّ وغيرُهُ، فقالَ: «... ورَوى

عنه شعبةُ، وغيرُ واحدٍ، فَرَفَعُوهُ مِثْلَ حديثِ أَبي عوانةَ، ورواه سفيانُ الثوريُّ، ومسعرٌ، فَأَوقَفَاهُ، ولم يَرْفَعَاهُ إلى النبيِّ ﷺ، وقد رُوي عن مِسعرٍ هذا الحديثُ مرفوعًا أيضًا» (السنن عقب ٤٠٧).

وقال في موضعٍ آخر: «هذا حديثٌ قد رواه شعبةُ وغيرُ واحدٍ عن عثمانَ بنِ المغيرةِ، فَرَفَعُوهُ، ورواه مِسعرٌ، وسفيانُ، عن عثمانَ بنِ المغيرةِ، فلم يَرْفَعَاهُ، ولا يُعرفُ لأسماءَ بنِ الحَكمِ حديثٌ إلا هذا» (السنن عقب ٣٢٤٧).

وقال البزارُ: «رفعه سفيانُ، ومسعرٌ فلم يَرْفَعْهُ، وذكرَ نحوَهُ» (المسند ١/ ٦٢).

وقد أجابَ الطحاويُّ عن هذه العلةِ فقال: «... غير أن معناهُ يدلُّ على أنه عنِ النبيِّ ﷺ بقولِ عليٍّ في الحديثِ: «كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْئًا نَفَعَنِي اللهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ، وَإِذَا حَلَفَ صَدَّقْتُهُ، وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ - أي: عن رَسُولِ اللهِ ﷺ -، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ» (مشكل الآثار ١٥/ ٣٠٤).

والخلاصةُ: أن حديثَ أسماءَ هذا ضعيفٌ؛ لجهالةِ أسماءَ، وعدم وجود المتابع، وما أنكره البخاريُّ من أَمرِ الاستحلافِ، والخلاف في رَفْعِهِ ووقْفِهِ، ولكن المرفوع منه له شواهدُ يُحسَّنُ بها، منها حديثُ أبي أمامةَ رضي الله عنه قال: «بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي المَسْجِدِ، وَنَحْنُ قُعُودٌ مَعَهُ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ...» الحديث وقد سبق، وانظرْ بقيةَ شواهدِهِ فيما تقدَّمَ من أبوابٍ.

والحديثُ قال عنه الترمذيُّ: «حديثُ عليٍّ حديثٌ حسنٌ، لا نعرفه إلا من هذا الوجهِ من حديثِ عثمانَ بنِ المغيرةِ» اهـ.

وَصَحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ، حيثُ أخرجه في (صحيحه)، **والضياءُ المقدسيُّ**، حيثُ خَرَّجَهُ في (المختارة).

وقال الحافظُ موسى بنُ هارونَ: «وهذا الحديثُ جيدُ الإسنادِ» (تهذيب التهذيب ٥٠٤).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا الحديثُ طريقُهُ حسنٌ، وأرجو أن يكونَ صحيحًا» (الكامل ٢/ ٣٧٨).

وقال ابنُ العربيِّ المالكيُّ: «حديثٌ حسنٌ» (عارضة الأحوذي ٢/ ١٩٧).

وقال الحافظُ ابنُ كَثيرٍ: «وبالجملةِ فهو حديثٌ حسنٌ» (التفسير ٢/ ١٢٤).

وقال الذهبيُّ: «إسنادُهُ حسنٌ» (تذكرة الحفاظ ١/ ١١).

وقال الحافظُ: «حديثٌ حسنٌ» (الفتح ١١/ ٩٨).

وقال العلامةُ أحمد شاكر: «حديثٌ صحيحٌ» (تحقيق الترمذي ٢/ ٢٥٩).

وقال الألبانيُّ: «إسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ البخاريِّ، غير أسماء بن الحكم الفزاري، وهو ثقةٌ، على خلافٍ فيه لا يضرُّ» (صحيح أبي داود ١٣٦١).

تنبيه:

زَادَ عزوه السيوطيُّ في (جمع الجوامع ٨/ ٢٥) لعبدِ بنِ حُميدٍ وابنِ مَنيعٍ والعدنيِّ. ولم نقفْ على أسانيدِهِم.

١- رِوَايَةُ: «ثُمَّ قَرَأَ.. ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾»:

وَفِي رِوَايَةٍ: . . . ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾ [هود: ١١٤] الآيَةَ.

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[مشكل ٦٠٤٥].

السند:

أخرجه الطحاويُّ في (مشكل الآثار) قال: وحدثنا يزيد، قال: حدثنا أبو عمر الحوضي، أخبرنا أبو عوانة، عن عثمان بن المغيرة الثقفي، عن ابن ربيعة الأسدي، عن أسماء بن الحكم الفزاري، قال: سمعت علي بن أبي طالب، به.

وأبو عمر الحوضي هو حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة الأزدي، قال الحافظ: «ثقةٌ ثبتٌ» (التقريب ١٤١٢).

ويزيد هو يزيد بن سنان بن يزيد القرشي، قال الحافظ: «ثقةٌ» (التقريب ٧٧٢٦).

التحقيق

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه علتان:

الأولى: جهالةُ حالِ أسماءَ، كما تَقَدَّمَ.

الثانية: أن أبا عمر الحوضيَّ قد خُولِفَ، فقد أخرجه أبو داود (١٥٢١)، وغيرُهُ، عن مسدد عن أبي عوانة بسندِهِ. وفيه ثم قرأ هذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ

إِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ١٣٥] إلى آخرِ الآيةِ.

تابع مسددًا عليه:

* **قتيبةُ بنُ سعيدٍ** كما عند الترمذيِّ في (جامعه ٤٠٧)، والنسائيِّ في (الكبرى ١٠٣٥٧)، وغيرِهما.

* **وأبو كاملٍ الجحدريُّ** عند أحمدَ في (المسند ٥٦).

* **وعبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ** كما عند أبي يعلى في (مسنده ١١)، وغيرِهِ.

٢- رِوَايَةُ: «ثُمَّ يَأْتِي الـمَسْجِدَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الوُضُوءَ ثُمَّ يَأْتِي المَسْجِدَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ.

التخريج:

﴿بز ٦ "واللفظ له"، ٧، ٨ / طع ١٨٤٣، ١٨٤٤﴾.

التحقيق

رُوي هذا الحديثُ بزيادةِ: «ثُمَّ يَأْتِي المَسْجِدَ» من ثلاثةِ طُرُقٍ:

الطريق الأول:

أخرجه البزارُ في (مسنده ٦) قال: حدثنا الحارث بن الخضر العطار قال: ثنا سعد بن أبي سعيد المقبري، عن أخيه عبد الله بن سعيد، عن جدِّه

أبي سعيدٍ المقبريِّ قال: سمعتُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عبدُ اللهِ بنُ سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ المقبريُّ، قال الحافظُ: «متروك» (التقريب ٣٣٥٦).

الطريق الثاني:

أخرجه الطبرانيُّ في (الدعاء ١٨٤٣) قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا أصبغ بن الفرج، ثنا ابن وهب، عن علي بن عابس، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ قال: قال عليٌّ... بنحوه.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ عليُّ بنُ عَابِسٍ ضَعَّفُوهُ، وقد أخطأَ في سندِهِ كما قاله السرَّاجُ، وقد تَقَدَّمَ.

الطريق الثالث:

أخرجه البزارُ (٨)، قال: حدثنا به محمد بن المثنى قال: ثنا محمد بن جعفر قال: ثنا شعبة، عن عثمان بن المغيرة به.

وأخرجه أيضًا برقم (١٠)، فقال: وحدثنا عبد الواحد بن غياث قال: ثنا أبو عوانة، عن عثمان بن المغيرة به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، عدا أسماء بن الحكم - كما سبق -.

ولفظةُ «ثُمَّ يَأْتِي المَسْجِدَ» غيرُ محفوظةٍ في هذا الحديثِ، لا عن شعبةَ ولا عن أبي عوانةَ؛ فقد رواه عن شعبةَ جماعةٌ مِنَ الثقاتِ الأثباتِ، بدونها، منهم: عبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ، وأبو عامرٍ العقديُّ، ومحمدُ بنُ كَثيرٍ، ومسلمُ بنُ إبراهيمَ، وأبو الوليدِ، وأبو داودَ الطيالسيُّ، وأيضًا محمدُ بنُ جعفرٍ، وغيرهم بدونها، كما في الروايةِ الأُولى.

وكذلك رواه جماعةٌ عن أبي عوانةَ، منهم مسددٌ، وقتيبةُ بنُ سعيدٍ، وعفَّانُ بنُ مسلمٍ، وأبو داودَ الطيالسيُّ، وعبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ، وغيرُهُم، ولم يذكروها، كما سبقَ في الروايةِ الأُولى.

لذا قال الهيثميُّ: «رواه أبو داودَ وغيرُهُ، وليسَ فيه: «**ثُمَّ يَأْتِي المَسْجِدَ فَيُصَلِّي**»» (كشف الأستار ١/ ٢١٩).

فلعلَّها من أوهامِ البزارِ، فهو وإن كان إمامًا حافظًا، إلا أنه مُتكلَّمٌ فيه من قِبلِ حفظه، لاسيما روايته للمسند؛ قال أبو أحمدَ الحاكمُ: «يُخطئُ في الإسنادِ والمتنِ» (الميزان ١/ ٢٦٧). وقال الدارقطنيُّ: «ثقةٌ، يُخطئُ كثيرًا، ويتَّكِلُ على حفظه» (سؤالات السهمي صـ ١٢١)، وقال أيضًا: «يُخطئُ في الإسنادِ والمتنِ، حَدَّثَ بالمسندِ بمصرَ حفظًا، ينظرُ في كتبِ الناسِ ويُحدِّثُ من حفظه، ولم تكنْ معه كتبٌ، فأخطأَ في أحاديثَ كثيرة، يتكلمون فيه، جَرَحَهُ أبو عبدِ الرحمنِ النسائيُّ» (سؤالات الحاكم، صـ ٦٤).

فهذه الزيادةُ لا تثبتُ في هذا الحديثِ، وإن صَحَّ بنحوه من حديثِ عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَهُوَ فِي هَذَا المَجْلِسِ، فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الوُضُوءِ ثُمَّ أَتَى المَسْجِدَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**» وسبقَ تخريجُه في باب «فضل الوضوء والصلاة عقبه».

٣- رِوَايَةٌ أُخرى:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى مَكَانٍ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ، إِلَّا غُفِرَ ذَنْبُهُ لَهُ».

۞ **الحكم:** ضعيفٌ جدًّا بهذا السياقِ.

التخريج:

[فقط (الرابع ٤٠)].

السند:

أخرجه الدارقطنيُّ في (الأفراد) فقال: حدثنا إسحاق بن محمد بن أحمد بن يزيد الحلبيُّ القاضي، ثنا أبو داود سليمان بن سيف، ثنا عبد الله بن واقد، عن شعبة والثوري وإسرائيل بن يونس ومِسعر بن كِدام، عن عثمان بن المغيرة الثقفي، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم، أن عليًّا عليه السلام قال... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، تفرَّدَ به عبد الله بن واقد أبو قتادةَ الحرانيُّ عن إسرائيل بن يونس، وهو «متروكٌ، وكان أحمدُ يُثني عليه وقال: لعلَّه كبر واختلط، وكان يدلسُ» (التقريب ٣٦٨٧).

ولذا قال الدارقطنيُّ: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ إسرائيلَ بنِ يونسَ، عن عثمانَ بنِ المغيرةِ، لا أعلمُ حَدَّثَ به غير أبي قتادة الحراني بن واقد عنه».

٤- رِوَايَةُ: «حَقًّا عَلَى اللهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «...**إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ**...».

الحكم: منكرٌ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

﴿مردويه (كثير ٢/ ٤٠٩) / وسيط (٢/ ١١٣)﴾.

السند:

أخرجه ابنُ مردويه في (تفسيره) - كما في (تفسير ابن كثير) -: حدثنا أحمد بن محمد بن زياد، حدثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، حدثنا داود بن مهران الدباغ، حدثنا عمر بن يزيد، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي قال: سمعت أبا بكر - هو الصِّديقُ - يقولُ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ أَذْنَبَ فَقَامَ فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَاسْتَغْفَرَ مِنْ ذَنْبِهِ، إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ؛ لأَنَّهُ يَقُولُ:** ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [النساء: ١١٠]».

ورواه الواحديُّ من طريق إبراهيم بن راشد، حدثنا داود بن مهران، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه: عمر بن يزيد الأزدي المدائني، قال عنه ابن عدي: «منكرُ الحديثِ» (الكامل ٧/ ٣٤٨).

وانظر تحقيق الرواية الأولى.

تنبيه:

لُقِّب عمر بن يزيد عند الواحدي بـ«الفأفاء»، وعمرُ هذا لا يُعرفُ بهذا

اللقبِ، ونخشى أن يكون محرفًا من «الرفاء»، فإن كان كذلك فهو آخر غير المدائني، قال فيه ابن عدي: «عمر بن يزيد أبو حفص الرفاء، بصري، أحاديثه تشبه الموضوع» (الكامل ٧/ ٤٠٨).

٥- رِوايَةُ: «فَقَامَ حِينَ يَذْكُرُ ذَنْبَهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ «**مَا ذَكَرَ عَبْدٌ ذَنْبًا أَذْنَبَهُ فَقَامَ حِينَ يَذْكُرُ ذَنْبَهُ ذَلِكَ فَيَتَوَضَّأُ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ لِذَنْبِهِ ذَلِكَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا بهذا السياقِ.

التخريج:

〚حمد ٥ / شعب ٦٦٧٧ / توبة ٨٣ / طبر (٦/ ٦٤) / مناقب ٤٩〛.

التحقيق

رُوي هذا الحديثُ بهذا اللفظِ من طريقين:

الأول:

أخرجه الحميديُّ في (مسنده) قال: ثنا سعد بن سعيد بن أبي سعيد، ثنا عبد الله بن سعيد عن جده أبي سعيد المقبري، أنه سمع علي بن أبي طالب ... فذكره.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عبد الله بن سعيد، وهو متروكٌ كما تقدم.

والثاني:

أخرجه البيهقيُّ في (الشعب) فقال: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن

علي الإسفراييني، نا أبو سهل بن زياد القطان، نا محمد بن الحسين بن أبي الحُنَيْنِ الكوفي، نا إسماعيل بن أبي أويس، نا عبد الله بن نافع الصائغ المكي، عن أبي المثنى المازني سليمان بن يزيد، عن المقبري، عن علي بن أبي طالب.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ مسلسلٌ بالعللِ كما تقدَّمَ بيانُهُ في تحقيقنا للروايةِ الأُولى.

٦- رِوَايَةُ: «أَرَادَ أَنْ يَتُوبَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «...**مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا فَأَرَادَ أَنْ يَتُوبَ مِنْهُ فَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ لِيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ لِيَدْعُ اللَّهَ تَعَالَى؛ فَإِنَّ اللَّهَ** ﷻ**؛ لَيَسْتَجِيبُ لَهُ**» ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَةَ ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠] ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥] الآيَةَ.

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ.**

التخريج:

〚طع ١٨٤١〛.

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (الدعاء) قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا مسلم بن إبراهيم (ح) وحدثنا معاذ بن المثنى، حدثنا أبو الوليد (ح) وحدثنا

أبو مسلم، حدثنا حجاج بن نصير (ح) وحدثنا أبو زرعة، وجعفر القلانسي، قالا: حدثنا آدم بن أبي إياس، قالوا: حدثنا شعبة، عن عثمان بن المغيرة، قال: سمعت علي بن ربيعة يحدث عن أسماء أو أبي أسماء، عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: أسماء أو أبو أسماء هو أسماء بن الحكم كما سبق في أول الروايات، ضعيفٌ؛ لجهالةِ حالِهِ.

الثانية: أن شعبةَ أخطأَ في سندِهِ ومتنِهِ:

فأما السندُ فللشك في اسم أسماء: مَرَّةً يقولُ: عن أسماء، أو أبي أسماء، وأحيانًا يقول: أسماء أو ابن أسماء. وأُخرَى يقولُ: رجلٌ من فزارة يقالُ له أسماءُ.

وقد خالفه أبو عوانة، والثوري، ومِسعر، وشريك، وقيس بن الربيع، وغيرهم، فلم يَشُكُّوا فيه.

ولذا قال البزارُ: «وهذا الحديثُ رواه شعبةُ، ومِسعرٌ، وسفيانُ الثوريُّ، وشريكٌ، وأبو عوانة وقيس بن الربيع، ولا نعلمُ أحدًا شَكَّ في أسماءَ أو أبي أسماء إلا شعبة» (المسند ١/ ٦٢).

وقال الدارقطنيُّ: «حَدَّثَ به عنه كذلك مسعر بن كدام، وسفيان الثوري، وشعبة، وأبو عوانة، وشريك، وقيس، وإسرائيل، والحسن بن عمارة، فاتفقوا في إسناده، إلا أن شعبة من بينهم شَكَّ في أسماء بن الحكم، فقال: عن أسماء أو أبي أسماء أو ابن أسماء» (العلل ١/ ١٢١).

وقال الخطيبُ: «وافقَ سفيانَ الثوريَّ على روايتِهِ: مسعرُ بنُ كِدامٍ، وإسرائيلُ بنُ يونسَ، وأبو عوانةَ، وشعبةُ، والحسنُ بنُ عمارةَ، وقيسُ بنُ الرَّبيعِ، وشريكُ بنُ عبدِ اللهِ. فرووه كلُّهم عن عثمانَ بنِ المغيرةِ، إلا أن شعبةَ من بينهم شَكَّ في أسماءَ بنِ الحَكمِ، فقالَ: عن أسماءَ أو أبي أسماء أو ابن أسماء» (فوائد السراج / تخريج الخطيب صـ ٩٢).

وقال في موضع آخر: «رواه عنه مِسعرُ بنُ كِدامٍ، وسفيانُ الثوريُّ، وشعبةُ ابنُ الحجاجِ، وأبو عوانةَ، وشريكُ، وقيسٌ بنُ الربيعِ، وإسرائيلُ، ويونسُ، والحسنُ بنُ عمارةَ. فاتفقوا في إسنادِهِ غير شعبة، فإنه كان يَشكُّ فيه فيقولُ: عن أبي أسماء أو أسماء أو ابن أسماء، وإنما هو أسماء بن الحكم الفزاريُّ، ولا يُحفظُ عنه رواية غير هذا الحديث» (فوائد السراج / تخريج الخطيب صـ ١٥٠).

وأما المتنُ فقد زادَ شعبةُ فيه ألفاظًا ليستْ عند الجماعةِ المتقدم ذكرهم، وهي قولُهُ: «**فَأَرَادَ أَنْ يَتُوبَ**» وقوله: «**فَإِنَّ اللَّهَ** عز وجل **لَيَسْتَجِيبُ لَهُ**»، وذكر الآيتين، والمحفوظُ فيه آية واحدة كما تقدم، وسيأتي أنه شَكَّ بينهما أيضًا.

على أن قولَهُ: «**فَأَرَادَ أَنْ يَتُوبَ**»، وقوله: «**فَإِنَّ اللَّهَ** عز وجل **لَيَسْتَجِيبُ لَهُ**»، الأقرب أنهما من قِبل الطبراني أو أحدِ شيوخِهِ، فحديث شعبة في عدة مراجع من طرق عدة ليس فيه ذلك، وانظر الروايات التالية.

٧- رِوَايَةُ: «قَرَأَ إِحْدَى هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ شُعْبَةُ: «أَوْ قَرَأَ إِحْدَى هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾، ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، والمحفوظُ ذِكْرُ الآية الثانية فقط.

التخريج:

﴿حم ٤٨ / عل ١٣ "واللفظ له" / طع ١٨٤١ / ضيا ٩ / بكر ١٠ / طبر (٦/ ٦٣، ٦٤)﴾.

السند:

أخرجه أحمدُ في (مسنده ٤٨)، عن محمد بن جعفر، حدثنا شعبة،

ورواه أبو يعلى في (مسنده ١٣) - ومن طريقه الضياءُ في (المختارة ٩)، وأبو بكرٍ المروزيُّ في (مسند أبي بكر ١٠) - عن عبيد الله بن عمر القواريري، حدثنا غندر حدثنا شعبة قال: سمعتُ عثمان بن المغيرة الثقفيَّ قال: سمعتُ علي بن ربيعة عن رجلٍ من بني فزارةَ يقالُ له أَسماءُ عن عليِّ ابنِ أبي طالبٍ قال: ... فذكره.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ، وانظرْ ما سبقَ.

٨- رِوَايَةُ: «بذكر الآيتين من غير شك»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَةَ ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥] الآيَةَ، وَالآيَةَ الأُخْرَى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ [النساء: ١١٠] الآيَةَ.

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، والمحفوظُ ذِكرُ الآيةِ الأُولى فقط.**

التخريج:

[حم ٤٧ / طي ١ "واللفظ له" / شعب ٦٦٧٥ / طع ١٨٤١ / وسيط (١/ ٤٩٥) / حا ٤١٨٠، ٥٩٤٦ / خسرج ٨٩ / سنبل ٢٢ / فراء (أمالي ق٤٣ / ب)].

السند:

أخرجه الطيالسيُّ في (مسنده) - ومن طريقه البيهقيُّ في (الشعب) - عن شعبةَ قال: حدثنا عثمان بن المغيرة قال: سمعتُ عليَّ بنَ ربيعةَ الأسديَّ يُحدِّثُ عن أسماءَ أو أبي أسماء الفزاري قال: سمعتُ عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقولُ: . . . فذكره.

وأخرجه أحمدُ في (مسنده)، عن عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة به.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ، وانظرْ ما سبقَ.

٩- رِوايَةُ: «قَرَأَ الآيَتَيْنِ أَوْ إحداهما»:

وَفِي رِوَايَةٍ: وَقَرَأَ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠]، ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، قَرَأَ الآيَتَيْنِ، أَوْ إحداهمَا.

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، والمحفوظُ ذِكرُ الآيةِ الثانيةِ فقط.**

التخريج:

[مشكل ٦٠٤١].

السند:

قال الطحاويُّ: حدثنا يزيد بن سنان، حدثنا أبو عامر العقدي ومحمد بن كثير قالا: حدثنا شعبة، عن عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء أو ابن أسماء، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ، وانظرْ ما سبقَ.

١٠- رِوَايَةُ: «أَنَّهُ قَرَأَ قَوْلَهُ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا﴾...»:

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ قَرَأَ قَوْلَهُ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ [النساء: ١١٠] الآيَةَ.

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، والمحفوظُ آية آل عمران.

التخريج:

[مشكل ٦٠٤٢ / طع ١٨٤٧ / حا ٥٩٤٦، ٥٩٤٧ / سني ٣٦٠ / وسيط (٢/ ١١٣) / مردويه (كثير ٢/ ٤٠٩)].

التحقيق

رواه الطحاويُّ في (المشكل ٦٠٤٢)، قال: وحدثنا إبراهيم بن مرزوق، حدثنا وهب بن جرير، وعفان بن مسلم قالا: حدثنا شعبة، عن عثمان بن المغيرة، - زاد عفانُ: أخبره -، قال: سمعتُ عليَّ بنَ ربيعةَ - قال وهب: رجل من بني أسد - يُخبرُ عن رجلٍ، من بني فزارة يقالُ له: أسماء أو ابن أسماء، يُحَدِّثُ عن عليٍّ، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، من أجلِ جهالةِ حال أسماء بن الحكم، وخطأ شعبة في سندِهِ ومتنِهِ كما تَقَدَّمَ.

ورواه ابنُ أبي حاتمٍ في (التفسير ٥٩٤٦، ٥٩٤٧) من طريق الطيالسي عن شعبة، ثم عن أبي عوانة، كلاهما عن عثمان به، ورواية الطيالسيِّ تقدمتْ، وفيها ذكر الآيتين كما في (مسنده ١، ٢).

وقد رُوي هذا الحديثُ من وجهٍ آخر عن عليٍّ، رواه ابنُ مردويه في تفسيره - كما في (تفسير ابن كثير ٢/ ٤٠٩) -، والطبرانيُّ في (الدعاء

١٨٤٧)، والواحديُّ في (التفسير الوسيط ٢/ ١١٣)، من طريق داود بن مهران الدباغ، حدثنا عمر بن يزيد، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن عليٍّ قال: سمعتُ أبا بكر - هو الصِّديقَ - يقولُ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول... فذكره.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عمر بن يزيد أبو حفص الأزدي، قال ابن عدي: «منكر الحديث» (الميزان ٥/ ٢٧٩).

ثم رواه ابنُ مردويه من طريقِ أبان بن أبي عياش، عن أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ، عنِ الحارثِ، عن عليٍّ، عنِ الصديقِ، بنحوه.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه أبانُ بنُ أبي عياش، قال الحافظُ: «متروكٌ» (التقريب١٤٢).

ولذا قَالَ ابنُ كَثيرٍ: «وهذا إسنادٌ لا يصحُّ» (التفسير ٢/ ٤٠٩).

وقد قال الدارقطنيُّ: «أحسنُها إسنادًا وأصحُّها ما رواه الثوريُّ ومِسعرٌ ومَن تابعهما من عثمان بن المغيرة» (العلل ١/ ١٢٣). وهي روايةُ أهل السننِ.

ورواه في (الأفراد) كما في (الأطراف ٥)، وقال: «لم يَرْوِه عنه - أي: عمر بن يزيد - غير داود بن مهران. وهو غريبٌ من حديثِ أبي إسحاق عن عبدِ خَيرٍ».

❁ ❁ ❁

[١٤٤٠ط] حَدِيثُ الحَسَنِ مُرْسَلًا:

عَنِ الحَسَنِ مُرْسَلًا بِمِثْلِ حَدِيثِ عَلِيٍّ: «**لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَقُومُ فَيَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الوُضُوءَ ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ**».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «**وَيَتَبَرَّرُ**» يَعْنِي: يُصَلِّي.

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ بشواهدِهِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ لإرسالِهِ.**

التخريج:

﴿حمد (عقب الحديث رقم ١)﴾.

السند:

رواه الحميديُّ عنِ ابنِ عيينةَ قال: وحدثنا عاصمٌ، عنِ الحسنِ، عنِ النبيِّ ﷺ، وزادَ فيه: إلا أنه قالَ: «**وَيَتَبَرَّرُ**» يعني: يصلي.

وعاصمٌ هو الأحولُ. والحسنُ هو البصريُّ.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ؛ لإرسالِهِ، ولمتنِهِ شواهد كما تَقَدَّمَ.

١- رِوَايَةُ: «ثُمَّ خَرَجَ إِلَى بِرَازٍ مِنَ الأَرْضِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَا أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا ثُمَّ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى بِرَازٍ مِنَ الأَرْضِ فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ وَاسْتَغْفَرَ اللهَ مِنْ ذَلِكَ الذَّنْبِ، إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ»**.

۞ **الحكم:** **مرسلٌ ضعيفٌ. وضَعَّفَهُ** المنذريُّ والألبانيُّ.

التخريج:

[شعب ٦٦٧٩].

السند:

قال البيهقيُّ في (الشعب): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس - هو الأصم -، حدثنا أحمد بن عبد الجبار، حدثنا حفص بن غياث، عن أشعث، عن الحسن، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه - مع إرسالِهِ - أحمد بن عبد الجبار، وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٦٤).

قال المنذريُّ: «رواه البيهقيُّ مرسلًا» (الترغيب والترهيب ١/ ٢٧٢).

وضَعَّفَهُ بالعلتينِ الشيخُ الألبانيُّ في (الضعيفة ٩/ ١١٧).

۞ ۞ ۞

[١٤٤١ط] حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ:

عَنْ يُوسُفَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ سَلَامٍ قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ وَهُوَ بِالشَّامِ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ يَا بُنَيَّ إِلَى هَذِهِ الْبَلْدَةِ؟ وَمَا عَنَّاكَ إِلَيْهَا؟ قُلْتُ: مَا جَاءَ بِي إِلَّا صِلَةُ مَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَبِي. فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَجْلَسَنِي، فَسَانَدْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: بِئْسَ سَاعَةُ الكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا، مَفْرُوضَةً أَوْ غَيْرَ مَفْرُوضَةٍ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ**».

الحكم: مرفوعُهُ صحيحٌ بشواهدِهِ. وإسنادُهُ حسنٌ.

التخريج:

[طس ٥٠٢٦].

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط) قال: حدثنا محمد بن النضر الأزدي قال: نا خالد بن خداش قال: نا صدقة بن أبي سهل أبو سهل الهُنائيُّ قال: حدثني كثير أبو الفضل، عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال: أَتَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ وَهُوَ بِالشَّامِ، فَقَالَ: ... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ رجالُهُ ثقاتٌ سوى أبي الفضل كثير، وهو حسنُ الحديثِ كما بَيَّنَّاهُ تحتَ باب «فضل الوضوء والصلاة عقبه»، فقد خرَّجناه هناك من عند أحمد، وأبي يعلى، وابن أبي عاصم، من طرقٍ عن صدقةَ، دون ذكر الذنب في أوله، فهذا مما تفرَّدَ به ابنُ خداشٍ، وهو صدوقٌ موثقٌ، وقد ضُعِّفَ بغيرِ حُجَّةٍ، ثم إن آخرَ الحديثِ يشهدُ لما ذكره ابنُ خِداشٍ وله شواهدُ أيضًا كما مَرَّ.

[١٤٤٢ط] حَدِيثُ بُرَيْدَةَ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَدَعَا بِلَالًا، فَقَالَ: «**يَا بِلَالُ، بِمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الجَنَّةِ؟! إِنِّي دَخَلْتُ البَارِحَةَ الجَنَّةَ فَسَمِعْتُ خَشْخَشَتَكَ أَمَامِي**»، فَقَالَ بِلَالٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَذْنَبْتُ قَطُّ إِلَّا صَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ، وَمَا أَصَابَنِي حَدَثٌ قَطُّ إِلَّا تَوَضَّأْتُ عِنْدَهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بِهَذَا**».

۞ الحكم: شَاذٌّ بلفظِ: «مَا أَذْنَبْتُ»، وَضَعَّفَهَا برهانُ الدينِ الناجيُّ، والألبانيُّ. والصحيحُ بلفظِ: «مَا أَذَّنْتُ قَطُّ»، كما تَقَدَّمَ.

التخريج:

﴿خز ١٢٨١﴾.

سبق تحقيقه تحت باب «المحافظة على الوضوء».

٢٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي أَوَّلِ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ الطُّهُورُ

[١٤٤٣ط] حَدِيثُ أَبِي العَالِيَةِ مُرْسَلًا:

عَنْ رُفَيْعٍ أَبِي العَالِيَةِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ طُهُورُهُ، فَإِنْ حَسُنَ طُهُورُهُ فَصَلَاتُهُ كَنَحْوِ طُهُورِهِ، وَإِنْ حَسُنَتْ صَلَاتُهُ فَسَائِرُ عَمَلِهِ كَنَحْوِ صَلَاتِهِ**».

۞ الحكم: منكرٌ.

التخريج:

[شعب ٢٥٢٣].

السند:

قال البيهقيُّ في (الشعب): أخبرنا أبو نصر [عمر بن عبد العزيز] بن قتادة، حدثنا أبو الحسن محمد بن الحسن السراج، حدثنا الحسن بن المثنى بن معاذ العنبري، بالبصرة، حدثني عمي عبيد الله بن معاذ، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا المهاجر أبو خالد، عن رفيع أبي العالية، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأولى: الإرسالُ؛ فإن أبا العاليةَ من كبارِ التابعين.

الثانية: مهاجر بن مخلد أبو مخلد - ويقال: أبو خالد - راويه؛ مختَلفٌ في حالِهِ:

فقال عنه يحيى بن معين: «صالحٌ»، وقال أبو حاتم: «لينُ الحديثِ ليسَ بذاكَ، وليسَ بالمتقنِ، يُكتبُ حديثُهُ»، وكان وهيبُ بنُ خالدٍ يعيبه ويقولُ: «لا يحفظُ»، ولأجلِ ذلك ذكره ابنُ عَدِيٍّ والعقيليُّ في (الضعفاء)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، وقال الساجيُّ: «هو صدوقٌ معروفٌ، وليس من قال فيه: (مجهول) بِشيءٍ»، انظر (تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٢٣).

ولخَّصَ حالَهُ الحافظُ فقال: «مقبولٌ» (التقريب ٦٩٢٤). يعني عند المتابعة، وإلا فلين، وهو لم يتابَعْ عليه.

الثالثة: الاختلافُ فيه على بشرِ بنِ المفضلِ:

فرواه عبيدُ اللهِ بنُ مُعَاذٍ عنه عن المهاجرِ عن رفيعٍ أبي العاليةَ مرسلًا كما تَقَدَّمَ.

بينما رواه مسددٌ عنه عن المهاجرِ مرسلًا كما سيأتي، فأسقطَ منه أبا العالية.

وهذا أصحُّ من جهةِ الإسنادِ، فأبو نصر شيخُ البيهقيِّ لم نجدْ مَن عَدَّلَهُ سوى البيهقيُّ، ذكر أنه صحيحُ السماعِ، وصَحَّحَ له حديثًا، ومع ذلك فاحتمالُ خطئه في الإسنادِ واردٌ، ومَن فوقه إلى بشرٍ كلُّهم ثقاتٌ، والله أعلم.

وقد رَوى أصحابُ السننِ وأحمدُ والحاكمُ عن أبي هريرةَ رفعه: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ صَلَاتُهُ**»، وحَسَّنَهُ الترمذيُّ. وصَحَّحَهُ الحاكمُ. وهو مخرجٌ في (موسوعة الصلاة)، ولهذا الحديثِ حكمنا على مرسلِ أبي العاليةِ بالنكارةِ.

تنبيه:

الحديث عزاه السيوطي في (جمع الجوامع ٣/ ٢٦٥) للبيهقي في (شعب الإيمان) فقال: «هب عن أبي العالية مرسلًا»، ولكن تَصَحَّفَ هذا العزو في المطبوع من (كنز العمال٢٦٠١٠) إلى: «د عن أبي العالية مرسلًا».

فأصبحَ العزو لأبي داود! ولم يخرجْهُ أبو داود، لا في (السنن) ولا في (المراسيل)، والله أعلم.

[١٤٤٤ط] حَدِيثُ أَبِي مَخْلَدٍ مُرْسَلًا:

عَنْ مُهَاجِرٍ أَبِي مَخْلَدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ طُهُورُهُ، فَإِنْ أَحْسَنَ طُهُورَهُ فَصَلَاتُهُ كَنَحْوِ طُهُورِهِ، ثُمَّ يُحَاسَبُ بِصَلَاتِهِ، فَإِنْ حَسُنَتْ صَلَاتُهُ فَسَائِرُ عَمَلِهِ كَنَحْوٍ مِنْ صَلَاتِهِ**».

۞ **الحكم: منكرٌ.**

التخريج:

〖مسد (خيرة ٥٣٥، مط ٢١١)〗.

السند:

أخرجه مسددٌ في (مسنده) - كما في (إتحاف الخيرة، والمطالب العالية) - قال: ثنا بشر بن المفضل ثنا مهاجر أبي مخلد به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: الإعضالُ؛ فإن مهاجرَ بنَ مخلدٍ أبا مخلدٍ من الذين عاصروا صغار التابعين، فيكون بينه وبين النبيِّ ﷺ راويان على الأقلِ.

الثانية: الاختلافُ في حالِ المهاجرِ كما تَقَدَّمَ.

وقد اختُلِفَ فيه على بشرٍ كما تَقدَّمَ.

٢٢٥- بَابُ مَا رُوِيَ أَنَّ الوُضُوءَ وِقَايَةٌ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ

[١٤٤٥ط] حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ [وَنَحْنُ فِي مَسْجِدِ المَدِينَةِ] فَقَالَ: «[**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالعَجَبِ؟**] **إِنِّي رَأَيْتُ البَارِحَةَ عَجَبًا؛ رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي قَدِ احْتَوَشَتْهُ مَلَائِكَةٌ (قَدْ بُسِطَ عَلَيْهِ عَذَابُ القَبْرِ)، فَجَاءَهُ وُضُوءُهُ، فَاسْتَنْقَذَهُ مِنْ ذَلِكَ** ...» الحَدِيثَ، وَفِيهِ: «**وَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي النَّبِيِّينَ وَهُمْ حِلَقٌ حِلَقٌ، كُلَّمَا مَرَّ عَلَى حَلْقَةٍ طَرَدُوهُ، فَجَاءَهُ اغْتِسَالُهُ مِنَ الجَنَابَةِ فَأَخَذَ بِيَدِهِ فَأَجْلَسَهُ إِلَى جَنْبِي**...»، الحَدِيثَ مُطَوَّلًا فِي فَضَائِلِ كَثِيرٍ مِنَ الأَعْمَالِ وَنَجَاةِ العَبْدِ بِهَا.

۞ **الحكم: منكرٌ، وحَكَمَ بنكارتِهِ** العقيليُّ - **وأقرَّه** الذهبيُّ وابنُ حَجرٍ والألبانيُّ -، وابنُ حِبَّانَ - **وأقرَّهُ** ابنُ طَاهرٍ وابنُ الجوزيِّ -، وقال ابن منده وابن عساكر: «غريبٌ»، **وضَعَّفَهُ** العراقيُّ والهيثميُّ والزبيديُّ.

التخريج:

﴿طب (جامع ٦٩٣٧ "واللفظ له"، ٦٩٣٨) / طط ٣٦ / حكيم ١٣٢٤ "والرواية له ولغيره" / سط (صـ ١٦٩ - ١٧١) "والزيادتان له ولغيره" / مجر (٢/ ٣٨٥) "مختصرًا" / عق (٤/ ١٧٧) "معلقًا مختصرًا" / جرح (٧/ ٢٣٨) "معلقًا مختصرًا" / فضش ٥٢٦ / بشن ٢٥٠ / باغبان (القول

البديع صـ ١٣١) / مديني (ترغيب - الروح صـ ٨٢) / جليس (صـ ٧٠١) / علج ١١٦٥، ١١٦٦ / جوزي (مشيخة صـ ١٨٧، ١٨٨) / بحير (ق٤٧ / أ) / غيب ٥٠٢ (دون ذكر الغسل)، ١٠٤٩ (دون ذكر الغسل)، ١٦٨٢، ٢٤٤٠ (دون ذكر الغسل)، ٢٥١٨ / كر (٣٤/ ٤٠٦، ٤٠٧) / طبش (١/ ١٦١ - ١٦٥) / سلفي (بلدان صـ ١١١) "مختصرًا" / الأربعين لنصر بن عبد الرزاق (تسلية أهل المصائب صـ ٧٠) / شذا (القول البديع صـ ١٣٠) / بحر ١١٤٣ / أبو المحاسن الرُّوياني في كتابه: الأَلْف حديث عن مائة شيخ (عجالة الإملاء صـ ٣١٨ - ٣١٩) / مخلق ٧٢ / إعلام ٢٧٦﴾.

التحقيق

هذا الحديثُ يُروى مُطوّلًا ومُختصرًا من طرقٍ واهيةٍ عنِ ابنِ المسيبِ عن عبد الرحمن بن سمرة، وجعله بعضُهم من روايةِ مجاهدٍ بدل ابن المسيب، فليستْ روايتُهُ متابعة لسعيدٍ، وإنما هي اختلافٌ على بعضِ رُواتِهِ، وسنسرد هنا جميع وجوهه مع تفصيلٍ زائدٍ حتَّى لا يغتر أحدٌ بكثرةِ طُرُقِهِ.

الطريق الأول: رواه عليُّ بنُ زيدِ بنِ جدعان، ورُوي عنه من وُجوهٍ:

الوجه الأول:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير) كما في (جامع المسانيد ٦٩٣٧)، و(الدعاء ١٤٨٨، ١٨٦١ مختصرًا)، و(الأحاديث الطوال ٣٦) قال: حدثنا عليّ بن عبد العزيز، حدثنا سليمان بن أحمد الواسطي، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا الوزير(١) بن عبد الرحمن، عن عليّ بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن

(١) وقع في (جامع المسانيد/ ط الدهيش): «خالد بن عبد الرحمن»، بدل «الوزير بن عبد الرحمن» وهو خطأٌ، وهذه الطبعة مليئةٌ بالأخطاءِ والتصحيفاتِ. =

المسيب، عن عبد الرحمن بن سمرة به.

ورواه محمد بن عبد الرحمن النميري في (الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام ٢٧٦) من طريق علي بن عبد العزيز، به مختصرًا[(١)].

وهذا سند تالف؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: علي بن زيد بن جدعان، فهو ضعيفٌ كما سبقَ مِرارًا.

الثانية: الوزير بن عبد الرحمن، إن كان هو الجزريُّ، فقد اتَّهمه أبو زرعة، وقال ابنُ مَعينٍ: «ليس بشيءٍ»، وقال أبو حاتم: «مجهولٌ» (اللسان ٨٣٤٠). وإن كان غيرُهُ فلم نجدْ له ترجمةً، ولعلَّه أحدُ المجاهيلِ الذين روى عنهم مروانُ الفَزاريُّ، فقد قال فيه ابنُ المدينيِّ: «ثقةٌ فيما رَوى عنِ المعروفين»، وضَعَّفَهُ فيما رَوى عنِ المجهولين، وقال ابنُ نُميرٍ: «كان يلتقطُ الشيوخَ من السككِ»، وقال العجليُّ: «ثقةٌ ثبتٌ، ما حَدَّثَ عنِ المعروفين

= وجاءَ في (ط. قلعجي ٨/ ٣٣١): «الروي بن عبد الرحمن»، وذكر محققه أن الكلمةَ غيرُ واضحةٍ.

والصوابُ في ذلك ما أثبتناه لموافقته لما في (الدعاء)، و(الأحاديث الطوال) للطبراني، ويدلُّ عليه صنيعُ الهيثميِّ في (مجمع الزوائد) كما هو مبينٌ في التحقيق، والله أعلم.

(١) مقتصرًا على قوله: «**إِنِّي رَأَيْتُ البَارِحَةَ عَجبًا، رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي يَزْحَفُ عَلَى الصِّرَاطِ مَرَّةً وَيَحْبُو مَرَّةً وَيَتَعَلَّقُ مَرَّةً؛ فَجَاءَتْهُ صَلَاتُهُ عَلَيَّ، فَأَخَذَتْ بِيَدِهِ؛ فَأَقَامَتْهُ عَلَى الصِّرَاطِ حَتَّى جَاوَزَهُ**»، وكتب بإثره: «مختصر»، كما اقتصر الطبرانيُّ في الموضع الأول من (الدعاء) على قوله: «**رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي انْتَهَى إِلَى أَبْوَابِ الجَنَّةِ، فَغُلِّقَتِ الأَبْوَابُ دُونَهُ، فَجَاءَتْ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَأَخَذَتْ بِيَدِهِ فَأَدْخَلَتْهُ الجَنَّةَ**»، وفي الموضع الثاني على قوله: «**رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي قَدِ احْتَوَشَتْهُ الشَّيَاطِينُ، فَجَاءَهُ ذِكْرُ اللهِ ﷻ فَخَلَّصَهُ مِنْهُمْ**».

فصحيحٌ، وما حَدَّثَ عن المجهولين ففيه ما فيه وليس بشيءٍ»، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ لا يدفع عن صدق، وتكثر روايته عن الشيوخِ المجهولين» (تهذيب الكمال ٢٧/ ٤٠٣ - ٤٠٩).

الثالثة: سليمانُ بنُ أحمدَ الواسطيُّ؛ كَذَّبَهُ ابنُ مَعينٍ وغيرُهُ، وقال ابنُ أبي حَاتمٍ: «كتبَ عنه أَبي وأحمدُ ويحيى، ثم تَغيَّرَ وأخذَ في الشرب والمعازف فتُرِكَ»، وقال البخاريُّ: «فيه نظر»، وقال ابنُ عَديٍّ: «أنبأنا عنه عبدانُ بعجائب، ووَثَّقَهُ عبدانُ»، ثم قال ابنُ عَديٍّ: «هو عندي ممن يسرقُ الحديثَ» (اللسان ٣٥٧٧)، فأما ابنُ حِبانَ فذكره في الثقات (٨/ ٢٧٦)!!

واقتصرَ الهيثميُّ على تضعيفِهِ، فقصَّرَ، كما أوهمَ أنه عِلَّته الوحيدة، فقال: «رواه الطبرانيُّ بإسنادين، في أحدهما سليمانُ بنُ أحمدَ الواسطيُّ، وفي الآخر خالدُ بنُ عبدِ الرحمنِ المخزوميُّ، وكلاهما ضعيفٌ» (المجمع ٧/ ١٨٠).

وتبعه المُناويُّ في (الفيض ٣/ ٢٥)، و(التيسير ١/ ٣٧٠)، والزبيديُّ في (الإتحاف ٨/ ١١٩)، وأنت ترى أن الواسطيَّ والمخزوميَّ قدِ اجتمعا في هذا السندِ!

هذا، وقد خُولِفَ فيه سليمان أيضًا:

فرواه أبو طاهر السلفيُّ في (الأربعين صـ ١١١) من طريق ابن أبي حاتم عن أبيه قال: ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ثنا مروان بن معاوية الفَزاريُّ، قال: قرأتُ في كتاب أبي عبد الرحمن، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد به.

ولا يُعرفُ مَن يكونُ أبو عبد الرحمن صاحب هذا الكتاب الذي يروي عنه مروان؟! ومروان كثير الرواية عن المجاهيل كما مَرَّ، وهو هنا يروي من

كتاب أحدهم!! ولعلَّه هو نفسه الوزير المتقدم.

وابنُ جدعانَ ضعيفٌ كما سبقَ، وقد رُوي عنه من طُرُقٍ أُخرى واهيةٌ، لا يُفرحُ بها، منها:

الوجه الثاني:

أخرجه ابنُ شاهينَ في (الترغيب ٥٢٦)، وقوامُ السنةِ في (الترغيب ٢٥١٨) من طريقِ حمادة بنت شهاب الأسدية أم بدر الجوهرية، قالت: حدَّثني أبو عبد الله المدنيُّ، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، به.

وهذا إسنادٌ وَاهٍ مظلمٌ؛ فعليٌّ هو ابنُ جدعان، وحمادة وشيخها لم نجدْ مَن تَرجَمَ لأي منهما، وجزمَ الألبانيُّ بأن شيخها هو المترجمُ في (المغني ٧٥٨٠)، والقائل فيه الذهبي: «مجهولٌ».

الوجه الثالث:

رواه ابنُ حِبَّانَ في (المجروحين ٢/ ٣٨٥) - ومن طريقه ابنُ الجوزيِّ في (العلل ١١٦٦) -، وبَحْشَلٌ في (تاريخ واسط، صـ ١٦٩، ١٧٠)، وابنُ بِشْرَانَ في (الأمالي ٢٥٠)، والكَلَاباذِيُّ في (بحر الفوائد ١١٤٣) من طريق أبي الهذيل مخلد بن عبد الواحد، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ قال ابنُ حِبَّانَ: «مخلد بن عبد الواحد .. منكرُ الحديثِ جدًّا، ينفردُ بأشياءَ مناكير لا تشبه حديث الثقات، فبطَل الاحتجاج به فيما وافقهم منَ الرواياتِ، وهو الذي روى عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن سمرة ... وذكر حديثًا طويلًا مشهورًا تركتُ ذِكْرَهُ لشُهْرَتِهِ» (المجروحين ٢/ ٣٨٥).

وأقرَّه ابن طاهر في (التذكرة ٦٧٢)، وابن الجوزي في (العلل ٢/ ٦٩٩، ٧٠٠)، وقال: «هذا حديثٌ لا يصحُّ»، ثم أعلَّهُ بابنِ جدعان، ومخلد.

الوجه الرابع:

رواه الخرائطيُّ في (مكارم الأخلاق رقم ٥٤)، من طريق محمد بن كثير[(١)] الحضرمي، حدثنا عباد بن عباد المهلبي، حدثنا سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الرحمن بن سمرة، به مختصرًا[(٢)].

هكذا قال عن سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن، وهذا إن لم يكن خطأ من الناسخ فهو من أخطاء الحضرمي هذا.

فقد رواه ابن شاذان في مشيخته كما في (القول البديع صـ ١٣٠)، ومن طريقه السبكيُّ في (الطبقات ١/ ١٦٢) من طريق الفضل بن زياد عن عباد المهلبي عن سعيد بن عبد الله، عن هلال بن عبد الرحمن عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب به مطولًا.

وعلَّقه العقيليُّ عن هلال، فترجمَ له في (الضعفاء ٤/ ١٧٧)، وقال فيه: «منكرُ الحديثِ»، **ثم قال:** «ويروي عن علي بن زيد عن سعيد المسيب، عن عبد الرحمن بن (سمرة)، قال: قال النبيُّ ﷺ: «**رَأَيْتُ البَارِحَةَ عَجَبًا...**» الحديث بطوله. **ثم قال:** «كلُّ (هذه) مناكيرُ، لا أصولَ لها، ولا يُتابعُ عليها» (الضعفاء ٤/ ١٧٨).

---

(١) كذا، ولعلها محرفة من «بكير».

(٢) مقتصرًا على قوله: «**إِنِّي رَأَيْتُ البَارِحَةَ عَجَبًا، رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي جَاثِيًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ ﷻ حِجَابٌ، فَجَاءَ حُسْنُ الخُلُقِ خَلْفَهُ فَأَدْخَلَهُ عَلَى اللَّهِ**».

وأقرَّه الذهبيُّ في (الميزان ٤/ ٣١٥)، وابنُ حَجَرٍ في (اللسان ٨٢٨٦).

وسعيد بن عبد الله لم نعرفه، وعلي هو ابن جدعان.

وقد صَرَّحَ العراقيُّ بضعفِ هذا الطريق في (المغني ٢٧٠٧)، **وأقرَّه المُناوي** في (الفيض ٣/ ٢٥)، **والزبيديُّ** في (الإتحاف ٧/ ٣٢٤).

فالطرقُ كلُّها إلى ابن جدعان واهيةٌ، ومنكرةٌ، حتى لو سَلِمتْ إلى ابن جدعان، فتبقى النكارةُ لضعفه، والطرقُ الأُخرى لا تَنْهَضُ لأن يتقوَّى الحديثُ بها كما سترى.

الطريق الثاني:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير) كما في (جامع المسانيد ٦٩٣٨) قال: حدثنا محمد بن جعفر بن سفيان الرَّقي، حدثنا علي بن شعيب الحراني، حدثنا خالد بن عبد الرحمن المخزومي، عن عمر بن ذر، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الرحمن بن سمرة به.

وهذا سندٌ وَاهٍ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: محمد بن جعفر بن سفيان الرقيُّ، روى عن جمعٍ، وروى عنه جمعٌ، ومع ذلك فلم نجدْ مَن ذَكَرَهُ سوى أبي علي القشيري في (تاريخ الرقة ١١٧)، ولم يذكرْ فيه شيئًا سوى سنة وفاتِهِ! وقال السليمانيُّ: «مجهولُ الحالِ» (إرشاد القاصي ٨٤٢).

الثانيةُ: عليُّ بنُ شُعيبٍ الحرانيُّ، لم نجدْ مَن ترجمَ له، وقال فيه الألبانيُّ: «نكِرَةٌ، ليسَ له ذكرٌ في شيءٍ من كُتبِ الرجالِ» (الضعيفة ١٤/ ١٢٣٠).

الثالثة: خالدٌ المخزوميُّ، «متروكٌ» كما في (التقريب ١٦٥٢)، بل رُمِيَ

بالوضعِ كما في (تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٤).

وبه أعلَّه العراقيُّ فقال: «فيه خالد بن عبد الرحمن المخزوميُّ ضَعَّفَهُ البخاريُّ وأبو حاتم» (المغني عن حمل الأسفار - رقم ٣٢٣١).

وتعقبه الزبيديُّ في (الإتحاف ٨/ ١١٩)، **فقال:** «رواه الطبرانيُّ بإسنادين، في أحدهما سليمان بن أحمد الواسطي، قال الذهبيُّ: «ضَعَّفُوه»، وفي الآخرِ: خالد بن عبد الرحمن المخزومي، وهو الذي أشارَ إليه العراقيُّ».

وهذا أخذَهُ الزبيديُّ من قولِ الهيثميِّ: «رواه الطبرانيُّ بإسنادين، في أحدهما سليمان بن أحمد الواسطيُّ، وفي الآخرِ خالد بن عبد الرحمن المخزوميُّ، وكلاهما ضعيفٌ» (المجمع ٧/ ١٨٠).

وهذا فيه قصورٌ من ثلاثِ جهاتٍ:

الأُولى: قُصورٌ في بيانِهِ حالتي الواسطي والمخزومي.

الثانية: قُصورٌ من جهةِ إيهامه أن لكلِّ سندٍ علةً واحدةً!

ومثله في هذا اقتصار السخاوي على تضعيف هذا الطريق (القول البديع / صـ ١٣٠).

الثالثة: قُصورٌ من جهةِ إيهامه أن سندَ الواسطيِّ خَالٍ منَ المخزوميِّ، وقد سبقَ أن المخزوميَّ مذكورٌ في سندِ الواسطيِّ أيضًا!

غايةُ ما في الأمرِ أن الواسطيَّ رواه عن خالد عن ابن جدعان عن ابن المسيب، ورواه علي بن شعيب عن خالد عن عمر بن ذر عن ابن المسيب.

فاختلفَ الواسطيُّ الكذَّابُ وعليُّ بنُ شُعيبٍ المجهولُ في شيخِ المخزوميِّ؛ فجعله الأول: (علي بن زيد بن جدعان) وجعله الآخر (عمر بن ذر)، وبنحو هذا

تعقب الألبانيُّ الهيثميَّ في (الضعيفة ١٤/ ١٢٣٠).

قلنا: وقد رواه غيرهما عن خالدٍ على وجهٍ آخر! وهو:

الطريقُ الثالثُ:

أخرجه أَبُو الخَيْرِ البَاغْبَانُ في (فوائده) كما في (القول البديع / صـ ١٣١) - ومن طريقه السبكيُّ في (الطبقات ١/ ١٦٤) - وقوام السنة في (الترغيب ٥٠٢، ١٠٤٩، ١٢٠٥، ٢٤٤٠) من طريق ابن منده عن أبي عثمان عمرو بن عبد الله البصري، ثنا أحمد بن معاذ السلمي، ثنا خالد بن عبد الرحمن، ثنا عمر بن ذر[(١)] أُرَاه عن مجاهدٍ، عن عبد الرحمن بن سمرة به مُطوَّلًا[(٢)] دون الغسل منَ الجنابةِ.

كذا رواه بالشك، وجعله عن مجاهدٍ بدلًا من سعيدٍ! وقد خُولِفَ فيه ابن منده:

فرواه الواحديُّ في (الوسيط ٣/ ٤٨٢) من طريق حمزة بن شبيب المعمري، أنا عمرو بن عبد الله البصري، أنا أحمد بن معاذ السلمي، نا خالد بن عبد الرحمن المخزومي، نا عمر بن ذر، عن عبد الرحمن بن سمرة، به مختصرًا جدًّا.

فأَسقطَ منه مجاهدًا! وحمزة بن شبيب لم نجدْهُ. وكيفما كان، فمداره على خالدٍ وهو «متروكٌ متهمٌ» كما سبقَ، وقد تفرَّدَ به، قال ابن منده: «هذا

---

(١) تحرَّفَ في المطبوع من (الطبقات) إلى: «عمر بن ذرارة»! وفي بعض المواضع من (الترغيب) إلى: «عمر بن ذرارة»!

(٢) ومختصرًا في بعض مواضع الترغيب. وفي الموضع (١٢٠٥) اقتصرَ على ذكرِ حُسْنِ الخُلقِ كرواية عباد المهلبي عند الخرائطي. وفي مطبوعة السبكي سَقْط يُنظر له التنبيهات.

حديثٌ غريبٌ بهذا الإسنادِ، تفرَّدَ به خالدُ بنُ عبدِ الرحمنِ عن عمرَ بنِ ذَرٍّ» (الطبقات ١/ ١٦٥).

الطريق الرابع:

رواه الحكيمُ في (النوادر ١٣٢٤)، والمعافى بنُ زكريا في (الجليس الصالح - صـ ٧٠١)، وأبو عثمان البحيري في (الفوائد ١٨٢)، والأصبهاني في (الترغيب ١٦٨٢)، - ومن طريقه السبكيُّ في (الطبقات ١/ ١٦٢) - من طريق عبد الله بن نافع بن ثابت، قال: حدَّثني ابن أبي فديك عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن سمرة، به.

وهذا سندٌ وَاهٍ؛ فيه: عبد الرحمن بن أبي عبد الله، وهو في عدادِ المجهولينَ عينًا وحالًا، ذَكَرَهُ الخطيبُ في (غنية الملتمس ٣١٤)، وقال: «حجازيٌّ، حَدَّث عن سعيد بن المسيب، روى عنه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك».

ولم نجدْ مَن ذكره غيره، وقال الألبانيُّ: «غيرُ معروفٍ» (الضعيفة ١٤/ ١٢٣٦).

فأما الغماريُّ، فقال في (المُداوي ٣/ ٤٢): «وعبد الرحمن بن أبي عبد الله هو: ابن حرملة فيما أرى. والله أعلم».

ولعلَّه اعتمدَ في هذا على قولِ ابنِ منده: «ورُوي من حديثِ يحيى بن سعيد الأنصاري وعبد الرحمن بن حرملة وعلي بن زيد وغيرهم عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن سمرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ» (طبقات الشافعية الكبرى ١/ ١٦٥).

وقد تَعَقَّبَ الألبانيُّ كلامَ الغماريِّ بقولِهِ: «هذه مجردُ دعوى؛ لأنه ليس في

الرواة عن سعيد بن المسيب مَن يُسمَّى (عبد الرحمن بن أبي عبد الله)، ولا له ذكر في شيءٍ مِن كتب الرجال، وإنما ادَّعى ذلك ليوهم القراء أن الحديثَ قويٌّ» (الضعيفة ١٤/ ١٢٣١).

وفاتهما جميعًا كلام الخطيب! **ومما يُبطل دعوى الغماري أيضًا** أن حرملةَ هذا يكنى بأبي عبد الرحمن، كذا كنَّاه ابنُ سعدٍ في (الطبقات ٤/ ٣١٧)، والبغويُّ في (المعجم ٢/ ٢١٨)، وابن منده في (المعرفة ١/ ٣٨٥)، وأبو نعيم في (المعرفة ٢/ ٨٦٢)، ولم نجدْهُ كُني بأبي عبد الله قط! وابن منده لم يقلْ بأن صاحبَ هذا الطريقِ هو ابنُ حرملةَ، فإن كان يعني ذلك، فجوابُهُ ما ذُكِرَ، وإن كان يعني طريقًا آخر، فلم نجدْهُ، ولعلَّ حالَهُ كحالِ طريقِ يحيى بن سعيد المذكور معه، وسيأتي بيانُ ما فيه.

وممن صَرَّحَ بضعفِ هذا الطريقِ الزبيديُّ في (الإتحاف ٨/ ١١٩).

الطريق الخامس:

رواه ابنُ عساكر في (التاريخ ٣٤/ ٤٠٦)، وأبو موسى المدينيُّ في (الترغيب) كما في (الروح لابن القيم - صـ ٨٢)، و(الوابل الصيب - صـ٨٣ = صـ١١٣)، وابنُ الجوزيِّ في (المشيخة صـ ١٨٧)، وفي (البر ٧٣، ٢٥٥) - مختصرًا[(١)] - وفي (العلل ١١٦٥)، من طريقِ بشر بن الوليد عن فرجِ بنِ فَضَالةَ، حدثنا هلال أبو جبلة عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن سمرة به.

ورواه الخرائطيُّ في (المكارم ٥٥) عن أبي سهل الدقاق عن بشر به

(١) مقتصرًا في الموضع الأول على (بر الوالدين)، وفي الثاني على (صلة الرحم).

مختصرًا[١]، إلا أنه وقعَ فيه: «المفضل بن فضالة»!! والصوابُ الأولُ، لكثرة مراجعه، ولأن راويه عن بشر هو عمر بن أيوب السَّقَطِيُّ، الإمامُ المتقنُ كما في (السير ١٤/ ٢٤٥)، فهو أوثقُ من أبي سهل الصدوق.

وعليه، فالسندُ ضعيفٌ جدًّا، فيه علتان:

الأُولى: فرج بن فضالة، ضعيفٌ كما في (التقريب ٥٣٨٣).

الثانيةُ: هلال أبو جبلة، ذكره ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٩/ ٧٧) ومسلمٌ في (الكنى ٦١١)، وأبو أحمدَ في (الكنى ١٢٣٦)[٢]، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ ولذا قال ابنُ الجوزيِّ: «مجهولٌ»، وقال ابنُ القيمِ: «مدنيٌّ لا يُعرفُ بغيرِ هذا الحديثِ» (الروح صـ ٨٣).

وقال الألبانيُّ: «ويحتملُ عندي أنه (هلال بن عبد الرحمن) المتقدم، والذي استنكرَ حديثَهُ العقيليُّ، والله أعلم» (الضعيفة ١٤/ ١٢٣٧).

قلنا: ويؤيده أن العقيليَّ ذكر له رواية عن عطاء بن أبي ميمونة، وهو مذكورٌ في شيوخِ أبي جبلة.

وبهاتين العلتين أعلَّه ابنُ الجوزيِّ فقال: «هذا حديثٌ لا يصحُّ..؛ فيه هلال أبو جبلة وهو مجهولٌ. وفيه الفرجُ بنُ فضالةَ، قال ابن حبان: «يقلبُ الأسانيدِ ويلزقُ المتونَ الواهيةَ بالأسانيدِ الصحيحةِ، لا يحلُّ الاحتجاجُ به» (العلل ٢/ ٦٩٩).

---

(١) بمثل رواية عباد المهلبي عنده، وهي في (حسن الخلق) كما سبق.

(٢) ووقع عنده وعند مسلم: «أبو جيل» - بالمثناة -، وهو محرف من «جبل» - بالموحدة - كما يدلُّ عليه كلام ابن القيم في (الروح/ صـ ٨٣).

وأقرَّه الذهبيُّ في (التلخيص ٧٢٦).

ومع ذلك قال الرشيدُ العطارُ: «هذا أحسنُ طُرُقِهِ»! (القول البديع - صـ١٣٠).

والحديثُ عدَّه ابنُ عساكر من غرائبِ حديثِ سمرةَ كما في (التاريخ ٣٤/ ٤٠٦).

وقال ابنُ القيمِ: «رواه أبو موسى المدينيُّ وبَيَّن عِلَّتَهُ». وهذا يعني أنه معلولُ السندِ عنده، لكنه قال بعد ذلك: «قال الحافظُ أبو موسى: هذا حديثٌ حسنٌ جدًّا، رواه عن سعيد بن المسيب: عمر[1] بن ذر، وعليّ بن زيد بن جدعان» (الروح - صـ ٨٢).

قال الألبانيُّ: «هو لا يعني أنه حسنٌ بمجموعِ طرقه - كما هو المعلومُ اصطلاحًا -، وإنما يعني أنه حسن لغة، وهذا استعمالٌ معروفٌ عند بعضِ الحفاظِ . . .، ويؤيده أن هلالًا أبا جبلة نكرة لا يُعرفُ . . . على أن الراوي عنه فرج بن فضالة: ضعيفٌ، وبهما أعلَّه ابنُ الجوزيِّ» (الضعيفة ١٤/ ١٢٣٧).

قلنا: ويحتملُ أنه أرادَ حُسْنَ معنَاهُ لوجودِ ما يشهدُ لأصلِهِ، فقد نقلَ ابنُ القيمِ عنِ ابنِ تيميةَ أنه كان يُعظِّمُ أمرَ هذا الحديثِ ويقولُ: «أصولُ السُّنَّةِ تشهدُ له، وهو من أحسنِ الأحاديثِ» (الروح - صـ ٨٣)، و(الوابل الصيب - صـ ٨٣).

زادَ المُناويُّ: «وإذا تتبعت متفرقات شواهده رأيت منها كثيرًا» (الفيض ٣/ ٢٦).

(١) في المطبوع: «وعمرو»! بإقحام الواو، وليست في (الوابل الصيب، صـ ٨٣ وصـ١١٣).

قلنا: نعم، لبعض فقراته شواهد في الجملة؛ كحديث أسماء الذي ذكره العراقيُّ مصححًا له عند كلامه عن طريق المخزوميِّ، وهو عند أحمد في (المسند ٢٦٩٧٦) بلفظ: «**إِذَا دَخَلَ الإِنْسَانُ قَبْرَهُ، فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا أَحَفَّ بِهِ عَمَلُهُ، الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ...**» إلخ.

وبغَضِّ النظر عن الاختلاف بين سياقة حديثنا وسياقة هذا الشاهد وغيره، فإن كثيرًا من فقرات الحديث لا شواهدَ لها، كفقرتي الوضوء والغسل من الجنابة، وبنحو هذا أجابَ الألبانيُّ في (الضعيفة ١٤/ ١٢٣٩).

الطريق السادس:

علَّقه ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٨) عن محمد بن عبد الله بن نُمير أنه قيلَ له: بالريِّ رجلٌ كوفيٌّ يقالُ له: محمد بن حسان، يَروي عن أبيك. قال: وأيُّ شيءٍ رَوى عن أَبي؟ قالوا: روى عن أبيك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن سمرة عن النبيِّ ﷺ قال: «**رَأَيْتُ رِجَالًا يُؤْتَى بِهِمْ...**» الحديث الطويل. فقال ابنُ نُميرٍ: «تركَ النَّاسَ كلَّهم وجاءَ يكذبُ على أَبي؟!».

ومحمد بن حسان هذا هو ابن حسان بن مصعب، قال أبو حاتم: «صَنَّفَ كتابَ المعراج وكان كذَّابًا» (الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٨).

فالإسنادُ تالفٌ، وقد جاءَ عن يحيى بن سعيد من طريقٍ آخر ليسَ بأفضل من هذا:

فرواه أبو الشيخ في (الطبقات ٢/ ٣٠٣) - وعنه أبو نُعيمٍ في (تاريخ أصبهان ٢/ ٣٠٧)، والشجريُّ في (الأمالي ١٣٦٧) - قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا، قال: ثنا علي بن بشر، قال: ثنا نوح بن يعقوب بن عبد الله الأشعري، [قال: ثنا أبي]، قال: ثنا يحيى بن سعيد عن

سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن سمرة مقتصرًا على فضيلة الصوم(١).

وإسنادُهُ تالفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: علي بن بشر الأصبهاني؛ كذَّبَهُ الحافظُ أبو الحجاجِ الفِرْسانيُّ. وضَعَّفه أبو الشيخِ. وقال أبو نعيم: «في حديثِهِ نكارةٌ» (اللسان ٥٣٣٧). وقال الذهبيُّ: «كان متروكًا، فإنه رَوى عن يزيد بن حميد عن أنسٍ رفعه: «**رَأَيْتُ فِي الجَنَّةِ ذِئْبًا**...» الحديث» (التاريخ ٥/ ٨٨٦). وحديثُ الذِّئبِ هذا من بلاياه كما قال ابنُ حَجرٍ في (اللسان ٥٣٣٧).

الثانيةُ: نوحُ بنُ يعقوبَ الأشعريُّ، في عدادِ المجهولينَ، ترجَمَ له أبو الشيخِ في (الطبقات ٢/ ٣٠٣)، وأبو نُعَيمٍ في (تاريخ أصبهان ٢/ ٣٠٧)، ولم يذكرا فيه جَرحًا ولا تَعديلًا، ولا ذكرا فيمن روى عنه سوى ابن بشر! وساقا له هذا الحديث.

ولذا قالَ الألبانيُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ منكرٌ؛ نوحُ بنُ يعقوبَ لا يُعرفُ؛ لم يزدْ أبو نعيم في ترجمته على أنه ساقَ له هذا الحديث، والآفةُ من علي بن بشر؛ فقدِ اتُّهِمَ بالكذبِ» (الضعيفة ١٤/ ١٢٣٣).

فهذه هي طرقُ الحديثِ، عامَّتُهَا شديدةُ الوهَاءِ، مع تفاوت متعدد في سياقاتها؛

ولذا قال الألبانيُّ عنه: «منكرٌ جدًّا، اضطربَ فيه الرواةُ سندًا ومتنًا، واتفقَ الحفاظُ المتقدمونَ ومَن سارَ سيرهم من المتأخرين - على استنكاره وتضعيفه، وخالفهم بعضُ المتأخرين ضاربين بذلك القواعد العلمية، التي منها أن الحديثَ لا يتقوَّى بالطرقِ الواهيةِ، ولا بالمضطربِ إسنادًا ومتنًا،

(١) ولفظه: «**رَأَيْتُ البَارِحَةَ عَجَبًا، رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي يَلْهَثُ عَطَشًا، كُلَّمَا وَرَدَ حَوْضًا مُنِعَ، فَجَاءَهُ صِيَامُ رَمَضَانَ فَسَقَاهُ وَأَرْوَاهُ**».

مع أوهامٍ متنوعةٍ كثيرةٍ وقعتْ لبعضِهِم؛ يستقلُ بعضُهم بها، ويقلدهم آخرون في بعضها» (الضعيفة ٧١٢٩).

قلنا: بل قال ابنُ حَجرٍ الهيتميُّ: «أخرجه جمعٌ من طُرُقٍ، بعضُها حسنٌ»!! (الدر المنضود - صـ ١٧٣).

وأعجبُ مِن هذا ما نقله السخاويُّ عن العارفِ أبي ثابت محمد بن عبد الملك الديلمي، أنه ذكر في كتابه (أصول مذاهب العرفان بالله) ما معناه: أن هذا الحديثَ وإن كان غريبًا عند أهلِ الحديثِ، فهو صحيحٌ لا شك فيه ولا ريب! حصل له العلم القطعي بصحته من طريق الكشف! في كثير من وقائعه وأحواله!!

قال السخاويُّ: «كذا قال، والعلمُ عند اللهِ تعالى» (القول البديع - صـ١٣١).

قال الألبانيُّ: «ومن الغرائب . . .» فذكرَ كلامَ أبي ثابت هذا، ثم قال: «ووجهه الاعتراف بأن الخلافَ بينَ أهلِ الحديثِ - فَضَعَّفُوه -، وبين أهل التصوف - فصححوه بطريق الكشف -، وهذا هو الذي حملَ الغُماريَّ على أن يُسَوِّدَ تسعَ صفحاتٍ كبارٍ في تخريجِ الحديثِ، ويحشرُ فيه ما هَبَّ ودَبَّ؛ موهمًا بذلك تقوية الحديث على طريقة حفاظ الحديث، حتى وصلَ به الأمرُ أن يستقوي بعلي بن بشر الذي كَذَبَ على النبيِّ ﷺ» (الضعيفة ١٤/ ١٢٣٨).

تنبيهان:

الأول: وقعَ الحديثُ عندَ السبكيِّ في (الطبقات ١/ ١٦٤) من روايةِ أَبِي الخَيْرِ البَاغْبَانِ عن عبد الوهاب بن أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن

منده، أخبرنا أبو عثمان عمرو بن عبد الله البصري به.

وقد رواه أبو القاسم الأصبهاني في عدة مواضع من (الترغيب) عن عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده، أخبرنا والدي، أخبرنا أبو عثمان: عمرو بن عبد الله البصري، به.

فسقطَ قولُهُ: «أخبرنا والدي» من سندِ السبكيِّ، والظاهرُ - والله أعلم - أن هذا من قِبلِ النَّاسخِ؛ ولذا اعتمدنا في التحقيق على روايةِ الأصبهانيِّ.

الثاني: هناك عددٌ منَ المراجعِ لم نذكرْهَا في قالبِ التخريجِ؛ كـ(الدعاء) للطبراني، و(المكارم) للخرائطي، و(الطبقات) لأبي الشيخ، و(البر) لابن الجوزي؛ وذلك لعدمِ اشتمالها على موضعِ الشاهدِ، وهو ذكرُ الوضوءِ أو الغُسلِ، وإنما ذكرناها في التحقيقِ لحاجتِهِ إلى ذلك.

٢٢٦- بَابُ انْحِلَالِ العُقَدِ بِالوُضُوءِ

[١٤٤٦ط] حَدِيثُ أَبِي عُشَّانَةَ عَنْ عُقْبَةَ:

عَنْ أَبِي عُشَّانَةَ المعَافِرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بنَ عَامِرٍ يَقُولُ: لَا أَقُولُ اليَوْمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ بَيْتًا مِنْ جَهَنَّمَ**»، وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**رَجُلَانِ مِنْ أُمَّتِي يَقُومُ أَحَدُهُمَا مِنَ اللَّيْلِ يُعَالِجُ نَفْسَهُ إِلَى الطَّهُورِ وَعَلَيْهِ عُقَدٌ فَيَتَوَضَّأُ، فَإِذَا وَضَّأَ يَدَيْهِ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، وَإِذَا وَضَّأَ وَجْهَهُ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، وَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، وَإِذَا وَضَّأَ رِجْلَيْهِ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَيَقُولُ اللَّهُ لِلَّذِينَ وَرَاءَ الحِجَابِ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي هَذَا يُعَالِجُ نَفْسَهُ يَسْأَلُنِي، مَا سَأَلَنِي عَبْدِي فَهُوَ لَهُ**».

۞ **الحكم**: **إسنادُهُ صحيحٌ، وصَحَّحَهُ** ابنُ حِبَّانَ، والهيثميُّ. **وحَسَّنَهُ** الألبانيُّ.

التخريج:

﴿حم ١٧٤٥٧، ١٧٤٥٨، ١٧٧٩٠، ١٧٧٩١ "واللفظ له" / حب ١٠٤٧، ٢٥٥٥ / طب (١٧/ ٣٠٥/ ٨٤٣) / جش ١٦ / ني ٢٣٦، ٢٣٧ / حل (٢/ ٩)﴾.

السند:

رواه أحمدُ في (المسند ١٧٧٩٠، ١٧٧٩١) قال: حدثنا هارون، قال:

حدثنا عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، أن أبا عُشَّانَةَ حَدَّثَهُ أنه سمعَ عُقْبَةَ بنَ عَامِرٍ يقولُ: ... فذكره.

هارون هو ابن معروف، وقد توبع:

فأخرجه ابنُ حِبَّانَ في (صحيحه) من طريق حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ، وقد مَرَّ ذِكْرُهم قريبًا.

وقد صَحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ.

وله طريقٌ آخرُ:

أخرجه أحمدُ (١٧٤٥٧)، والطبرانيُّ، وأبو نُعَيمٍ، وغيرُهُم، من طرقٍ عنِ ابنِ لهيعةَ عن أبي عُشَّانَةَ عن عُقْبَةَ به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ لغيرِهِ؛ فابنُ لهيعةَ وإن كان سيئَ الحفظِ إلا أنه مُتَابَعٌ من عمرِو بنِ الحارثِ كما في الطريقِ الأولِ.

ولذا قال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ، والطبرانيُّ ...» فذكره ثم قال: «وله سندان عندهما، رجال أحدهما ثقات» (مجمع الزوائد ١/ ٢٢٤ / رقم ١١٣٥).

وحَسَّنَهُ الألبانيُّ في (التعليقات الحسان ٢/ ٣٤٧ - ٣٤٨).

وله شاهدٌ من حديثِ أبي هريرةَ في (الصحيحين)، ومن حديثِ جابرٍ عندَ أحمدَ وابنِ خزيمةَ وغيرهما، وسيأتي تخريجهما في «موسوعة الصلاة»، إن شاءَ اللهُ.

٢٢٧- بَابُ أَثَرِ إِسَاءَةِ وُضُوءِ المَأْمُومِينَ عَلَى قِرَاءَةِ الإِمَامِ

[١٤٤٧ط] حَدِيثُ شَبِيبٍ أَبِي رَوْحٍ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ:

عَنْ شَبِيبٍ أَبِي رَوْحٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فَقَرَأَ الرُّومَ فَالتَبَسَ عَلَيْهِ [فِي القِرَاءَةِ] فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يُصَلُّونَ مَعَنَا لَا يُحْسِنُونَ الطُّهُورَ؟! [مَنْ شَهِدَ مَعَنَا الصَّلَاةَ فَلْيُحْسِنِ الطُّهُورَ]؛ فَإِنَّمَا يَلْبِسُ**(١) **عَلَيْنَا القُرْآنَ أُولَئِكَ**».

۞ **الحكم: منكرٌ، وإسنادُهُ ضعيفٌ مضطربٌ، وحَكَمَ عليه** ابنُ عبدِ البرِّ والمباركفوريُّ **بالاضطرابِ. وضَعَّفَهُ** ابنُ القطانِ، والألبانيُّ.

الفوائد:

١ - جاءَ في روايةٍ عندَ أحمدَ وغيرِهِ بلفظ: «**مَا بَالُ رِجَالٍ يَحْضُرُونَ مَعَنَا الصَّلَاةَ بِغَيْرِ طُهُورٍ ... مَنْ شَهِدَ مَعَنَا الصَّلَاةَ فَلْيُحْسِنِ الطُّهُورَ**»، وآخره يُبيِّنُ أن المرادَ: «**بَغَيْرِ طُهُورٍ حَسَنٍ**» كما صَرَّحَ به في الرواياتِ الأُخرَى، وبنحوه قال السنديُّ في حاشيته على المسند.

٢ - **قال الحافظُ ابنُ كَثيرٍ**: «فيه دليلٌ على أن إكمالَ الطهارةِ يُسهلُ القيامَ

(١) ضُبِطتْ هذه الكلمة هكذا في نسخ خطية، وضُبِطتْ: (يُلْبِّسُ) بضم الياء، ثم كسر الباء المشددة. انظر (سنن النسائي الكبرى ٣/ ١٧٣- حاشية ٤، ط. دار التأصيل).

في العبادةِ ويعينُ على إتمامها وإكمالها والقيام بمشروعاتها» (التفسير ٤/ ٢١٦).

٣ - وقال الحافظُ ابنُ كَثيرٍ أيضًا: «وفيه سِرٌّ عجيبٌ ونبأٌ غريبٌ، وهو أنه ﷺ تأثَّرَ بنقصانِ وضوءِ مَنِ ائْتَمَّ بِهِ، فَدَلَّ ذلك على أن صلاةَ المأمومِ متعلقةٌ بصلاةِ الإمامِ» (التفسير ٦/ ٣٢٩).

التخريج:

﴿ن ٩٥٩ "واللفظ له" / كن ١١١٢ / حم ١٥٨٧٣ "مختصرًا"، ٢٣٠٧٢ "والزيادتان له ولغيره"، ٢٣١٢٥ "مختصرًا" / عب ٢٧٥٠ / شعب ٢٥١٢ / ضيا ١٤٩٧، ١٤٩٨ / كما (١٢/ ٣٧٢) / صحا ٧٢٢٧ / أصم ٤٤٠ / مستغفض ٨٤٦﴾.

السند:

أخرجه النسائيُّ في (الصغرى ٩٥٩)، و(الكبرى ١١١٢) قال: أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن قال: أنبأنا سفيان، عن عبد الملك بن عمير، عن شبيب أبي روح، عن رجلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ به.

ورواه أحمدُ في (المسند ٢٣٠٧٢) - ومن طريقه الضياءُ في (المختارة ١٤٩٧) - عن وكيعٍ، وعبدِ الرزاقِ في (المصنف ٢٧٥٠) كلاهما عن سفيانَ به.

ورواه أحمدُ في (المسند ١٥٨٧٣، ٢٣١٢٥) - ومن طريقه الضياءُ في (المختارة ١٤٩٨) - قال: ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن عبد الملك بن عمير بنحوه مختصرًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: الاختلافُ في حالِ شبيب أبي روح، وقد أخطأَ بعضُ العلماءِ فَذَكَرَهُ في الصحابةِ معتمدًا في ذلك على ما جاءَ فِي روايةِ شَريكٍ النخعيِّ وزائدةَ بنِ قدامةَ، وكلاهما عند أحمدَ في (المسند ١٥٨٧٢، ١٥٨٧٤) وكذلك ما جاءَ عندَ ابنِ قانعٍ في (معجمه ٣/ ١٣٢) من طريق أبي الأشهب عن عبد الملك بن عمير ولكن سمَّاهُ أبا روح مر[1] ذي الكلاع «أنه صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ»، وَفِي رِوَايَةِ شَرِيكٍ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، وسنبينُ أن عبد الملك بن عمير كان يضطربُ فيه، وذلك عند ذِكْرِ العلةِ الثانيةِ؛ ولذا قال ابن منده: «ذُكِرَ في الصحابةِ، ولا يصحُّ، وهو تابعيٌّ» (فتح الباب في الكنى ١/ ٣١٥).

وقال الحافظُ: «ثقةٌ من الثالثةِ، أخطأَ مَن عَدَّهُ في الصحابةِ» (التقريب ٢٧٤٤).

قلنا: إن كان ابنُ حَجرٍ اعتمدَ في توثيقه على قولِ أبي داود: «شيوخ حريز كلُّهم ثقاتٌ» وشبيبُ هذا من شيوخِ حَريزٍ، فهو غيرُ مقبولٍ؛ لأن توثيقَ أبي داودَ لشيوخِ حَريزٍ توثيقٌ عامٌّ، والحافظُ ابنُ حَجرٍ نفسُهُ لم يأخذْ بقولِ أبي داود مطلقًا، فإنه قال في: (سلمان بن سُمير، وعبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي، ويزيد بن صالح - ويقال: ابن صليح - الرحبي، قال في كلٍّ

---

(١) جزم ابن حجر في (الإصابة ١٠/ ٥٣٤) أنه مصحفة من حرف الجر «من» فقال: «وقع في الرواية الأولى تصحيف، والصواب (من) بكسر الميم بعدها نون ساكنة. وأما قوله: (مرّ) بضم الميم وتشديد الراء فهو تصحيف، والله أعلم.

منهم: «مقبولٌ» مع رواية حريز بن عثمان عنهم. فكذلك ينبغي له أن يقولَ في أبي روح هذا: «مقبول». والله أعلم.

وإن كان أَخَذَهُ من صنيعِ ابنِ حِبَّانَ حيثُ ذكره في (الثقات ٤/ ٣٥٩)، وكذلك ابنُ خَلْفُونَ كما في (الإكمال ٦/ ٢١٤)، فابنُ حِبَّانَ معروفٌ بتوثيقِ المجاهيلِ، كما أن أبا روح هذا مُقلٌّ في الروايةِ، وترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٤/ ٢٣١)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٤/ ٣٥٨) فلم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقال ابنُ القطانِ: «رجلٌ لا تُعرفُ له حالٌ، وغايةُ ما رفع به من قدره أنه روى عنه شعبةُ وعبدُ الملكِ بنُ عُميرٍ، قال ابنُ الجارودِ، عن محمد بن يحيى الذهليِّ: (هذا شعبةُ وعبدُ الملكِ بنُ عُميرٍ في جلالتهما يرويان عن شبيب أبي روح، وروى عنه أيضًا حريزُ بنُ عثمانَ)، هذا كلُّه غير كافٍ في المبتغى من عدالته فاعلمه» (بيان الوهم والإيهام ٥/ ٣١)،

قال ابنُ حَجرٍ: «وإنما أرادَ الذهليّ برواية شعبة عنه أنه روى حديثه، لا أنه روى عنه مشافهة؛ إذ رواية شعبة إنما هي عن عبد الملك عنه» (تهذيب التهذيب ٤/ ٣٠٩).

وقال الذهبيُّ: «قد وُثِّقَ» (تاريخ الإسلام ٢/ ٩٤١)، وذلك فيه إشارةٌ إلى تضعيفِ التوثيقِ.

وبهذا يُتعقبُ على ابنِ كَثيرٍ حيثُ قال: «هذا إسنادٌ حسنٌ ومتنٌ حسنٌ، وفيه سِرٌّ عجيبٌ، ونبأٌ غريبٌ، وهو أنه ﷺ تأثَّرَ بنقصانِ وضوءِ مَن ائْتَمَّ بِهِ، فَدَلَّ ذلك على أن صلاةَ المأمومِ متعلقةٌ بصلاةِ الإمامِ» (تفسير ابن كثير ٦/ ٣٢٩).

وكذلك **تحسينُ ابن حجر** له في (نتائج الأفكار١/ ٤٣٢)، **وتحسين السيوطي** له في (الدر المنثور ١١/ ٥٧٢).

كما أن الحديثَ فيه علةٌ أُخرَى وهي

العلةُ الثانيةُ: الاضطرابُ، فقدِ اضطربَ فيه عبدُ الملكِ بنُ عُميرٍ اضطرابًا شديدًا على النحوِ التالي:

فرواه الثوريُّ وشعبةُ عن عبدِ الملكِ بنِ عُميرٍ عن شبيبٍ أبي روح عن رجلٍ من أصحابِ محمدٍ ﷺ به كما سبقَ.

وهذا الصحابيُّ قد سمَّاهُ بعضُهم الأغر، رواه ابنُ أبي عَاصمٍ في (الآحاد والمثاني ٢٥٧٩، ٢٧٩٦)، والبزارُ في (مسنده) كما في (كشف الأستار ٤٧٧)، والبغويُّ في (معجم الصحابة ٩٦)، والطبرانيُّ في (معجمه ٨٨١) - ومن طريقه الضياءُ في (المختارة ١٤٩٦) -، وأبو نعيمٍ في (معرفة الصحابة ١٠٤٩)، وابنُ حَجرٍ في (نتائج الأفكار ١/ ٤٣٢) من طُرُقٍ عن مُؤَمَّلِ بنِ إسماعيلَ عن شعبةَ به.

كذا سمَّاهُ مؤمل، واضطربَ في تعيينه هل هو الأَغَرُّ المُزَنِيُّ أم الأَغَرُّ الغِفاريُّ؟ وكلاهما غير ثابت؛ وذلك لسوءِ حفظِ المؤمل، فقد قال الحافظ فيه: «صدوقٌ سيئُ الحفظِ» (التقريب ٧٠٢٩).

وقد خالفه محمدُ بنُ جعفرٍ غندر، وهو من أثبتِ الناسِ في شعبةَ، فرواه عنه ولم يعينِ الصحابيِّ، وقد تقدمتْ روايتُهُ، وكذلك لم يأتِ تعيينُ الصحابيِّ في روايةِ سفيانَ المتقدم ذكرها، ولا ذكره أحدٌ ممن ستأتي رواياتُهم؛ مما يدلُّ على توهيمِ القولِ بأنه الأغرُّ الصحابيُّ.

ورواه غيرُ شعبةَ وسفيانَ، عن عبد الملك بن عمير عن أبي روحٍ

الكلاعيِّ، قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً، فَقَرَأَ فِيهَا . . . الحديث.

فأسقطوا منه الرجلَ، وجعلوا أبا روح هو صحابي الحديث، وأنه قد شَهِدَ الواقعةَ!!

رواه من هذا الوجهِ أحمدُ في (المسند ١٥٨٧٢) قال: حدثنا إسحاق بن يوسف، عن شريك، عن عبد الملك بن عمير به.

وشَريك بنُ عبدِ اللهِ النخعيُّ، وإن كان في حفظِهِ سوء، فقد قال وكيعٌ: «لم يكنْ أحدٌ أَرْوَى عن الكوفيين من شَرِيكٍ»، وقال ابنُ المباركِ: «شريكٌ أعلمُ بحديثِ الكوفيين من سفيانَ الثوريِّ» (تهذيب الكمال ١٢/ ٤٦٢ - ٤٧١).

وعبدُ الملكِ بنُ عُميرٍ كوفيٌّ، ومن مشائخ شريك الذين أخرجَ لهم مسلمٌ عنه متابعة.

ولم ينفردْ شريكٌ بذلك بل قد تُوبِعَ.

تابعه زائدةُ بنُ قُدامةَ كما عندَ أحمدَ في (المسند ١٥٨٧٤) قال: حدثنا أبو سعيد، مولى بني هاشم، حدثنا زائدة، حدثنا عبد الملك بن عمير، قال: سَمِعْتُ شَبِيبًا أَبَا رَوْحٍ، من ذِي الكلاعِ، أنه صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الصُّبْحَ . . . فذكره.

ورواه ابنُ قانعٍ في (معجم الصحابة ٣/ ١٣٢) قال: ثنا محمد بن أحمد بن النضر، نا معاوية بن عمرو عن زائدة، عن عبد الملك كذلك.

ووقع عند ابن قانع (١/ ٣٤٦) بالسند المذكور: أن أبا رَوْحٍ قال: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ، فَقَرَأَ فِيهَا . . .» ولم يقل: «صَلَّى بِنَا»، أو «صَلَّى معه»!!

وتابعهما أبو الأشهب جعفر بن حيان السعدي، ولكن سمَّاه مر ذي الكلاع، فرواه ابنُ قَانعٍ أيضًا في (معجمه ٣/ ١٣٢) من طريقِ أبي الأشهبِ عن عبد الملك بن عمير، عن أبي رَوْحٍ مر ذي الكلاع - كذا قال - قال: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ . . .» فذكره.

فاتفقَ شريكٌ وزائدةُ وأبو الأشهبِ على إسقاطِ الرجلِ الصحابيِّ، وجاءَ فيه التصريحُ بصحبةِ شَبيبٍ أبي رَوْحٍ، وقد سبقَ تخطئةُ ذلك.

بينما رواه عَبيدةُ بنُ حميدٍ، وجَريرُ بنُ عبدِ الحميدِ، وأبو حمزةَ محمدُ بنُ ميمونٍ السكريُّ، وأَرْسَلُوه:

فرواه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ٣٤) **عن عَبِيدَةَ بنِ حُمَيدٍ،**

والمحامليُّ في (أماليه رواية ابن مهدي الفارسي ١٧٩) من طريق **جَريرِ بنِ عبدِ الحَميدِ،** والمستغفريُّ في (فضائل القرآن ٨٤٥) من طريقِ **أبي حَمزةَ السكريِّ،**

ثلاثتُهُم (عَبيدةُ، وجَريرُ، وأبو حَمزةَ): عن عبدِ الملِكِ بنِ عُميرٍ، عن أبي رَوْحٍ، قال: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ، فَقَرَأَ بِسُورَةِ الرُّومِ . . . الحديث مرسلًا.

وخَالفَ الجميعَ معمرُ بنُ رَاشدٍ فأَعْضَلَهُ، فرواه عبدُ الرزاقِ في (مصنفه ٢٧٥٥) - ومن طريقه المستغفريُّ في (فضائل القرآن ٨٤٧) - عن معمرٍ عن عبدِ الملكِ بنِ عُميرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ قَرَأَ فِي الفَجْرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ بِسُورَةِ الرُّومِ» هكذا مختصرًا.

فمن خلالِ عرضِ الطرقِ السابقةِ يتضحُ جليًّا اضطراب عبد الملك بن عمير فيه.

وعبد الملك بن عمير وإن كان ثقةً من رجالِ الصحيحين، إلا أنه يضطربُ

في الحديثِ كثيرًا، فقد قال أحمدُ: «عبد الملك بن عمير مضطربُ الحديثِ جدًّا مع قلةِ روايتِهِ، ما أَرى له خمس مئة حديث، وقد غَلِطَ في كثيرٍ منها»، وعنه أنه ضَعَّفَهُ جدًّا، وقال إسحاقُ بنُ منصورٍ، عن يحيى بن معين قال: «مخلط» (تهذيب الكمال ١٨/ ٣٧٠).

وقدِ اضطربَ في أحاديثَ أُخرَى ذكرها الدارقطنيُّ في (العلل)، ونَصَّ على اضطرابِ عبدِ الملكِ فيها. انظر (علل الدارقطني ١٥٥، ٥٨١، ١٣٨١، ٤٠٥٨).

ولذا قال ابنُ عبدِ البرِّ - في ترجمة أبي روح شبيب بن ذي الكلاع -: «وحديثُهُ هذا مضطربُ الإسنادِ، روى عنه عبدُ الملكِ بنُ عُميرٍ» (الاستيعاب ٢/ ٧٠٧).

وقال الرحمانيُّ المباركفوريُّ: «رجالُ النسائيِّ وكذا أحمد رجال الصحيح، لكن الحديث مضطربُ الإسنادِ، اخْتَلَفَ أصحابُ عبدِ الملكِ بنِ عُميرٍ عليه» (مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢/ ١٥).

وضَعَّفَ الحديثَ الألبانيُّ في (المشكاة ٢٩٥)، و(تمام المنة ١/ ١٨٠)، و(ضعيف الجامع ٢٠٧٠).

وقد أعلَّ الألبانيُّ هذا الحديثَ بعلةٍ أُخرَى، وهي نكارةُ المتنِ، فقال: «ومن ذلك نعلمُ أن مَن حَسَّنَ سندَهُ قديمًا وحديثًا فما أحسن، مع مخالفةِ متنِهِ لظاهرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ﴾» (تمام المنة ١/ ١٨٠).

وهذا قد سبقَ الجوابُ عنه في الفوائدِ.

[١٤٤٨ط] حَدِيثُ أَبِي رَوْحٍ الكَلَاعِيِّ:

عَنْ أَبِي رَوْحٍ الكَلَاعِيِّ (شَبِيبٍ أَبِي رَوْحٍ، مِنْ ذِي الكَلَاعِ) [١]، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ [الصُّبْحِ]، فَقَرَأَ فِيهَا سُورَةَ الرُّومِ، فَلَبَسَ بَعْضُهَا (فَتَرَدَّدَ فِي آيَةٍ) [٢] [فَلَمَّا انْصَرَفَ]، قَالَ: «**إِنَّمَا لَبَسَ عَلَيْنَا الشَّيْطَانُ القِرَاءَةَ مِنْ أَجْلِ أَقْوَامٍ يَأْتُونَ الصَّلَاةَ بِغَيْرِ وُضُوءٍ (لَا يُحْسِنُونَ الوُضُوءَ)** [٣]، **فَإِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَأَحْسِنُوا الوُضُوءَ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ مضطربٌ، كما سبقَ.**

التخريج:

﴿حم ١٥٨٧٢ "واللفظ له"، ١٥٨٧٤ "والروايات والزيادتان له" / أسد (٦/ ١٠٨)﴾.

السند:

رواه أحمدُ في (مسنده ١٥٨٧٢) قال: حدثنا إسحاق بن يوسف، عن شريك، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي رَوْحٍ الكلاعي... فذكره.

ورواه أحمدُ في (مسنده ١٥٨٧٤) من طريقِ زائدةَ عن عبدِ الملكِ بنحوه.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ، وأبو رَوْحٍ هذا ليسَ صحابيًّا، وقوله: «صَلَّى بِنَا» خطأٌ، وهذا الحديثُ اضطربَ فيه عبدُ الملكِ بنُ عُميرٍ كما سبقَ بيانُهُ آنفًا.

١- رِوَايَةُ: «مَرَّ ذِي الكَلَاعِ: وَقَرَأَ النُّورَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي رَوْحٍ مُرِّ ذِي الكَلَاعِ، قَالَ: «**صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ** ﷺ **صَلَاةَ الصُّبْحِ فَقَرَأَ بِسُورَةِ النُّورِ...**».

الحكم: ضعيفٌ مضطربٌ.

التخريج:

〚قا (٣/ ١٣٢)〛.

السند:

أخرجه ابن قانع في (معجمه) قال: حدثنا خلف بن الحسن الواسطي، نا محمد بن حسان[(١)] البُرْجُلاني، نا محمد بن يزيد، نا أبو الأشهب، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي رَوْحٍ مر ذي الكلاع. كذا قال، فذكره.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ، مضطربٌ كما سبقَ.

وقد أخطأَ أبو الأشهبِ أو البرجلانيُّ في سندِهِ ومتنِهِ، أما السندُ فسمَّى أبا رَوْحٍ مُرًّا، مخالفًا في ذلكَ ما تَقَدَّمَ من روايةِ الثوريِّ وشعبةَ وغيرِهِم، وهذا بلا شَكٍّ خطأٌ لأنَّ أبا رَوْحٍ اسمه شبيب بن نعيم، فقد ذكره ابن منده في (الكنى ١/ ٣١٥)، وقال: أبو روح شبيب بن نعيم، وابن الأثير سَمَّاهُ أيضًا شَبيبًا (أسد ٦/ ٤١٢)، وتَرجَمَ له المزيُّ فقال: شبيب بن نعيم (تهذيب الكمال ١٢/ ٣٧٢).

وأما المتنُ: فقوله: (سورة النور)، وغيره ذكر أنها (الروم) كما سبق.

---

(١) كذا في المطبوع، والأقربُ أنه محرَّفٌ من «الحسين»، وترجمتُهُ في (الميزان ٣/ ٥٢٢).

٢- رِوَايَةُ: «شَبِيبٍ مُرْسَلًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي رَوْحٍ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ [صَلَاةَ الفَجْرِ]، فَقَرَأَ بِسُورَةِ الرُّومِ، فَتَرَدَّدَ فِيهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ [قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: لَقَدْ تَرَدَّدْتَ يَا رَسُولَ اللهِ] قَالَ: «**إِنَّمَا يُلَبِّسُ عَلَيْنَا صَلَاتَنَا قَوْمٌ يَحْضُرُونَ الصَّلَاةَ بِغَيْرِ طُهُورٍ** (وُضُوءٍ)**. مَنْ شَهِدَ الصَّلَاةَ فَلْيُحْسِنِ الطُّهُورَ**».

الحكم: ضعيفٌ لإرسالِهِ واضطرابِهِ.

التخريج:

﴿ش ٣٤ "واللفظ له" / لي (رواية ابن مهدي ١٧٩) "والزيادتان والروية له" / قا (١/ ٣٤٦ و ٣/ ١٣٢)﴾.

السند:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه ٣٤) قال: حدثنا عبيدة بن حميد، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي روح... فذكره

ورواه المحامليُّ في (أماليه ١٧٩) قال: حدثنا يوسف بن موسى قال: حدثنا جرير عن عبد الملك بن عمير عن شبيب أبي روح الشامي.

ورواه ابنُ قَانِعٍ في (معجمه) من طريق زائدة بن قدامة، عن عبد الملك به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ لإرسالِهِ واضطرابِهِ، وانظرِ الكلامَ عليه فيما سبقَ.

❁ ❁ ❁

[١٤٤٩ط] حَدِيثُ حُذَيْفَةَ:

عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يوم صَلَاةَ الصُّبْحِ، فقرَأَ بِنَا فِيْهَا بِسُورةِ الرُّوم فَارْتَجَّ عَلَيهِ قِرَاءَتُهُ ارْتِجَاجًا شَدِيدًا، فلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ الكَرِيم عَلَى اللهِ ﷻ ثُمَّ عَلَيْنَا فقَالَ: «**مَعَاشِرَ النّاسِ، إِذَا صَلَّيْتُمْ خَلْفَ أَئِمَّتِكُمْ فأَحْسِنُوْا طُهُوْرَكُمْ؛ فَإِنَّمَا يَرْتَجُّ عَلَى القَارِئِ قِرَاءَتُهُ لِسُوْءِ طُهْرِ المُصَلِّي** [خَلْفَهُ]».

۞ **الحكم: موضوعٌ، وقال أبو طاهر السلفيُّ: «غريبٌ عجيبٌ»، وضَعَّفَهُ** المُناويُّ، والحوتُ.

وحَكَمَ الألبانيُّ عليه بالوضعِ.

التخريج:

﴿متفق ٨٣٠ "والزيادة له" / طيور ٩٢ "واللفظ له" / فر (ملتقطة ١ / ق٦٣)﴾.

السند:

أخرجه الخطيبُ في (المتفق والمفترق)، والمباركُ بنُ عبدِ الجبارِ الطيوريُّ في (الطيوريات) كلاهما: عن أحمد بن محمد بن أحمد العَتِيقِيِّ، حدثنا الحسين[(١)] بن محمد بن إسحاق السوطي، حدثنا محمد بن الفرخان الدوري، حدثنا علي بن أحمد العسكري، حدثنا عبد الله بن ميمون العبدساني[(٢)] حدثنا عبد الله بن عون بن محرز، قال: لما قدم أبو نعيم

(١) تحرَّف عندَ الطيوريِّ إلى: «الحسن»، والصوابُ المثبتُ كما عندَ الخطيبِ ومصادرِ ترجمتِهِ.

(٢) كذا في (الطيوريات)، وفي (المتفق): «العبدساي».

الفضل بن دُكَيْن مكة سنة ثمان عشرة ومائتين، اجْتَمَعَ إِلَيهِ أَصْحَابُ الحَدِيثِ فَقَالُوا: لَا نُفَارِقُكَ حَتَّى تَمُوتَ هَزْلًا أَو تُحَدِّثَنَا بحديثِ الارْتِجاجِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: مَا كَتَبْتُهُ[١] وَلا حَفِظْتُهُ وَلا دَوَّنْتُهُ فِي كُتُبِي، فقالُوْا: لا نُفارِقُك أَوْ تَمُوتَ هَزْلًا، فَلَمَّا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيانُ الثَّورِيُّ، عَنْ منصُورٍ، عنْ رِبْعِيٍّ، عنْ حُذَيفةَ قَالَ: «صَلَّى بِنَا رسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ . . . الحديث.

ورواه الديلميُّ في (مسند الفردوس) من طريقِ السوطيِّ به.

فمداره عندَ الجميعِ على الحسينِ بنِ محمدِ بنِ إسحاقَ السوطيِّ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ مظلمٌ؛ فيه الحسينُ بنُ محمدِ بنِ إسحاقَ السوطيُّ، قال فيه الخطيبُ: «كان كثيرَ الوهمِ، شنيعَ الغلطِ . . . وقد رأيتُ لابنِ السوطيِّ أوهامًا كثيرةً تدلُّ على غَفْلَتِهِ» (تاريخ بغداد ٨/ ٦٧٣).

وشيخُهُ محمدُ بنُ الفرخان بن روزبه أبو الطيب الدوريُّ، قال الخطيبُ: «حَدَّثَ عن أبيه وأبي خليفةَ وغيرِهما بأحاديثَ منكرةٍ. ثم قَالَ: «وكان غيرَ ثِقةٍ»، وذكر له حديثًا ثم قَالَ: «وهذا الحديثُ منكرٌ جدًّا، عجيبُ الإسنادِ، لم أكتبْهُ إلا من هذا الوجهِ، وما أبعد أن يكونَ من وضعِ ابنِ الفرخانِ. وقد ذَكَرَ لي بعضُ أصحابنا أنه رأى لمحمد بن الفرخان أحاديثَ كثيرةً منكرةً بأسانيدَ واضحةٍ عن شُيوخٍ ثقاتٍ» (تاريخ بغداد ٤/ ٢٨١).

وبه أعلَّه المُناويُّ فَقَالَ: «فيه محمد بن الفرخان، قال الخطيبُ: غير ثقة. وفي (الميزان): خبرٌ كذبٌ. وعبد الله بن ميمون مجهولٌ» (فيض القدير

---

(١) في (المتفق): «ما كتبه»، وما بين المعقوفين من (الطيوريات).

١/ ٣٩٤).

قلنا: قول الذهبي: (خبرٌ كَذِبٌ) ليسَ على حديثِنَا هذا، وإنما قاله في حديثٍ آخر، ونَصُّهُ كما في (الميزان): «قال الخطيبُ: كان غيرَ ثقةٍ، قلتُ: له خَبَرٌ كذبٌ في (موضوعات ابن الجوزي) في باب الدجاج والحمام . . .» (ميزان الاعتدال ٤/ ٤).

وعبدُ اللهِ بنُ ميمونٍ بغداديٌّ، قال فيه الخطيبُ: «مجهولٌ» (تاريخ بغداد ١١/ ٤٢٠).

والحديثُ ضَعَّفَهُ محمد بنُ درويش الحوتُ في (أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ١٢٥).

وحكَمَ الألبانيُّ عليه بالكذبِ في (الضعيفة ١٦٢٥) **ثم حكَمَ عليه بالوضعِ مرَّةً ثانيةً** في (الضعيفة ٢٦٢٩) وقال: فيه عبد الله بن عون بن محرز، ولم أعرفه . . .

قلنا: عبد الله بن عون بن محرز ذكره الخطيبُ في (المتفق ٣/ ١٤٣٠)، وذَكَرَ له حديثَنَا هذا، ولم يَزِدْ على ذلكَ.

وكذلك ذَكَرَهُ ابنُ الجوزيِّ في (تلقيح فهوم أهل الأثر ١/ ٤٥٢) تحت باب في (المتفق والمفترق) فقال: «عبد الله بن عون بن محرز ذكر عن أبي نعيم الفضل بن دكين حديثًا». ولم يذكرْ فيه أكثر من ذلك.

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

كتاب الوضوء

أبواب في فضل الوضوء

٢١٦- باب: الطهور شطر الإيمان

❑ حَدِيثُ أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ ٥
◆ رِوَايَةُ: «إِسْبَاغُ الوُضُوءِ شَطْرُ الإِيمَانِ» ١٦
◆ رِوَايَةَ: «الوُضُوءُ ضِيَاءٌ» ١٩
◆ رواية: «وَالصَّوْمُ بُرْهَانٌ» ٢٠
◆ رِوَايَةَ: «وَالصَّوْمُ ضِيَاءٌ» ٢١
◆ رِوَايَةُ: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ» ٢٣
❑ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ٢٥
❑ حَدِيثُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَشْعَرِيِّ ٢٧
❑ حَدِيثُ أَبِي عَامِرٍ الأَشْعَرِيِّ ٢٩
❑ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ٣٢
❑ حَدِيثُ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ٣٤

❑ حَدِيثُ حَسَّانَ بنِ عَطِيَّةَ مُرْسَلًا ٣٥
❑ حَدِيثُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ ٣٦

٢١٧- باب المحافظة على الوضوء

❑ حَدِيثُ ثَوْبَانَ ٣٩
❑ حَدِيثُ أَبِي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ، عَمَّنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ ٤٨
❑ حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ٤٩
❑ حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ٥٣
❑ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ٥٥
❑ حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ ٥٧
❑ حَدِيثُ مَالِكٍ بَلَاغًا ٥٩
❑ حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَوْسَطَ ٦٠
❑ حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ ٦٢
❑ حَدِيثُ رَبِيعَةَ الجُرَشِيِّ ٦٥
❑ حَدِيثُ بُرَيْدَةَ ٦٧
◆ رِوَايَةُ: «مَا أَذْنَبْتُ» ٧٢
❑ حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ ٧٤
❑ حَدِيثُ عَائِشَةَ ٧٦
◆ رِوَايَةُ: «إِلاَّ تَوَضَّأَ» ٧٨
❑ حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ مُرْسَلًا ٨٠
❑ حَدِيثُ أَنَسٍ ٨١

٢١٨- باب ذهاب الذنوب بماء الوضوء

❑ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ٩٢
◆ رِوَايَةٌ: «حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ» ٩٥
◆ رِوَايَةٌ: «حَتَّى يَأْتِيَ مَقَامَهُ» ٩٦
❑ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ ٩٩
◆ رِوَايَةٌ: «يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ ﷻ» ١٠١
◆ رِوَايَةٌ: «كَيْفَ الْوُضُوءُ» ١٠٣
◆ رِوَايَةٌ: «كَانَ ذَلِكَ حَظَّكَ» ١٠٥
◆ رِوَايَةٌ: «كَانَ ذَلِكَ لَكَ طَهُورًا» ١٠٨
◆ رِوَايَةٌ: «وَأُذُنَيْهِ» ١٠٩
◆ رِوَايَةٌ: «وَكَانَ هُوَ وَقَلْبُهُ وَوَجْهُهُ» ١١١
◆ رِوَايَةٌ: «خَرَجَ مِنْ خَطَايَاهُ كَمَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ» ١١٣
◆ رِوَايَةٌ مُطَوَّلَةٌ ١١٦
◆ رِوَايَةٌ: «وَكَانَتْ صَلَاتُهُ نَافِلَةً» ١١٨
◆ رِوَايَةٌ: «أَيُّ اللَّيْلِ خَيْرُ الدُّعَاءِ؟» ١٢٠
◆ رِوَايَةٌ: «سَأَلَهُ شُرَحْبِيلُ» ١٢٢
◆ رِوَايَةٌ: «حَتَّى تَرْجِعَ إِلَيْهِ رُوحُهُ» ١٢٣
◆ رِوَايَةٌ: «كَانَتَا كَفَّارَةً» ١٢٥
◆ رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَةٌ ١٢٦
◆ رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَةٌ ١٢٧
◆ رِوَايَةٌ: «وَإِنْ قَعَدَ سَالِمًا» ١٣٢
◆ رِوَايَةٌ: «ذَهَبَ الْإِثْمُ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ» ١٣٥
❑ حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ ١٤٠

◆ رِوَايَةُ: «وَإِنْ قَعَدَ قَعَدَ سَالِمًا» ١٤٨
◆ رِوَايَةُ: «ذَهَبَ الإِثْمُ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ» ١٥٣
◆ رِوَايَةُ: «يُكَفِّرُ مَا قَبْلَهُ ثُمَّ تَصِيرُ الصَّلَاةُ نَافِلَةً» ١٥٨
◆ رِوَايَةُ: «صَارَتْ صَلَاتُهُ لَهُ نَافِلَةً» ١٦٠
◆ رِوَايَةُ: «غُفِرَ لَهُ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ وَقَامَ إِلَى صَلَاتِهِ وَهِيَ نَافِلَةٌ» ١٦١
◆ رِوَايَةُ: «ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهِيَ فَضِيلَةٌ» ١٦٤
◆ رِوَايَةُ: «فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا» ١٦٧
◆ رِوَايَةُ: «وَمَنْ نَامَ طَاهِرًا عَلَى ذِكْرِ اللهِ» ١٧٠
◆ رِوَايَةُ: «وَمَنْ قَامَ إِلَى الوُضُوءِ يَرَاهُ حَقًّا» ١٧٢
◆ رِوَايَةُ: «حَتَّى إِنَّ الخَطَايَا تَحَادَرُ مِنْ أَطْرَافِهِ» ١٧٤
◆ رِوَايَةُ: «كَانَ كَعُمْرَةٍ مَبْرُورَةٍ» ١٧٦
❑ **حَدِيثُ الصُّنَابِحِيِّ** ١٧٨
❑ **حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ** ١٩٥
❑ **حَدِيثُ أَبِي لُبَابَةَ بْنِ عَبْدِ المُنْذِرِ** ٢٠٣
❑ **حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ** ٢٠٥
◆ رِوَايَةُ: «يَبِسَ وَرَقُهَا» ٢٠٧
❑ **حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ** ٢٠٩

٢١٩- باب الذكر أثناء الوضوء

❑ **حَدِيثُ أَبِي مُوسَى** ٢١١
◆ زِيَادَةُ: «فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى، ثُمَّ قَالَ...» ٢١٣
◆ رِوَايَةُ: «صَلَّى، فَكَانَ فِي دُعَائِهِ...» ٢١٤
◆ رِوَايَةُ أَحْمَدَ: «اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي، وَوَسِّعْ عَلَيَّ فِي ذَاتِي...» ٢١٥

❑ حَدِيثُ البَرَاءِ ٢٢٠
❑ حَدِيثُ أَنَسٍ ٢٢٣
❑ حَدِيثُ عَلِيٍّ ٢٢٦
◆ رِوَايَةُ: «الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِلإِسْلَامِ» ٢٢٩
◆ رِوَايَةُ: «مُحَمَّدِ بنِ الحَنَفِيَّةِ» ٢٣٣

٢٣٠- باب فضل الوضوء والذكر بعده

❑ حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ٢٣٥
◆ رِوَايَةُ: «إِلاَّ انْفَتَلَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» ورواية: «مِنَ الجَنَّةِ» ٢٤٤
◆ رِوَايَةُ: «اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ» ٢٥١
◆ رِوَايَةُ: «ثُمَّ رَفَعَ نَظَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ» ٢٥٨
◆ رِوَايَةُ: «صَادِقًا مِنْ نَفْسِهِ» ٢٦٤
❑ حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ٢٦٧
❑ حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ٢٦٩
◆ رِوَايَةُ: «وَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ» ٢٧٢
❑ حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ٢٧٤
◆ رِوَايَةُ: «وَمَنْ تَوَضَّأَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُ كِفْلَانِ» ٢٧٦
◆ رِوَايَةُ: «ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسِ بنِ مَالِكٍ» ٢٧٧
❑ حَدِيثُ إِيَاسِ بْنِ هِلَالٍ المُزَنِيِّ ٢٨٧
❑ حَدِيثٌ آخَرُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ٢٨٩
❑ حَدِيثُ عُثْمَانَ ٢٩٢
❑ حَدِيثُ ثَوْبَانَ ٢٩٦
❑ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ٣٠١
❑ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ٣٠٦

❑ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا ٣١٧
❑ حَدِيثُ عَائِشَةَ ٣١٨
❑ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى ٣٢٠
❑ حَدِيثُ عَلِيٍّ ٣٢١
❑ حَدِيثُ سَمُرَةَ ٣٢٣

٢٢١- باب فضل الوضوء والصلاة عقبه

❑ حَدِيثُ عُثْمَانَ ٣٢٨
◆ رِوَايَةُ: «بَيْنَ الصَّلاَةِ وَالَّتِي تَلِيهَا» ٣٣٢
◆ رِوَايَةُ: «لاَ تَغْتَرُّوا» ٣٣٤
◆ رِوَايَةُ: «إِلاَّ بِخَيْرٍ» ٣٣٥
◆ رِوَايَةُ: «لاَ يَنْهَزُهُ إلا الصَّلاَةُ» ٣٣٧
◆ رِوَايَةُ: «ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّلاَةِ المَكْتُوبَةِ» ٣٣٨
◆ رِوَايَةُ: «وَمَشْيُهُ إِلَى المَسْجِدِ نَافِلَةً» ٣٣٩
◆ رِوَايَةُ: «الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ» ٣٤١
◆ رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَةٌ ٣٤٢
◆ رِوَايَةُ: «حَتَّى تَخْرُجَ مِن تَحتِ أَظْفَارِهِ» ٣٤٣
◆ رِوَايَةُ: «مَا لَمْ يُؤْتِ كَبِيرَةً» ٣٤٤
◆ رِوَايَةُ: «مَا لَمْ يُصِبْ مَقْتَلَةً» ٣٤٦
◆ رِوَايَةُ: «مِنْ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ وَرَأْسِهِ» ٣٤٧
◆ رِوَايَةُ: «إِنَّ العَبْدَ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَتَمَّ وُضُوءَهُ» ٣٥٠
◆ رِوَايَةُ: «إِنَّ العَبْدَ إِذَا دَعَا بِوَضُوءٍ فَغَسلَ وجْهَهُ» ٣٥٢
◆ رِوَايَةُ: «مَنْ تَطَهَّرَ كَمَا أُمِرَ» ٣٥٧
◆ رِوَايَةُ: «كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» ٣٥٨

◆ رِوَايَةُ: «وَبَيْنَ صَلاَتِهِ بِالأَمْسِ» ٣٦٠
◆ رِوَايَةُ: «ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى صَلاةَ الظُّهْرِ» ٣٦٢
◆ رِوَايَةُ: «يَتَوَضَّأُ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ» ٣٦٦
◆ رِوَايَةُ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ...» ٣٦٧
◆ رِوَايَةُ: «إِلاَّ غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ» ٣٦٩
❑ حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ٣٧٤
◆ رِوَايَةُ: «انْفَتَلَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ مِنَ الخَطَايَا» ٣٧٥
◆ رِوَايَةُ: «يَحْفَظُهَا وَيَعْقِلُهَا» ٣٧٧
◆ رِوَايَةُ: «مَنْ تَوَضَّأَ وُضُوءَهُ كَامِلاً» ٣٧٩
◆ رِوَايَةُ: «غَزْوَةِ تَبُوكَ» ٣٨١
◆ رِوَايَةُ: «مَنْ قَامَ إِذَا اسْتَقَلَّتِ الشَّمْسُ» ٣٨٤
◆ رِوَايَةُ: «غَيْرَ سَاهٍ» ٣٨٥
◆ رِوَايَةُ: «يريد بهما وجه الله» ٣٩٠
❑ حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ عُقْبَةَ ٣٩٢
◆ وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ كَالصَّائِمِ القَانِتِ» ٣٩٥
❑ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ٣٩٧
◆ رِوَايَةُ: «وَمَا تَأَخَّرَ» ٤٠١
❑ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ٤٠٢
❑ حَدِيثُ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ وَعُقْبَةَ ٤٠٤
❑ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ٤٠٩
❑ حَدِيثُ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ ٤١١
❑ حَدِيثُ الصُّنَابِحِيِّ ٤١٣
❑ حَدِيثُ أَنَسٍ ٤١٥
◆ رِوَايَةُ: «كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ مَقْبُولَةٌ» ٤١٨

❑ حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ ٤٢٠
◆ رِوَايَةُ: «أَعْطَاهُ اللهُ مَا سَأَلَ مُعَجِّلًا أَوْ مُؤَخِّرًا» ٤٢٤
❑ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ٤٢٨
❑ حَدِيثُ بُرَيْدَةَ ٤٣١
❑ حَدِيثُ أَبِي زُرْعَةَ مُرْسَلًا ٤٣٣

٢٢٣- باب فضل الوضوء مع الصلوات المكتوبة

❑ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ٤٣٥
◆ رِوَايَةُ: «مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ» ٤٣٧
❑ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ٤٣٨
❑ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ٤٤٣
❑ حَدِيثُ عُثْمَانَ ٤٤٥
❑ حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ ٤٤٦
◆ رِوَايَةُ: «وَصَلَّيْتَ مَعَنَا العِشَاءَ» ٤٤٩
❑ حَدِيثٌ آخَرُ لِأَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ ٤٥١
❑ حَدِيثُ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ ٤٥٣
❑ حَدِيثُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ٤٥٧
❑ حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ ٤٦٣
❑ حَدِيثُ سَلْمَانَ ٤٦٦
❑ حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ ٤٦٩
◆ رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَةٌ ٤٧٣
❑ حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ ٤٧٤
❑ حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ٤٧٧
❑ حَدِيثٌ ثَالِثٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَفِيهِ صِفَةُ «التَبَشْبُشِ» ٤٧٩

٢٢٣- باب: الوضوء والصلاة بعد الذنب توبة

❑ حَدِيثُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ٤٨٤
◆ رِوَايَةُ: «ثُمَّ قَرَأَ.. ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾» ٥٠٠
◆ رِوَايَةُ: «ثُمَّ يَأْتِي المَسْجِدَ» ٥٠١
◆ رِوَايَةٌ أُخرى ٥٠٤
◆ رِوَايَةُ: «حَقًّا عَلَى اللهِ» ٥٠٥
◆ رِوَايَةُ: «فَقَامَ حِينَ يَذْكُرُ ذَنْبَهُ» ٥٠٦
◆ رِوَايَةُ: «أَرَادَ أَنْ يَتُوبَ» ٥٠٧
◆ رِوَايَةُ: «قَرَأَ إِحْدَى هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ» ٥١٠
◆ رِوَايَةُ: «بذكر الآيتين من غير شك» ٥١١
◆ رِوَايَةُ: «قَرَأَ الآيَتَيْنِ أَوْ إحداهما» ٥١٢
◆ رِوَايَةُ: «أَنَّهُ قَرَأَ قَوْلَهُ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا﴾...» ٥١٣
❑ حَدِيثُ الحَسَنِ مُرْسَلًا ٥١٥
◆ رِوَايَةُ: «ثُمَّ خَرَجَ إِلَى بِرَازٍ مِنَ الأَرْضِ» ٥١٦
❑ حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ ٥١٧
❑ حَدِيثُ بُرَيْدَةَ ٥١٨

٢٢٤- باب ما جاء في أول ما يحاسب به العبد الطهور

❑ حَدِيثُ أَبِي العَالِيَةِ مُرْسَلًا ٥١٩
❑ حَدِيثُ أَبِي مَخْلَدٍ مُرْسَلًا ٥٢٢

٢٢٥- باب ما روي أن الوضوء وقاية من عذاب القبر

❑ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ٥٢٣

٢٢٦- باب انحلال العقد بالوضوء

❑ حَدِيثُ أَبِي عُشَّانَةَ عَنْ عُقْبَةَ ٥٤٠

٢٢٧- باب أثر إساءة وضوء المأمومين على قراءة الإمام

❑ حَدِيثُ شَبِيبِ أَبِي رَوْحٍ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ٥٤٢
❑ حَدِيثُ أَبِي رَوْحٍ الكَلَاعِيِّ ٥٥٠
◆ رِوَايَةُ: «مَرَّ ذِي الكَلَاعِ: وَقَرَأَ النُّورَ» ٥٥١
◆ رِوَايَةُ: «شَبِيبٍ مُرْسَلًا» ٥٥٢
❑ حَدِيثُ حُذَيْفَةَ ٥٥٣
❑ فهرس الموضوعات ٥٥٦